بسم الله الرجمن الرحيم

جامعة النيلين

كلية الدراسات العليا

بحث لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

بعنوان :

العوامل المؤثرة على علاقات الجوار بين الدول الأفريقية

العلاقات السودانية التشادية

(كدراسة تطبيقية)

إشراف

أ. د. عزالدين حامد

إعداد الطالب

أمير شعيب إدريس

بسم الله الرجمن الرحيم

قال تعالى في محكم تنزيله:

(يا أيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير).

صدق الله العظيم

«سورة الحجرات ـ 13»

قال تعالى:

(وقل ربِ زدني علماً)

صدق الله العظيم

«سورة طه ـ 114»

الإهداء

كل الحادبين على وحدة القارة الإفريقية التي مزقتها الحروب اللعينة ..

إلى : الباحثين عن صيانة وصياغة وسلامة الأمن السوداني الوطني والتشادي..

إلى: هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع علّه يلقي بصمة على أحداث وتجارب الماضي للاستفادة منه في الحاضر والمستقبل لبناء علاقات سودانية تشادية تساعد على التقدم والنماء والاستقرار في البلدين.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الذي تلى علينا آياته البينات وعلمنا الكتاب والحكمة وهدانا سواء السبيل محمد بن عبد الله وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.. والحمد لله القائل: «ولئن شكرتم لأزيدنكم».

بداية أتقدم بجزيل شكري وعاطر ثنائي بعد الله عزّ وجل للعلامة والأستاذ الجليل الدكتور **عز الدين حامد** الذي خصني بالرعاية والتوجيه والإرشاد في كل مراحل هذه الدراسة منذ أن كانت فكرة حتى برزت إلى حيز الوجود.

وعاطر الثناء والتقدير لأسرة جامعة النيلين التي هيأت لي فرصة الدراسة وإلى والدىَّ اللذين بذلا في سبيل تعليمي وأوفى وإلى جميع أفراد أسرتي الصغيرة والممتدة. وإلى الأستاذين آدم الأمير و بابكر عباس محمد اللذين قاما بجمع وتصحيح المادة. والشكر موصول للأخ السفير محمد عبد الله إدريس والأخ السفير عمر صالح أبو بكر والأخ السفير عبد الباقي حمدان والأخ السفير البروف أحمد التيجاني صالح والأخ الدكتور عبد الله صالح، وإلى كل الاخوة الذين أعانوني على إكمال هذه الدراسة، أهدي لهم جهدي المتواضع.

وآخر دعوتي أن الحمد لله رب العالمين.

المحتـويـــات

الآيــة ..... أ
الإهـــداء ..... ب
الشكر والعرفان ..... ت
الفهرس ..... ث
ملخص البحث باللغة العربية ..... ج
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... د
المقدمــة ١
الباب الأول: .الإطار النظري: الأسس النظرية لدراسة التداخل القبلي والسكاني والعلاقات الخارجية ١٢
الفصل الأول : تعريف العلاقات الدولية: التطور والمفاهيم
المبحث الأول: : تعريف العلاقات الدولية ١٥
المبحث الثاني: نشأة وتطور العلاقات الدولية ١٧
المبحث الثالث: الدولة والتكوين السكاني ٢٠
الفصل الثاني: العوامل الطبيعية المؤثرة في العلاقات الدولية ٢٦
المبحث الأول: موقع الدولة ٢٨
المبحث الثاني: المناخ والغطاء النباتي للدولة ٣٠
المبحث الثالث: مساحة الدولة ٣١
الفصل الثالث: العوامل الإجتماعية المؤثرة في العلاقات الدولية ٣٣
المبحث الأول: التركيبة السكانية والتجانس القومي ٣٤
المبحث الثاني: التقدم العلمي والتقني ٣٦
المبحث الثالث: القيادة السياسية وأثرها على العلاقات الدولية ٣٩
الفصل الرابع: الحدود السياسية وواقع الدولة الأفريقية ٤٢
المبحث الأول: سمات وملامح نشأة وتطور الحدود الأفريقية ٤٣
المبحث الثاني: عوامل ومشاكل الحدود السياسية الأفريقية ٤٩
المبحث الثالث: العوامل التي ساعدت على تطور الحدود السياسية ٥٦
الفصل الخامس: العلاقات السودانية الأفريقية ٥٩
المبحث الأول: الخلفية التاريخية والراهنة للعلاقات السودانية الأفريقية ٦٠

المبحث الثاني: .دور السودان في دعم حركات التحرر الأفريقية
عبر المنظمات الإقليمية ٦٦
المبحث الثالث: دور السودان في دعم التعاون العربي الأفريقي ٦٨
الباب الثانى: الجغرافية السياسية للبلدين ٧٣
الفصل الأول: الجغرافية السياسية للسودان ٤٧
المبحث الأول: السودان الموقع والمصطلح والبيئة الجغرافية ٥٧
المبحث الثاني: العلاقات المكانية والتركيبة السكانية ٣٨
المبحث الثالث: التركيبة المجتمعية للكيان البشري السوداني ٩٨
المبحث الرابع: التنوع القبلي والعرقي والثقافي والديني في السودان
وأثره على تشكيل المجتمع السوداني ٩٩
الفصل الثاني: الجغرافية السياسية لتشاد ١٠٦
المبحث الأول: تشاد المصطلح والبيئة الجغرافية ١٠٧
المبحث الثاني: العلاقات المكانية والتركيبة السكانية ١١٢
المبحث الثالث: التركيبة المجتمعية للكيان البشري التشادي ١١٩
المبحث الرابع: التنوع القبلي والعرقي والثقافي والديني وأثره على
تشكيل المجتمع التشادي ١٢٣
الفصل الثالث: تطور العلاقات والنظم السياسية بين السودان وتشاد ١٢٨
المبحث الأول: تطور النظم السياسية لتشاد ١٢٨
المبحث الثاني: تطور العلاقات بين البلدين ١٣٨
المبحث الثالث: العلاقات الإجتماعية والثقافية
ودور مؤسسات التواصل الشعبي بين البلدين ١٤٣
الباب الثالث: أثر التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد
على علاقة البلدين ١٤٩
الفصل الأول: المؤثرات الداخلية على التداخل القبلي والسكاني بين البلدين ١٥١
المبحث الأول: القبائل المشتركة ١٥٢
المبحث الثاني: إفرازات الصراعات السياسية في السودان وتشاد
على علاقات البلدين ١٥٦
المبحث الثالث: إفرازات التعصب القبلي وصراع السلة على
العلاقات بين البلدين ١٥٩

المبحث الرابع: .مشكلات الحدود السودانية التشادية وافرازاتها ١٦٣
المبحث الخامس: المنازعات القبلية عبر الحدود المشتركة ١٦٧
المبحث السادس: ظاهرة النهب المسلح عبر الحدود بين البلدين ١٧٠
المبحث السابع: ظاهرة الجفاف والتصحر ١٧٣
الفصل الثاني: المؤثرات الاستراتيجية والخارجية على التداخل
القبلي والسكاني بين السودان وتشاد ١٧٥
المبحث الأول: عوامل الجغرافية السياسية للدولة ١٧٧
المبحث الثاني: المجال الحيوي للدولة ١٧٩
المبحث الثالث: المصالح القومية العليا للدولة ١٨١
المبحث الرابع: الصراعات الاستراتيجية بين البلدين ١٨٥
المبحث الخامس: انعكاسات مشكلة دارفور على العلاقة بين البلدين ١٩٠
المبحث السادس: الأبعاد الإقليمية في أزمة دارفور ٢٠٤
الفصل الثالث: أثر التداخل القبلي والسكاني على الأمن القومي السوداني ٢١٤
المبحث الأول: دوافع الإهتمام السياسي والأمني تجاه تشاد ٢١٦
المبحث الثاني: أهمية تشاد بالنسبة للسودان ٢٢٠
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين السودان وتشاد ٢٢٢
خاتمة البحث ٢٢٦
ملخص البحث ٢٣٠
نتائج البحث ٢٣٢
توصيات البحث ٢٣٥
الدراسات المستقبلية المقترحة ٢٣٧
المصادر والمراجع ٢٣٨
الملاحق ..... ٢٤٣ ـ

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث العوامل المؤثرة على علاقات الجوار بين الدول الأفريقية (العلاقات السودانية التشادية، (كدراسة تطبيقية).

موقع السودان وسط القارة الإفريقية ومجاورة خمس دول إفريقية ساهم في ايجاد مناخ مؤثر لنشوب مشكلات بينهما. لأن غالبية القبائل التي تقطن المناطق الحدودية شرق تشاد وغرب السودان لها روابط وامتدادات مشتركة في كلا البلدين. فمنذ استقلال السودان وتشاد عن الاستعمار ظلت علاقتهما تمر بحالة شد وجذب اختلفت باختلاف الأنظمة الحاكمة في كلا البلدين.

تقوم هذه الدراسة على عدد من التساؤلات أولها عن مدى عمق وتأثر الأنظمة التشادية المختلفة على مشكلة دارفور وسؤال آخر عن دور المؤثرات الاقليمية والدولية على تشاد في تشكيل علاقتها بالسودان.

يتناول البحث هذه الأسئلة بالدراسة العلمية التحليلية لمعرفة مدى تأثير هذه المشكلة على علاقة البلدين. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي، الوصفي، التحليلي، ومنهج دراسة الحالة. استخدم المنهج التاريخي في دراسة الاستعمار الفرنسي الذي خضعت له تشاد ودوره في تكريس القبلية. كما استخدم ذات المنهج في دراسة الاستعمار البريطاني للسودان.

وباستخدام المنهج الوصفي تناول وصف الدولتين وتطور النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية ونظم الإدارة فيها.

وباستخدام المنهج التحليلي تناول الحملات التبشيرية المسيحية في القارة الإفريقية جنوب الصحراء والأهداف والأبعاد الاقليمية والدولية في أزمة دارفور والأهداف الاستراتيجية لأمريكا وفرنسا وإسرائيل في الحصول على المعادن .

وبمنهج دراسة الحالة تناول الباحث تداخل العامل السكاني والقبلي والتدخلات الاقليمية والدولية وتأثيرها على علاقة البلدين.

اعتمد الباحث على العديد من المصادر والمراجع والوثائق والمخطوطات والرسائل الجامعية ومراكز البحوث والدراسات والدوريات والصحف اليومية ومواقع الانترنت، كما موضح في قائمة المراجع.توصل الباحث في ختام الدراسة إلى أن السودان وتشاد تربط بينهما روابط دم وحدود مشتركة وامتداد جغرافي مؤثر، ممثلة في كثير من الأحيان مناطق طرد وتخلخل سكاني ساهم في خلق نطاقات للتداخل السكاني والقبلي واللغوي والثقافي على طول الحدود بين البلدين.

ويمكن الإستفادة من هذا التداخل وتطويره بما يساعد في تعزيز الأمن والإستقرار في هذه المناطق وتحقيق المصالح الإقتصادية والتجارية والتنموية للمجموعات السكانية التي تعيش على طرفي حدود الدولتين.

Abstract

This research deals with the impact of tribal population cross-boarder in Sudan's relations with a number of neighboring African countries. Case study Sudanese-Chadian relations.

The Sudan central position in African continent with five reighboring countris has contributed in creating a climate for the outbreak of problems between them. The majority of the tribes living in the border areas of eastern Chad and Western Sudan have links and extensions common to both countries.

Since the independence of the Sudan and Chad from colonialism, the relations between the two countries fluctuated acording to the ruling regimes in both contries.

This study is based on a number of questions: the first is on how deep is the impact of Chadian diffrent regimes on Darfur problem, and the question is about the role of regional and international influence on Chad in shaping its relationship withe Sudan.

The research deals with these questions in a scientific and analyical the method to see the impact of this problem on the relationship between the two contries.

The researcher used in the study the historical, descriptive, analystical and a case study method.

He used the historical method in studing the French colonialism of Chad and the British colonialism of Sudan.

The researcher use the descriptive method to decribe the two countries and the development of the political and administration systems and civil society institutions such as political parties, in the two countries..

By using the analytical method, the researcher shed the light on chiristian messionary campaigns in the African continent South of the Sahara, and the regional and international dimenstions and goals in the Darfur crisis method in addition to the U.S., French and Israeil stratigic objectives in obtaing minerals.

By using the case study, the researcher tackted to the overlap of tribal and population factor with regional and international interventions and ther imact on the relationship of the two countries.

The researcher relied on a number of sources references, documents, manuscripts, theses, research centres, studies periodicals daily newspaper, and internet sites as detaited in the references.

The researcher found at the end of the study that Sudan and Chad are linked by blood relationship, common borders and influential geographical extensions

constituting inmany times areas of population explusion which contributed in the creation of population,lingustic and cultural interminglingalongtheborders of the two countries it is possible to benefit from the population and cultrral intermingling by developing it ne order to enhance peaceand stability in the areas of common borders to realize the economic, trade and development intrests of the people residing in the common borders of the two countries.

مقدمة البحث

المقدمة

السودان بحكم موقعه وسط القارة الإفريقية يعتبر من أكثر الدول الأفريقية التي تعاني من كثرة الجيران فله سبعة دول جوار إفريقية وعربية والجوار الإفريقي للسودان لم يكن دائماً حسناً، كما أنه لم يكن أيضاً معادياً على طول الفترات الماضية، فيخضع الجوار مع أية دولة لمتغيرات في العلاقة المباشرة بين السودان والنظام القائم كما أن علاقة هذا الجوار أيضاً تتحدد حسب التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر وحوض النيل وشرق وغرب إفريقيا. عليه فإن طبيعة التحديات التي يفرضها الجوار الإفريقي للسودان تعتمد على طبيعة التغيرات المحلية والإقليمية والدولية لذا فهي تختلف من مرحلة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر.

المتتبع لعقد الثمانينات يجد أن تلك الفترة قد شهدت توترات ملحوظة بين السودان وتشاد وبين السودان وإثيوبيا. وعقد التسعينيات شهد مواجهات عسكرية شبه مباشرة بين كل من السودان وجواره الاريتري ـ ا لإثيوبي ـ الأوغندى ـ المصري بدافع واضح من الأيادي الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية (ومساندة مباشرة من الكيان الصهيوني، لذلك يرى السودان أنه لا توجد لديه مشكلة كبرى مع جواره الإفريقي تستحق الحرب والصراع، فليس للسودان خلافات ذات طابع مصيري مع هذا الجوار أو نزاعات غير قابلة للحل، ذلك لأن قضايا المياه مع إثيوبيا أو مشكلات الحدود مع دولة جنوب السودان أو المسلحين مع تشاد أو الدعم المتبادل للمتمردين مع إريتريا ودولة جنوب السودان ومع مصر وغيره كلها قضايا قابلة للحل لو تركت هذه الدول وشأنها دون تدخلات خارجية.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث العلاقات السودانية الإفريقية القائمة على الجوار والحدود المشتركة والتداخل القبلي والسكاني حيث نجد أن عامل الجوار يلعب دوراً مهماً وكبيراً في التأثير على العلاقات الخارجية للدول المتجاورة جغرافياً سلباً أو إيجاباً، لأن وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى التركيز على حيز أساسي من العلاقات الخارجية نحو حماية أمنها القومي وحماية حدودها ومصالحها، كما تعتبر قضايا الحدود السياسية معوقاً كبيراً في تدهور الظروف الأمنية الناتجة عن الصراعات السياسية الداخلية لبعض الدول (إثنية، دينية، قبلية).

كما أن عامل الحدود قد يلعب دوراً سالباً أيضاً في كثير من الأحيان في العلاقات الخارجية

لبعض الدول نتيجة لاكتشافات المواد الخام (بترول ـ معادن) أو مصادر مياه جوفية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى التي تؤجج القبلية في مناطق الحدود لإحداث بعض الثورات مما يؤدي إلى التنافس والصراع بين الدول المجاورة.

فالناظر إلى البيئة المحلية والإقليمية والدولية لكل من السودان وتشاد يجب أن تكون مصالحهما محكومة بالتالى:

أ. التداخل والتمازج القبلي والسكاني بين البلدين.

ب ـ التاريخ الإجتماعي والثقافي والحضاري المشترك.

ج ـ تنوع وتعدد الموارد الطبيعية والإقتصادية والبشرية.

د ـ الحدود المشتركة.

فالمطلوب أن تخطط القيادة العليا في كل من السودان وتشاد وفقاً للتالي:

* حماية النصيب العادل لسائر الموارد المشتركة مثل الموارد البشرية والرقعة الأرضية والمياه الإقليمية الداخلية ومناطق التخوم والحدود.

* المشاركة في المشروعات الثنائية والإقليمية والدولية لتنمية وإدارة الموارد المشتركة حماية مقومات الأمن الوطني.

* توظيف العلاقات الدبلوماسية الرسمية والشعبية لتدعيم وتعزيز الإستراتيجية العليا للبلدين في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والأمنية.

* توحيد وجهات النظر والمواقف في المحافل الإقليمية والدولية.

* توظيف موارد القوة والانتماء للمشاركة الثنائية والإقليمية والدولية مع دول الجوار لنزع العنف المسلح من الخلافات بين أبناء الوطن الواحد ودفع عملية الحوار البناء لتحقيق الوحدة الوطنية. وحل النزاعات الداخلية والثنائية والإقليمية في الإطار الداخلي والثنائي والإقليمي دون أي تدخل أجنبي أو دولي من المنظمات أو الدول.

* بناء السلام والأمن الوطني وإعادة التعمير والتنمية المستدامة.

* بناء علاقات إستراتيجية مع دول الجوار الإقليمى وفقاً للتالى:

ـ تحويل منطقة التخوم والحدود المشتركة من بؤر منازعات وصراعات إلى مناطق للسلم

والتجارة والتمازج الإجتماعي.

* إنتهاج سياسات دبلوماسية حكيمة تمكن الشعوب فى البلدين من توسيع كسبها المادي والمعنوي والثقافي.

وخلاصة القول إن صياغة علاقات ثنائية وإقليمية متينة بين السودان وتشاد يجب أن نقوم على أساس التفاعل والتعاون والإنتفاع المشترك بالأرض والموارد والثروات بين البلدين. ومن هنا فإن التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد إذا ما تمت صياغته صياغة متينة فإنه سوف يؤدي لتدعيم وتقدم العلاقات الداخلية البينية والإقليمية ودعم الموارد والتنمية في كلا البلدين في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية والدبلوماسية والأمنية.

وعليه تنطلق هذه الدراسة لتقديم إسهام مفيد لكل من الباحثين ولصانعي ومتخذي القرارات والطلاب وذلك حتى يتمكنوا من تحقيق المواءمة العلمية والعملية خاصة في مجال التداخل القبلى والسكاني لأن المنطقة تعتبر وحدة جغرافية وعرقية وحضارية وأمنية واحدة لا يفصلها شئ سوى الحدود السياسية الإصطناعية التي وضعها الإستعمار الأوربي والإنجليزي.

اهـــداف البحث:

يتناول البحث العوامل المؤثرة على علاقات الجوار بين الدول الأفريقية والعلاقات السودانية التشادية كدراسة تطبيقية، حيث تهدف الدراسة إلى:

١) إظهار أثر التدخل القبلي والسكاني في العلاقات بين الجوار الأفريقي.

٢) دور الحدود والقبائل.

٣) دور المؤثرات الداخلية والخارجية على العلاقات.

أهميـــة البحث:

تأتى أهمية هذا البحث في أنه حاول دراسة العلاقة بين الشعبين التشادي والسوداني التي تفيد دراستها في إمكانية تصور مستقبل العلاقة بناءً على المعطيات والنتائج التي سوف يتوصل إليها البحث.

كما تشكل الإفرازات السالبة للتداخل القبلى والسكاني بين السودان وتشاد هاجساً أمنياً للقطرين على مستوى العلاقات الداخلية الثنائية والإقليمية والدولية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في دراسة وتحليل دور التداخل القبلي والسكاني كعامل

إيجابي في دعم وتطوير العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية.

كما أن المكتبة السودانية تفتقر إلى البحوث والدراسات المتعلقة بالتداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد رغم أهميتها وتأثيرها على العلاقات الثنائية والإقليمية للدولتين وبقية دول الجوار الإقليمي، حيث تلاحظ للباحث بأن أغلب الدراسات رغم قلتها تركز بصورة واضحة على مناطق معينة مثل شرق افريقيا والقرن الإفريقي وذلك نسبة للتأثيرات المباشرة على الأوضاع الأمنية لشرق وجنوب السودان. والتخوف من إمتداد نفوذ الدول الغربية والإتحاد السوفيتي فى هذه المناطق القريبة من منابع النفط والمعادن الطبيعية.

أو قد يكون للشعور العام لدى الكثير من السودانيين أن منطقة التداخل بين السودان وتشاد لا يأتي منها خطر ولعل هذا الشعور ينبع من التالي:

التأثير الكبير للثقافة السودانية على ثقافة السكان في منطقة الحزام السوداني.

الحراك الإجتماعى العفوي لسكان المنطقة منذ قديم الزمان.

الوحدة الثقافية والإجتماعية والحضارية واللغوية.

أسباب اختيار البحث:

جاء اختيار الباحث لدراسة هذه المنطقة باعتبارها وحدة جغرافية وتمثل مجالاً حيوياً للبيئة المحلية والإقليمية والدولية وذلك وفقاً للتالي:

- شعوب وسكان وقبائل هذه المنطقة لا يعرفون الحدود السياسية الهندسية لأن المنطقة كانت في السابق تمثل مجالاً للحراك الإجتماعي العفوى.

- وحدة اللغة والعقيدة (العربية - الإسلامية).

- وحدة التاريخ السياسي والإجتماعي والثقافي والأمني لشعوب المنطقة.

- الوقوف على العوامل والمهددات الأمنية التي أثرت وتؤثر على التداخل القبلي والسكاني في المنطقة ومن ثم على العلاقات الثنائية والاقليمية والدولية للسودان وتشاد.

مشكلة البحث:

تعيش في كل من السودان وتشاد العديد من الشعوب والقبائل المتجانسة والمتباينة عرقياً. ولكن هذا التداخل السكاني والقبلي والإنساني العفوي أخذ في الفترات الأخيرة يشكل ويهدد مباشرة العلاقات الثنائية والإقليمية والأمن القومي لكل من السودان وتشاد مما أدى إلى:

* إعاقة التخطيط الإستراتيجي الوطنى والتنمية المستدامة في البلدين وذلك لعدم وجود آلية أو نظم إدارية متطورة تحكم العلاقات داخل القبيلة الواحدة إضافة إلى إنتشارها وتوزعها داخل منطقة التخوم أو بينها وبين القبائل الأخرى الموزعة.

وقد برزت عدة تساؤلات أولها:

١) ما مدى عمق وتأثير التداخل القبلي والسكاني والعرقي في علاقات السودان مع دولة تشاد ؟.

٢) ما هو دور المؤثرات الإستراتيجية الداخلية والخارجية على علاقات البلدين.

٣) ما دور الحدود السياسية الاصطناعية التي أقامها المستعمر الأوربي والت يتم تحديدها وتخطيطها أساساً على قسمة القبائل والسكان في المنطقة بين السودان وتشاد دون مراعاة للوحدة السياسية والاجتماعية للقبيلة الواحدة.

حيث يتناول البحث هذه الأسئلة بالدراسة العلمية التحليلية لمعرفة مدى تأثيرها على علاقات البلدين.

عليه فإن المشكلة قائمة ومتجذرة وخطيرة تتطلب البحث والفهم والدراسة والتحليل على المستوى المحلى والإقليمى لكل من السودان وتشاد لأجل الوصول الى المعالجة العلمية والعملية لإزالة هذه المهددات والإستفادة من هذا التداخل القبلى والسكانى العفوى فى خلق فرص جيدة للعلاقات الثنائية والإقليمية للوصول الى إستقرار سياسى وأمنى فى البلدين، والوقوف على كافة القدرات البشرية والاقتصادية الحالية والمتوقعة للقطرين بهدف تنميتها لخدمة الأمن الوطنى للقطرين.

مجال الدراسة المكانى والزمانى:

يمثل مجال الدراسة المكاني (الجغرافي) تناول دولتي السودان وتشاد والمجال الزماني لهذه الدراسة ويهتم بدراسة العلاقات بين البلدين منذ الممالك القديمة مروراً بالتاريخ الحديث حتى الفترة الحالية لحكومتي الإنقاذ الوطني في السودان وتشاد.

فروض البحث:

١- يفترض البحث أن التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد يفرض مواقف محددة تجاه مشكلة دارفور.

٢ـ تتاثر علاقات السودان وتشاد سلباً أو إيجاباً بمواقف البلدين تجاه الحركات المتمردة.

٣ ـ المؤثرات والتداخلات الخارجية على تشاد تمثل عاملاً مهماً من عوامل دعم تشاد لحركات التمرد الدارفورية.

٤ ـ وحدة المنطقة السياسية والاقتصادية والأمنية تنعكس إيجاباً أو سلباً على الإقليم.

٥ ـ خلفية ومرجعيات العلاقة بين السودان وتشاد تشكل أساساً قاعدياً لتطوير العلاقات في المجالات كافة وتحقيق ترابط وتكامل ومصالح تبادلية بين الطرفين.

منهج البحث:

المنهج التاريخى: استخدام الباحث هذا المنهج في دراسة التطورات التاريخية بين البلدين السودان وتشاد منذ الممالك القديمة، كما تم سرد التطور التاريخي منذ العصور الوسطى بين البلدين والمراحل التي مرت بهما والأحداث التي صاحبت تلك الفترة في العلاقات بين البلدين.

المنهج الوصفي التحليلي: استخدم الباحث هذا المنهج لوصف الأحداث التي حدثت في البلدين وتحليل الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتدخلات الاقليمية والدولية بين البلدين مع رصد التطورات التي حدثت.

المنهج الإقليمي: استخدم هذا المنهج للنظر في المنطقة على ضوء عناصرها الجغرافية المتنوعة مثل الحجم، الشكل، المناخ، الموارد والقوى البشرية .. إلخ ومدى تفاعل ذلك في التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي وأثره على أمن المنطقة والمناطق المجاورة لها من النواحي الاستراتيجية.

المصطلحات والمفاهيم

التداخل السكانى :

يعنى بالتداخل السكاني وجود عناصر بشرية واحدة من السكان تقطن بين دولتين متجاورتين حيث السكان على المناطق الحدودية تربط بينهم عناصر مشتركة في العرق والجنس والثقافة واللغة، فقد يمثلون قبيلة واحدة أو عدة قبائل مختلفة ذات عرق وثقافة مشتركة، فهذا النوع من التداخل عادةً يحدث عندما تكون الحدود بين الدولتين حدوداً طبيعية حيث تفصل بينهما صحاري أو بحار أو أحراش فيكون بذلك تداخل سكاني حدودي.

الأمن القومى :

يعرف أنه تأمين القيمة والمصالح الأساسية للمجتمع للدولة حاضراً أو مستقبلاً وذلك يتضمن كل التدابير الوقائية في سياسات الدولة، (السياسية ـ الإقتصادية ـ الإجتماعية ـ الثقافية) وعلاقتها الخارجية، وذلك بحماية القيم والمصالح ضد الأخطار الداخلية والخارجية أي حماية كيان الدولة ضد المهددات العسكرية والأمنية.

الحزام السودانى :

هو مفهوم ظهر حديثاً مطابقاً لمصطلح بلاد السودان حيث أطلقه الكتاب الغربيون مقتفين فيه أثر المؤرخين والجغرافيين العرب مستخدمين نفس الاصطلاح للدلالة على كل البلاد التى تقع بين البحر الأحمر شرقاً والمحيط الأطلنطي غرباً وبين الصحراء الكبرى في الشمال والغابات المدارية في الجنوب وغالباً ما يقع بين دائرتي عرض (٩ ـ ١٧) درجة شمالاً.

القرن الإفريقي:

يطلق هذا المصطلح على النتوء البارزة في شكل قرن على المحيط الهندي في منطقة شرق إفريقيا والذي يضم كلٌ من الصومال وإثيوبيا وأريتريا وجيبوتي. غير أن هذا التعريف الجغرافي قد جرى تعديله إلى تعريف سياسي ضم بجانب تلك الدول كلاً من السودان وكينيا وبتعريف أمريكي آخر في فترة ما بعد الحرب الباردة إضافة تلك الدول كل من (يوغندا، تنزانيا، رواندا، وبورندي (دول هضبة البحيرات).

موقع البحث من الدراسات السابقة:

لقد لاحظ الباحث من القراءة والإطلاع والبحث المتواصل، أن معظم الباحثين والدارسين في هذا المجال تناولت دراساتهم وبحوثهم على قلتها مسألة العلاقات السياسية فقط. وحتى هذا

الجانب فقد تم تناولهم له فى الفترة المعاصرة إلى فترات التسعينات من القرن الماضي مما جعل تلك الدراسات وما توصلت إليه من نتائج تقع خارج إطار هذه الدراسة فأول دراسة في هذا المجال الذي كتبه الدكتور الفاتح محمد علي في أبريل ١٩٩٢م بعنوان: (العلاقات السودانية التشادية المعاصرة) بمجلة السياسة الدولية العدد (١٠٨)، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام (القاهرة).

ويقع المقال في سبع صفحات من صفحة (٢٢٢ ـ ٢٢٨)، حيث ركز فيه على العلاقات السياسية بين السودان وتشاد خلال عهد الرئيس التشادي فرانسوا تمبلباي. مشيراً إلى أنها كانت متردية بحيث أدت إلى الخلاف على الحدود المشتركة بين البلدين عام ١٩٦٥, كما أشارت إلى أنها شهدت قمة التدهور خلال فترة الرئيس حسين هبري، بسبب وجود القوات الليبية داخل الأراضي السودانية عام ١٩٨٦م واختتم مقاله ذاكراً أن العلاقات السودانية التشادية لم تشهد تطوراً ملموساً إلا مع قيام ثورة الانقاذ الوطني وحدد تاريخاً لذلك بعد عام ١٩٩١م الذي صاحبه مجموعة من التطورات الإيجابية ساهمت في وضع الإطار الصحيح والتي أكدت على قدسية مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية وأمنت على التعاون في المجالات التي تحقق المصالح المشتركة بين البلدين.

أما الدراسة التي قام بإعدادها الطالب التشادي محمد شريف جاكو عام ١٩٩٣ والتي إعتمد فيها اعتماداً أساسياً على مقال الدكتور الفاتح فقد كانت عبارة عن بحث مقدم لنيل دبلوم العلوم بعنوان (العلاقات السياسية والإجتماعية) بين السودان وتشاد (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠) كما تناول علاقة جبهة التحريرالوطني التشادي (فرلينا) بحكومة الصادق المهدى عام ١٩٦٦م.

كما أن هناك دراسة أعدها الطالب سليمان عبد اللّه عام ١٩٩٩م بعنوان القبائل الحدودية في الإتجاه الغربي، يلاحظ الباحث أنها ركزت على القبائل في مناطق التخوم السودانية التشادية ولم تعط أي اعتبار لما جاورها من قبائل.

والدراسة التي أعدها سليمان قناوى عام ٢٠٠١م بعنوان الإشكالية الأثنية في دول الجوار حيث يلاحظ الباحث أنها ركزت على بعض الإشكاليات الإثنية لبعض قبائل منطقة التخوم السودانية التشادية.

دراسة الطالب محمد عبد الشافع عام ١٩٩٤م بعنوان: (العلاقات السودانية التشادية على ضوء المتغيرات الأخيرة). يُلاحظ على هذه الدراسة أنها ركزت على السنين الأولى لفترة حكومة الإنقاذ الوطني في السودان وثورة الإنقاذ الوطني في تشاد ولم يتناول الفترات السابقة بشكل جيد.

بذلك قد تكون تلك البحوث والمقالات قد أغفلت جوانب مهمة في تاريخ العلاقات السودانية التشادية عندما ركزت على العلاقات السياسية والإجتماعية في الفترة المعاصرة دون التعرض للجذور التاريخية. كما أنه لم يسلط الضوء على العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

تتمثل الصعوبات التي واجهت الباحث عند إعداد هذه الدراسة في التالي:

* ندرة المصادر أو المراجع الوطنية عن منطقة التداخل القبلى والسكاني بين السودان وتشاد وتبعثر المادة.
* التعامل مع الوثائق الحكومية ذات درجة عالية من الدقة والسرية.
* الصعوبات المادية (المالية).

تبويب البحث

هذه الدراسة تتكون من مقدمة وثلاثة أبواب، يحتوي كل باب على عدد من الفصول، كما يحتوي كل فصل على عدد من المباحث حسب خصوصية كل فصل، إضافة إلى الخلاصة والخاتمة التي تشتمل على نتائج وتوصيات ومقترحات البحوث والدراسات المستقبلية ثم المصادر والمراجع والملاحق، حيث تم تبويب الدراسة على الشكل التالي:

أولاً: الباب الأول:

الإطار النظري، يتحدث عن الأسس النظرية لدراسة التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد وتحليل ذلك في خمسة فصول.

الفصل الأول:

العلاقات الدولية. ، التطور والمفاهيم.

الفصل الثاني:

العوامل الطبيعية المؤثرة في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث:

العوامل الاجتماعية المؤثرة في العلاقات الدولية.

الفصل الرابع:

الحدود السياسية وواقع الدول الإفريقية.

الفصل الخامس:

العلاقات السودانية الإفريقية.

الباب الثاني:

الجغرافية السياسية لكل من السودان وتشاد وتطور النظم السياسية للبلدين حيث يحتوي الباب على ثلاث فصول.

الفصل الأول:

الجغرافية السياسية للسودان

الفصل الثانى:

الجغرافية السياسية لتشاد

الفصل الثالث:

تطور النظم السياسية بين السودان وتشاد.

الباب الثالث:

التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد، حيث يحتوي الباب على ثلاث فصول:

الفصل الأول:

المؤثرات الداخلية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد.

الفصل الثاني:

المؤثرات الإستراتيجية والخارجية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد.

الفصل الثالث:

أثر التداخل السكاني والقبلي على الأمن القومي في السودان

الباب الأول

الإطار النظري

الباب الأول

الإطار النظري

الأسس النظرية لدراسة التداخل القبلي والسكاني والعلاقات الخارجية

تمهيد:

الإنسان في المراحل الأولى من حياته لم يكن يدرك حين انتشر على سطح الأرض حدوداً فاصلة بين جماعاته التي كانت تحترف حرفة الصيد في مساحات واسعة لأن النظام الإجتماعي كان بسيطاً غير معقد، والجماعات البشرية كانت قليلة جداً تنتشر في مساحات واسعة من الأراضي قد تفصل بينها فواصل طبيعية كالجبال والبحار والغابات والصحارى.. الخ.

وكذلك لم يدرك الإنسان خلال تلك المرحلة، الحضارة البشرية للدولة بمفهومها الحديث المرتبط بوجود رقعة محددة من الأرض يقطن بداخلها مجموعات من السكان تربط بينهم علاقات وروابط اجتماعية وتاريخية وثقافية، تحكمها سلطة تباشر تنظيم الأمور الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

ولكن بعد أن هجر الإنسان حياة الترحل والتنقل واهتدى إلى زراعة الأرض التي استقر بها، شعر بالحاجة إلى تنظيم مجهوده بضرورة تعيين الرقع الأرضية التي تباشر فيها كل جماعة نشاطها منعاً للمنازعات والحروب. لذا بدت الحاجة إلى تحديد وتخطيط الحدود ثم تطور الأمر إلى ظهور الدولة بصورتها الحالية (الأرض، الشعب والسلطة التي تضمها) .

ويعتبر راتزل (أول من عرَّفها) أنها مساحة من الأرض يسكنها جماعة من الناس تجمعهم وحدة واحدة لها إتجاه وشعور خاص وفلسفة معينة أو فكرة محددة وسكان الدولة هم شعبها. واهم صفات الشعب الواحد أن يكون واحداً في تركيبته الاجتماعية من حيث قيمه وعاداته وتقاليده، وأن يتميز عن غيره من الشعوب بسمات ثقافية وحضارية معينة تضعه في مكانه الحضاري من العالم. وهكذا يمكننا أن نعرف مدلول الدولة على أنه كيان سياسي له مقومات ثلاث وهي:

١ ـ الأرض: وهي الرقعة التي لها حدود معترف بها دولياً.

٢ ـ الشعب: له قيمه الاجتماعية وعاداته وتقاليده وحضارته وثقافته وموروثاته المشتركة.

٣ ـ نظام الحكم: (علاقات داخلية بيئية وخارجية، وإقليمية ودولية)تنظم بواسطة السلطة الحاكمة. لا تستطيع أي دولة أن تحقق الإنعزال التام والغياب من مسرح الأحداث الإقليمية والدولية وبالتالي يجب عليها أن تنظم وتأسس سياستها وعلاقاتها الثنائية والإقليمية والدولية وفقاً لمبادئ محددة بحكمة وفطنة وذلك لتحقيق التالي:

حماية الرقعة الجغرافية والمصالح الوطنية.

تصنيف الدول حتى تتمكن من رسم سياسة واضحة في تعاملها مع كل دولة ثنائياً أو من خلال البيئة الإقليمية والدولية.

حماية وحفظ الأمن القومي والإقليمي والدولي.

وضع المصالح والأهداف القومية خاصة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية فوق الخلافات الفكرية والمذهبية.

تعزيز النفوذ في المجال الأرضي والجوي والبحري وتقليص نفوذ الدول الأخرى خاصة المعادية والمنافسة.

فالعلاقات الثنائية والإقليمية والدولية تتأثر بالعديد من العوامل التي يصعب تحديدها إلا أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين: عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية:

القيم الإجتماعية والثقافية والمعنوية والتاريخ المشترك.

الأمن الوطني والإقليمي والدولي.

تناسب المساحة والسكان وسيادة الروح القومية.

عوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية.

التركيبة الاجتماعية ونظم الحكم والمذاهب الأيدلوجية.

المزاج الشعبي والعام والحريات العامة.

ثانياً: العوامل الخارجية

١ـ تركيب القوى العظمى (القطبية الثنائية والآحادية).

أ) قطبية ثنائية مثل الإتحاد السوفييتى سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية.

ب) قطبية آحادية مثل ما هو عليه الحال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

ج) قطبية ثلاثية أو أكثر تسعى للتوازن القوى بينهما مثل الإتحاد السوفييتى سابقاً والولايات المتحدة والصين قبل انهيار الأتحاد السوفييتى.

٢ـ المنظمات الإقليمية والدولية

٣ـ الرأي العام العالمي.

الباب الأول

الفصل الأول: العلاقات الدولية: التطور والمفاهيم.

الفصل الثاني: العوامل الطبيعية المؤثرة في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث: العوامل الإجتماعية المؤثرة في العلاقات الدولية.

الفصل الرابع: الحدود السياسية وواقع الدول الإفريقية.

الفصل الخامس: العلاقات السودانية الإفريقية(دول الجوار).

المبحث الأول
تعريف العلاقات الدولية

ظل مفهوم العلاقات الدولية موضع خلاف ونقاش العديد من الباحثين والمفكرين، حيث نشأت عدة تساؤلات حول ماهية العلاقات الدولية؟ فهل هي تقتصر على النشاطات السياسية، في عصر أصبح الاقتصاد والتكنولوجيا يطغى على العلاقات بين الدول وكذلك التبادل الثقافي والاجتماعي والعلمي وغيره ... الخ.

نجد أن معظم الباحثين يؤكدون أن العلاقات الدولية هي علم معقد وذو مجال واسع ولكن رغم ذلك حاول البعض تحديد هذا المجال. فقد عرفها المؤرخ ياتيست ريزوزيل حيث قال: أن (العلاقات الدولية تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومن ثم علاقات مجموعات أو أفراد من جانب الحدود ومظهرها الأول السياسة الخارجية) [١].

كما يعرف جون بيروثون العلاقات الدولية بأنها علم يهتم بالملاحظات والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ . ويرى فيردريك هارتمان أن مصطلح العلاقات الدولية يشمل كل الاتصالات بين الدول الوطنية.

وكذلك الكاتب موريس تاييس حيث يعطي العلاقات الدولية بعداً واسعاً حين يقول: (إنها تشكل بذاتها موضوعاً واسعاً فهي لا تقتصر على الأطر الدولية، وإنما تعني بجميع أشكال الأنشطة الإنسانية لموجات الهجرات والانتقال بما فيها السياحية والثقافية والأنشطة الاقتصادية)[٢]. فهي تشمل الأنشطة التقليدية للحكومات مثل الدبلوماسية والمفاوضات، الحرب ... الخ وفي نفس الوقت تشمل الأنشطة والتدفقات الطبيعية الأخرى مثل (الاقتصادية والأيدولوجية والسكانية والرياضية والثقافية والسياحية ... الخ)[٣]. أما الكُتَّاب العرب فمنهم من سلك نفس الاتجاه في تعريفهم للعلاقات الدولية وإعطائها بعداً واسعاً يشمل العلاقات السياسية أو تلك التي من شأنها أن تترك انعكاسات سياسية فجاء تعريف العلاقات الدولية بأنها) كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تعتمد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدول أو لدولة واحدة [٤].

---

١) سعد الدين حقي توفيق،مبادى العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٤م ص ١٣

٢) جون بورتون، نفس المصدر، ص ١٤

٣) فيردريك هارقن، نفس المصدر، ص ١٤

٤) محمد خالد الحريري، تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، ص ١١

رغم شمولية هذه التعريفات إلا أنه توجد بعض الثغرات في التعاريف، منها أن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط إنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والصحة، مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية وساعد على ظهور مصطلح الدولية لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين البلدان، فالدول مهما بلغ حجم سكانها سواء كانت صغيرة أو مبعثرة أو كبيرة لم تقم علاقات دولية إذا ما انعدم الاتصال فيما بينها فلا يمكن أن تؤثر قيام علاقات دولية إلا بعد ظهور الاتصالات بين الدول [١].

لذلك يمكن القول إن العلاقات الدولية: (هي كل علاقة تتم عبر الحدود، بين أفراد أو جماعات من دول مختلفة وذات طبيعة سياسية مختلفة أو من شأنها أن تترك آثاراً سياسية وتتضمن الاتصالات الدولية والاقتصادية والمالية والثقافية والعلمية والاجتماعية والدينية والفنية والرياضية * وغيرها).

هذا التعريف يكسب العلاقات صفة الدولية لأنه يتضمن العناصر الضرورية التالية:

أولاً: أن تتم العلاقة عبر الحدود، أي تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

ثانياً: أن تكون العلاقات سياسية من شأنها أن تترك انعكاسات سياسية.

ثالثاً: عدم حصر العلاقات الدولية بالدول والمنظمات الدولية لأن أطرافها قد يكونون أفراداً أو جماعات كالأحزاب السياسية، والشركات الاقتصادية الكبرى والهيئات الدينية والمحافل الرياضية [*] والماسونية وغيرها.

أما علم العلاقات الدولية من حيث طبيعة منهجه فهو يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجارب أو المقارنة من أجل التفسير والتوضيح.

---

١) خضر حمد، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى بداية الحرب العالمية، مصدر سابق، لبنان ١٩٩٧، ص: ٢٨.

*) الألعاب الأولمبية التي كانت جوهرها كان بعيداً كل البعد عن السياسة اصبحت توظف لخدمة الأهداف السياسية للحكومات وتستغل كظاهرة سياسية تتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية للدول واصبحت بالتالي تدخل ضمن مفهوم العلاقات الدولية.

المبحث الثاني
نشأة وتطور مفهوم العلاقات الدولية

العلاقات الدولية ظاهرة قديمة قدم التاريخ، فقد بدأت تتأكد مع ظهور المجتمعات البشرية التي اضطرت للتعامل مع بعضها البعض بغية تأمين بعض الحاجات وتوفير الأمن والبقاء، فتطورت عبر العصور المختلفة، تطوراً ملحوظاً منذ الإمبراطوريات القديمة التي قامت في وادي النيل وبلاد ما بين النهرين مروراً بالإمبراطوريات اللاحقة كالرومانية والبيزنطية والعربية الإسلامية وصولاً إلى الإمبراطورية العثمانية. فقد شهدت هذه الإمبراطوريات قيام أشكال متعددة من العلاقات البدائية كالتبادل التجاري وإبرام المعاهدات لإنهاء الحروب وفض النزاعات، وإن كانت هذه العلاقات ظلت محكومة بمنطق القوة وكانت الحروب أحد أشكالها، كوسيلة تتخذها الأقوام القوية لفرض إرادتها على الأقوام الضعيفة [1].

ولكن بظهور الدولة (الأمة) وتراجع دور الكنيسة أمام دور الدولة المدنية القومية في منتصف القرن السابع عشر الميلادي برز ما يعرف بعصر التنظيم الدولي القائم على تنظيم العلاقات الدولية وعقد المؤتمرات الدولية، كمؤتمر وستفاليا ١٦٤٨م والمؤتمر الأوربي بعد مؤتمر ڤيينا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك وصولاً إلى إرساء قواعد المنظمات الإقليمية والدولية لرعاية العلاقات المختلفة بين الدول لتحقيق السلام العادل.

ففي الوقت الذي كانت العلاقات الدولية تقوم على الدبلوماسية التقليدية وسياسة القوة منذ القدم ظهرت أنماط أخرى للعلاقات الدولية تتمثل في ميزان القوى، والتعاون الجماعي، والأمن الجماعي، وهذه النماذج الثلاثة شهدت تطبيقات لها في أوربا فى الحقب التاريخية المختلفة من مؤتمر وستفاليا لتشكل بذلك منعطفاً تاريخياً مهماً في تطور العلاقات الدولية بين الدول الأوربية، حيث نجد منذ القرن السابع عشر بدأت العلاقات الدولية ترتكز على مبادئ جديدة وذلك بلجوء الدول الأوربية إلى عقد المؤتمرات الدولية لبحث وسائل تعزيز السلم والأمن للقارة فكان مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨م الذى أنهى حرب الثلاثين عاماً بين الدول الكاثولكية والدول البروتستانتية.

---

١) د. حسين علي طاهر، تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي، ١٩١٩، دار المواسم للطباعة بيروت، ١٩٨٤، ص ١٨

فقد أسس نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة. وأقر مبدأ المساواة بين الدول ونشأت الدولة القومية وبرزت مفاهيم جديدة كالسيادة والمصلحة القومية والقوة القومية وحل بذلك الولاء القومي محل عالمية السلطة الزمنية الممثلة في الإمبراطوريات وعالمية السلطة الدينية الممثلة فى (البابا).

وظلت العلاقات بين الدول الأوربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر محكومة بسياسة القوة والهيمنة من جانب فرنسا تارة وإنجلترا تارةً أخرى في حين أن فرنسا نعمت بالتفوق السياسي والعسكري في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا ومعاهدة أوترخت ١٧١٥م.

العلاقات الدولية مابعد القرن الثامن عشر شهدت تطوراً مهماً خاصة بعد المؤتمر الأوربي الذي أرسى قواعد العلاقات الدولية بعد مؤتمر وستفاليا على مبدأ التوازن الدولي والمحافظة على الوضع الراهن، حيث ظهرت في حينه أولى المحاولات العلمية لإقامة تنظيمات دولية ترتكز على قاعدة أن النظام الدولي ينبغي أن يقوم على المعاهدات والمنظمات الدولية وصولاً إلى الحكومة العالمية التي تحقق الأمن الجماعي وتقر السلام والمساواة في المجتمع الدولي.

وأبرز تلك المحاولات كانت مؤتمر أكس لاشابيل ١٨١٨م الذي ضم جميع الدول الكبرى في حينه[١].

وبعد الحرب العالمية الأولى جاء إنشاء(عصبة الأمم) التي ظهر فيها تغلب القومية على الدبلوماسية في مجال العلاقات الدولية، لذلك لجأ المجتمع الدولي في تلك المرحلة إلى المطالبة بقيام عصبة الأمم كأول منظمة دولية تعمل على تحقيق السلم بطريقة القانون الدولي، وقد نص ميثاقها على ضرورة اللجوء للوسائل السلمية لتسوية المشكلات الدولية وذلك بعرض النزاع على العصبة أو اللجوء إلى القضاء الدولي أو التحكيم، ولكن ميثاق العصبة لم يحرِّم الحرب تحريماً قاطعاً بل يصبح التفاوض أحد الشروط الضرورية للإقرار بعدالة استخدام القوة انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٥م بدأت العلاقات الدولية تميل نحو السلم أكثر من ميلها نحو الحرب لأن ميثاق الأمم المتحدة حرم الحرب كوسيلة لحل المشكلات الدولية. وإرساء مبدأ الأمن الجماعي لحفظ الأمن والسلم الدوليين بإلزام الدول أطراف النزاع باللجوء للحل عبر الطرق السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتسوية

---

١) خضر حمد، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى بداية الحرب العالمية، مصدر سابق، لبنان ١٩٩٧، ص ٢٨

القضائية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار، ولجوء مجلس الأمن إلى استخدام القوة لإعادة السلم إلى نصابه. ولكن تطور الأحداث الدولية أدى إلى تطويل سياسة الأمن الجماعي وذلك بانقسام العالم إلى معسكرين متخاصمين يميلان بعلاقاتهما نحو الحرب أكثر من ميلهما نحو السلم. لذلك خيم على العلاقات الدولية نوعٌ من السلم القائم على توازن الرعب. أي بدون التخلي عن إمكانية الحرب، فقد قاد هذا الوضع إلى اللا حرب واللا سلم وهو ما عرف بالحرب الباردة. ولكي يتفادى المجتمع الدولي هذه الحالة طرح مبدأ التعايش السلمي بين نظامين مختلفين ليخفف حدة التوتر بين الدولتين العظميين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. حيث خرجت عنهم سلسلة من الاتفاقيات التي خفضت بدورها من التوتر في العلاقات الدولية وشكلت بذلك مرحلة إنتقالية نحو العولمة بعد تبني الإتحاد السوفيتي (البرويستريكا) ١٩٨٩م، والذي انهار بانهيارها ليحكم العالم من قبل قطب واحد بدلاً من الثنائية التي كانت قائمة، وبزوال الإتحاد السوفيتي أزيل التوتر الإيدولوجي في العلاقات الدولية وبدا من المفترض أن يعم السلام العالم وأن تتوجه العلاقات الدولية نحو السلم أكثر من توجيهها نحو الحرب. ولكن الواقع عكس ذلك فأصبحت الأزمات الإقليمية التي طرأت بعد سقوط الإتحاد السوفيتي تحل بالطرق والتدخلات العسكرية السلمية [١].

---

١) خضر حمد، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى بداية الحرب العالمية، مصدر سابق، لبنان ١٩٩٧، ص ٢٨

المبحث الثالث
الدولة والتكوين السكاني

تتعدد التعاريف عن الدولة في كثير من المصادر، ولكن باختصار (الدولة هي مساحة من الأرض تعيش عليها مجموعة من البشر يحكمها نظام أو سلطة تنظم العلاقة بين الأرض والشعب، وتمارس سيادتها على حدودها. وتتوقف قوة الدولة واضمحلالها على كثير من العوامل لعل من أكثرها أهمية مدى ما يتوفر لها من مقومات جغرافية تستند عليها الكيانات الاقتصادية والسياسية للدولة ويعطي لها وزناً خاصاً في ميزان القوة ويحدد مكانها على خارطة العالم السياسية [1].

فقد شهد التاريخ قيام الكثير من الدول وانهيار دول أخرى وسقوطها. مما يجدر الذكر والإشارة إليه في هذا المجال أن الدول الكبرى أو القوية التي يتعدى تأثيرها مجال حدودها قد ظلت قليلة العدد بالقياس إلى أعداد الدول في كل العصور، بينما نجد أن الدول الصغيرة والمتوسطة تلك التي تعيش داخل حدودها ولا تأثير لها في مجال السياسة العالمية أو في صياغة الأحداث الدولية هي التي تشكل العدد الأكبر من دول العالم مما يجعل هناك تدرجاً للدول حسب قوتها، ما بين دول كبرى لها تأثيرها في السياسة الدولية ودول صغرى قانعة بتطورها داخل حدودها الوطنية.

فإذا كانت أركان الدولة أربعة: أرض، وشعب، ونظام حكم يمارس الامكانيات بسلطة وسيادة، فلا توجد دولة بلا أرض يعيش سكانها في فضاء أو فراغ مكاني ولا توجد دولة بلا شعب أو سكان قل عددهم أو كثر، وإن كان من الممكن أن نجد شعباً بلا دولة من اللاجئين، وليس هناك دولة بلا حكومة تنظم وتحكم العلاقة بين الأرض والشعب وتتمثل في نظام الحكم وتتمتع الدولة بالاستقلال والسيادة لكي تمارس سيطرتها وهيمنتها على شعبها وأرضها وحدودها، والدولة في مفهومها وشكلها العام هي نتاج التفاعل بين المكونات الأربعة السابقة الذكر وتتحدد سيادة الدولة بحدودها البرية والبحرية تمارس داخلها سيادتها على أرضها وشعبها. فإذا كانت المكونات الأربعة الأول والثاني ماديين ومحسوسين، فإن الثالث والرابع في معظمها جوانب غير مادية وغير محسوسة [2].

---

١) د. أحمد حسن إبراهيم، الجغرافية السياسية، دار الكتاب المصري، القاهرة ٢٠٠٠، ص: ٤٦ .

٢) فيليب رفله، الجغرافية السياسية في إفريقيا، دار مكتب الوعي العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص: ٣٤ .

ولا يمكن قيام دولة دون توفير العناصر السابقة الذكر والعالم بشكله العام هو عبارة عن نظام دولي يتكون من عدة أنظمة صغيرة، تتكون من الدول المستقلة ذات السيادة، ولعل من سمات الدول سهولة تميزها عن غيرها عندما يسودها تماسك اجتماعي بين افرادها يقويه تجانس بشري ولغوي وحضاري رغم التعدد الأثنوغرافي والديني [1]. وعليه يمكن تناول الأبعاد التى تتحكم فى التكوين السكانى للدول والمتمثل فى المفاهيم التالية: الأمة القومية، (الأقليات القومية)، اللغة، الدين، (العقيدة).

أولا: الأمة والقومية

الأمة تعني جماعة من البشر ينتمون إلى أصل مشترك ولهم خصائص تربط بينهم بروابط الانتماء والولاء من خلال تاريخ مشترك وعادات وتقاليد ولغة وثقافة وحضارة ودين ويعيشون في مساحة من الأرض.

وتعتبر الرابطة التي تربط الفرد بأمته هي القومية وهي التي تعد أكثر العناصر في تكوين الدولة وأكثرها تأثيراً على الخريطة السياسية للدولة.

وظهرت في أوربا في القرن التاسع عشر وذلك نتيجة لرفض الشعوب نظرية الحق الإلهي المقدس للملوك.

وإذا كانت الأمة تتكون من مجموعة من العناصر التي قد يصعب حصرها إلا أنه يمكن القول أن عناصرها هي مساحة من الأرض، وحدة المشيئة والإرادة، لغة مشتركة ولها عادات وتقاليد وثقافة وتاريخ مشترك [2].

وقد تشكِّل الأمة دولة واحدة أو تتكون من عدة دول كما هو الحال في الأمة العربية والأمة الألمانية، ويعد التشابه القومي عنصراً مهماً في تماسك الأمة إلا أنه فقد قيمته نسبياً في الوقت الحالي لعدم وجود جنس نقي، كما تعتبر اللغة الوسيلة الرئيسة لتواصل الأمة بالإضافة إلى الآداب والثقافات والتقاليد الاجتماعية [3].

أثر البعد القومي على الدولة:

الكثير من الباحثين يرون أن البعد القومي يلعب دوراً أساسياً في علاقات الدولة مع الكيانات السياسية الأخرى، حيث تعتبر القومية من أهم العوامل التي تتحكم في تشكيل سياسة الدولة

---

١) د. لبيب أحمد صادق، الجغرافية السياسية، القاهرة، دار النشر مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١، ص: ٢٨ .

٢) فيليب رفله، مصدر سابق، ص: ٣٧ .

٣) أحمد حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص: ٧٠ ـ ٧٥ .

الخارجية وتحديد معالمها القومية لأن الخصائص الذاتية والمميزة لكل دولة سواء كانت هذه الخصائص بشرية أو جغرافية أو حضارية هي التي تؤثر في تحديد مصالح الدولة وترسم أبعادها في المجتمع الدولي، كما أنها تمد كل دولة بقوة ديناميكية تجعلها تؤكد وجودها وتدعمه في مواجهة غيرها من الدول فمنذ أن اندلعت الثورة الفرنسية في أوربا أواخر القرن الثامن عشر وتعتبر القومية من أهم مصادر الصراع الدولي [١].

وكذلك أدى نمو القوميات وانتشارها إلى بروز العديد من الدول الجديدة إلى المجتمع الدولي[٢].

ثانياً: الأقليات القومية:

تمثل الأقليات مجموعة من البشر ينتمون إلى تكوين عرقي وحضاري يختلف عما يسود داخل الدولة وهناك العديد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى وجود الأقلية داخل الدولة منها ما ينتج عن وجود مجموعة قليلة العدد ضعيفة البنيان الحضاري والاجتماعي كأن تسكن منطقة معينة، وحلت بأرضها مجموعة وافدة من جماعات أكثر عدداً وأقوى شكيمة وربما أرقى حضارة وبالتالي أصبح هؤلاء الضعفاء أقلية داخل الكيان الجديد الوافد ويعد الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليون نموذجاً لهذا النوع من الأقليات [٣].

وهناك من الأقليات ما يتكون عقب هجوم تقوم به جماعات على شعوب مجاورة وتنسحب وتترك بعض أفرادها ليشكلوا بعد ذلك أقلية في مكان وجودهم.

إذن بصورة عامة الأقلية القومية يقصد بها ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي انحدر منه غالبية هؤلاء السكان وهناك نوعان من الأقليات:

١) الأقلية القومية التي يتركز وجودها في مناطق تقع على حدود دولية.

٢) الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها.

النوع الأول من الأقليات يتطلع إلى تحقيق واحد من هدفين: إما الانفصال وتكوين دولة مستقلة خاصة بها أو الحصول على الحكم الذاتي.

أما النوع الثاني من الأقليات فإن هدفها يتركز في المطالبة بتعديل الحدود الدولية حتى يتاح لها أن تنضم إلى الدولة المجاورة التي تشاركها قوميتها لتصبح جزءاً من شعبها، ومثل هذا التطلع

---

١) خضر حمد، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى بداية الحرب العالمية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ١٩٩٧، ص: ٢٨.

٢) د. محمد الأمين عبد الله، أصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص: ١٤٩ ـ ١٥٠ .

٣) د. نيفين عبد المنعم سعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٨، ص: ١٨٠ .

غالباً ما يلاقي ترحاباً من الدولة المجاورة التي تحاول ضم الإقليم الذي تقطنه هذه الأقلية.

ففي الحالة الأولى يمكن للدولة صاحبة المشكلة أن تنتهجها كحلول لها وقد يكفى منح الإستقلال الذاتي دون الأنفصال.

أما الحالة الثانية الأقلية تصر على المطالبة بتعديل الحدود بالصورة التي تمكنها من الأنضمام إلى الدولة المجاورة التي ترتبط بها[١].

الخصائص القومية للأقليات:

تؤثر الخصائص القومية للأقليات على العلاقة بينها والدولة، فأحياناً يكون هناك تشابه لغوي بين الأقلية والدولة كما هو الحال بالنسبة للزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تكون لغة الأقلية مختلفة عن لغة الأغلبية وفي هذه الحالة تتمسك الأقلية بلغتها لأنها واجهة لقوميتها وذلك لا يمنعها من تعلم لغة الأغلبية [٢].

والأقليات ذات النزعة الانفصالية تعتبر خطراً يهدد الدولة التي توجد بها خاصة إذا كانت كبيرة الحجم وتمتلك موارد القوة الاقتصادية ما يعضد النزعة الانفصالية،وربما يزيد من هذه القوة إذا كانت هذه الأقلية اللغوية تنتمي إلى أمة أو دولة قريبة منها.

أما إذا كانت الأقلية موزعة بين عدة دول فإن حركتها ورغبتها الانفصالية تتجه نحو تلك الدول التي توجد بها وربما يدفعها ذلك إلى محاولة الوحدة على أمل الانفصال وتكوين أمة ودولة خاصة بها كما هو الحال في الأكراد الموزعين بين) إيران، وتركيا، والعراق، وروسيا الاتحادية[٣].

ثالثاً: اللغة:

تعتبر اللغة من أهم المقومات الرئيسة في تكوين القومية لأنها تسهل عملية التواصل والاتصال بين الأفراد في القومية الواحدة، كما أنها تؤدي إلى حفظ التراث القومي المتمثل في القيم والتقاليد والآداب والفنون والأفكار مما يخلق شعوراً بالتجانس والتجاوب بين المتحدثين بها، ونلاحظ ذلك في كندا والهند، فقد أدى وجود جزء لا يستهان به من سكان كندا يتحدثون الفرنسية إلى حدوث ازدواجية واضحة من الناحية الثقافية والحضارية تتمثل في ارتباط الكنديين الفرنسيين بالتراث الحضاري الفرنسي والكنديين الإنجليز بالتراث الانجلو ساكسوني فهذه الازدواجية الثقافية تغذي النزعات الانفصالية في كندا [٤].

---

١) د. نيفين عبد المنعم سعد، مرجع سابق، ص: ١٨١ ـ ١٨٣ .

٢) د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٩، بتصرف ص: ٧٦ ـ ٧٧ .

٣) د.برهان غليون، مصدر سابق، ص: ٨٢ .

٤) أحمد حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص: ٨١ .

لذلك تمثل وحدة اللغة في الدولة عنصراً مهماً من عناصر قوتها السياسية وعلى العكس تماماً عندما تتعدد اللغات التي يتحدث بها الأفراد داخل الدولة الواحدة مما يدفعها إلى اعتماد لغة رسمية لها تكون لغة التخاطب والاتصال بين الأفراد داخل الدولة، وهناك من الدول من تتعد لغاتها وتتخذ لها أكثر من لغة رسمية مثل سويسرا التي تضم متحدثين بالالمانية والفرنسية والإيطالية والرومانية، ولكنها لغات متساوية الحقوق وتستعمل في الاوساط الرسمية.

كما أن هناك العديد من الدول التي يتحدث أفرادها بأكثر من لغة وتتعدد اللغات بها مثل الهند والباكستان، حيث يتحدث سكانها بنحو ٢٢٠ لغة [١].

ومن ناحية أخرى هناك العديد من الدول التي تتحدث لغة واحدة وإن اختلفت لهجتها مثل الدول العربية والولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة، جميعها تتحدث الإنجليزية مما يعدُّ ذلك أحد العناصر التي تساعد الشعوب على التقارب.

وتعد قارة إفريقيا أكثر القارات تعقيداً من حيث اللغة ويرجع ذلك إلى ضعف البناء القومي في أجزاء كبيرة منها حيث تقدر عدد اللغات في إفريقيا بين (٧٠٠ ـ ١٠٠٠) لغة [٢].

رابعاً: الدين (العقيدة):

يعتبر الدين أكثر العناصر البشرية تأثيراً في الكيانات السياسية لكثير من الدول، ويكفي هنا الإشارة إلى أن كثيراً من الحروب ترجع إلى المنازعات الدينية وإن كان ذلك لم يصبح سائداً في عالم اليوم وذلك لتغلب العوامل الاقتصادية من ناحية وانتشار التعليم ومبادئ المساواة من ناحية أخرى.

غير أنه يمكن القول بأن الدين قد يدخل من ضمن العوامل التي تتسبب في بعض الأزمات السياسية كما هو الحال في إقليم كويبك في كندا [٣].

أما على الخريطة السياسية للعالم فنجد خمسة ديانات كبرى وهي الإسلام والمسيحية والهندوسية والبوذية ثم اليهودية.

أما من حيث التوزيع الإقليمي لهذه الأديان فتنتشر المسيحية في أوربا والأمريكتين وشمال آسيا

---

١) أحمد حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص ٢٩ .
٢) أحمد حسن إبراهيم، مصدر نفسه، ص: ٣١ .
٣) إحمد حسن ابراهيم، مصدر نفسه، ص ٣٣ .

وجنوب إفريقيا وأستراليا.

والإسلام في شمال إفريقيا وجنوب غرب آسيا بالإضافة إلى أندونيسيا والصين والهند، أما الهندوسية فمركزها الهند والبوذية في الشرق الأقصى في الصين والهند الصينية.

وخلاصة القول فإن التجانس الديني لسكان الدولة يمثل أحد عناصر قوتها الرئيسة وقد يثير وجود أقلية دينية داخل الدولة مشكلة نتيجة للتعصب الديني. مثال (الجيش الجمهوري الإيرلندي) والسودان.

أما تعدد الأديان أو حتى ثنائيتها فإنه يمثل عنصر ضعف ومصدر قلق وتوتر للكيان السياسي في الدولة، مثال ذلك الحرب الأهلية المستمرة في لبنان حيث يرجع الدافع الأساسي إلى الطوائف والتعصب الديني [1].

---

١) د. محمد الأمين عبد الله، مصدر سابق، ص: ٣٢.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تمهيد:

تتأثر العلاقات الدولية أو علاقة أي دولة بأخرى بمجموعة عوامل وأبعاد داخلية وخارجية أي محلية وإقليمية ودولية، مترابطة متداخلة مع بعضها البعض أحياناً ومتنافرة أحياناً أخرى.

فأية دولة في المجتمع الدولي تريد تحقيق قدر أكبر بتحريك عوامل قوتها الطبيعية المتاحة وتحويلها إلى طاقة فعالة تؤثر بها في غيرها من الدول في البيئة الدولية المحيطة بها وذلك لتحقيق قدر أكبر من مصالحها القومية، فانطلاقاً من هذه الأبعاد سوف نركز على نوعين من العوامل المؤثرة في قوة الدولة وعلاقتها بالدول وهي العوامل الطبيعية والمتمثلة في المجال الجغرافي والبشري والموارد الاقتصادية، وهناك عوامل اجتماعية وهي التي يمكن للإنسان أن يتعامل معها حسب الفكر والارادة وهي التجانس القومي والتقدم العلمي والتقني والتقدم الثقافي والقيادة السياسية، ويمكن القول أن العوامل الطبيعية تمثل عوامل القوة والعوامل الاجتماعية تمثل عوامل القدرة [1].

) د. د. سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص ١٤٦

الفصل الثاني
العوامل الطبيعية المؤثرة في العلاقات الدولية

المبحث الأول: موقع الدولة

المبحث الثاني: المناخ والغطاء النباتي

المبحث الثالث: مساحة الدولة

المبحث الأول

موقع الدولة

يعتبر الموقع المدخل الطبيعي لدراسة الدولة حيث تتباين الدراسة لعنصر الموقع من خلال أبعاده المختلفة، فهناك الموقع الفلكي والموقع النسبي والجغرافي، وهناك الموقع من اليابس والماء، حيث يرى كثير من الباحثين أن الموقع يعدُّ من أهم العوامل الطبيعية للدولة، حيث يتحدد أثر الموقع بالنسبة للدول المجاورة في العلاقات الدولية والسياسية للدولة المجاورة في كثير من الأحيان على طبيعة التشكيل الجغرافي لأرض الدولة [١] ومن ناحية أخرى تعتبر دول الحدود البرية خطراً يهدد الدول المجاورة وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشأة ما يعرف سياسياً بالدول المجاورة، لأن التوازن الديمغرافي والاقتصادي والحضاري، وربما التوازن في القوى العسكرية يعدُّ العنصر الأساسي المؤثر في طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة [٢].

ويزيد من فاعلية ذلك وجود علاقات صداقة وتعاون بين الدول المتجاورة مع بعضها البعض.فقد يؤدي التجاور إلى تعاون وإلى تقدم اقتصادي وانتشار الأفكار وتبادل الآراء كما هو الحال في دول غرب أوربا المتجاورة التي تتبادل الخبرات والتقنيات الحديثة منذ قيام الثورة الصناعية وحتى الآن.

كما قد يسود بين الدول المتجاورة صور متناقضة تماماً لما سبق خاصة عندما تتجاور دولة كبيرة مع أخرى صغيرة فتحاول الأولى أن تتوسع على حساب الثانية وما يصاحب ذلك من توتر وتنازعات، كما هو الحال في تجاور الإتحاد السوفيتي سابقاً لدويلات البلطيق الثلاث (إستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا) وذلك لإدخالها ضمن النفوذ السوفيتي.

وقد يسود أيضاً بين الدول المتجاورة قدر كبير من النزاع لسبب تاريخي أو آخر كما هو الحال في الكيان الإسرائيلي الذي زرعه الاستعمار في العالم العربي لتحيط به مجموعة من الدول العربية غير المتوافقة معه سياسياً [٣].

---

١) د. محمد عبد الغني، الجغرافية والمشكلات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧١م، ص: ٢٧ ـ ٢٨ .
٢) د. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية الحديثة، ص: ٧٢ .
٣) د. لبيب أحمد صادق، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص ٣٧ .

الأهمية الاستراتيجية للموقع:

هناك أهمية استراتيجية للموقع وفي كثير من الأحيان توصف بعض المواقع بأنها مواقع إستراتيجية أي لها أهمية على المستويين المحلي والعالمي وربما مصدر ذلك في الأغلب أنها مواقع حاكمة للحركة أو تحتوي على موارد اقتصادية استراتيجية والموقع الإستراتيجي. يتميز في معظم الأحيان بتغيرات في قيمته ووزنه النسبي فقد يفقد أهميته في فترة من الفترات وتعود إليه الأهمية في فترة أخرى، وقد لا تعود.

كما تختلف أهمية المواقع الإستراتيجية بتغير الظروف، فالدول أو أجزاء من الدول قد تكون لها أهمية إستراتيجية في عصر من العصور، وهذا معناه أنها تتحكم في طرق المواصلات العالمية أي قد يمكن اتخاذ قواعد من مياهها وأرضها لصد عدوان أو للقيام بهجوم وقت الحرب كما أيضاً قد يكون لها دور في أوقات السلم [1].

---

١) د. أحمد حسن إبراهيم، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

المبحث الثاني
المناخ والغطاء النباتي للدولة

أثبتت الملاحظات العلمية أن لدرجة الحرارة أثراً يعتد به في صحة البشر وأمزجتهم وطرق وأساليب حياتهم اليومية، ذلك بأن حياة الإنسان بحكم تكوينه البيولوجي مرهونة بجو حراري معين، ويلاحظ أن المناطق المعتدلة قد هيئَت عبر التاريخ لقيام الحضارات الإنسانية، أما الأجواء شديدة الحرارة وكذلك شديدة البرودة فقد لوحظ أنها أجواء تحد من النشاط الإنساني وتعوق قيام الحضارات، وكذلك المناطق الصحراوية الجدباء(غير الممطرة) والتي لا يتوفر بها الماء وهي مناطق بحكم طبيعتها غير صالحة لاستقرار الإنسان، وكذلك الغزارة الشديدة للأمطار كما هو الحال في المناطق الإستوائية، فغالباً ما تؤدي إلى نمو الغابات الضخمة على نحو يعوق الحياة الإنسانية، لا سيما وأن هذه المناطق قد تكون موطناً للأمراض الفتاكة وغيرها [١].

ومن ناحية أخرى فإن صلاحية المناخ قد تؤدي إلى تأخر الموارد الزراعية بما يهيء لاكتفاء الدولة ذاتياً من المواد الغذائية على نحو يدعم استقرارها وحريتها في اتخاذ القرارات الخارجية، وكذلك قد يؤدي انخفاض درجة الحرارة الشديدة في بعض الدول إلى دور إيجابي في حماية الدولة من الغزو الخارجي على نحو ما يشير التاريخ في شتاء بروسيا الجليدي الذي كان أحد العوامل المؤثرة في صد هجوم الجيوش النابليونية عليها في بداية القرن التاسع عشر، حيث أدت درجة الحرارة شديدة الانخفاض إلى تقليص القدرات القتالية لأفراد تلك الجيوش واعاقتها عن التقدم وكذلك جيوش هتلر النازية خلال الحرب العالمية الثانية [٢].

وكذلك لعبت الغابات دوراً كبيراً أيضاً في حياة الكثير من الدول حيث كانت تمثل أقاليم حماية ومناطق عزلة تلجأ إليها الجماعات المغلوبة على أمرها حتى تتجمع لها عناصر القوة. مثل إعتصام الجرمان فى غابات جنوب ألمانيا (الحالية)أمام الزحف الروماني الذى أتاها من الجنوب. رغم أنها تمثل مناطق قليلة السكان وليس للدولة أو الوحدات السياسية أو المناطق التي تكتنفها وزناً سياسياً سواء في الغابات الصنوبرية في الشمال أو نطاق الغابات المدارية في حوض الأمزون والكنغو.

---

١) صلاح الدين علي الشامي، الوطن العربي، دراسة جغرافية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥، ص ٤٥ ـ ٤٦

٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨

المبحث الثالث

مساحة الدولة

تعتبر مساحة الدولة أحد العناصر المؤثرة في الكيان السياسي للدولة وقوتها، حيث يرى بعض الباحثين أن مصادر قوة الدولة تكمن في اتساع مساحتها وأن كل الدول الكبرى القوية في العالم متسعة المساحة، كما يرون بأن الدولة صغيرة المساحة من الصعب أن تكون دولة قوية مهما ارتفع مستواها الاقتصادي والحضاري لأن مساحة الدولة تعتبر أقوى العناصر من الناحية العسكرية لأن المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية على امتداد الإقليم كما تتيح المساحة أيضاً فرص الدفاع عن الدولة، إذ يمكن أن تتمتع الدولة ذات المساحة الكبيرة بسياسة إخلاء الأرض وتعمل على تطبيق المبدأ المعروف ببيع الأرض وشراء الزمن وهو ذات المبدأ الذي اعتمدت عليه روسيا في حربها مع فرنسا في زمن نابليون (١٨١٠ ـ ١٨١٢م [١].

وكذلك الحال مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت من الصمود وذلك بطرد الغزاة، وأيضاً في الحرب (اليابانية ـ الصينية) تمكن اليابانيون من الاستيلاء على المدن الصينية المهمة ومراكزها الصناعية [٢].

أما الدول ذات المساحة الصغيرة فإنها لا تلبث إلا أن تنهار بسرعة أمام جيرانها الأقوياء فقد أضطر الجيش الهولندي في الحرب العالمية الثانية إلى التسليم بعد أربعة أيام فقط من القتال.

وفي الواقع لا تؤخذ المساحة بشكلها المطلق لأنها تعتمد على عنصر السكان، إذ أن المساحة والسكان لا يمكن فصلهما فإذا كانت المساحة مقترنة بكثافة مرتفعة من السكان أو عدد كبير من السكان على الأقل، وبموارد طبيعية مستقلة استقلالاً تاماً فإنها تعد مصدر قوة للدولة تضعها في مصاف الدول الكبرى، ومن الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية إذ كل منهما يمثل كتلة متصلة من الأرض في السابق، وكذلك إن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع الفترات المناخية كما يضم تكوينات جيولوجية متعددة (صخور ومعادن) [٣].

---

١) د. محمد الأمين عبد الله، أصول الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص ١٥٧ ـ ١٦٠ .

٢) فليب رفله، الجغرافية السياسية لإفريقيا، مصدر سابق، ص: ٧٣ .

٣) أحمد حسن إبراهيم، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص: ٨٧ .

الفصل الثالث

العوامل الإجتماعية المؤثرة في العلاقات الدولية

المبحث الاول: التركيبة السكانية والتجانس القومي.

المبحث الثاني: التقدم العلمي والتقني.

المبحث الثالث: أثر القيادة السياسية على العلاقات الدولية.

الفصل الثالث

العوامل الاجتماعية المؤثرة في العلاقات الدولية

تمهيد:

لا شك أن للسكان تأثيرات في العلاقات الدولية وهذه التأثيرات تتطلب تحديد بعض الظواهر ذات الصلة، لأن العنصر البشري له دور كبير ومهم ويعتبر من عوامل قوة الدولة التقليدية في العلاقات الدولية سواء كان ذلك وقت السلم أو أوقات الحرب.

فالعنصر البشري له أهمية في ناحيتين: من الناحية العسكرية والاقتصادية، أما من الناحية العسكرية فكانت الدول في الماضي تعتز وتتفاخر بسكانها لأن السكان يعتبرون المصدر الضروري لقوتها، أما من الناحية الاقتصادية فإن الدولة التي تضم عدداً كبيراً من السكان بوسعها تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاءة عالية من أجل التأثير على الدول الأخرى وعلى أية حال فإن هناك تأثيرات أخرى على قوة الدولة وعلاقتها بالدول الأخرى تتمثل في التالي:

١ / التركيبة السكانية ودرجة التجانس القومي.

٢ / مستوى التقدم العلمي والتقني.

٣ / القيادة السياسية.

وسنتناول ذلك بشيء من التفاصيل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التركيبة السكانية والتجانس القومي.

المبحث الثاني: التقدم العلمى والتقني.

المبحث الثالث: أثر القيادة السياسية على العلاقات الدولية [١].

---

١) خضر خضر، مصدر سابق، ص ٢٨ .

المبحث الأول

التركيبة السكانية والتجانس القومي

أولاً: التركيبة السكانية:

ونعني بذلك نسبة الشباب إلى الشيوخ والأطفال بين سكان الدولة من جهة، وكذلك نسبة الذكور إلى الشباب والإناث من جهة أخرى فكلما زادت نسبة الشباب إلى الشيوخ والأطفال بين عناصر الكم البشري انعكس ذلك إيجاباً على قيمة الكم البشري، ويرجع ذلك إلى أن الشباب هم قوام العملية الإنتاجية، كما أنهم عصب الجيوش، أما الشيوخ والأطفال فهم عنصر مستهلك أكثر من كونه منتجاً [1].

وكذلك في المجتمعات التي تعتمد على الرجال دون النساء في القيام بعين العملية الإنتاجية فإنه كلَّما زادت نسبة الذكور بين سكانها هيأ ذلك إلى زيادة قيمة الكم البشري كعامل من عوامل قوة الدولة.

ثانياً: درجة التجانس القومي:

يتفق معظم الباحثين في الظواهر السياسية على أن الصورة المثلى للمجتمع السياسي تتمثل في صورة الدولة القومية، ففي ظل هذه الدولة يتجانس العنصر البشري على نحو يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية بين أفراد الدولة وبذلك يستبعد أسباب التصادم المفضي إلى الضعف والتحلل، فالدولة القومية هي التي يتسم فيها المجتمع بالاستقرار السياسي وبالتجانس القومي وبذلك تتميز الدولة عن الإمبراطوريات القديمة التي كانت تقوم على التجمع الإجباري لشعوب متباينة لغة وثقافةً ودیناً، فتظل هذه الشعوب غير المتجانسة خاضعة لإمرة الإمبراطور ما دام قوياً وقادراً على اخضاعها لسطانه، فإذا ما وهنت قوته سارعت تلك المجموعات إلى التمرد والكفاح المسلح طلباً للاستقلال الأمر الذي كان لابد من أن يؤدي في النهاية إلى تفكك الإمبراطورية وزوالها من الوجود [2].

---

١) أحمد حسن إبراهيم، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص ١٥ .

٢) د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، بيروت، العدد: ٢٢٨، ١٩٩٨ .

لأن عدم تجانس السكان في الأمبراطورية يكون سبباً لتحريك العرقيات وعلى العكس في الدولة القومية حيث لا يوجد مجال للحركات العرقية نظراً لارتكاز هذه الدولة على دعامة التجانس القومي.

وسواء تحقق هذا التجانس من خلال وحدة الأصل أو اللغة أو حتى من خلال وحدة المصالح والرغبة في الحياة المشتركة، فإنه لابد من أن يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية وتدعيم الاستقرار السياسي وتأكيد الصلابة السياسية للدولة في الداخل والقوة الإستراتيجية في الخارج [1].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يلعب عدم التجانس القومي دوراً سلبياً على قوة الدولة، ومثال على ذلك ما أصاب الدولة السوفيتية السابقة من تفكك وزوال نظراً لانطواء عنصرها البشري من الجماعات العرقية غير الراغبة في الحياة المشتركة، وذلك بتفكك الإتحاد السوفيتي في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م إلى خمس عشرة دولة، وكذلك تفكك الباكستان إلى دولتين في ١٩٧١ (الباكستان ـ بنجلاديش). وتفكك يوغسلافيا ١٩٩٩م إلى عدد من الدويلات وأيضاً بفعل الحركات العرقية انفصلت إرتيريا عن أثيوبيا في عام ١٩٩٣ وتيمور الشرقية عن أندونيسا في ١٩٩٩م، جنوب السودان في ٩ يناير ٢٠١٢م، واندلعت الحرب الأهلية داخل العديد من الدول (ليبيريا، سريلانكا، راوندا، بورندي) وغيرها. كما أدت هذه الحركات إلى إضطرابات متلاحقة داخل كل من (الهند، العراق، تركيا، الصين) وغيرها [2].

بصورة عامة يتضح من خلال ما تقدم الأهمية البالغة للتجانس القومي كعامل مؤثر في قوة الدولة، كما يتضح جلياً ذلك أوقات الحروب حيث أن صلابة الجبهة الداخلية للدولة تمثل أحد العوامل المؤثرة على نتيجة الحرب لأن الدولة التي تعاني من اضطرابات داخلية حتماً سيؤدي هذا الاضطراب إلى خسارتها في الحرب.

---

١) د. يسري الجوهري: السكان، الإسكندرية، دار النشر منشأ المعارف، ١٩٦٧م، ص: ٧٤

٢) د. يسري الجوهري: السكان، مصدر سابق، ص: ١٢٩ .

المبحث الثاني

التقدم العلمي والتقني

يعد التطور العلمي والتقني من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيرها بشكل مضطرد، فقد حقق التقدم التقني تغيرات كبيرة في حياة الإنسان والمجتمع بشكل عام حيث شملت تلك التحولات الميادين الإستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث عملت هذه التطورات والابتكارات العلمية على تقدير المسافات بين الدول خاصة الطائرات والقطارات ... إلخ. وكذلك مسألة الاتصالات السريعة والانترنت [1].

لذلك نجد أن العقل والمعرفة أصبحا مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرون فثورة المعلومات أحدثت تغيرات جوهرية في ميادين الإتصالات والمعلومات، فقد أثر التقدم التقني في العلاقات الدولية في عدة جوانب نذكر منها على سبيل المثال التالي:

١) الجانب العسكري.

٢) الجانب الدبلوماسي.

٣) الجانب الاقتصادي.

أولاً: الجانب العسكري:

قلبت الثورة التقنية موازين العالم في كل الجوانب الإستراتيجية والعسكرية فانتقل العلم إلى عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس بدون طيار والأقمار الإصطناعية القادرة على التصوير سرياً لأي هدف ومهما صغر حجمه، فإن ظهور الأسلحة النووية والهيدروجينية تمثل أخطر تطور في ميدان التكنولوجيا الحديثة مما أدى إلى قيام توازن الرعب النووي وإستراتيجية الردع بالتالي أدى ذلك إلى خلق سلام نووي قائم على قواعد غير مسبوقة.

ثانيا: الجانب الدبلوماسي:

التقدم الكبير في ميدان الإتصالات غيَّر من طرق ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغيراً كبيراً إن لم يكن قد غير من طبيعة العلاقات الدبلوماسية نفسها. ففي الماضي كان السفراء يقومون بوظيفتين في آن واحد، وظيفة تمثيلية ووظيفة عملية لحساب رؤساء الدول والحكومات، وكانوا يتفاوضون ويتوصلون إلى اتفاقيات مع السلطات الأجنبية.

---

١) كرم أنطونيو، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٥٩، ص: ٦٠ ـ ٦١، ١٩٨٥م .

أما بعد تطور الاتصالات فلم تعد القيادات السياسية في حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال ، فقد أخذت هذه القيادات ممارسة الاتصال المباشر فيما بينها عن طريق اللقاءات الثنائية أو المؤتمرات الدولية. وهناك وسائل عديدة يمارس بها القائد اتصالاته مثل (الهاتف، الفاكس، التلكس) وتستخدم كذلك وكالات الأنباء والصحافة والإذاعات المسموعة والمرئية وسائل لنقل رسائل شبه رسمية خاصة من الأنظمة الشمولية كأن يمكن أن تنقل عبر البعثات الدبلوماسية وحتى التفاوض نقلت وظيفته بدورها تدريجياً من نطاق المهام الموكولة إلى السفارات حيث أصبحت يقوم به المسئولون الرسميون [1].

كما نجد أن تنوع وازدياد وكثافة العلاقات الدولية عمل على تطوير مهمة السفارات كأن يقوم بذلك أشخاص وممتلكات ورعايا الدولة المقيمون بصفة دائمة أو مؤقتة على أرض دولة أخرى.

فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطوراً كبيراً في السفارات وهو ما يؤكد على أن الأخيرة قد تحولت، حين عجزت عن الاستمرار كمركز للتأثير السياسي إلى شيء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للإختراق التجاري.

فهكذا يظل السفير يقوم بمهامه السابقة من حيث حصوله على المعلومات مثلما يقوم به رؤساء الدول والحكومات باستخدام الاتصالات الهاتفية للتحدث بشكل مباشر واللقاء وجهاً لوجه من أجل معالجة القضايا الحساسة وأصبح أسلوب مؤتمر القمة أنجع الوسائل لحل المشكلات في العلاقات الدولية.

أما مجال الإعلام فإن التأثير فيه كبير جداً بحيث أصبحت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية تؤثر وتتأثر حيث أصبح نقل الأخبار يتم على وجه السرعة إذ بإمكان المواطن أن يطلع على أخبار العالم بواسطة الأقمار الأصطناعية [2].

ثالثاً: الجانب الاقتصادي:

شكلت الموارد الاقتصادية على مر التاريخ أحد أهم عوامل قوة الوحدات السياسية، فقد كان المفكرون التجاريون في القرن السابع عشر يؤكدون على وجود علاقة ارتباط ضمني بين قوة

---

١) د. وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٩٧ .
٢) د. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص ٨٣ .

الدولة وما تملكه من موارد ، كما يرون أن التفوق السياسي ما هو إلا إنعكاس للتفوق التجاري نظراً لأن المال هو عصب الحرب والسلم. حيث يرون أن الدولة إذا أرادت أن تزيد من أسباب قوتها أن تسعى إلى زيادة احتياطياتها من الموارد فلذلك يعتبر التبادل التجاري جزءاً أساسياً في أساسيات العلاقات الدولية إذ لا يوجد بلد من البلدان في العالم لا يعتمد على إنتاجه المحلي بصفة مطلقة في إشباع حاجاته من السلع والخدمات لأن كثيراً من الدول تنتج أو تمتلك من السلع ما يفيض عن حاجاتها من الاستهلاك المحلي، لذلك تستطيع أي دولة أن تحصل على ما تحتاج إليه مما لا يتوفر لديها من السلع والخدمات من غيرها من الدول، أي تعد صادرات دول ما واردات دول أخرى [1].

---

١) د. وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية،مصدر سابق، ص: ٩٣ .

المبحث الثالث

أثر القيادة السياسية على العلاقات الدولية

لا شك أن القيادة السياسية للدولة تعد المسؤول الأول عن سياسة الدولة الخارجية في المجال الدولي الذي يتضمن ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق بمصالحها القومية ووسائل تلجأ إليها بغية تحقيق هذه الأهداف. فالسياسة الخارجية على هذا النحو هي فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف وعلى عاتق القيادة السياسية يقع عبء هذا الاختيار وهي في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف الدولة تختار وسليتين أو أداتين متكاملتين وهما:

الدبلوماسية والاستراتيجية، فالدبلوماسية هي فن الإقناع أو فن التفاوض أي أنها فن تحقيق مصالح الدولة دون إراقة دماء. كما أنها أسلوب الثعلب حين يرواغ ويستخدم ما أوتي من حيلة لتحقيق مآربه (على نحو ما قاله ميكافيلي) [1].

أما الاستراتيجية: فهي فن الحرب أو فن الإكراه أو لإجبار الآخرين على الإمتثال لإرادتنا أي أنها فن إيقاع الهزيمة بالآخرين تحقيقاً لمصالح الدولة أو كما قال ميكافلي (أنها أسلوب الأسد حين يلجأ إلى قوته وبطشه في الوصول إلى هدفه).

فالدبلوماسية والإستراتيجية في هذا المعني إرادتان متكاملتان تسعى كلتاهما بوسائلها إلى حمل الخصم على الإذعان لإرادة خصمه، إذ أن اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية لا يعني استبعاد فكرة الحرب حيث قد يقتضي الأمر التلويح بالحرب من قبيل التهديد، وهذا التلويح هو عمل دبلوماسي، وكذلك فإنه أثناء الحرب لا يستبعد الدبلوماسية، فالحرب ذاتها هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل عنيفة [2].

إن على القيادة السياسية أن تختار إذاً بين الدبلوماسية (أسلوب الثعلب) والاستراتيجية (أسلوب الأسد) فإن لم تنجح الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدولة فلندق طبول الحرب وإن لم يفلح أسلوب الثعلب في خطف عنقود العنب فنسمع حينئذ لزئير الأسد.

---

١) إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٥ .

٢) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ٣٣ .

إن على القيادة السياسية أن تصهر جميع عوامل القوة المتاحة لديها في بوتقة واحدة وتوجهها إلى تحقيق المصالح القومية للدولة من أقرب طريق وبأقل التضحيات ويتطلب ذلك في كل موقف دولي أن تقدر القيادة السياسية حقيقة قوتها مقارنة بقوة الطرف الآخر الذي تتعامل معه[1].

---

١) أحمد حسن إبراهيم، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص ٢٦ .

الفصل الرابع

الحدود السياسية وواقع الدولة الإفريقية

المبحث الأول: سمات وملامح نشأة وتطور الحدود الإفريقية.

المبحث الثاني: أسباب ومشكلات الحدود السياسية.

المبحث الثالث: العوامل التي ساعدت على تطور الحدود السياسية.

الفصل الرابع

الحدود السياسية وواقع الدول الأفريقية

تمهيد:

منذ استقلال الدول الافريقية في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين تصاعدت المخاوف من تفجر نزاعات حدودية في القارة الإفريقية وذلك نتيجة للتداخلات السكانية والعرقية والاجتماعية أو انطلاقاً من أسس اقتصادية أو تاريخية. حيث أن الحدود السياسية في افريقيا رسمت انطلاقاً من أسس المساومات والتسويات الأوربية وفق صيغة اتفق عليها في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م حتى ١٨٨٥م وهي الصيغة التي كان لها عظيم الأثر في تشكل الكيانات السياسية الافريقية، وقد حدثت بالفعل عدة نزاعات بشأن الحدود بين الدول الإفريقية إلا أنها لم تكن بالقدر الذي كان متصوراً، حيث أن الدول الافريقية جميعها قد اعترفت بالحدود القائمة عند الاستقلال واعلنت احترامها لهذه الحدود ، وذلك بقبول مبدأ احترام الحدود القائمة عند الاستقلال الذي تبنته منظمة الوحدة الافريقية ، في قرارها الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام ١٩٦٤م الذي لم تعترض عليه سوى المغرب والصومال [١].

فبالرغم من تعدد منازعات الحدود على صعيد القارة الإفريقية إلا أنه نجد القليل منها هو الذي أسفر عن مواجهات مباشرة قادت إلى الحروب، ولكن بالرغم من ذلك فإن الحدود السياسية بين الدول الإفريقية تظل أحد بؤر التوتر الكامنة التي يسهل أثارتها في أي وقت انطلاقاً من الطبيعة الخاصة لهذه الحدود في نشأتها وتطورها وعلاقاتها التفاعلية مع واقع الدولة في إفريقيا إلا أنها تعتبر جوهر دراسة واقع الدولة حيث تمثل مجمل أركان الدولة بالمفهوم القانوني. ومن ناحية أخرى تمثل الحدود الإطار الخارجي لإقليم الدولة بالتالي تحدد حجم وطبيعة الافراد والسكان القاطنين على هذا الإقليم.

كما أنها تؤطر إقليم الدولة باتساعها أو ضيقها وتتحكم في حجم الموارد المتاحة وطبيعة الشعب من حيث التجانس بالتالي تؤثر في الركن الثالث من الدولة وهي السلطة الحاكمة [٢].

---

١) د. جمال حمدان، إفريقيا الجديدة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦، ص: ٦٨ .

٢) فيصل عبد الرحمن، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، أبوظبي، الشركة الوطنية للنشر، ١٩٨٢، ص ١٣٠ .

المبحث الأول

سمات وملامح نشأة وتطور الحدود الإفريقية

يرجع العديد من الباحثين ظاهرة الحدود السياسية إلى الحقبة الاستعمارية أي الاستعمار الأوربي لتقسيم إفريقيا، ويذهب آخرون إلى أن القارة الأفريقية لم تعرف ظاهرة وفكرة الحدود قبل الاستعمار، وعليه فإن البحث عن نشأة وتطور الحدود السياسية في إفريقيا إنما هو في الأساس بحث في تاريخ استعمار القارة واستقلالها وموقف كل من القوى الاستعمارية والقوي الإفريقية من الحدود خلال الحقبتين (حقبة الاستعمار، الاستقلال [١] وعلى الرغم من انتشار الأفكار السابقة عن الحدود الافريقية واتساع نطاقها بين الباحثين إلا أن هناك اتجاهاً يذهب إلى أن القارة الإفريقية عرفت فكرة الحدود السياسية قبل مجيء الاستعمار ويدللون على ذلك بحجج وأساطير تاريخية وقانونية واجتماعية مختلفة وذلك برغم اعترافاتهم بالدور الجوهري الذي لعبه الاستعمار في عملية تعيين وتخطيط الحدود الإفريقية. وهو الدور الذي تعرض للعديد من الانتقادات انطلاقاً من طبيعة وسمات وخصائص الحدود الناتجة عنه والتي أثرت بدورها في توجيهات الأفارقة ومواقفهم من الحدود الافريقية عند الاستقلال. فمن خلال ما سبق سوف نتناول في المباحث التالية سمات وملامح تطور الحدود الافريقية مع المحاولة للاجابة على سؤالين إثنين أولاهما هل عرفت القارة الإفريقية الحدود السياسية قبل الاستعمار؟ والسؤال الثاني ما هو أثر الاستعمار على طبيعة الحدود السياسية في إفريقيا [٢].

أولاً: الحدود السياسية في افريقيا قبل الاستعمار

في هذا الجانب سوف نحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بالحدود السياسية في إفريقيا قبل الاستعمار وهل عرفت القارة الإفريقية هذه الظاهرة أم لا؟.

كما سبق وأن ذكرنا بأن هناك فريقين أساسين في هذا الجانب سوف يتركز التناول على عرض أراء كلا الأطراف وتحليلها بغية الوصول إلى الإجابة عن السؤال السابق، وعليه يمكن تقسيمها إلى المحاور التالية:

أولاً: اتجاه إنكار بأن هناك حدوداً قبل الاستعمار.

---

١) س، ب، فهرست، جغرافية الحدود: القواعد والسياسات التي تراعى في تعينها، ترجمة محمد سعيد نصر، القاهرة، مكتبة النصر المصرية، ص: ٩٨ .

٢) أ. د. حورية مجاهد، الإستعمار كظاهرة عالمية حول الإستعمار والإمبريالية والتبعية، القاهرة، عالم الكتب ١٩٨٥، ص: ١٤١ .

ثانياً: اتجاه إثبات بأن هناك حدوداً سياسية قبل الاستعمار.

ثالثاً: الترجيح بين الاتجاهين.

أولاً: اتجاهات إنكار الحدود:

(١) يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل الحقبة الاستعمارية، ويدلل هؤلاء على ذلك بمجموعة من الحجج والأساطير تتمثل في أن الحدود السياسية في جوهرها ترتبط بالنطاق الاقليمي أي بالأرض لأي وحدة سياسية قائمة، ولما كانت الشعوب والقبائل المختلفة في القارة الإفريقية لم تعرف ظاهرة الدول قبل الوجود الاستعماري فإنها بالتالي لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل هذا الوجود [١].

(٢) غياب فكرة الاقليم لدى الكيانات الاجتماعية القائمة في القارة الافريقية إذا ارتبط نطاق الاقليم والسلطة في القارة بمدى انتشار نفوذ زعيم الجماعة (عشيرة، قبيلة ...إلخ).

وانتشار اتباعه حيث يؤكد أنصار هذا الإتجاه إلى أن المفهوم الذي عرفته القارة هو السيادة والتبعية الشخصية لا الاقليمية وبالتالي لم تكن ثمة حاجة للحدود السياسية بل لم يكن من الممكن عملياً إيجادها والحفاظ عليها لذلك حتى في الحالات التي وجدت فيها حدود قائمة بين الوحدات والكيانات الاجتماعية التي كانت تعيش داخل القارة الإفريقية فإنها في ظل حقيقة التبعية الشخصية وكانت سريعة التغير والتبديل سلماً كان أو حرباً.

(٣) إن القارة الافريقية في ظل طبيعة الكثافة السكانية المنخفضة التي تعاني منها العديد من اجزائها لم تكن لديها الحاجة لقيام حدود دقيقة بين المجتمعات بالتالي سادت مظاهر التخوم أكثر من فكرة الحدود.

(٤) كانت الحدود السياسية تتطلب درجة عالية من الرقي الحضاري والسياسي وهو ما يصعب الاقرار بوجوده داخل افريقيا قبل الاستعمار ويغلب على كثير من السكان الطابع الرعوي[٢].

(٥) إضافة لما سبق ذكره يورد أنصار ذلك الاتجاه بأن من وظائف الحدود السياسية الجوانب الأمنية لذلك يرى أنصار ذلك الاتجاه أن الدلالات الخارجية للتخوم كانت أقل ضرورة بالتالي لم يكن هناك ثمة ضرورة لقيام حدود في ظل عدم التواصل بين الجماعات والكيانات الافريقية[١].

---

١) جمال حمدان، مصدر سابق، ص: ١٣١ .

٢) فيليب رفلة، مصدر سابق، ص: ١٠٢ .

(٦) وعلاوة على ما سبق يذهب أنصار ذلك الاتجاه إلى أن العديد من مواقع الأقاليم كانت تتمشى مع حدود ولاء الجماعات أو حدود إستقرار الجماعات أكثر من أنها حدود سياسية كما أن المناطق التي شهدت إنتشار الإسلام خضعت للتقسيمات الإسلامية للعالم وحدوده.

ثانياً: إتجاه إثبات حدود سياسية قبل الإستعمار:

يذهب أنصار هذا الإتجاه إلى أصالة مفهوم الحدود السياسية في إفريقيا بل يرى البعض بأن الحدود السياسية في إفريقيا أكثر أصالة من أي قارة أخرى وذلك للاعتبارات التالية:

(١) تتمتع القارة الإفريقية بمساحات كبيرة وبتركيبة سكانية وثقافية ودينية كبيرة وتضم خليطاً من الأجناس والديانات وقد عرفت نظام السلطة المركزية في بعض مناطق خاصة إفريقيا الشمالية التي تميزت بالحضارة العربية والإسلامية.

(٢) يرى أيضاً أنصار هذا الإتجاه بأن المجتمعات الإفريقية إذا لم تستطع تثبيت سكانها على إقليم محدد بدقة في ظل الطبيعة الرعوية إلا أن المجتمعات قد عرفت ظاهرة الحدود لأن كل جماعة رعوية اختصت بنطاق محدد لها لممارسة الرعي والتنقل، ويرى بعض مؤيدي هذا الاتجاه بأن الافتقار للتحديد الدقيق للحدود هو أمر طبيعي ويتسق وطبيعة المرحلة التاريخية حيث لم تكن هناك حاجة إلى ما يذهب إليه البعض بالأخذ بالحدود الخطية كما أن العامل الديني خاصة في شمال إفريقيا قد اضاف بعداً آخر في البلدان الإفريقية الاسلامية انطلاقاً من أن الإسلام يقسم المعمورة إلى قسمين:

(أ) دار الإسلام وهي كل الاقاليم التي امتد إليها سلطان الدولة الإسلامية وطبقت فيه الشريعة الإسلامية.

(ب) دار حرب وهي كل الأقاليم الخاضعة لسلطان غير الدولة الإسلامية ولا تطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية . حيث يرى هؤلاء أنه رغم أن هذا العامل يفقد الحدود دورها ووجودها في الدول الأفريقية التابعة لدار الإسلام في ظل اعتبار أن دار الإسلام وحدة واحدة فإنه يعني في جوهره تكريساً لمفهوم الحدود [٢].

---

١) أ. د. صادق رشيد، إفريقيا والتنمية المستعصية لأي مستقبل، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، القاهرة مركز البحوث العربية، ص ١١٥ .

٢) أ. د. محمد حجازي، دراسات في أسس ومناهج الجغرافيا السياسية، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م، ص: ١١١ .

وخلاصة القول بأن هذا الطريق الأخير يؤكد بأن القارة الأفريقية عرفت الحدود قبل الاستعمار أي يؤكد أصالة مفهوم الحدود في أفريقية قبل الحقبة الإستعمارية وبذلك يعارض التيار الذي ينكر على أفريقيا معرفتها للحدود قبل تلك الفترة.

ثالثاً: الترجيح بين الفريقين (إثبات الحدود وإنكارها):

لكي يتم الترجيح بين التيارين يجب الأخذ بكل الحجج والأسانيد دون الوقف عند حجة أو إثنتين وعلى سبيل المثال أن القول بأن المجتمعات الأفريقية القديمة كانت قائمة على الولاء الشخصي لا الإقليمي بالتالي لم تعرف ظاهرة الحدود. هذا القول نفسه يحتمل الخطأ والصواب ويستمد هذه الصفة أو تلك من مؤشرات خارجية على أساس أنه إذا كان القياس يتم بمقتضى علاقات الأفراد وبعضهم البعض مع انتفاء فكرة الملكية والتبعية الإقليمية تكون الحجة داحضة، وهكذا فإن التمعن في جوهر الأسانيد وحجج الطرفين يقود إلى الاعتقاد بأن المحك الأساسي في الترجيح إنما يرتبط بالإجابة عن سؤالين وهما هل عرفت القارة الأفريقية ظاهرة (الدولة) قبل الحقبة الاستعمارية أم لا؟ وما هو موقع التطورات الافريقية قبل الاستعمار في إطار التطور العام لظاهرة الحدود في تلك الحقبة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الأول سيتم اتباع التعريف القانوني للدولة بأركانه التقليدية الثلاثة (الشعب، الإقليم، السلطة الحاكمة). وبالتالي يمكن القول أن القارة الإفريقية قد عرفت فكرة الدولة بهذا المفهوم وهو ما تؤكده الشواهد التاريخية في أنحاء القارة المختلفة، حيث قامت العديد من الحضارات والمماليك والامبراطوريات إلى جانب المملكة المصرية الفرعونية، التي ظلت أهم مملكة في إفريقيا والعالم القديم [1].

وأيضاً هناك عدة ممالك وإمارات أمثال حضارة قرطاجة في تونس التي نافست روما طويلاً ودخلت معها في حروب ممتدة انتهت بانتصار روما وتدمير قرطاجة عام ١٤٦ ق.م، الأمر الذي مكن الرومان من بسط هيمنتها على شمال إفريقيا ودامت حتى مطلع القرن الثامن الميلادي حينما استطاعت الجيوش الإسلامية طرد الرومان من جميع المدن الساحلية بشمال إفريقيا لتصبح هذه المدن جزءاً من العالم الإسلامي وتاريخه الذي يشير إلى قيام عدة ممالك وإمارات مستقلة في شمال إفريقيا أشهرها (الممالك الفاطمية والأيوبية في مصر وقد احتفظت هي الأخرى بعلاقات مع الممالك القائمة في غرب إفريقيا)[2].

---

١) أ. د. إبراهيم نصر الدين، مصدر سابق، ص: ٧٣ .

٢) محمد عاشور مصري، مصدر سابق، ص: ١١٢ .

أما في شرق القارة فقد قامت في القرن الأول الميلادي دولة (أكسوم (Axum) في منطقة القرن الإفريقي وسرعان ما تحولت إلى دولة الحبشة في القرن الثالث الميلادي بفضل توسعات ملوك (أكسوم) ومد حدود دولتهم إلى مناطق جديدة خضعت لسيطرتهم الأمر الذي أدخلهم في حروب مع كل من عرب اليمن ودولة النوبة والتي كانت تعرف بمملكة (مروي) التي تقع إلى القرب من الحبشة وجنوب مصر، ويذهب البعض إلى أن منطقة شرق إفريقيا قد شهدت قيام ظاهرة الدولة المدنية (small city state) على طول الساحل من مقديشو في الشمال حتى سفالة (safala) قرب ملاوي في الجنوب.

وأيضاً بجانب تلك الإمارات والممالك بشرق القارة الإفريقية فقد قامت عدة أمبراطوريات واسعة النفوذ في شرق القارة ومن أبرزها مملكة البوجندا (Buganda) ومملكة اليونبورو (Bunyoro) اللتان شكلتا معاً أمبراطورية واحدة حوالي القرن الثامن عشر إلى جانب ذلك كانت هناك مملكتان أقل وزناً وهما مملكتي الأنكولي (Ankole) وتورو (Toro) اللتان كانتا تدينان بالولاء والتبعية لملك اليونيورو، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن زعماء هذه الممالك قد استطاعوا تطوير مؤسسات سياسية مركزية ونظم لإسناد السلطة مع تطوير نظم للادارة المدنية والعسكرية قبل الحقبة الاستعمارية [1].

وفي غرب القارة قامت عدة ممالك وامبراطوريات منها غانا التي قام المؤرخ العربي إبن بطوطه بتدوين تاريخها عام ١٣٠٠ حتى ١٢٤٨م حين تم القضاء عليها لتقوم على أنقاضها مملكة أخرى هي مملكة مالي وتشير الدراسات إلى دقة التقسيمات الإدارية لامبراطورية غانا في عصر ازدهارها، ومع انهيار إمبراطورية غانا قامت عدة ممالك وإمارات أخرى في غرب إفريقيا منها دولة (سونقي،مالي، برنو، وسوسو) (Susu إضافة إلى دولة موسى Mossi في القرن السابع عشر وغيرها من الإمارات والممالك الإسلامية في القرن الثامن عشر والتي اشتهرت بممالك (كانم، سوكتو، برنو) في شمال نيجيريا.

أما في جنوب القارة فقد قامت إمبراطوريات أخرى خلال القرن الثالث عشر الميلادي وهي إمبراطورية زيمبابوي في هضبة روديسا والتي ينسبها البعض إلى قبائل الشونا Shona الزنجية في حين ينكر آخرون علاقة الزنوج بهذه الإمبراطورية التي تحولت فيما بعد لمملكة موتابا التي انشئت إلى الشمال من الموقع القديم لزيمبابوي ومن أبرز وأشهر الممالك أيضاً جنوب القارة مملكة الزولو التي أسسها الزعيم (شاكا) الذي يصفه البعض بنابليون الجنوب الإفريقي لما قام به من

---

١) أ.د. يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٣، ص: ١٨ .

فتوحات وغزوات.

وقد اعترف الأوربيون أنفسهم بقوة وعظمة تلك الممالك ودقة تنظيمها وهو الاعتراف الذي توجد عليه العديد من الشواهد التاريخية والقانونية سواء اتخذت هذه الشواهد صورة كتابات الرحالة الأوربيين في أفريقيا أو في شكل اتفاقات متداولة بين القوى الأوربية والكيانات الافريقية قبل القرن التاسع عشر حيث تشير في مجملها إلى قيام كيانات سياسية (أمارات، ممالك، إمبراطوريات) مستقلة في غرب وجنوب إفريقيا على قدم المساواة مع نظيراتها في أوربا[١].

فقد أكد الفقيه الهولندي (هوجو جيربتسوس) **Gratius** أن الدول الإفريقية البحرية قد عرفت فكرة المياه الإقليمية أو المجاورة لشواطئها والتي تخولها حق الاحتلال أو شبه الاحتلال لممارسة الصيد والملاحة. وهي الأمور التي كانت تعتبر استثناءً على المبدأ العام الساري في تلك الحقبة (القرن السابع عشر) وهو حرية أعالي البحار، ويلاحظ بأن مضمون بعض المعاهدات التي عقدت بين القوى الأوربية والكيانات السياسية في أرجاء إفريقيا لاسيما المناطق الساحلية تشير إلى اعتراف الأوربيين بالسيادة الأقليمية للوحدات السياسية الافريقية. حيث قامت معظم المعاهدات في هذه الفترة من حيث الشكل على أساس المعاملة بالمثل بين طرفي الاتفاق ومن حيث الموضوع أو المحل إنصب الاهتمام على تنظيم عمليات التجارة ودخول رعاية من طرف الاتفاق لدى الآخر. إضافة إلى تنظيم سبل التفاوض وفض المنازعات التي تقع لدى أي من الطرفين ويكون أحد أطرافها أو كليهما من رعايا الطرف الآخر[٢].

وتقوم الاتفاقات المبرمة بين القوى الأوربية والقوى الأفريقية في شمال القارة أمثلة واضحة للدلالة على المعاملة بالمثل، ومن أقدم تلك الاتفاقات التجارية التي عقدت بين إمارة (بيزا **Bisa** وتونس ١١٥٧ التي عملت على تنظيم عملية التعامل مع التجار المسيحيين ومعاملتهم في شمال افريقيا، اضافة إلى سماح الاتفاقية (للبيزيين) بالاقامة والمتاجرة في تونس.

وخلاصة لما سبق ذكره نجد بأن القارة الافريقية قد عرفت ظاهرة الدولة بمعنى الكيان السياسي بأركانه الثلاثة (شعب، أقليم، سلطة حاكمة) قبل الاستعمار وأيضا مما يؤكد أن القارة عرفت ظاهرة الحدود السياسية وذلك وفق الشواهد القانونية السابقة [٣].

---

١) فيليب رقالة، مصدر سابق، ص: ٨١ .

٢) طارق عبد الرؤوف، مبدئيات الحدود ونهايتها، مع اشارة خاصة إلى نزاع الحدود بين العراق والكوت، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٩٥،

٣) طارق عبد الرؤوف، مصدر نفسه.

المبحث الثاني

عوامل ومشكلات الحدود السياسية الإفريقية

طبيعة العلاقات بين الدول تقوم على التنافس والتنازع، والنزاع هو حقيقة من حقائق السياسة الدولية، ويعتبر سمة من سمات الحياة لأن الحياة بطبيعتها تقوم على نزاعات مختلفة والطبيعة بين الأفراد وبين السياسات الداخلية للأمم واحدة، حيث الرأي ضد الرأي والمصلحة ضد المصلحة ونجد بأن السياسات الدولية تتقاسم هذه الصفات في كل زمان وكل مكان. وحيث أن العلاقات بين الدول ليست دائماً مستقرة وهادئة، وكثيراً ما يؤدي تعارضها في المصالح إلى قيام نزاع بينها. وقد تقوم هذه النزاعات لعدة أسباب تختلف من وقت لآخر بإختلاف الظروف التاريخية والطبيعية والاقتصادية التي صاحبت عملية أنشاء الحدود، وكذلك إختلاف طبيعة هذه الحدود وقدرتها على الوفاء بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبلورتها لتقليل فرص التنازع حول الحدود المشتركة. وواقع المنازعات بين الدول الافريقية على مر التاريخ يكشف عن تباين واختلاف طبيعة وأسباب المنازعات، فبعضها يرجع ذلك إلى نشأة وطبيعة الحدود السياسية بما تحتويه هذه النشأة من اعتبارات تاريخية وقانونية وفنية وما تسفر عنه من اشكاليات جغرافية والبعض الآخر يرجعها إلى مدى تصور الدولة ورؤيتها لدورها الوطني والأقليمي والقومي [1].

ومن ناحية أخرى كثيراً ما تنشأ منازعات حدودية لأسباب تتعلق بوظائف الحدود الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التاريخية). باعتبارها الإطار الخارجي المحدد لاقليم الدولة بأبعادها المختلفة ففي هذا المبحث سوف نتناول ذلك من خلال ثلاثة مباحث الأول يتناول المشكلات والأسباب المتعلقة بنشأة وطبيعة الحدود وثاني يتحدث عن المشكلات المتعلقة بوظائف الحدود والأخير يتناول معايير واعتبارات تخطيط الحدود السياسية.

أولاً: العوامل والمشكلات المتعلقة بنشأة وطبيعة الحدود:

يقصد بطبيعة ونشأتها الخصائص والسمات الجغرافية والأبعاد القانونية التى برزت عبرها الحدود السياسية فى القارة الأفريقية لأن دور ومساهمة الأفارقة فى رسم وتخطيط الحدود كانت محدودة جداً مقارنة بدور القوى الأوربية الأمر الذى عبر عن طريقة سياسية إفريقية لا تتوافق

---

١) د. أحمد الرشيد، مصدر سابق، ص: ١٩١ .

مع مقتضيات الدولة المستقلة، مما أدى لإثارة بعض المنازعات حول الأدوات القانونية والفنية فى رسم وتخطيط القارة الأفريقية، حيث نازعت بعض الدول فى مشروعية الحدود وطالبت بتعديلها إنطلاقاً من عدم إتساقها الجغرافى وعدم مشروعيتها القانونية أو التاريخية حيث برزت نزاعات فى الخريطة السياسية ويرجع ذلك أساساً فى أن القارة الأفريقية قد شهدت حقبتين أو فترتين رئيسيتين فى تاريخها فترة الإستعمار المتمثلة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين كان قرناً للتحرر والإستقلال وشهدت مرحلة التحرر والإستقلال العديد من عمليات التجزئة والتفتيت وتمثل الأمبراطورية الفرنسية فى غرب أفريقيا نموذجاً لعملية التفيتيت والتجزئة حيث أسفرت عن قيام حوالى ثلاث عشرة دولة أفريقية * وأسفرت عملية التحرر والإستعمار عن قيام ٥٤ دولة إفريقية مستقلة الأمر الذى يجعل من إفريقيا أكثر القارات من حيث عدد الدول وأطولها حدوداً بالإضافة لوجود عدد كبير من الدول الحبيسة فيها مما نتج عنه الكثير من المشكلات والإحتكاكات السياسية بين دول الجوار التى عرفتها القارة وبالرجوع للجدول رقم (١) نلاحظ أن أغلب الدول الإفريقية لا يقل عدد جيرانها المشتركين معها في الحدود عن أربع

جدول (١) ظاهرة تعدد دول الجوار في إفريقيا

الدولة	الجارات	الدولة	الجارات	الدولة	الجارات	الدولة	الجارات	الدولة	الجارات
مصر	٢	السودان	٧	زائير	٩	بوركينا فاسو	٦	جامبيا	١
ليبيا	٦	إثيوبيا	٤	الكنغو	٤	ساحل العاج	٥	أنجولا	٣
تونس	٢	إريتريا	٣	الجابون	٣	ليبيريا	٣	زيمبابوي	٤
الجزائر	٦	جيبوتي	٢	الكمرون	٦	سيراليون	٢	زامبيا	٨
المغرب	٢	الصومال	٣	افريقيا الوسطى	٥	غينيا	٦	ملاوي	٣
الصحراء المغربية	٢	كينيا	٥	نيجيريا	٤	غينيا بيساو	٢	موزمبيق	٦
موريتانيا	٤	أوغندا	٥	بنين	٤	السنغال	٥	بتسوانا	٣
مالي	٧	تنزانيا	٨	ليسوتو	١	ج. إفريقيا	٦	سوزايلاند	٢
النيجر	٧	رواندا	٤	توجو	٣	غينيا الاستوائية	٢	ناميبيا	٣
تشاد	٦	بورندي	٣	غانا	٣	دولة جنوب السودان	٥		

المصدر: أ.د. ابراهيم نصر الدين، سلسلة دراسات أفريقيا، ص: ٨١ مع تحليل للباحث.

* تضم هذه الدول ما عرف بإفريقيا الغربية التي تتكون من (السنغال، موريتانيا، غينيا، السودان الفرنسي (مالي حالياً)، ساحل العاج، فولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً)، داهومي، بنين حالياً)، النيجر، تشاد، الكنغو برازافيل، الجابون، إفريقيا الوسطى، إضافة إلى الجزء الذي اقتصاده مستقر توجو لاند الألمانية وعرفت بعد الحرب العالمية الأولى باسم توجو.

وتزيد عن حالة الدول الكبرى وتصل الى تسع وحدات كما فى حالة زائير [1].

وكذلك من أهم ملامح الخريطة السياسية لإفريقيا إنتشار ظاهرة الدول الحبيسة أو الداخلية **Inland States** فبعد أن كانت كل من إفريقيا الإستوائية الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية وحدتان تتجهان إلى البحر، نجد أن التقسيم أبرز العديد من الدول الحبيسة وهي (مالى، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، إفريقيا الوسطى) بالإضافة إلى الدول الداخلية التى كانت خاضعة للاستعمار البريطانى وهى (أوغندا، زامبيا، زيمبابوى، بتسوانا، ليسوتو، سوزيلاند). بالإضافة إلى رواندا وبورندي اللتين كانتا خاضعتين لبلجيكا. ويلاحظ أن الدول الداخلية فى أفريقيا تشكل فى مجملها نطاقاً شبه متصل في غرب وشرق أفريقيا، وتعاني هذه الدول في مجملها من مشكلات أقتصادية وسياسية عديدة ترجع شكلها العام الى الجوانب السياسية للدولة وحدودها[1].

ثانياً: مشكلات وأسباب وظائف الحدود:

تمارس الحدود السياسية عدة وظائف ومهام فتقوم بمهام حماية أمن الوحدات السياسية من الاعتداءات والغزوات المفاجئة، وذلك بإقامة العديد من النقاط الأمنية والعسكرية ومراقبة المناطق الحساسة من الحد السياسى أو تلك التى يحتمل أن تكون نقطة للهجوم والغزوات.

وكذلك تقوم بوظائف إقتصادية بمراقبة ورصد حركة العبور والبضائع عبر البوابة الجمركية وإقامة المحاجر الصحية مع فرض رسوم جمركية على السلع الواردة عبر هذه المنافذ حماية لسلعها وانتاجها مع حظر عبور بعض السلع ذات الأثر الضار على أمن المجتمع، كما لها مهام ووظائف قانونية، وذلك بتحديد الإطار المكاني لسيطرة الدولة على سيادتها ليتسنى لها الانتفاع والاستغلال الأمثل لمواردها مع إصدار وتحديد القوانين التى ستخضع لها الأفراد الذين يعيشون في الإطار السياسي للدولة. بالإضافة لما سبق ذكره عن الوظائف التي تقوم بها الحدود السياسية للدولة نجدها تتأثر وتؤثر إيجاباً وسلباً على المجال الإقيمي للدولة بمحتوياته الثلاثة (الأرض، الماء، الجو (الفضائى).

عليه يمكن تناول أهم المشكلات المتعلقة بوظائف الحدود من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتاريخية [2].

---

١) د. إبراهيم نصر الدين، مصدر سابق، ص: ١١٨ .
٢) أحمد الرشيد، مصدر سابق، ص: ١١٣ .

فمن الناحية الإقتصادية: تعتبر الموارد الإقتصادية والثروات من أكثر العوامل التى تؤدى إلى إثارة مشاكل الحدود بين الدول وعلى الصعيد الدولي تتعدد وتتنوع الموارد الإقتصادية، فالمياه سواء كانت من الأنهار أو البحيرات أو البترول أو المعادن الأخرى تعتبر جميعها من الموارد التي تنشأ بسببها نزاعات عند ترسيم الحدود بين الدول فبالنسبة للمياه قد تنشب بسببها نزاعات عندما يرسم الحد السياسى على طول نهر أو بحيرة أو على أجزاء منها مثال ذلك (نهر السنغال، بحيرة تشاد) ففي هذه الحالة تثور مشكلات فى كيفية إستغلال المياه ونصيب كل طرف من مياه النهر أو البحيرة في مواردها الأخرى (الصيد، الملاحة، توليد الطاقة ...إلخ).

وتمثل الموارد المعدنية بدورها الجوانب التي يثور حولها الخلاف خاصة إذا أمتدت هذه الموارد عبر حدود أكثر من دولة ويزداد الأمر تعقيداً فى حالة إفتقار المنطقة الحدودية إلى التعدين أو التخطيط الدقيق، حيث تعتمد كل دولة من دول الجوار الى إدعاء السيادة على المنطقة الموجودة بها الموارد أو المتوقع وجود موارد بها ورفض أى إدعاءات مخالفة لذلك.

١) الأسباب والمشكلات الإجتماعية:

أدت العديد من التقسيمات السياسية فى كثير من الأحيان إلى تمزق الوحدات والكيانات الإجتماعية في المجتمعات الأفريقية (مجتمعات صغيرة، عشائر، قبائل ...إلخ).

وذلك بين العديد من الدول الأفريقية الأمر الذى كان من شأنه إثارة العديد من المشكلات والنزاعات فى إطار علاقة التفاعل المتبادلة بين الواقع الإجتماعي وغيره من الأبعاد الأخرى، فالقارة الأفريقية تزخر بالعديد من الأمثلة الدالة على أثر الإبعاد الإجتماعي في قيام منازعات الحدود مثال على ذلك النزاع الحدودى بين الصومال واثيوبيا وكينيا يرجع جوهر النزاع إلى الخلاف بين الجانبين في تمسك الصومال بضرورة توحد الأمة الصومالية التي فرقتها الحدود الاستعمارية المصطنعة. وذلك بتمسك الصومال بكل المقومات الإجتماعية لأمته الواحدة من وحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك في حين تمسك كل من أثيوبيا وكينيا بمفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية لرفض مطالب الصومال، وأيضاً الخلاف الأثيوبي السوداني قبل ١٩٧٢ بشأن منطقة الحدود المشتركة والتى تقسم قبائل الأنواك **Annuk** وقبائل النوير **Nuer** حيث ينتشر أبناء القبيلتين عبر أراضي الدولتين [١].

٢) الأسباب والمشكلات السياسية:

تعد الأسباب السياسية لمشكلات الحدود من أعقد الأبعاد عند دراسة الحدود السياسية

---

١) د. حورية مجاهد، مصدر سابق، ص: ١٦٢ .

مشكلاتها فمن ناحية يلاحظ بأن في كثير من الأحيان تكون الأسباب الجغرافية والقانونية والفنية مجرد أسباب شكلية تتفاوت في درجة قوتها من حالة إلى أخرى ولكنها بمثابة مبررات سطحية لخلاف سياسى أساسى أو ثانوي وجد صداه وانعكاسه في صورة مشكلة على الحدود بين الأطراف المعنية بالتالى يرتبط حل هذه المشكلة الحدودية أساساً بتسوية الخلافات السياسية، ومن هنا تأتي أهمية الأسباب السياسية وعلاقتها بمشكلات الحدود السياسية، فقد يتيح هذا البعد في بعض الأحيان بالغموض أيضاً حيث تمثل الدوافع في الغالب خلافات شخصية بين قادة الدول أطراف النزاع، وقد تكون الأسباب لأبعاد خارجية تتمثل في الصراعات السياسية والقبلية في دول الجوار وإفرازاتها.

لا يكاد يخلو أي نزاع حدودي من حجج وأسانيد تاريخية يقدمها أطراف النزاع بمختلف العوامل والإدعاءات، فهنالك إدعاءات ومطالب تتركز على أسس وروابط سابقة على الحقبة الإستعمارية وبالتالي تعرض كل التغيرات التي أدخلها الإستعمار وتطالب بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الإستعمار وعوامل أخرى تاريخية تتركز على حقيقة وواقع الحال وتطالب بعدم الإعتداء أو التعديل على الوضع القائم [١].

ومما سبق نجد أن الأسباب التاريخية بنوعيها سالفي الذكر إنما هي في جوهرها مبررات وأدوات تعبئة داخلية بالأسباب، إنطلاقاً من حقيقة الرفض الدولي القانوني والسياسي لهذه النوعية من الادعاءات التي يفتح الأخذ بها الباب واسعاً لفوضى دولية.

فعلى الرغم من أن منازعات الحدود المثارة على نحو جدي لم تكن من الكثرة بمكان إلا أن إمكانيات إدعاء مطالب حدودية أو إقليمية متوفرة على نحو كبير لأن هناك سبباً واحداً وهو طابع الانتشار عبر الحدود السياسية للقبائل ذات الأصول الواحدة لذا نجد أن أغلب المشكلات الحدودية ترجع أساساً إلى النواحي السياسية لأن الحكومات هي التي تقرر ما إذا كانت ترغب في إدعاء مطالب حدودية فى الإقليم المجاور أم لا ثم تقر كيف تحقق هذا الهدف أو المطلب وما هى الحجج والأسانيد التي ستعتمد عليها وما هى أدوات تحقيق ذلك [٢].

ثالثاً: معايير واعتبار تخطيط الحدود السياسية:

إن الفهم الحقيقي لمعرفة الكيفية التي تتم بها عملية تخطيط الحدود تعكس لنا طبيعة العلاقات وطبيعة التطورات الجارية ومعايير رسم الحدود السياسية للدول وخلال مسيرة هذا

---

١) د. محمد حجازي، دراسات في أسس ومناهج الجغرافيا السياسية القاهرة، مصدر سابق، ص: ١٧٣ .

٢) د. محمد حجازي، دراسات في أسس ومناهج الجغرافيا السياسية القاهرة، مصدر سابق، ص: ١١٣ .

التطور والعلاقة المتبادلة يمكن الإشارة إلى وجود أربعة معايير لتخطيط الحدود وهى:

١) لاعتبارات إستراتيجية وتعد ذات أهمية بالغة في تخطيط الحدود السياسية بين الدول في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

٢) لاعتبارات العرقية والسكانية والحضارية وأصبحت تمثل معياراً أساسياً في تخطيط الحدود السياسية بين الدول فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

٣) أو لاعتبارات إقتصادية وهي التي تشكل أولوية كبرى فى الوقت الحاضر.

٤) معيار القوة والقهر والإتفاقيات المتكافئة وهي التي تمت في ظروف معينة وربما في الغالب تظل مؤقتة طبقاً لموازين القوة.

وكذلك نجد أن عملية تخطيط الحدود السياسية بين الدول هي الأخرى تمر بأربع مراحل أساسية فتبدأ بالتعريف والتخطيط والتعيين والإدار.ة ففى المرحلة الأولى تبدأ بالتعرف على المنطقة التى سوف يتم تخطيطها. ولابد أن يكون هناك إتفاق أو معاهدات تم توقيعها بين الدول لتحديد الحدود بينهما، وأن تكون واضحة ودقيقة ومفصلة وذلك لتقليل الإحتكاكات والنزاعات بين الدول، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة ترجمة ما اتفق عليه في شكل خط مرسوم يحدد بوضوح ودقة مسار الحد السياسى بين الطرفين على الخريطة التفصيلية أو الصور الجوية أو الخرائط الجوية، وقد تستغرق هذه المرحلة وقتاً قليلاً فى حالة التحديد الدقيق أو المفصل، وقد تأخذ وقتاً أكثر حينما تبرز بعض المشكلات عند التوقيع على الخرائط مما يستلزم إعادة الأتفاق من أجل تعديل بسيط فى مسار الحد [١].

لذلك نجد بأن التحديد الدقيق وأيضاً المسار الواضح على الخرائط يساعد كثيراً فى حسم المشكلات الناجمة عن وقوع نزاع بين طرفين، بالإضافة للمرحلتين السابقتين التعريف والتخطيط تأتى مرحلتان فى غاية الأهمية وهى مرحلة التعيين وإدارة الحدود وتتم مرحلة التعيين على الطبيعية حيث ينتقل فريق من المساحين ومعهم الخرائط التى رسم عليها الحد السياسى حسب ننص الاتفاقات التى وضعت وحددت مسار الحدود وذلك بوضع علامات على الطبيعة تحدد عليها مسار خط الحدود فى شكل نقاط متباعدة وقد يستدعى فى بعض الأحيان وضع أسلاك شائكة بين حدود الدولتين وقد تكتفى بعض الدول عند ترسيم الحدود بتوقيعها على الخرائط

---

١) د. أحمد الرشيدي، منازعات الحدود، مصدر سابق، ص: ١٩٩ .

دون تخطيطها على الطبيعة. ويحدث ذلك عادة فى المناطق غير المأهولة بالسكان والصحارى، ثم تأتى المرحلة الأخيرة، هي إدارة الحدود التى تقوم بتحويل المهام من مجرد خط على الخرائط أو علامات في الطبيعة إلى وظيفة تؤديها الدولة وذلك بإدارتها إما عسكرياً أو سياسياً أو إقتصادياً فيكون عسكرياً عن طريق الدوريات المنظمة لمراقبة الحدود. أو عن طريق منافذ العبور بين طرفي الحدود وذلك من أجل تنظيم عبور الأفراد والمنتجات أو السلع الأقتصادية عبر بوابات جمركية، وتجدر االإشارة هنا إلى أن المرحلة سابقة الذكر تعتبر في غاية الأهمية سواء كان في دقة الصياغة أو تحديد مسار الحد في الاتفاقيات أو عند التوقيع على الخرائط التفصلية أو تحديد العلامات على الطبيعة لأن غياب ذلك سوف يؤدى إلى حدوث المنازعات بين الدول[1].

١) أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، بدون ت ط.

المبحث الثالث

العوامل التي ساعدت على تطور الحدود السياسية

ظاهرة الحدود السياسية قديمة قدم الإ نسان إلا أن هناك عوامل ساعدت على تطورها من الشكل التقليدى القديم إلى الشكل الحديث، فقد بدأت أرض العالم في شكل يختلف عن صورتها الخطية الطويلة المحدودة الإتساع حالياً، حيث كانت بداية ظهورها في شكل تخوم (Frontier) * ثم تطور المفهوم حتى أصبحت حدوداً. فالتخوم اسم أو مصطلح سياسي شاع إستخدامه في الماضي حيث كانت تستخدم كفواصل بين مناطق النفوذ بين الاقطاعيات ولكن بتطور وسائل الإتصال وتطور وسائل الإستقلال الإقتصادي والإنتاجي فقدت التخوم كينونتها ووظائفها كمناطق حاجزة أو فاصلة وحلت محلها الحدود السياسية.

فإذا كانت الحدود في العصر الحديث تحدد الإطار المكاني للسيادة والسيطرة فإن ذلك يختلف عما كان سائداً في العصور الوسطى حيث كانت السيادة ذات صفة شخصية لا تحدد بمجال أراض، ولكن تحدد بحد سيادة الإقطاعي على مجموعة من الأفراد يدينون له بالولاء والطاعة [1] .

التخوم: ظاهرة طبيعية في معظم الأحيان تمثلها البحار والغابات والمناطق الجبلية والمستنقعات والصحارى وكلها ظواهر طبيعية يمكن أن تقوم بدور الفصل بين الجماعات البشرية، على جانبيها وليس لها أساس قانوني يحدد إطارها المكاني بدقة من خلال معاهدات أو إتفاقيات دولية معينة.

الحدود:* ظاهرة بشرية من صنع الإنسان ولها سند قانوني يحدد بدقة مسارها.

إذاً فهي سيادة على البشر أكثر من كونها سيادة على الأرض ولذلك كان التحول من مفهوم الحدود في العصور الوسطى إلى الحدود السياسية الحديثة كان مرتبطاً بظهور الدولة القومية مما يتطلب تحديداً واضحاً للحدود الفاصلة بين القوميات.

---

* التخوم: ظاهرة طبيعية في معظم الأحيان تمثلها البحار والغابات والمناطق الجبلية والمستنقعات والصحاري وكلها ظواهر طبيعية يمكن أن تقوم بدور الفصل بين الجماعات البشرية، على جانبيها وليس لها أساس قانوني يحدد إطارها المكاني بدقة من خلال معاهدات أو اتفاقيات دولية معينة.

* الحدود: ظاهرة بشرية من صنع الإنسان ولها سند قانوني يحدد بدقة مسارها.

١) محمد عاشور مصري، مصدر سابق، ص: ٨٨ .

فقد تطورت معايير تخطيط الحدود السياسية لاعتبارات إستراتيجية في فترة ما قبل الحرب العالمية ثم في فترة الفترة الثانية سادت إعتبارات أثنوغرافية وحضارية في كثير من دول العالم ثم أخيراً سادت الاعتبارات الإقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية حيث يرجع ذلك إلى معيار القوة والقهر، وهناك عدة عوامل ساعدت على تطور مفهوم الحدود السياسية تمثل فى التالي :

أولاً : الاستعمار الأوربي:

لقد كانت للاوربيين اتصالات قديمة بإفريقيا منذ أوائل القرن الخامس عشر ولكن لم تكن هناك جهود جادة للتوغل داخل القارة الإفريقية وذلك لعدة أسباب تتمثل في أن الدول الإستعمارية كانت منشغلة بمتلكاتها في أمريكا وآسيا ولم تكن تجارة الذهب والعاج تعادل ما كانت تجنيه أوربا من الهند رغم أن إستيراد العبيد كان عاملاً أساسياً في إزدهار المزارع الإقتصادية في أمريكا فلم يتوغل تجار الرقيق الأوربيين لأكثر من الساحل الإفريقي، فكانوا يحصلون على العبيد من تجار الرقيق الأفارقة الذين كانوا يتركزون عند الشاطئ كوسطاء في هذه التجارة البشرية بالإضافة لذلك أيضاً توجد عدة أسباب متثملة في التالي:

انتشار الغابات.

عدم صلاحية أنهار القارة للملاحة بصفة عامة لطبيعة القارة.

وجود الصحراء الكبرى كعائق طبيعي أمام التوغل البشرى.

قلة الشواطئ والخلجان الساحلية الصالحة كموانئ طبيعية بالإضافة لانتشار الأمراض الفتاكة. ورغم هذه المعوقات والأسباب إلا أن القارة الأفريقية شهدت حركة دائبة وإتصالات متوالية في مطلع القرن السادس عشر في شكل رحلات أوربية إلى سواحل القارة مما أدى إلى سرعة التنافس والإستيلاء على القارة الإفريقية عبر عدة مراحل تبدأ بالكشف الساحلي وإنتهاء بالإستعمار الفعلي في نهاية القرن التاسع عشر ١٨٨٥م [١].

ثانياً: مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م)

اعتبر العديد من الباحثين أن مؤتمر برلين يعتبر حداً فاصلاً فى تطور الخريطة السياسية المعاصرة لافريقية وذلك حيث عقد المؤتمر في ١٨ نوفمبر١٨٨٤م واستمر حتى ٢٦ فبراير ١٨٨٥م أشتركت فيه دول أوربا الغربية عدا سويسرا. ودُعي إلى المؤتمر الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا

---

١) د. إبراهيم نصر الدين، الحدود السياسية، مصدرسابق، ص ١٢١ .

وبسمارك مستشار ألمانيا واراد الملك ليوبولد من المؤتمر أن ينال إعترافاً دولياً بحقه في امبراطورية إفريقية رغم صغر مساحة دولته في أوربا. وجاء ذلك بعد أن سيطرت بلجيكا على حوض الكنغو. وقد سعت البرتقال أيضاً من جانب أخر لفرض سيطرتها على الجزء الأدنى من حوض الكنغو. وطلب البرتقال أيضاً عوناً من إنجلترا التي لم تلب هذا الطلب فتوجهت إلى ألمانيا على محمية شرق إفريقيا وخرج المؤتمر بأهم القرارات التى أثرت بدورها على الخارطة السياسية آنذاك حيث أقر بأنه من حق أية قوة أوربية أن تسيطر على ما تشاء من أراضي القارة الأفريقية متى كانت قد إحتلت هذه الأرض فعلاً . كما إستطاع المؤتمر تحقيق هدفين أساسين هما:

١) قيام دولة حرة كبرى في قلب إفريقيا الإستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب وبعيدة عن المنافسات الدولية وهي في واقع الأمر خاضعة للنفوذ البلجيكي [١].

٢) وضع المؤتمر أسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية في القارة كما أقر مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة وتقسيم القارة إلى نصفين شمال وجنوب خط الأستواء بصورة لا تزعج الدول الأوربية وتدخلها في صراعات. كما نص المؤتمر على حرية الملاحة في االأنهار وعلى حياد حوض الكنغو الذي وضع تحت حماية الهيئة الدولية للكنغو، كماتم أعلان للدول الأوربية الراغبة في ضم مناطق جديدة في المستقبل ضرورة إعلان ذلك للدول الأخرى.

ثالثاً: زيادة عدد السكان:

بالإضافة للعوامل السابقة يتضح بأن الزيادة المقررة في عدد السكان في العالم مع نمو وتطور وسائل الاتصال هي الأخرى لعبت دوراً كبيراً في تطور الحدود السياسية حيث توسعت الدول في مناطق التخوم المجاورة لها وظلت الدول تتوسع في هذه الدول حتى تلاقت عند الحدود السياسية كما أيضاً نجد بأن لعب ظهور مجموعة من المعادن في المناطق المجاورة دوراً واضحاً في تحديد ورسم خطوط الحدود السياسية في القارة الإفريقية [٢].

---

١) د. فوزي درويش، التقسيم الأوربي الافريقي، دار الكتب المصرية ١٩٩٠، ص ٧٣ .
٢) فوزي درويش، مصدر سابق، ص ١١٢ .

الفصل الخامس

العلاقات السودانية الإفريقية

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية الإفريقية.

المبحث الثاني: دور السودان في دعم حركات التحرر الإفريقية عبر المنظمات الإقليمية.

المبحث الثالث: دور السودان في دعم التعاون العربي الأفريقي.

الفصل الخامس

العلاقات السودانية الإفريقية (دول الجوار)

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات

تمتد جذور العلاقات السودانية الإفريقية لفترات ما قبل إستقلال السودان حيث شارك السودان الدول الإفريقية همومها المشتركة في النضال من أجل الأستقلال. وبعد أن نال السودان استقلاله استمرت الحكومات المتعاقبة عليه في دعم حركات التحرر الإفريقية خاصة في نامبيا وجنوب إفريقيا العنصرية، وقد أصبح هذا الدعم أكثر وضوحاً في عهد الرئيس جعفر النميرى (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥م) والذي كان يرى بأن يجب أن يكون السودان جسراً للتواصل بين أفريقيا السوداء والعالم العربى وشرياناً لتغذيتها بالثقافة العربية الإسلامية وبوتقة لإنصهار الحضارات وتمازجها نسبة لأن الشعب السودانى يدين بديانات متعددة أكبرها الإسلام ثم المسيحية فقد مثل ذلك مدخلاً للثقافة العربية الإسلامية إلى القارة الإفريقية والتي إنتشرت بكثافة منذ معاهدة البقط التى ساهمت في إنتشار الإسلام والهجرات العربية لإفريقيا وأصبح جزءاً كبيراً من سكان إفريقيا يتحدثون العربية [١].

وبذلك فقد أصبح السودان جزءاً لا يتجزأ من أفريقيا وأصبحت العلاقات السودانية الإفريقية تكتسب أهميتها من عدة عوامل :

الجوار المباشر.

المصالح الإقتصادية.

المصالح الثقافية والإجتماعية.

العمق الإستراتيجى والمصالح العسكرية الأمنية

رغم أن هناك العديد من المعوقات التي حالت دون تبؤ السودان موقعه المرموق في إفريقيا أبرزها سياسات الإستعمار والتطلعات الحضارية وقلة المصالح الإقتصادية الصراعات بين العروبة والزنجية والتدخلات من دول القوى العظمى.

---

١) د. آدم محمد أحمد عبد الله، ندوة تقرير العلاقات السودانية الإفريقية، أغسطس ٢٠٠٩م، وزارة الخارجية الخرطوم .

عليه فيمكن تناول أهم العوامل التي تكسب علاقات السودان مع الجوار الإفريقي أهميتها القصوى والمتمثلة في:

اولاً: الجوار المباشر:

يجاور السودان حوالى ثمانية دول منها خمسة أفريقية وثلاثة عربية منها دولتان تجاور السودان جواراً غير مباشر وهما المملكة العربية السعودية والجماهيرية العربية الليبية والتي يفصلها عن السودان الصحراء الكبرى حيث هذه الحواجز تفقد التواصل المباشر بين الشعوب والتبادل التجاري أي لم يكن هناك جوار مباشر مع الدول العربية عدا مصر، مقابل خمسة دول أفريقية للسودان حدود وجوار مباشر معها، لذلك على السودان أن يراعي ذلك في علاقاته الخارجية بمد الجسور والتعاون معها لأن المصالح مشتركة والمصادر مشتركة فلا يمكن للسودان معاداة أو تجاهل دول الجوار خاصة في الوقت الراهن الذي أصبحت السمة الأساسية فيه التكتلات الاقليمية .

ثانياً: المصالح الإقتصادية والتجارية:

كان قدر السودان أن يجاور خمسة دول أفريقية في حدود مفتوحة عليه أن يرتبط إقتصادياً وتجارياً بهذه الدول حيث أنه من الايسر للسودان أن يتعامل مع هذه الدول بدلاً عن التطلع بعيداً في سبيل تحقيق مصالحه التجارية، خاصة وأن منتجات السودان الصناعية والزراعية لا يمكن أن تجد سوقاً رائجاً إلا في الدول الإفريقية المجاورة وذلك للميزة النسبية التي قد تتمتع بها تلك المنتجات. كما أن السودان يمكن أن يكون معبراً أيضا للمواد الأولية التي تزخر بها أفريقيا نحو العالم العربي الصناعي.

ثالثاً: المصالح الثقافية والإجتماعية:

السودان يقع في قلب القارة الإفريقية، بذلك يشكل حلقة وصل بين الوطن العربي والإفريقي والشرق الأوسط أي بإحتلال هذا الموقع أصبح جسراً للتواصل الثقافي والإجتماعي لذا يؤثر ويتأثر بما يجري في هذه الدول حيث ينظر إليه أنه بوتقة لانصهار الحضارة العربية الإسلامية بالحضارة الإفريقية الأمر الذي يجعله يسهم في تقوية الحضارة السودانية بين العرب والأفارقة لمصلحة الشعوب [1] .

---

١) د. آدم محمد أحمد عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٩ . ندوة وزارة الخارجية الخرطوم.

رابعاً: العمق الإستراتيجى والمصالح (العسكرية الأمنية):

الأمن القومي السوداني يرتبط إرتباطاً وثيقاً بإفريقيا ذلك لأن السودان يمتد في عمق إفريقيا ويجاور خمسة دول أفريقية في حدود وجوار مباشر فلذلك تأمين القيم والمصالح الأساسية لجميع الدول ضد المخاطر الخارجية ضرورة حتمية لابد منها .وكثيراً ما تتأثر التهديدات للأمن القومي السوداني عبر الحدود مع إفريقيا كما حدث في جنوب وشرق وغرب السودان الأمر الذي يقتضي تبني سياسة خارجية واضحة وعلاقات مع دول الجوار مبنية على المصالح المشتركة وذلك تفادياً للمخاطر والتحديات الأمنية والعسكرية . [1] حيث يعتبر القرن الإفريقي من المناطق المهمة التي تتميز بموقع إستراتيجى مهم في أفريقيا ، وتكمن أهميته في أنه يعد من الطرق التجارية التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وكذلك يربط منطقة الخليج العربي بأوربا والولايات المتحدة الأمريكية كما توجد بالمنطقة منابع النيل الازرق.

وهذا الموقع الإستراتيجي المهم للقرن الإفريقي جعله عرضة للإستهداف الخارجي فقد ظلت تتنافس عليه القوى المختلفة مما جعله منطقة مليئة بالصراعات والحروب بين الدول وكذلك كان القرن الإفريقى ضحية للكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والتصحر، وبالرغم من كل هذه التحديات البشرية والطبيعية لم يبذل رؤساء دول هذا الإقليم جهداً ملموساً في التاريخ السابق للوقوف ضد التحديات التي تهدد بلدانهم.

المعوقات التاريخية والراهنة:

ظلت العلاقات الأفريقية السودانية دون الطموح بل شابتها عدة مقومات لأسباب كثيرة منها :

سياسات المستعمر:

فقد بذل المستعمر الإنجليزي جهوداً كبيرة لعزل شمال السودان عن جنوبه وإبعاد شمال السودان العربي المسلم عن التأثير في جنوب السودان أو على غيره من الدول الإفريقية المجاورة وذلك بإنتهاج سياسة المناطق المقفولة التي أفرزت الأوضاع الراهنة في جنوب السودان حتى انفصل عن جمهورية السودان في يوليو ٢٠١١م.

إختلاف التوجهات الحضارية:

فالسودان يتطلع حضارياً نحو العالم العربي والإسلامي، سواء على صعيد الحكومات أو حتى

---

١) أثر الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان على إفريقيا، صحيفة السودان الحديث ١٩٩٣م سبتمبر،

غالبية الشعب السودانى العربي منهم وغير العرب مسيحين كانوا أو مسلمين، ولذلك فقد اعتنت الحكومات السودانية منذ الإستقلال بعلاقاتها العربية ووجهت معظم جهودها صوب تطويرها وتنميتها. ولم تعر علاقاتها الإفريقية عناية تذكر خاصة أن إفريقيا غارقة في مشكلاتها الداخلية، ومتطلعة هي الأخرى صوب مستعمريها الغربيين خاصة الإستعمار الفرنسي، الذي حال دون توجه معظم دول إفريقيا صوب روابطها الداخلية إلا في إطار الرابطة الفرانكفونية التي أصبحت أقوى من كل الروابط الأخرى.

ندرة المصالح الإقتصادية:

إهتم السودانيون بعلاقاتهم مع الدول العربية البترولية الغنية، فحتى الهجرات الشعبية كانت صوب تلك الدول ولم تعطي أفريقيا السوداء كبير اهتمام لفقر دولها وحاجتها هي نفسها لمن يعينها ويعطيها بلا حساب سواء النيل من سيادتها وثروتها الأولية، والسودان غني من كل ذلك ويفتقر هو نفسه للعطاء لظروفه الإقتصادية الصعبة .

الصراع بين العروبة والزنوجية فى السودان:

فقد فسر الكثير من الشعوب الافريقية وقادة دولها الصراع السياسي والعسكري الدائر في السودان منذ فجر الإستقلال على أنه صراع بين العروبة والزنوجية في هذا القطر، أن العرب يضطهدون القبائل غير العربية في أطراف السودان ولذلك كان موقفهم من السودان موقفاً معادياً ولم يتحمسوا كثيراً لتوطيد علاقاتهم مع السودان [1].

تدخلات القوى العظمى:

لعبت تدخلات القوى العظمى بعد إستقلال السودان دوراً كبيراً في توتر علاقات السودان الأفريقية. حيث عملت تلك الدول للحيلولة دون لعب السودان دور مؤثر في إفريقيا خوفاً من إنتشار الإسلام في تلك الدول على حساب الحضارة المسيحية وحساب مصالح تلك الدول الإقتصادية والسياسية وغيرها. كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في فتور علاقات السودان الإفريقية ابرزها:

---

١) عبد اللطيف محمد البوني، البعد الديني لقضية دارفور،

إنهيار القطبية الثنائية:

بعد عام واحد من قيام حكومة الإنقاذ الوطنى إنهار المعسكر الإشتراكي بشكل درامي، مما أدى إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الدولية وأصبحت دول العالم منقسمة إلى قسمين: دول تابعة للولايات المتحدة تدور في فلكها أومصنفة بأنهامعادية لها فتدفع بجميع القوى التى قد تجلب لها العزلة، وقد صنف السودان لعوامل كثيرة ضمن القسم الثانى مما جعل علاقتها الدولية والأفريقية رهينة بمصالح وعلاقات الولايات المتحدة [١].

حرب الخليج الثانية:

ألقت حرب الخليج الثانية بظلالها على علاقات السودان الأفريقية وذلك من عدة نواحٍ أبرزها أن مؤسسات مثل منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية الإفريقية للإغاثة والمركز الإسلامي كانت تتلقى الدعم من الخيرين من الخليج العربي وعلى رأسها الكويت ثم السعودية اللتان تدفعان ما يزيد عن ثلثي الدعم لهذه المؤسسات من أجل نشر الدعوة الإسلامية فى أفريقيا. وبموقف السودان مع العراق توقفت تلك الدول عن دفع الأموال لهذه المؤسسات.

الحرب العرقية والدينية فى الجنوب:

ألقت مشكلة جنوب السودان هى الأخرى بظلالها القاتمة على علاقات السودان الإفريقية منذ فترة مابعد إستقلال السودان، ذلك أن معظم الأفارقة فسروا الحرب الدائرة هذه على أنها حرب عرقية بين عرب الشمال وزنوج الجنوب، وأن العرب في الشمال يضطهدون الجنوبيين بسبب عرقهم وفي عهد حكومة الإنقاذ الوطني زاد الأمر سواً بإضافة بعد آخر لحرب الجنوب هو البعد الديني، فقد أعلنت وحشدت المجاهدين من فرسان القبائل وقوات الدفاع الشعبي لمقابلة المتمردين فقد إنخرط أعداد كبيرة من مواطني شمال السودان لدوافع دينية وعرقية لمقاتلة الجنوبين مما عمق من الأزمة ووضع البلاد تحت الوصاية الدولية وكذلك إستمر الحال بعد انتهاء مشكلة جنوب السودان عندما إنفجر الوضع في دارفور مما زاد من حجم المشكلة. وأدت كل هذه الأحداث إلى تصوير حكومة السودان مرة أخرى للأفارقة والعالم كأنها ترمي إلى تصفية الوجود الأفريقي في السودان. مما أدى إلى دعم الإتحاد الإفريقي محاسبة مجرمي الحرب في دارفور

---

١) جواى كوان: مشكلات القارة الإفريقية ما بعد الاستقلال (ترجمة عبد الرحيم السيد المسني، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٠٧ .

وتقديمهم للعدالة الدولية .

فلذلك لابد من أن ندرك أن السودان هو إفريقيا مصغرة وهو بوتقة لإنصهار شعوبها وتلاقي حضارتها ، حيث لا تتوفر هذه الميزة في أي دولة أخرى عربية كانت أو إفريقية ويجب أن يدرك أهل السودان أن تلك الميزات بامكانها أن تجعل من السودان محوراً للاقتصاد الإفريقي والعربي ومحط إستثمارات هذه الدول، مما يقتضي إعداد العدة لإستيعاب هذا الواقع وذلك يربط البلاد بشبكة من الطرق الداخلية التى تسهل تحرك السلع المتنوعة وربط تبعاً لذلك بشبكة من الطرق بدول الجوار العربى والأفريقي التي تعتمد جميعها على السودان لنقل سلعها التجارية إلى مواقع الإستهلاك والموانيء الرئيسية وتنمية تجارتها البينية بمصيراً لوحدة القارة على نمط الإتحاد الأوربي [1].

١) يس العبوطي: إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية القاهرة، العدد ١٠٦، ص: ١٣.

المبحث الثاني

دور السودان في دعم حركات التحرر الأفريقية عبر المنظما ت الإقليمية

يعتبر السودان من أوائل الدول الأفريقية التي نالت استقلالها جنوب الصحراء وهو ما وضعه في الريادة بين رصفاءه الأفارقة، بالتالي وجد نفسه أمام عدة تحديات أولها تصفية الاستعمار ونقل السلطة من الإدارة الأجنبية إلى الإدارة الوطنية ومن ثم بناء الدولة.

فقد ساهم في دعم نضال الدول الأفريقية من أجل نيل استقلالها داخل إطار لجنة تصفية الاستعمار وهي اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة منذ تكوينها عام ١٩٦٠م وهي لجنة تعنى بشكل خاص بمتابعة حق تقرير المصير والاستقلال للبلدان والشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والمضمن في قرار الجمعية العامة رقم (١٥١٤).

كما هو معلوم فإن السودان بذل جهداً ملموساً في إخراج القرار حيث قام مندوب السودان الدائم في الأمم المتحدة آنذاك فخر الدين محمد بالدور الأكبر في صياغة مشروع القرار.

كما أن السودان بحكم استقلاله المبكر نادى من داخل أروقة المنظمات الإقليمية والدولية بتثبيت مبدأ دعم حركات التحرر الأفريقية، فقد أدرجت مطالب السودان في المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز المنعقد في العاصمة اليوغسلافية بلغراد عام ١٩٦١م كقرار صادر عن المؤتمر في (البند الثاني) عندما طالب بتأييد حركات التحرر الأفريقية وحق كل الشعوب الأفريقية في تقرير مصيرها وهو يعتبر أول قرار يصدر عن حركة عدم الانحياز حول التحرير الوطني في العالم الثالث.

كما تميزت أيضاً سياسات السودان تجاه حركات التحرر الأفريقية عبر العديد من المبادرات ومنها إعلان السودان في دورة عام ١٩٦٤م لمؤتمر القمة الأفريقية بأديس أبابا إغلاق الموانئ الجوية والبحرية أمام السفن والطائرات العابرة إلى جنوب أفريقيا وفتح أراضيه لتدريب مقاتلي حركات التحرر الأفريقية ،وعندما أعلن استقلال روديسيا من جانب واحد في ١١ نوفمبر ١٩٦٥م نادى السودان في الجلسة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا باستخدام القوة العسكرية من قبل الدول الأفريقية دعماً لحركات التحرر الأفريقية من أجل إنهاء

حكم الأقلية البيضاء متجاوزاً في ذلك صلاحيات مجلس الأمن، كما جدد دعوته في مؤتمر القمة المنعقدة بالجزائر عام ١٩٦٧م بدعم وتقويم لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا من خلال خطوات عملية تتضمن إرسال خبراء عسكريين إلى المناطق المحررة التي يسيطر عليها مقاتلو حركات التحرر الأفريقية، كما أعلنت مساهمة السودان في صندوق لجنة التنسيق من أجل أفريقيا لتصبح اعتباراً من العام ١٩٧٠م بنداً ثابتاً في الميزانية العامة لحكومة السودان ثم قام برفع مساهمته في الصندوق بنسبة ٥٠٪ عام ١٩٧٢م وفي ذات العام أصبح السودان رئيساً لمجلس الأمن الذي قام فيه بدعم حركات التحرر الأفريقية من خلال مطالبته بنقل جلسات مجلس الأمن الى أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الأفريقية لتوجيه أنظار العام إلى القضايا الأفريقية وفي مقدمتها تحرير أفريقيا وتصفيه الاستعمار. وطالب السودان بقبول ممثلي حركات التحرر الأفريقية بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

مؤتمر باندونق وسياسة السودان نجاه أفريقيا:

قبل إعلان السودان استقلاله في يناير ١٩٥٦م كأول دولة أفريقية تنال استقلالها شارك كعضو مؤسس لحركة التضامن الأفريقي الآسيوي الذي انعقد في باندونق في أبريل ١٩٥٥م وذلك بين خمس دول أفريقية فقط، حيث اعتبر هذا المؤتمر بأنه أعظم حدث تاريخي منذ عصر النهضة ليمثل نواة لحركة عدم الانحياز التي تعتبر بدورها من أهم معالم تاريخ العالم الثالث في إطار العلاقات الدولية، ولقد جاءت مبادئ باندونق لتكريس مفاهيم السيادة القومية والمساواة بين الأجناس واحترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها.

أصبحت مبادئ باندونق بمثابة المحرك الرئيس الذي تولدت منه قرارات مؤتمر القاهرة الثالث الذي انعقد في يونيو ١٩٦١م وشارك فيه السودان بضرورة تأييد حركات التحرر الوطني وقد سادت روح باندونق في جسد سياسة السودان الخارجية منذ استقلاله في العام ١٩٥٦م وتزامنه مع العدوان الثلاثي على مصر ليعبئ طاقة السودانيين لدعم حركات التحرر الأفريقي ممثلة في الثورة المصرية.

المبحث الثالث

دور السودان في دعم التعاون العربي الأفريقي

العلاقات العربية الأفريقية قديمة قدم التاريخ حيث تعود جذور هذه العلاقة إلى أكثر من ألفي سنة، ويعتقد أن العلاقة التي ربطت أفريقيا بالجزيرة العربية أقدم من ذلك بكثير والشاهد على ذلك هو أن هاتين المنطقتين كانتا تمثلان رقعة أرضية واحدة وذلك قبل انشطار الأرض وظهور البحر الأحمر فاصلاً بين المنطقتين، بل إن المنطقة ظلت بعد ذلك موصولة حتى مطلع القرن الماضي إبان حفر بريطانيا وفرنسا قناة السويس. لم تحل هذه الحواجز من التواصل البشري بين المنطقتين حيث ظل الاتصال والتواصل ممتداً بين الجانبين عبر البحر، وكانت هناك هجرة مكثفة من الجزيرة العربية إلى أفريقيا في شمالها وشرقها، توثقت هذه الصلات القديمة ونمت مع ظهور الإسلام وانتشاره في المنطقة في القرن السابع عشر الميلادي، وشهدت القارة الأفريقية خلال هذه الفترة نشأة مدن وممالك إسلامية أصبحت مراكز للاشعاع الفكري والثقافي بين المنطقتين العربية والأفريقية [1].

السودان وأفريقيا:

السودان كما هو معروف يتقاسم حدوداً سياسية مع سبع دول أفريقية ومع المملكة العربية السعودية عبر البحر الأحمر، كما يتميز بموقع وسيط من كل النواحي، فالأراضي السودانية تمتد بين الغابات الاستوائية الغنية في الجنوب حيث معدلات الأمطار العالية والغطاء النباتي الكثيف، والصحراء الكبرى في الشمال حيث الاعتماد التام على ما تجود به العناية الإلهية من مياه نهر النيل. كما أن السودان يمتد من الشرق حيث الهضبة الأثيوبية والمرتفعات الأريترية الشاهقة حتى تشاد في الغرب مع انبساط السهل الأفريقي الكبير، وتتميز الطبوغرافيا داخل السودان نفسه بالتنوع بين المرتفعات والسهول المنبسطة الواسعة.

من الناحية الثقافية فإن السودان يقع كذلك وسطاً بين العالم العربي إلى الشمال والشرق

---

١) عمر سعد الدين، واقع المأزق الاقتصادي في السودان،الأبعاد والجذور، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٤، أبريل ١٩٩٦م

والثقافات الأفريقية المتنوعة إلى الجنوب، وبما أن هناك عدداً من الدول التي تشارك السودان في هذه الخاصية إلا أن البروفيسور (علي مزروعي) يصف السودان بأنه البلد الذي أعطى العروبة بعدها الأفريقي. كان من الطبعي بالنظر لموقع السودان أن تحتل علاقاته مع الدول الأفريقية موقعاً مميزاً في سياسته الخارجية حيث أبدت الحكومات الوطنية المتعاقبة بعد الاستقلال اهتماماً بحركات التحرر الأفريقية، فقامت بتقديم الدعم لها من الناحيتين العسكرية والسياسية، كما اهتمت بالخطوات التي كانت تجري عندئذٍ من أجل توحيد جهود الدول الأفريقية لتجاوز آثار فترة الاستعمار الأوربي، جاءت مشاركة السودان في مؤتمر أكرا للدول المستقلة في هذا الإطار وأعلن وزير الخارجية الذي شارك باسم السودان في المؤتمر أن استقلال البلاد لن يكتمل حتى يتم تحرير آخر شبر من الأراضي الأفريقية وهي السياسة التي اتبعتها الحكومات الوطنية منذ ذلك الوقت وحتى جلاء الاستعمار عن القارة.

أما فيما يتعلق بالمنظمة القارية فقد برزت حينئذٍ مجموعتان هما مجموعة كازا (بلانكا) التي كانت تميل في مواقفها نحو الاتحاد السوفييتي ومجموعة (منروفيا) التي كانت أكثر اعتدالاً وأميل للمعسكر الآخر.

ويبدو أن الولايات المتحدة اتعظت بما حدث في باندونق خلال مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي فقررت أن تقلل من نفوذ ما يُسمى بالمعسكر التحريري الذي كان على رأسه زعماء أمثال جمال عبد الناصر وكوامي نكروما وأحمد سيكوتوري فأوعزت لعدد من القادة الأفريقيين المعتدلين بتكوين مجموعة منروفيا ولكن كان رأي السودان في ذلك الوقت مغايراً للمجموعتين وكان رأيه أكثر ميلاً للرأي الذي يدعو لمنظمة قارية تضم مجموعة الدول المستقلة، وقد لعب السودان دوراً كبيراً في هذا المجال وأصبح لاحقاً من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية (الإتحاد الأفريقي حالياً) [1].

والمتتبع لمسار سياسة السودان الأفريقية في أعقاب إتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) يدرك بجلاء أن حل مشكلة الحرب في الجنوب أتاح للدبلوماسية السودانية فرصة طيبة للتحرك الإيجابي في القارة الأفريقية، فقد تطورت العلاقات السودانية مع دول الجوار بصورة واسعة وتمكن السودان من تحقيق حلم ظل يراود القيادة السياسية فيه منذ الاستقلال وهو لعب دور همزة الوصل بين أفريقيا والعالم العربي، حيث كان للسودان دوراً كبيراً في اللجنتين العربية والأفريقية للتعاون

---

١) المركز السوداني للخدمات الصحفية www.smc.sd، بتاريخ ١١ يوليو ٢٠٠١م

العربي الأفريقي وفي اللجنة المشتركة بين الجانبين، بل أنه تم اختيار الخرطوم مقراً لأهم وأنجح مؤسات التعاون بين المجموعتين حتى الآن وهو (المصرف العربي للتنمية في أفريقيا).

لا شك بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥م وانفصال الجنوب في العام ٢٠١١م سيكون هو الآخر مناسبة لانفتاح أوسع على القارة الأفريقية،كما أن السياسة الخارجية السودانية ظلت في مختلف العهود الوطنية تدعو لتوثيق عرى التعاون بين الدول الأفريقية وظلت مسألة الوحدة الأفريقية المتأنية ركناً من أركان السياسة الخارجية للبلاد، وتشير الفقرة ١٧ (ب) من دستور السودان الإنتقالي (٢٠٠٥م) إلى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي والعربي في إطار الخطط والمنابر الإقليمية القائمة وتعزيز الوحدة الأفريقية والعربية والتعاون الأفريقي العربي كما هو مرسوم في تلك الخطط. وقد عملت مختلف الحكومات الوطنية على الاستفادة من المنابر التي أتاحتها المنظمات الإقليمية المنتشرة في مختلف أرجاء القارة فعملت على توثيق التعاون مع الدول عبر هذه المنابر. بل إن السودان كان عضواً مؤسساً لعدد من هذه المنظمات حيث يتمتع بعضوية عدد كبير من المنظمات الاقليمية التي تتنوع مجالات عملها بصورة واسعة لتشمل العديد من النشاطات مثل مسائل الأمن والسلم والموضوعات الفنية كمياه النيل أو محاربة الأمراض وصيانة البيئة [١].

١) مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار، رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، أكتوبر ٢٠١١م

الباب الثاني
الجغرافيا السياسية للسودان وتشاد

يحتوى الباب على ثلاثة فصول حيث يتناول:

الفصل الأول: الجغرافية السياسية للسودان.

الفصل الثانى: الجغرافية السياسية لتشاد.

الفصل الثالث: تطور العلاقات والنظم السياسية بين السودان وتشاد.

الجغرافية السياسية للبلدين

تمهيد:

لابد لتتبع العلاقات السودانية التشادية من التوقف عند بعض التفسيرات للمصطلحات التي ترد في البحث، وأول المصطلحات السودان الشرقي أو بلاد السودان وما لها من معانٍ ومدلولات إختلف حولها في فترات سابقة حتى انتهي إلى الأمر المدلول السياسي الحالي(جمهورية السودان) حيث يأتي في هذا الجانب تعريف للمصطلحات السابقة والبيئة الجغرافية للسودان وعلاقتها المكانية والتركيبة السكانية وأثر التنوع القبلي والعرقي والثقافي والديني في تشكيل المجتمع السوداني، وتعتبر العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في علاقات الدول بعضها البعض سواء كان سلباً أو إيجاباً، كما أنها تؤثر مباشرة فى صياغة وتشكيل طبيعة العلاقات الخارجية للدولة، فالوضع الجغرافي لبلد ما يحدد أهميته ودوره التجاري والإستراتيجي إقليمياً ودولياً.

في هذا الإطار هناك عدة نظريات اعتمدت على أهمية الموقع الجغرافي وبعده السياسي والأمني في تفسير العلاقات الخارجية، من أهمهاأطروحة التحليل الجيويولوتيكي الذي أعطى أهمية قصوى لعامل الجغرافيا السياسية في فهم العلاقات الدولية. وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان منذ أواخر القرن التاسع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدول مثل الألماني(واتزال) الذي تحدث عن نظرية المجال الحيوي والتي تقوم على عنصر المساحة والموقع لأن العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود والمسافات وتأثيراتها في العلاقات الدولية.

الفصل الأول

الجغرافية السياسية للسودان

المبحث الأول: السودان، المصطلح والبيئة الجغرافية.
المبحث الثانى: العلاقات المكانية والتركيبة السكانية.
المبحث الثالث: التركيبة المجتمعية للكيان البشري السوداني.
المبحث الرابع: التنوع القبلي العرقي والثقافي والديني وأثره على تشكيل المجتمع السوداني.

المبحث الأول

السودان الموقع والمصطلح والبيئة الجغرافية

خلفية:

أطلق التجار والرحالة والجغرافيون العرب في القرون الوسطى اسم بلاد السودان على إقليم الساڤنا الممتدة من المحيط الأطلسي في الغرب الأفريقي إلى تخوم الهضبة الحبشية في الشرق، ومن الناحية الجنوبية للصحراء الكبرى والشمالية إلى مداخل الغابات الإستوائية جنوباً. وقد كان لموقع السودان هذا عدة أسماء، حيث أطلق اليونانيون على سكان هذه المنطقة اسم (إثيوبيا) نسبة إلى أصحاب الوجوه المحروقة، وقد كان يمتد من شواطيء البحر الأحمر وأعالي الهضاب شرقاً إلى أعالي النيل والمناطق الإستوائية جنوباً إلى الصحراء الغربية غرباً، إلى الشلال الأول عند أسوان شمالاً.

وقد كانت حدود بلاد النوبة القديمة وهو الاسم الذي عرف به السودان قديماً تنتهي عنده بلدة الأقصر على القرب من مدينة أسوان، وقد عرفت هذه الرقعة في الآثار المصرية القديمة بإسم كوش، وكذلك في التوراة. ولفظ (السودان) لم يكن شائعاً قبل التوسع العربي وانتشار القبائل والبطون العربية وتحركاتهم بعيداً عن مواطنهم الأصلية في شبه الجزيرة العربية إلى مساحات كبيرة من الأراضي الأفريقية، حيث انتشرت تلك القبائل والبطون شرقاً وغرباً بين مصر والمغرب وعلى امتداد الأراضي في الجهة المباشرة للجبهة العربية البحرية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت هذه المحاور نقطة انطلاق التحركات عبر البحر الأبيض المتوسط شمالاً لأوربا كما عبرت الصحراء جنوباً إلى نطاق الساڤنا الغنية في أفريقيا المدارية، عندئذ كانت كلمة (السودان) العربية الأصلية التي أطلقها العرب وأشاعوا استخدامها تعبيراً عن كل مساحة الأرض الأفريقية التي تمتد على محور طويل من أقصى الغرب الذي كان يعرف ببحر الظلمات آنذاك، إلى أقصى الشرق الذي يطل على البحر الأحمر. وهكذا ترددت كلمة (السودان) على لسان الجماعات والقبائل العربية التي تدافعت واتخذت لنفسها موقعاً وأوطاناً جديدة في تلك الآراضي الأفريقية [1]. كما كان لفظ (السودان) يحمل معنى وطابع المدلول الجغرافي البحت ويعبِّر اللفظ في اللغة عن الجمع لكلمة (أسود) حيث شدّ انتباه العرب لون البشرة الغالب على سكان الأقاليم الواقعة فيما وراء الصحراء الكبرى الأفريقية. وهذا المدلول الجغرافي له محتوى واسع على محور عام من الشرق إلى الغرب

---

١) بروفيسور محمد عمر بشير، جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة ١٩٧١، ص: ١٦ .

ويشمل نطاق الأرض التي تستقبل المطر الصيفي المتزايد جنوباً فيما وراء الصحراء الكبرى الأفريقية.

وجاء أيضاً لفظ السودان مستخدماً للتعبير عن مدلول سياسي يلحق بكيان معين يضم مساحات ويشمل أراضٍ محددة في قلب النيل الأوسط وروافده العظمى متأخراً بعد إشاعة استخدامه كمدلول جغرافي بوقت طويل، ولا يرجع هذا التحول الذي يخرج اللفظ من دائرة الاستخدام الجغرافي إلى دائرة الاستخدام السياسي إلى أبعد من أوائل القرن التاسع عشر الميلادي.

كان السودان قبل غزو محمد علي له عام ١٨٢٠م مقسماً بين عدد من السلطنات والممالك الإسلامية، ولم تكن تلك السلطنات والممالك تشكل خطراً من الناحية السياسية إذ كانت هنالك روابط عميقة بين أقاليم السودان الشرقية والشمالية تحت ظل مملكة سنار، بينما كانت هنالك أقاليم مستقلة تماماً عن سلطنة سنار كمملكتي الفور وتقلي والمسبعات في الغرب، كما كانت الأجزاء الجنوبية والإستوائية مجهولة حيث لم يستطع الملوك والسلاطين التوغل في تلك الأجزاء وضمها لسلطانهم إلى أن جاء محمد علي باشا الذي قام بفتح وإخضاع هذه الأقاليم وضمها تحت اسم السودان الحالي [١].

لم يكن لفظ (السودان) معروفاً أو مستخدماً قبل التوسع العربي الذي جاء على المدى الواسع لانتشار القبائل وتحركات الجماعات العربية. لذلك نجد أن العديد من العلماء قد قسموا السودان إلى وحدات سياسية وإقليمية صغيرة وأول من قام بذلك التقسيم (مليفل هيرسكوفيتش) **Mel-riue Herskovits** عندما قام بتقسيم السودان إلى بلاد السودان الشرقي والأوسط، وقسمه أيضاً ثقافياً إلى عشرة أقاليم دون أن يوضح الحدود الفاصلة بين هذه الثقافات بأستثناء جعل بحيرة تشاد هي الفاصل بين السودان الشرقي والأوسط، وأصبحت دارفور ضمن نطاق السودان الأوسط وليست جزءاً من الشرقي، ثم جاء من بعده في عام ١٩٦٢م (ترمنجهام) **Trimingham** الذي قسم بلاد السودان إلى ثلاث وحدات سياسية وهي السودان الشرقي والأوسط والغربي.

وقد أصبح مصطلح السودان الشرقي في ضوء هذا التقسيم يمتد من النيل إلى بحيرة تشاد ويشمل جنوب السودان وجمهورية تشاد، وجزءاً من أفريقيا الوسطي حتى شمال نيجيريا كأقصى

---

١) د. صلاح الدين الشامي، السودان، دراسة جغرافية، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ١١

حد لامتداده الغربي كما عرف أيضاً بالسودان المصري الذي يشمل حوض النيل. وأيضاً الأراضي التي تقع إلي الجنوب من الصحراء الكبري وصحراء ليبيا، أي من المحيط الأطلسي غرباً إلى الحدود الغربية لإثيوبيا شرقاً ويساوي في حدوده الجنوبية بصفة عامة خط عرض ١٠ * شمالاً. غير أن هذا المصطلح لم يطلق على البلاد التي في حوض النيل إلا في القرن التاسع عشر الميلادي للدلالة على البلاد التي فتحها جنود محمد علي باشا ما بين عام ١٨٢٠ ـ ١٨٢٢م والتي عرفت فيما بعد بالسودان المصري ولاحقاً بالسودان الإنجليزي المصري، ثم جاء استخدام لفظ السودان للتعبير عن مدلول سياسي لاحقاً.

مصطلح السودان الأوسط:

يشمل هذا المصطلح من حيث الاصطلاح حوض النيل وبحيرة تشاد، وقد ظهر هذا المصطلح في عام ١٨٦١م وأول من استخدمه هو ترمنجهام بحيث يشمل شمال نيجريا وشمال الكمرون وشرق النيجر وجمهورية تشاد والأجزاء الشرقية من وسط إفريقيا.

فقد اعتبر بعض المؤرخين أقاليم السودان الأوسط جزءاً من السودان الغربي أو غرب إفريقيا الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحيرة تشاد شرقاً وتقع هذه المنطقة بين خطي (٢٢. و١٠.) شمالاً وخطي طول (٣ ٧٠ْ.و ٢٢ْ) شرقاً تقريباً ويعرف إقليم السودان الأوسط الآن بجمهورية تشاد. فكما ضمت جمهورية السودان معظم أراضي السودان الشرقي فقد ضمت معظم أراضي السودان الأوسط جمهورية تشاد [١].

مصطلح السودان الغربي:

يشمل هذا المصطلح السلطنات والمماليك الممتدة من غانا ومالي وسونغي ودويلات الهوسا والممتدة شرقاً إلى باقرمي ووداي وداركوني ودارسلا وتقلي والفونج في الشرق ويطلق كذلك على أقليم غرب أفريقيا وهو الاقليم الممتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحيرة تشاد، أو كما عرفه كاتب أروبي في العصور الوسطي بمنطقة نيجرتا ((**nigirti**) نسبة لنهر النيجر [٢].

عليه فالسودان الحالي نال السودان استقلاله عن الحكم الثنائي الإنجليزي المصري في الأول من يناير ١٩٥٦م وشهد في العام ١٩٥٥م قبل الاستقلال بعام واحد بداية حرب استمرت بين الحكومة

---

١) د. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في الإستراتيجية، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلان، الخرطوم، ١٩٧، ص ٢١٨ .
٢ إبراهيم طورخان، مصدر سابق، ص ١٧

المركزية وجماعات مختلفة في جنوب السودان. استمرت هذه الحرب بلا توقف حتى عام ٢٠٠٥م باتفاقية نيفاشا عدا الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣م)، مما أثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

عقدت عدة مباحثات بين الحكومة وحركة التمرد منذ نوفمبر ١٩٨٩م وفي العديد من العواصم الأفريقية. وفي العام ٢٠٠٢م بدأت مفاوضات عسيرة وأخيرة هدفت لايقاف الحرب والوصول لسلام عادل وشامل بين الحكومة المركزية ومتمردي الجنوب وأفضت في عام ٢٠٠٥م إلى إتفاقية السلام الشامل (CPA) التي أوقفت الحرب وأعطت الجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بنهاية فترة إنتقالية نصت عليها الإتفاقية، وبموجبها في ٩ يناير ٢٠١١م نُظِم إستفتاء حُر اختار فيه مواطنو جنوب السودان الانفصال عن الدولة الأم وتكوين دولتهم المستقلة [١].

الموقع:

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا بين خطي العرض (٨،٥٤ْ ـ ٢٣،٨ْ) شمال خط الاستواء وخطي الطول (٢١،٩٤ْ ـ ٣٨،٤٣ْ) ويمتد طول حدوده البحرية على البحر الأحمر إلى حوالي ٦٧٠ كلم٢ كما يشترك في حدوده مع سبعة دول منها إثنان عربية (مصر، ليبيا) وخمسة أفريقية (تشاد، أفريقيا الوسطى، دولة جنوب السودان، أثيوبيا وأريتريا). وبفضل موقعه الجغرافي ظل السودان معبراً تجارياً وثقافياً بين شمال أفريقيا وجنوبها وكذلك بين الجزيرة العربية وأفريقيا خاصة غربها وشرقها.

المناخ:

صحراوي وشبه صحراوي جاف في أقصى الشمال (الولاية الشمالية وشمال كردفان ودارفور)، شبه صحراوي إلى ماطر في الأوسط والجنوب ومناخ البحر الأبيض المتوسط في المناطق الشرقية.

المساحة:

تبلغ مساحة السودان بعد الانفصال حوالي ١،٨٨٢،٠٠٠ كلم٢، وهو بذلك ثالث أكبر الدول الأفريقية بعد الجزائر والكنغو الديمقراطية، كما يأتي في المرتبة الثالثة عربياً بعد المملكة العربية السعودية والجزائر والسادس عشر على نطاق العالم. حيث كان الأكبر مساحة في العالم العربي

---

١) السودان أرض الفرص (حقائق وأرقام) وزارة الإعلام، يوليو ٢٠١١م

والأفريقي قبل انفصال دولة جنوب السودان والعاشر عالمياً بمساحة قدرها ٢ مليون كيلومتر مربع تقريباً.

٣/التضاريس .

أراضي السودان عبارة عن سهل رسوبي منبسط، قليل الإنحدار تتخلله مرتفعات قليلة تغطى أقل من ٥ , ٥٪ من المساحة الكلية، أهمها جبال النوبة في كردفان وجبال الإنقسنا في النيل الأزرق وتلال البحر الأحمر في الشرق، وجبل الميدوب وجبل مرة في دارفور (الغرب) ويمثل نهر النيل أهم المظاهر الطبيعية في السودان. ويشكل ٦٧٪ من مساحة السودان.

ويمتد لحوالى (١٧٠٠) كلم من الجنوب إلى الشمال، كما يغطى حوض النيل وروافده في السودان حوالي ٥ , ٢ مليون هكتار [١].

وتشمل روافده (النيل الأبيض، النيل الأزرق، عطبرة، سيتيت، الدندر، بحر سلام، الرهد وأودية موسمية مثل نهر القاش وخور طوكر. وأخرى جافة كوادي هور ووادي الملك، إلى جانب عدد من البرك والمستنقعات الموسمية، وبعض الجزر المرجانية على ساحل البحر الأحمروبحيرات صناعية، مثل بحيرة النوبة في أقصى الشمال).

تتكون سهول السودان من أنواع مختلفة من التربة أهمها:

التربة الرملية في أقليم الصحراء وشبه الصحراء في شمال وغرب السودان وهي تربة هشة، قليلة الخصوبة تستغل في زراعة الدخن والفول السوداني والسمسم والكركدي كما توفر مراعى مهمة للإبل والضأن والماعز.

التربة الطينية في أواسط وشرق السودان وهي تمثل أهم مناطق زراعة القطن والزراعة الآلية المطرية كما تمثل مصدراً مهماً لمنتجات الغابات خاصة حطب الوقود والصمغ العربي معظم إنتاج السودان من الذرة، المحصول الغذائي الرئيس، يتم فوق هذه التربة [٢].

التربة الحمراء: أما مجموعة التربة الجديدة الحمراء في جنوب البلاد فتتميز بانخفاض خصوبتها وقابليتها العالية للتدهور لذلك فإن نمط الزراعة المتنقلة ظل أكثر نظم إستخدام الأراضي ملاءمة لهذه التربة. وتعتبر الزراعة القطاع الرائد في السودان وتمثل المساحة الكلية ٦٠٠ مليون فدان.

---

١) د. عثمان عبد الجبار عثمان، تاريخ الزغاوة في السودان وتشاد، (دارفور ووداي)، القاهرة المصرية، الدولية للدعاية والتوزيع، ٢٠٠٦م ص ١٢٢

٢) عميد ركن محمد نعيمة الله، تهديدات الامن القومي السوداني، رسالة لنيل زمالة كلية الحرب العليا، جامعة البكري، ١٩٩٦، بغداد، ٢ ٣٠

وتقدر المساحة الصالحة للزراعة فى السودان بحوالى (٢٠٠) مليون فدان (٨٤) مليون هكتار. المستقل منها حالياً حوالي ٤٠ مليون فدان (٤٪) منها ٤ ملايين فدان بالري الصناعي و٣٦ مليون فدان زراعة مطرية بما فيها المطري الآلي و٢٠ مليون فدان والمطري التقليدي ٢٢ مليون فدان. وتتميز بالخصوبة وقلة العوائق الطبيعية ووفرة مياه الري من أنهار وأودية وأمطار، إلى جانب المناخ المتنوع ووجود الأيدي العاملة . وتساهم الزراعة بنحو ٣١،٦ ٪ من الناتج القومي.

٤/ الحدود:

أما عن الحدود فقد سبق وأن ذكر أن السودان يحده أكثر من ثماني دول والتي تختلف جميعها في تركيبتها السياسية والسكانية والقبلية وتنعكس مشكلاتها سلباً على السودان كمشكلات تدفق اللاجئيين التي توضح أن الحدود السياسية قد لعبت دوراً بارزاً في التأثير سلباً وإيجاباً في علاقات السودان مع جيرانه ومعروف أن هذه الحدود هي حدود إستعمارية موروثة وفي بعضها نقاط خلاف سياسى واضح، وفي بعضها الآخر نقاط غير نشطة وربما تفجرت يوم ما [١].

فالحدود السودانية المصرية والسودانية الإثيوبية مثلاً تأزمت ووصلت مراحل الصراع المكشوف مرات عديدة ويمكن القول إن المعطيات الجغرافية السودانية لها إنعكاسات سياسية وأمنية واضحة وذلك على النحو التالي:

كون امتداداً طبيعياً لمصر يجعل كلا البلدين عمقاً إستراتيجياً للاخر [٢].

إن السودان بهذا الامتداد وسط القارة الإفريقية يلعب دور الجسر الذي يصل العالمين العربي والإفريقي ويفرض عليه لعب دوراً إفريقياً نشط بجانب دوره العربي.

إن اشتراك السودان في الحدود مع العديد من الدول الأفريقية يعني تأثيره بهم في الظروف المناخية والأصول العرقية والقبلية والسكانية.

إن طول الساحل السودانى على البحر الأحمر يدخله في دائرة صراع بين الدول الكبرى على القرن الإفريقي بإعتبار ما يمثله البحر الأحمر من أهمية استراتيجية أحد المداخل الرئيسة للمحيط الهندي ويفرض ذلك على السودان ضرورة الاضطلاع بدوره القومي بالتعاون مع الدول العربية في مواجهة الأطماع الأجنبية [٣].

---

١) عميد ركن محمد نعمة الله، مصدر سابق، ص ٧٦ .

٢) إبراهيم درويش، النظام السياسي، مصدر سابق، ص ٥٦ .

٣) لواء ركن عبد الرحيم صغيرون، السودان في استراتيجية الدول العظمى، مصدر سابق ص ١٨ .

١/ المياه والثروة المعدنية:

المياه: يتميز نهر النيل وروافده بموارد مائية هائلة تغطي حوالي (٢٥٠٠٠) ألف كلم٢ ويقدر الإيراد السنوي لنهر النيل بحوالي ٨٥,٦ مليار متر٣ يساهم فيها النيل الأزرق بحوالي ٥٨,٩٪ ويلعب دوراً حيوياً في حياة السكان الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وفي علاقات السودان الخارجية كذلك، خاصة مع دول حوض النيل، وتستقل مياه النيل وروافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة وفى الملاحة وصيد الأسماك، كما أن إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٢ منحت مصر ٥٥,٥ ملمتر٣ .

أما البحر الأحمر فهو منفذ السودان الملاحي إلى العالم الخارجي وبه مواني بورتسودان وسواكن وأوسيف بالإضافة إلى مراسي أخرى صغيرة متعددة ويتميز ساحل البحر الأحمر بوجود غابات القزم (المانقروف) التي تنمو في الخلجان والشعب المرجانية التي تأوى أصنافاً من الحياة البحرية النادرة الساحرة وهذه جميعها تعتبر عاملاً مهماً في صناعة السياحة بالسودان مستقبلاً [١]. ويمتلك السودان ثروة هائلة من الأسماك إذ بالإمكان إنتاج أكثر من ١٤٠,٠٠٠ ألف طن سنوياً منها (٣٥٠٠٠) ألف من البحر الأحمر ١٠٠,٠٠٠ من نهر النيل وفروعه و٥٠٠٠ الف طن من بحيرة النوبة.

أما الغابات فتغطى حوالى ١٢,٧ مليون فدان (٥,٣ مليون هكتار) أى حوالى ١١,٦٪ من مساحة السودان، أكثر من ٦٠٪ من هذه الثروة فى جنوب البلاد وتمثل ٤٥,٠٠٠ ألف طن تساهم بحوالى ٢٠٪ من قيمة صادرات البلاد ، كذلك تمثل الغابات المصدر الرئيس للطاقة في السودان بالإضافة إلى ذلك تلعب منتجات الغابات دوراً مهماً في الصناعات الشعبية والفلوكلورية كما يدخل الكثير منها في العلاج العشبي .

٢/ الثروة المعدنية:

رغم غنى السودان بثروته المعدنية إلا أن دورها في الإقتصاد الوطني ما زال محدوداً للغاية، مجهودات الدولة المكثفة والناجحة خلال العقد الأخير من هذا القرن وخاصة فى مجال البترول تشير إلى دور متعاظم لهذه الثروة خلال القرن القادم فقد بدأ البحث عن البترول منذ عام ١٩٥٩ في منطقة البحر الأحمر ثم تحول البحث في السبعينيات إلى غرب وجنوب السودان وفي عام ١٩٩٦م

١) حامد عثمان أحمد، علاقات السودان الخارجية، مصدر سابق، ص ١٢ .

بدأ الإنتاج (١٠,٠٠٠) آلاف برميل في اليوم، للاستهلاك المحلي حيث تم تشييد وتشغيل مصفاة الأبيض في سبتمبر عام ١٩٩٩م. بدأ الإنتاج التجاري والتصدير بـ (١٥) ألف برميل في اليوم بعد أن اكتمل خط الأنابيب الناقل من حقول البترول في بانتيو والوحدة وهجليج إلى ميناء بشائر على ساحل البحر الأحمر (١,٦١٠)كلم.

كذلك أكتمل تشييد مصفاة الخرطوم بغرض التسويق المحلي وتحقيق الإكتفاء الذاتي من مشتقات البترول [١].

أما الذهب فيتركز انتاجه حالياً في منطقة الريان بولاية البحر الأحمر إذ صل الإنتاج في ١٩٩٨م إلى ٥,٦٧ طن من الذهب الخالص بعائد إجمالي قدره حوالي ٥٤ مليون دولار.

يضاف إلى هذا الغاز الطبيعي الذي تم إكتشافه بكميات وفيرة في منطقة البحر الأحمر كما أن هنالك معادن أخرى كثيرة أهمها الكروم والحديد والنحاس والزنك بدأ استغلال بعضها تجارياً [٢].

---

١) عميد ركن محمد نعمة الله، مصدر سابق، ص ٧٦ .

٢) د. إبراهيم أحمد العدوي، يقظة السودان، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ١٣ .

المبحث الثاني

العلاقات المكانية والتركيبة السكانية

يعتبر السودان من أكبر الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحته (١،٨٨٢،٠٠٠) مليون ميل مربع. ويبلغ عدد السكان ٣٣,٤١٩ نسمة،ونسبته مقارنة بالعالم يعتبر التاسع عشر أفريقيا والثالث عربياً والخامس والثلاثين عالمياً حسب إحصائية ٢٠٠٩م. وتشمل هذه المساحة الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا ممتدة بين خطي طول ٢٢ْ و٣٨،٣٠ْ شرقاً، وهذه المساحة الشاسعة لا تتجاوز طول سواحلها ٨٧٥ كلم وهي طول الجهة التي يطل عليها السودان في شماله الشرقي على سواحل البحر الأحمر، وتتميز طبيعة هذه السواحل بالانحدار الشديد وذلك لوجود السلاسل الجبلية، وبالتالي هذه السواحل لا تساعد على قيام الموانيء الطبيعية، فالبحر الأحمر بظروف تكويناته الاخدودية السياسية، ومجاورته مع سبعة دول إفريقية هي (مصر، ليبيا، تشاد، وافريقيا الوسطى، دولة جنوب السودان، إثيوبيا، إرتيريا) حيث تنتشر الصحراء في مساحات كبيرة أكثر من ٢٠ ألف ميل مربع، حيث تقل الموانع الجغرافية فيما يتعلق بحدوده مع دول الجوار مما كان له الأثر الأكبر في تدفق الهجرات وكثرة التهريب والتدخل القبلي والسكاني بين السودان والشعوب في دول الجوار أي أثرت الحدود المفتوحة في انتقال المراعي ورؤوس الأموال وعدم إمكانية بسط الأمن. وحتى ترسيم الحدود التي تمت في السودان مع دول الجوار تمت بواسطة الإدارة البريطانية حيث لم تراع العوامل الجغرافية والبشرية والطبيعية بين السودان وتلك البلاد التي يراد ترسيمها، فالسودان يشترك في حدوده الشمالية مع جمهورية مصر العربية ويبلغ طول الحدود بينهما حوالي ١٢٧٣ كلم وهي حدود تقع في منطقة صحراوية خالية من السكان تقريباً عدا حوض النيل وساحل البحر الأحمر، ويمتد خط الحدود بينهما مع درجة العرض ٢٢،٥،و٥ ,٢٢ في حلفا ومثلث حلايب ونتوء شلاتين، وذلك طبقاً لاتفاقية يناير ١٨٩٩م بشأن إدارة السودان، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاق على أن يطلق لفظ (السودان) في هذا الاتفاق على جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة ٢٢ من خطوط العرض وهي [١]:

---

١) د. إبراهيم أحمد العدوي، يقظة السودان. توحيد الوطن السودان، مصدر سابق، ص ١٤ .

١) الأراضي التي لم تحتلها فقط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢م .

٢) الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة (المهدية) وفقدت منها مؤقتاً ثم أفتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالإتحاد.

٣) الأراضي التي قد تفتحها باتحاد الحكومتين المذكورتين من الآن فصاعداً وعلى هذا الأساس أصبح الحد السياسي بين مصر والسودان خطاً منعرج يتبع خطاً فلكياً ويقطع استمراراً طبيعياً بين الشمال والجنوب، وعندما نتابع هذا الخط من الشرق إلى الغرب نجده يمر بالصحراء الغربية ولا توجد حركة أو نشاط في هذه المنطقة إلا عن طريق درب الأربعين الذي يتبع خطاً من الواحات والآبار بين الفاشر وأسيوط، ولقد كانت أهميته فيما مضى أضعاف أهميته الآن كطريق للتجارة بين مصر والسودان وأصبحت أهميته الآن مختصرة على تجارة الإبل [١].

فإذا وصلنا إلى النيل نجد أن الحد السياسي يمر شمال حلفا بأميال قليلة، ولما كانت الأراضي الزراعية ضئيلة جنوبي حلفا وأكثر اتساعاً في شمالها أصدرت وزارة الداخلية المصرية في ١٨٩٩/٣/٢٦م ، وفقاً للسياسة البريطانية قراراً إدارياً لتعديل هذه الحدود في هذه المنطقة بحيث يمر الخط في هذه المنطقة إلى الشمال من حلفا بخمسة وعشرين كيلو متر وبذلك أصبحت الحدود تمر بقرية (قسطل) الواقعة على الضفة الشرقية للنيل وبقرية فرص الواقعة على الضفة الشرقية للنيل ومن ناحية الشرق نجد أن الخط يقطع أراضي العبابدة والبشاريين بحيث يفصل عبابدة السودان عن كتلتهم الرئيسة في مصر وبشاريين مصر عن كتلتهم الرئيسة في السودان، لذلك أصدر وزير الداخلية قراراً إدارياً بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٠٢م لتعديل الحدود حيث يضم الحد الإداري منطقة جبل علبة إلى السودان بينما يضم منطقة جبل يارتوجا إلى مصر. وعلى أي حال فهذا الحد الفلكي شأنه شأن الحدود الفلكية بوجه عام لا يتوافر فيه أساس واحد من الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة، فليس هنالك تضاريس تعوق الاتصال، وليس هنالك انتقال فجائي بل يمر الخط في المنطقة النيلية وسط أراضي الفريجة والنوبيين ليفصل بين قرى يتكلم أهلها بلسان واحد، فإذا كانت لهجة المحس والسكوت والفدَّجة وهم أيضاً نوبيون تؤلف مجموعة متشابهة فإن لغة الكنوز في مصر والدناقلة

---

١) د. محمد حماد الصياد، ود. عبد الغني سعود، السودان، دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي، منشورات دار الوثائق، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٥ .

في السودان تؤلف مجموعة ثانية متشابهة، وكذلك الحال في خط الحدود الإدارية شرقي النهر فلم يضم كل البشاريين، فهنالك البشاريين الذين يعيشون شمالي منطقة جبل علبة حتى خط عرض أسوان تقريباً [١].

أما ترسيم الحدود الغربية للسودان فقد تمت نتيجة اتفاق بين انجلترا وفرنسا أبرم في مارس ١٨٩٩م، وبمقتضاها يبدأ خط الحدود من منطقة يتلاقى فيها الخط مع دولة الكنغو الحرة والأراضي التي تسيطر عليها فرنسا آنذاك مع المنطقة الفاصلة بين خط تقسيم المياه بين الكنغو والنيل وروافده ويتبع بصفة أساسية ذلك الفاصل المائي حتى التقائه بخط عرض ١١ شمالاً ويسير من هذه النقطة حتى خط عرض ١٥ بحيث يفصل مملكة وداي عن مديرية دارفور. أما شمال خط عرض ١٥ شمالاً فتحدد المنطقة الفرنسية من الشمال الشرقي ومن الشرق بخط يبدأ من نقطة التقاء مدار السرطان بخط طول ١٦ شرقاً ثم يسير إلى الجنوب الشرقي حتى يلتقي بخط عرض ١٥ غير إنه طرأ تعديل آخر على الطرف الشمالي الغربي للسودان حيث تنازلت بريطانيا دون الرجوع إلى مصر، كما كان متبعاً، عن المثلث الواقع شمال غرب السودان بلا مقابل استرضاء وخوفاً لايطاليا، ولم تتستر بريطانيا على هذا التنازل بل أظهرته على الخرائط وكتب على هذا الجزء المسلوب في الخريطة عبارة في ١٩٤٣ **(ceded to Italy)** أي ضم إلى إيطاليا في ١٩٤٣م وأصبح هذا الجزء الآن يقع في الآراضي الليبية، أما الحد الشمالي الغربي للسودان فهو حد فلكي أيضاً حيث لا تلقي إليه القبائل بالاً إذ تعبره أقسام من قبائل الزغاوة، القرعان، البديات وبعض الكبابيش إلى تشاد حيث ترعى في الحشائش في فصل الشتاء، أما إلى الجنوب فيتبع هذا الخط بعض المجاري المائية التي تتكون منها المناطق الرئيسية للاستقرار كوادي كاجا وأحياناً تقطعها في وادي أزوم ويعبر البقارة من جانب وفي بعض الأحيان تضطر أقسام من قبيلة التعايشة إلى دفع ضريبتين أحداهما للحكومة السودانية والأخرى للحكومة التشادية، كما أن هناك هجرة على طول هذه الحدود، وإذا كانت الاجراءات الرسمية الضابطة تتم على الطرق الرئيسة من أبشي إلا أنه من المستحيل من الوجهة الفعلية ضبط التهريب وعملية التسلل غير القانونية [٢].

وقد مر الاتفاق على الحدود الجنوبية للسودان بأكثر من مرحلة بين بريطانيا وبلجيكا حيث كانت

---

١) طلعت رميح، مستقبل السودان، أزمة الهوية أزمة الحكم، أزمة الجنوب، دار جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤ .
٢) د. عمر أحمد قدور: شكل الدولة وأثه في الإستراتيجية، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلان، الخرطوم ١٩٩٧، ص ٣١٨ .

المرحلة الأولى في ١٨٩٤، وفيه اتفق الطرفان على أن تؤجر بريطانيا لملك بليجيكا (ليبولد الثاني مديرية بحر الغزال بأكملها تقريباً وجزء يقع شمال هذه المديرية وكانت مدة الايجار موقوفة بطول مدة حكم ليبولد وذلك نظير تأجير بليجيكا لإنجلترا بحيرتي تنجانيقا ونياسا والمرحلة الثانية تمت بعد مفاوضات عديدة انتهت بتوقيع اتفاقية مايو ١٩٠٦ م وبمقتضاها أعطي الملك ليبولد) المنطقة التي يطلق عليها نتولادو مدى الحياة وهي المنطقة الممتدة غرب النيل من جنوب بلدة مهاجرة على بحيرة البرت إلى خط ٣٠ْ ـ ٣٠ْ شرقاً وخط تقسيم المياه بين النيل والكنغو غرباً وأعيدت المنطقة بعد وفاة ليبولد إلى السودان في عام ١٩١٠م غير أنها لم تعد بأكملها فقد اقتطعت بريطانيا الجزء الجنوبي من اللادو عام ١٩١٤ وضمه إلى أملاك بريطانيا في يوغندا مقابل ضم مركزي غندكرو ومنيوت إلى السودان.

ولكن حدود السودان الجنوبية بدأت تأخذ شكلها الحالي في أواخر عام ١٩١٣م وأوائل عام ١٩١٤م عندما تم ضم الجزء الجنوبي من اللادو إلى يوغندا وضم أراضي الباري واللاتوكا إلى السودان [١].

وإذا كانت الحدود الجنوبية للسودان تتبع خط تقسيم المياه بين النيل وجنوب السودان إلا أنها تقسم القبائل بين السودان وجيرانه نظراً لأن تضاريس المنطقة الهضبية تشجع على الاستقرار وأكثر من السهول التي تفيض عليها المياه وتغرقها. وبالتالي فإن الحدود في هذه المناطق غير واضحة من الناحية الطبيعية وعليه نجد الخط يقسم بالتساوي قبائل دينكا أبيي والزاندي بين السودان وجنوب السودان.

ومن الملاحظ أن السودان عبر الحقب التاريخية قد ظل محاطاً بشعوب غير معادية بل بقبائل جزء منها في السودان والجزء الآخر في الدول المجاورة في الشمال والجنوب والشرق والغرب قسمها الاستعمار بخطوط سياسية فلكية دون مراعاة لوحدة الشعب ولكن بالرغم من ذلك ظلت هذه القبائل والشعوب على ارتباط عميق بوطنها السودان ولقبائلها التي لا تزال تقطن في أرجاء السودان كافة بل تقع قياداتها ومشيخاتها منذ آلاف السنين داخل الحدود السودانية.

---

١) د. محمود محمد الصياد، ود. محمد عبد الغني سعودي، السودان: دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي، منشورات دار الوثائق القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١ .

المبحث الثالث
التركيبة المجتمعية للكيان البشري السوداني

تمهيد:

تتكون التركيبة المجتمعية للكيان البشري في السودان من اربع مجموعات متجانسة ومتنوعة وهي المجموعة النوبية والمجموعة البيجاوية والمجموعة العربية والمجموعة الزنجية (المتزنجة) ولعل أهم ما يجدر الإشارة إليه في هذه التركيبة المترابطة في أنها تمثل نموذجاً فريداً في الترابط وذلك بحرص كل مجموعة من تلك المجموعات على ذاتها وكيانها مع قبولها بروابط تجمعها مع المجموعات الأخرى كما أنها تتنوع وتتباين من الناحية الحضارية والثقافية ومن الناحية السلالية أيضاً [١].

حيث أن عمق الترابط فيما بينها كان سبباً مباشراً في أن يتضمن السودان قطاعين كبيرين السودان الشمالي الذي يضم(وطن وقبائل البجا والنوبيين والعرب وهذه المجموعات تنحدر من أصول وسلالات قوقازية) والسودان الجنوبي الذي يضم القبائل الزنجية التي تنحدر من أصول متزنجة. وأن الاختلاف إنما يرجع في الأصل في أصول الهجرات التي مكنت هذه المجموعات من الاستقرار في أرض السودان واتخاذها وطناً لها، وتعتبرالمجوعات النوبية والبجاوية من أقدم الجماعات التي استقرت في السودان الأمر الذي جعل تلك المجموعات تفقد الصلة مع أصولها التي انحدرت منها في مواقع البداية للتحراكات القديمة من الموطن الأصلي [٢].

وبالمقابل نجد أنه لم تنقطع الصلة بينها والمجموعات العربية وبين أصولها وتراثها لذلك نجد إن السودان موقع التقاء وانتهاء تلك الهجرات حيث أصبح وطن مشترك استطاع أن يلم شمل الكيانات البشرية المركبة والمتنوعة. عليه سوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل في المباحث القادمة.

أولاً: المجموعة النوبية:

ظل السودان لعهود مختلفة يتأثر بأنماط وأشكال الحكم والحضارات المصرية ويتفاعل مع

---

١) أ. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في الإستراتيجيات وفلسفة الأمن، مصدر سابق، ص ٣٢٢ .
٢) د. محمد محمود الصيّاد، مصدر سابق، ص ١٦ .

الأحداث فيها، وتشمل الأراضي السودانية المناطق الواقعة جنوب الشلال الأول عند مدينة أسوان والتي تسمى ببلاد النوبة حيث اختلاف علماء الأجناس في أصل النوبيين في: هل هم من أصل قوقازي (حاميون) أم هم أقوام من الجنوب وتغلب عليهم الصفات الزنجية لذلك بنى بعض العلماء والباحثين نظريتهم على أسس لغوية بحتة مما أدى لوقوعهم في خلط بين النوبة على ضفاف النيل (البرابرة) كما يسمونهم في مصر وبين النوبيون سكان جبال النوبه، (جنوب كردفان) رغم ما بينهم من تمايز واضح من ناحية ثقافية وجسدية.

فقد كشفت البحوث الأثرية عن حضارات وثقافات متعددة في منطقة النوبة أفادت هذه الأبحاث كثيراً في تفهُّم خصائص وصفات هذه المجموعة التي انتشرت في المنطقة منذ أقدم العصور كما عرفت العديد من صفاتها الطبيعية ونوع حضارتها ومدى اتصالها بالمجموعات المجاورة لها وتأثرها بها.

ونظراً لأستقرار الجماعات البشرية في بلاد النوبه منذ زمن بعيد يرجع إلى ما قبل التاريخ عليه نجد أن علماء الآثار قد قسموا حضارات السودان القديم إلى مجموعات رمز لها بالأحرف حسب تسلسلها الزمني (أ) و (ب)، (ج) و(س) أو (A, B, C, X) وكل مجموعة من هذا التقسيم تمثل عصراً حضارياً وثقافياً معيناً.

المجموعة الثقافية **(A)** : وتمثل هذه المجموعة الآثار التي تحويها مقابر المجموعات التي وجدت في الفترة (٥٠٠٠ ق.م ٠٠٠ ٣ ،ق.م) عصر ما قبل التاريخ وعصر الأسرات الأول حيث دل البحث الأثري بالنوبة السفلى على وجود سلسلة مراكز للسكان عند فتحات الأودية حيث كونت الروافد مساحات مختلفة صالحة للزراعة ودلت بقايا هؤلاء السكان على إنهم سلالة قدماء المصريين نفسها الذين يسكنون مصر قبل ظهور الأسرات المصرية وهم جميعاً من الجنس الحامي .

كما أن مصنوعاتهم من العاج والمعادن والفخار كانت كلها مطابقة في شكلها للمصنوعات التي وجدت في مصر في ذلك العهد لذلك نجد معظم الدراسات والأبحاث الأثرية تؤكد أن سكان النوبه في الأسرة الثالثة كانوا امتداداً لسكان مصر القديمة [١].

---

١) عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في الاستراتيجيات وفلسفة الأمن، مصدر سابق، ص ٣٢٥

المجموعة الثقافية: B

حددت تلك الأبحاث للمجموعة الثقافية **(B)** عصر بناء الأهرامات المصرية في عهد الأسرة السادسة وهناك أهرامات سودانية، غير أنه لم يلاحظ عليها أي أثر مصري بارز، لأن واقع الثقافة النوبيه في تلك العهود كانت أضعف من المجموعة الثقافية **(A)** وأهم ما يلاحظ على هذه الثقافة اختفاء الأواني الفخارية والذي عُثر عليه كان من نوع ردئ يختلف عن الفخار المصري وكذلك يلاحظ بأن طريقة الدفن كانت تختلف عن التي اتبعت في عهد المجموعة الثقافية **(A)** وهذا يدل على أن مظاهر الاحتكاك الثقافي والحضاري بين النوبة ومصر في هذا العهد كانت ضعيفة جداً .

(ج) المجموعة الثقافية (c)[1].

تمثل تلك المجموعة الفترة (٤٠٠٠ ق.م ٠٠ ١٦ق.م) حيث أكدت الأبحاث الأثرية على أن سكان النوبة في هذا العهد كانوا حاميين، كما أنهم نسبة للضغوطات التي مورست عليهم من جماعات كانت أقوى منهم اضطروا لترك أوطانهم ونزحوا نحو الشمال مما أدى لاختلاطهم بدماء زنجية وإذا ما تم مقارنة الثقافة النوبية بثقافة الدولة الوسطى المصرية في تلك الفترة نلاحظ أنها مختلفة تماماً ولكن في عهد الدولة الحديثة نجد بأن أفواج كبيرة من المصريين نزحوا نحو بلاد النوبة مما أدى لإزدهار ونمو نهضة كبيرة من الحضارة المصرية وانتشرت الآلهة المصرية في بلاد النوبة خاصة الإله آمون.

(د) المجموعة الثقافية **(X)** مثلت تلك المجموعات الثقافية الفترة (٣٠٠، ٥٥٠ م) حيث تشير أبحاث ودراسات العلماء الذين قامو بفحص مقابر هذه المجموعات إلى وجود الآثر الزنجي ويرجع ذلك إلى الهجرات الزنجية الكبيرة كانت جنوباً واستقرارها في بلاد النوبة واختلاطهم بالسكان. كما يلاحظ أن هؤلاء القوم امتهنوا مهنة الزراعة باعتبارها الحرفة الأساسية بالإضافة للرعي كما يلاحظ اختفاء الطابع المصري في بناء القبور وطريقة الدفن.

حيث اختلف العلماء في أصل هذه المجموعة، فمنهم من أرجع أصلها إلى النباطيين، غير أن هذا الرأي لم يسلم من النقد لأنه لم يؤثر على أي آثار لأصحاب هذه الثقافة إلا بعد القرن الرابع الميلادي على حين أن النباطيين جاءوا إلى النوبة في القرن الثالث الميلادي كما أن النياطيين لم يتخطوا مدينة المحرقة في حين وجدت آثار المجموعة في فركة في الجهات التي تقع جنوب الشلال

---

١) د. مصطفى محمد سعد، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.. ١٩٦٠، ص ١٤، ١٥، ١٦ .

الثاني.

ومن العلماء من أرجع أصلهم إلى البلميين ولكن يصعب التسليم بهذا الرأي أيضاً لأن بقايا العظام التي تم العثور عليها في مقابر المجموعة تدل على أن أصحابها كانوا قوماً مستقرين يمارسون الزراعة على حين أن البليمين كانوا شعباً رعوياً متنقلاً ثم أن وجودهم في هذه المنطقة كان مؤقتاً.

كم أن في فحص الجماجم وجد نسبة كبيرة من الدماء الزنجية تختلف عن تلك التي وجدت في المجموعتين الثقافيين **B - A** وهي كما سبق نسبة إلى الجنس الحامي الذي ينتسب إليه البلموين[١].

وهناك رأي آخر يرجع أصل هذه المجموعة إلى النوبادين الذين خضعوا لسلطان الملك (سلكو) الذي أطلق على نفسه ملك النوباديين والإثيوبيين وهذا ما يؤكد التحالف بين النوبيين والمرويين ورغم هذه الأبحاث الاثرية التي قدمها علماء الآثار لم ينقطع الشك في أصل النوبين لكنها ألقت الضوء على المجموعات البشرية التي عمرت بلاد النوبة منذ أقدم العصور، كما أنها بوصفها الحالي تأكد بأن النوبيين يمثلون خليطاً من سلالات حامية تتمثل في اتصالها بقدماء المصريين في عهد الأسرة الأولى وما قبلها وبسلالات زنجية، حيث أن بلاد النوبة منذ عهد الأسرة الثالثة المصرية استقبلت جماعات حامية من الشرق والغرب وجماعات مصرية من الشمال وأخرى زنجية . مما سبق يمثل الاتجاه الذي سلكها علماء الآثار أما الجانب الثاني فتناوله علماء اللغات.

ثانياً: أما البحوث التي قام بها علماء اللغات لحل مشكلة اصل النوبيين فقد زادت من تعقيدات هذا الجانب فقد وجد بعض العلماء نوعاً من التشابه بين اللغة السائدة في بلاد النوبة وبين بعض اللغات الموجودة في شمال جبال كردفان (ولاية جنوب كردفان) فبنوا آرائهم على أساس أن النوبيين في الشمال والنوباوبين سكان جبال النوبة من سلالة واحدة رغم ما بين الشعبين من خلاف كبير، كما أن اللغة النوباوية التي قد تشبه في بعض الوجوه لغة النوبيين في الشمال لم تكن سوى واحدة من ثلاث لغات في الجبال (جنوب كردفان، والنوباويين في جنوب كردفان تغلب عليهم الصفة الزنجية كما أن ثقافة الشعبيين تختلف تمام الاختلاف لذلك يكون من الأرجح أن بعض المجموعات النوبية من الشمال هاجرت إلى جبال النوبة نتيجة للضغط العربي واستقرت هناك.

يجتمع النوبيين والنوبايون في وطن منيع ينتشر في مساحات ضيقة على أشرطة وسهول الضفاف النيل النوبي، حيث تكسبهم أراضيه الضيقة حماية وأماناً كما تمثل الصحراء من ناحية الشرق والغرب حصناً منيعاً ضد الغزوات والإذابة.

واقترن ذلك الوجود أيضاً بوعورة الموقع بين الشلال الأول في مصر والشلال الثالث في حوض دنقلا بالسودان والحد السياسي بين مصر والسودان مما مزّق وطن النوبيين مثلما مزَّق وفرَّق بين الجماعات النوبيه ولئن أدخل هذا الحد (السكوت والمحس والدناقلة) في السودان فإنه أخرج منه الكنوز والفدَّجية ويلاحظ بأن النوبيين في وطنهم الأصلي صاروا يحتلون مساحات أقل بكثير من المساحات التي كانوا يحتلونها من قبل ولعلهم تخلوا عن أكثر من نصف وطنهم على ضفاف النيل النوبي نتيجة لضغوط الجماعات العربية فأوطانهم الآن تمتد من الدبة إلى حلفا وتضم ثلاث مجموعات من النوبيين وهم (الدناقلة، المحس، السكوت) ويعيش الدناقلة في حوض دنقلة ويمتد من الدبة إلى أبي فاطمة شمالاً وتتداخل مع بعض الجماعات العربية مثل (الركابية والجوابرة والبديرية) كما يعيش المحس على جانب النهر الذي يتضمن الجندل الثالث، ثم يليهم السكوت من ناحية الشمال إلى الشلال الثاني وحلفا.

ثانياً: المجموعة البيجاوية:

اختلف العديد من المؤرخين عن تاريخ وأصل البجا حيث يعتبر البجا من أقدم الشعوب التي قطنت شرق السودان قبل أكثر من أربعة آلاف سنة في المنطقة الممتدة من أسوان شمالاً بمحازة النيل نحو سواحل البحر الأحمر وحتى مصوع جنوباً، وقد عرفت بلادهم قديماً ببلاد الذهب والجواهر والبخور وغيرها من المعادن النفيسة حتى صار يطلق عليها أرض المعادن [1].

حيث اختلف الباحثين في أصلهم فذهب بعضهم إلى أن هذه المجموعة تنحدر من أصول حامية. غير أن هذا القول ليس له سند تاريخي، ولا وقائع تتفق مع الحقائق التاريخية، كما أنه لا يتوافق مع طبيعة حياة البجاويين ولا مع عاداتهم وتقاليدهم لأن البجا منذ أقدم العصور تداخلت وتصاهرت مع سلالات سامية عربية بوجودها على جزيرة العرب وانصهارها مع السكان المحليين بينما المؤرخون العرب يعتقدون أن البجا ينحدرون من أصول عربية تكونت نتيجة للهجرات القديمة من الجزيرة العربية التي أكسبتهم سمات واشكال جديدة نتيجة لتزاوجهم وانصهارهم بالأجناس التي وجدوها

---

١) د. محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٧٧ .

بالسودان الشرقي وإرتيريا ثم غلبوا على تلك الأجناس بكثافة هجراتهم وسيطروا على تلك الديار فصارت مضارب لهم، ومن الأجناس القديمة التي كانت موطناً لهم بما يعرف بإقليم البجا اليوم قبائل (البازا واليارا واللاويت والهاشيري). ولكن الراجح أن المجموعة البجاوية تنحدر من أصول قوقازية تنتمي لثقافة حامية [1].

وقد عاشت هذه المجموعة البجاوية عيشة البداوة مع قطعانهم من الإبل، لذلك نجد أن البعض يؤكد أن لفظ كلمة البجا أو البجاه لا يعني نسباً بعينه لقومية أو عرق او عنصر ولكنه يعني نمطاً مميزاً للحياة، فقد كان متميزاً بالخشونة واللامبالاة عند غزواتهم.

فقد كان شعب البجا وثنياً وقد استطاعوا مقاومة تسرب المسيحية إلى أوطانهم واحتفظوا بعبادتهم المنحدرة من أصول الديانات المصرية القديمة.

فقد أعتنق البعض الديانة المسيحية نتيجة لصلاتهم المباشرة أو غير المباشرة مع المسيحيين في كل من بلاد (النوبه، مصر، الحبشة) وذلك نتيجة لموجة هجرات بعض الجماعات العربية إلى الساحل السوداني واهتمامهم بميناء ياضع وتواصل حركة التجارة والملاحة في البحر الأحمر التي ولّدت نوعاً من التواصل والتعاون والتعايش العربي البيجاوي ومن ثم كان الانصهار والتزاوج واعتناق الإسلام.

وهناك العديد من فروع القبائل القحطانية التي تدفقت وانصهرت مع الشعب البجاوي أمثال (مضر، جهينة، بني هلال، رفاعة إلخ ...) وينتشرون في مساحة تساوي ١٠٪ من مساحة السودان بين نهر عطبره وشمال البطانة وتضم المجموعة البيجاوية أربع قبائل كبيرة تلحق بها عدد من القبائل الصغيرة وهي:

أولاً: الأمرأر:

وتُعد من أقدم القبائل البيجاوية وعرفت بهذا منذ القرن التاسع الميلادي وكانت أوطانهم تقع في الغالب في موضع بعيد دائرة الضوء والمعرفة ويحتلون وطناً تبلغ مساحته ٨٠٠ كلم على ساحل البحر الأحمر شمال بورتسودان إلى خط عرض ٢١ شمالاً، حيث يضم وطنهم عشرات الأودية الجافة وتعطي قبيلة الأمرأر المثل الحي للبجا من حيث النقاوة وذلك لقلة اختلاطهم بالقبائل الأخرى وكذلك

---

١) د. محمد إبراهيم بكر، الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، مصدر سابق، ص ١٨ .

يعتبرون أقل القبائل البجاوية نطقاً باللغة العربية وذلك لعدم تأثرهم بالجماعات العربية.

ثانياً: البشاريون:

وهي أهم القبائل البيجاوية حيث تحتل مساحة واسعة تمتد ما بين مصر والسودان ويرجع نسبهم في الأصل إلى (الكواهلة) حيث تتحدث لغة البداويت) وترجع نشأتهم المبكرة إلى جبل (علبة) وهو موطن اسرتهم التي انحدروا منها، وبمرور الزمن ازداد توغلهم جنوباً إلى شمال البطانة حيث عرفوا ببشاريي (أم ناجي) بينما عرفت المجموعة الأخرى ببشاروا (أم علي) وهم الذين عاشوا في القطاع الشمالي على امتداد المنحدرات الشرقية للبحر الأحمر وتضم مساحتهم أربعة أقاليم وهي (الحونيب، العتباي، التامراب، إقليم النهر) والبشاريون أصحاب (إبل) ويمارسون نوعاً من البداوة لأنهم اتصلوا بالجماعات العربية نتيجة لتحركاتهم عبر الصحراء بين مصر والسودان خاصة في القرن التاسع عشر.

وأتاح لهم اتصالهم المبكر بالجماعات العربية خاصة في البطانة التحدث باللغة العربية إلى جانب لغة البداويت.

ثالثاً: الهدندوا:

وهي من أحدث القبائل لكنها أكثرها عدداً حيث تعيش في مساحات احتلتها في المائتي عام الأخيرة. ورغم أنهم من أصل بيجاوي إلا أنهم يدعون الانتماء إلى الأصول العربية حيث ترجح الروايات أن نشأتهم كانت حوالي جبل أركور جنوب غرب سنكات ويرجع كذلك تاريخهم إلى حوالي النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وينتشرون في مساحات واسعة بلغت غرباً حتى نهر عطبرة وجنوباً حتى دلتا القاش.

رابعاً: البنو عامر:

يحتل البنو عامر أقصى مساحة من ناحية الجنوب للمجموعة البجاوية، كما لهم أوطان تمتد خارج السودان في (إريتريا) ويلتئم وطنهم من حول خور بركة وروافده الكبرى عنيبة ويضاف إلى ذلك السهل الساحلي الذي يتضمن دلتا طوكر [1].

وتتنازعهم من الشرق والجنوب مؤثرات متمثلة في نشاطات الجماعات العربية، ويعتبر اتصالهم

---

١) د. مصطفى محمد سعد، دراسات في تاريخ السودان في العصور الوسطى، طبع ونشر في مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٠م، ص ٢٢ .

المباشر مع الحبشة مصدر تسرب الدماء الزنجية عليهم كما تأثروا أيضاً باللغة الحبشية، أما لغتهم الحالية فهي خليط من التقراي الحبشية ومن الحامية القديمة وتسمى (تجره) ويقل عدد المتكلمين من البداويت وربما كانوا ممن تأثروا بالمسيحية وتحولوا للإسلام حيث ارتبط تاريخهم بدولة البلو التي عاشت لقرنين من الزمان، ثم تحولت الدولة لأسرة ارستقراطية تسمى (البشاب) وتضم قبيلة البني عامر عدداً من الأقسام الصغيرة مثل (البلو، الناتياب سري، فلندة، الهجيراب، بهرور، أبو حسين، ويت يعقوب، وقرورة، وحلايب، إلخ [٢].

ثالثاً: المجموعة العربية:

تعود الصلات العربية ببلاد السودان إلى عهود بعيدة قبل ظهور الإسلام، حيث كانت الجزيرة العربية مصدراً أساسياً للهجرات الكبيرة التي تدافعت على مر العصور إلى القارة الإفريقية خاصة أرض السودان وامتدت الهجرات العربية شمالاً حتى ضفاف المحيط الأطلسي، فقد عبر بعضهم البحر الأحمر رغم صعوبة الملاحة وازدادت تلك الصلات أهمية وعمقاً بظهور الإسلام الذي أعطاها السند الروحي والمادي فتدفق العرب أفراد وجماعات في بسط ويسر إلى بلاد البجا ومملكتي النوبة (المقرة وعلوة) المسيحيتين طلباً للثراء وبحثاً عن الكلأ والتجارة وقد دخل العرب عن طريقين [٣]:

أولاً: عن طريق سيناء (الطريق الصاعد من مصر إلى الجنوب):

وقد دخلت عبر هذا الطريق أكبر الهجرات وأكثرها تأثيراً واشاعة للعروبة والإسلام والمفهوم عن هذه الهجرات أنها تتبع مسار النيل محاذية له حتى تخترق الصحراء مروراً بأرض العتمور إلى أبي حمد ويعتبر أقصر الطرق كما أنه يجنب الهجرات المرور ببلاد النوبة وذلك لتقليل احتمالات الاحتكاكات والصدام مع النوبيين ومن أبو حمد تتحرك الهجرات وتسلك في العادة مسارين أحدهما إما يتجه نحو النيل الرئيسي حتى تلتقي بروافده الكبرى (العطبراوي والنيل الأزرق والمسار الآخر يتجه إلى مروي والدبة وتلتقي عن التقاء النيل الأزرق مع الأبيض حيث يتوسع مجال الانتشار على الأراضي الممتدة من البطانة شرقاً إلى كردفان ودارفور غرباً عبر وادي المقدم ووادي الملك حيث كانت كل هذه الهجرات والتحركات تسير دون حدوث أي احتكاكات أو نزاعات.

---

١) أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان، نموذج التمازج والتعايش، شركة مطبعة السودان للعملة المحدودة، ص ٦٤ .

٢) محمد عوض محمد، السودان، سكانه وقبائله، مصدر سابق، ص ٢٣٢، وأحمد عبد الله آدم، قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش، مصدر سابق، ص ٧

٣) يوسف فضل حسن، (بروفيسور)، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي (١٤٥٠ ـ ١٨٢١) سوداتل المحدودة، الخرطوم، دار مصحف إفريقيا، ٢٠٠٣، ص ١٧ .

ثانياً: طريق البحر الأحمر:

وسط البحر الأحمر معبراً ضيقاً مما مكن توافد العديد من الهجرات العربية من الحجاز إلى السودان وذلك عبر موانئ عيذاب وسوالف وتمثل قبيلة الكواهلة أهم القبائل العربية التي هاجرت عن طريق البحر الأحمر حيث بدأوا حياتهم على امتداد السهل الساحلي فيما بين عيذاب وسواكن وتصاهروا مع البجا وأثروا فيهم اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. بالإضافة لبعض الهجرات الحديثة المتمثلة في قبيلة الرشايدة والزبيدية والتي يرجع نزوحها إلى القرن التاسع عشر.

ثالثاً: الطريق الليبي:

يُعتبر هذا الطريق الصحراء مقتفياً أثر الدروب التي تمر بموارد المياه، حيث يبدأ من مواقع متعددة على محاور الانتشار، العربي في ظهير البحر الأبيض المتوسط شرق مصر من ليبيا وجهتها الصحراوية على البحر إلى أقطار المغرب. وغربها ظهير البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطي، حيث ينتهي هذا الطريق بالتحركات العربية إلى الأراضي السودانية غرب النيل في شمال دارفور وكردفان، كما يصعب رصد مدى التأثير الذي تأتي به الهجرات والتحركات المذكورة على امتداد المناطق التي تمر بها وأغلب القبائل العربية التي نزحت إلى السودان ينتمي قطاع كبير منها لأصول ترجع إلى العرب العاربة (العدنانيين) حيث حرصت كل قبيلة من تلك القبائل التي تنتمي إلى القطاعين على تجمع إقليمي يلم شملها [1]. حيث نجد مجموعة تنتمي للعدنانيين انتشرت في شكل ثلاث مجموعات:

١) مجموعة انتشرت حول النهر وتضم كلاً من الجعليين ويسكنون ضفاف النهر من شلال السبلوقة حتى عطبرة.

٢) الميرفاب وتمتد من شمال عطبرة إلى بربر.

٣) الرباطاب ويلتصقون بضفاف النيل من بربر حتى أبوحمد.

٤) المناصير وينتشرون من أبي حمد إلى آخر الشلال الرابع.

٥) الشايقية: وتمتد أوطانهم من آخر الشلال الرابع.

٦) الجوابرة والركابية وتتخلل أوطانهم مساحات بين أوطان الدناقلة والمحس.

---

١) أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان، نماذج التمازج والتعايش، شركة مطابع السودان للعملة، ص ٦٤

٧) الجموعية وينتشرون شمال وجنوب أم درمان وإلى حدود أرض الكواهلة على النيل الأبيض وشمال كردفان.

ثانياً: مجموعات انتشرت بين كردفان والنهر وتضم قبيلة البديرية التي تعيش جنباً إلى جنب مع الركابية والجوابرة مثلما يعيش بعضها في كردفان بالقرب من الابيض بشمال كردفان.

ثالثاً: المجموعات التي ابتعدت عن النهر وتضم هذه المجموعات:

١) الجوامعة: ومقر امارتهم هو مدينة الرهد أبو دكنة وحدودهم غرباً دار البديرية وشمالاً دار حامد والكبابيش ومن ناحية الشرق دار الحسانية والشمال الشرقي الشويحات والجموعية.

٢) القريات: وتنتشر أوطانهم جنوب الابيض مباشرة.

٣) البطاحين: وتمتد اوطانهم شمال البطانة.

بينما تمثل قبائل جهينة القطاع الآخر الذي ينحدرمن القحطانيين وتمتد في مساحات كبيرة من الشرق إلى الغرب وانتشرت هذه المجموعة على ثلاثة محاور موزعة كالتالي:

أولاً: المجموعة الجهنية التي انتشرت شرق النيل وتضم قبائل رفاعة ومجموعاتها من القواسم والعبدلاب والعركيين بين جانبي النيل الأزرق وجبال الحبشة.

١) اللحويين وتنتشر على أرض الشكرية.

٢) الحلاويين ويعيشون شمال الجزيرة.

٣) العوامرة وتمتد أوطانهم شمال الجزيرة.

٤) الخوالدة وتنتشر جنوب الجزيرة.

٥) الشكرية ويوجدون في قلب أرض البطانة.

ثانياً: المجموعات الجهنية التي انتشرت شرق ووسط كردفان.

وتضم هذه المجموعات قبائل (دار حامد، بني جرار، الزيادية، البزعة، الشنابلة، المعالية .. إلخ)

ثالثاً: المجموعات الجهنية التي انتشرت غرب كردفان ودارفور وتضم قبائل(الرويحية، المسالمية،

البقارة، الحمر، الكبابيش، المحاميد، المغاربة..إلخ).

فقد استطاعت تلك المجموعات أن تتعايش وتتصاهر فيما بينها مما مكنها إقامة علاقات متينة وذات مصالح مشتركة وذلك نتيجة للتصاهر والتزاوج فيما بينها مما حقق المحافظة على تركيبة الكيان البشري المختلفة من ناحية والحرص على الذات لكل مجموعة داخل هذه التركيبة من ناحية أخرى. كما أن ليس هناك تعارض بين مصالحها الذاتية وولائها للمجموعة الكبيرة كما يرجع لها الفضل في نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية نتيجة لاختلاطها بالسكان الأصليين مما نتج عنه هذا التمازج القومي [1].

رابعاً المجموعة الزنجية (المتزنجة):

توجد بالسودان مجموعات كبيرة من القبائل ذات الأصول الزنجية التي لم تختلط بأجناس أخرى ويمكن أن نميز بين ثلاث جماعات انتشرت على مناطق السودان.

أولاً: الجماعات التي تمركزت واعتلت ظهر الأرض العليا جنوب الجزيرة ووسط دارفور وكردفان حيث يحتضن القطاع الجنوبي من الجزيرة جنوب خط عرض الروصيرص مجموعة كبيرة من الكتل الجبلية التي يمثل بعضها أمتداداً للأراضي الوعرة حتى الهضبة الحبشية وكانت هذه الكتل الجبلية موطناً لجماعات (البرتا والانقسنا والبرن والأدوك والمابان) وتجاور أراضيهم أوطان الدينكا والنوير بدولة جنوب السودان ويعتبرهم البعض امتداد للكيان البشري الذي نشأ في دولة الفونج. وهذه المجموعه تقترب صفاتها وسماتها من الصفات الزنجية ويتخذون من الأراضي الوعرة ملاذاً لهم ويعمل معظمهم في الزراعة ولايعرفون اللغة العربية كما لم يستطع الإسلام رغم وجوده ضمن رعاية دوله الفونج أن ينتشر ويشع بينهم. أما في جنوب كردفان فنجد تجمع النوباويين حيث يعتصمون بكتل الجبال النائية على امتداد الأراضي في جنوب كردفان ويتخلون عن المساحات السهلية للجماعات العربية وهم منعزلون لدرجة أدت إلى تنوع اللهجات التي يستخدمونها في كل جبل من تلك الجبال كما يفتقدون بعض التجانس وتغلب عليهم الصفات الزنجية بشكل واضح [2].

فقد تحملت مملكة تقلي مسئولية تمكين العروبة وإشاعة الإسلام بينهم وكانت وسيلتها في ذلك المصاهرة ودعم الوجود العربي بمزيد من الجماعات العربية. وكان قلب ووسط دارفور ملتقى

---

١) د. محمد عوض محمد، السودان الشمالي، سكانه وقبائله، مصدر سابق، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

٢) د. مندور المهدي، تاريخ السودان منذ أقدم العصور حتى قيام الأحزاب السياسية، تأليف شعبة التأليف بخت الرضا، مكتب النشر، الخرطوم، المطبعة الحكومية الخرطوم ، ص ٣ ١٩٦٢، ص ٥٧ .

لتحركات جماعات قديمة وفدت ومعها تأثيراتها الثقافية من النوبة متمثلة في (البرتي، الداجو، البرقد،الميدوب، التنجر) وهم على الأرجح من أصل نوبي.

أما الفور فأصلهم زنجي، وتمثل جماعات الزغاوة والبديات والقرعان جماعات تشدها الصلات والأصول لجماعات التبقو، كما تمثل جماعات الفلاتة والمراريت والبرنو جماعات أخرى وفدت من خلال علاقات وتحركت من حوض النيجر وكل هذه الجماعات كانت تعيش جنباً إلى جنب مع الجماعات الأصلية مثل (القمز، الرنقا، التام، المساليت، الفور) الذين كانوا اكثر الجماعات شهرة ويعتصمون بأكثر المساحات حظاً بالمطر وحول جبل مرة وهم مسلمون وإن كانوا يحرصون على ذاتهم ويتمسكون بلغتهم التي تنبئ بشئ من التعقيد من الأصول التي تنتمي إليها. وربما كانت فيها مظاهر اختلاف بين الحامية والسودانية، كما تشبه من الناحية الصوتية لغات بعض السكان في بحر الغزال كما أتيح للفور أن يستعربوا بل لسمة الحرص على التأكيد عروبتهم وقيام دولة الفور.

وقيام دولة الفور أسهمت في إشاعة الإسلام بينهم حتى لم يعد وجود للوثنية [1].

---

١) محمد عمر بشير (بروفيسور)، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، مصدر سابق، ص ٢٤ .

المبحث الرابع

التنوع القبلى والعرقي و الثقافي والديني
واثره على تشكيل المجتمع السوداني

يمتاز السودان بموقع إستراتيجي فريد مكنه من الاتصال بمعظم مراكز الإشعاع الحضاري في العالم القديم، ونأى به في ذات الوقت عن التعرض المباشر لموجات الغزو الأجنبي التي كثيراً ما اقلقت حياة شعوب العالم القديم، وموقعه على شاطئ البحر الأحمر ووسطيته في إفريقيا جعلت منه حلقة وصل فاعلة بين حضارات الشمال وحضارات الجنوب في إفريقيا ، وقد أصبح بفضل ذلك بوتقة كبرى لاصناف البشر وتيارات الفكر التي تمتزج في ترابه العناصر وتنصهر مع الزمن، مما كان له أعظم الأثر في خلق وضع بشري وحضاري فريد استقر على مر الزمن في وجدانهم وعقولهم مضيفاً إلى حياتهم سمات إنسانية محددة تبلورت في شخصية سودانية مميزة للمواطن في السودان.

ومن خلال دراستنا لتركيب الكيان البشري في السودان يتضح أن هذا القطر العملاق يحوي عدداً من المناطق الثقافية التي تشكل العقد أو المنظومة الثقافية في السودان كما نلاحظ اتساقاً ملحوظاً بين الموالاه العرقية أي ذلك الحس العرقي الذي يربط الأفراد المنتمين لأصل سلالي واحد بعضهم ببعض وغالباً ما يتحدثون لغة أو لهجة واحدة ويستمسكون بقيم مشتركة يرتضونها وتصطبغ على حياتهم ونمط سلوكهم، والمولاة الإقليمية أي ولاء المجموعة لإقليمها وإليه تنتسب كينونتها وذاتيتها ، ويكون مصدر فخرها وعلى ذلك يصير الإقليم جزءاً من التكوين الثقافي للمجموعة السكانية أو أحد مفردات الثقافة، وتشكل بموجبه قومية صغيرة بمنظار القومية الأشمل للبلاد إذ استبانت وإذا كانت عملية الأسلمة والتعريب دفعت سكان السودان الشمالي لاستيعاب أنفسهم في مجموعات ثقافية أوسع حيث تمت عملية الأسلمة والتعريب يطريقة اختيارية وإرتكزت على مثل وقيم الثقافتين القديمة والجديدة، مما أدى إلى أن يمتلك الشماليون رباطاً عاطفياً قوياً بثقافتهم ومنحهم ذلك حماساً لنشرها في بقية أجزاء القطر إلا أن الوضع في السودان الجنوبي قبل الانفصال ٢٠١١م الأمر يختلف تماماً فقد كانت هجرة العرب واستقرارهم في الجنوب صعبة بسبب

العوامل الطبيعية والظروف المناخية وصعوبة الحياة هناك.

مما جعل السودان الجنوبي بعيداً عن المؤثرات العربية والإسلامية التي استطاعت أن تظهر وتمزج سكان السودان الشمالي لذا نجد أن إطار الشمال والجنوب يمثل المسرح الذي ظلت تصطرع فيه حقائق التعدد والتنوع في السودان مع مثل الوحدة الوطنية، وأصبح الصراع حول الهوية العرقية والثقافية يزداد اتساعاً وتعزز مقوماته حالياً، حيث بدأت بوادر النزاع بين الشمال والجنوب في عام ١٩٥٥م وقد قامت لجنة خاصة بدراسة المشكلة حيث وقفت على الجوانب المختلفة لهذا الصراع ولخصت قضايا الصراع في خمسة أسباب هي: [١].

١) هناك القليل من العوامل المشتركة بين الشمال والجنوب عرقياً الشمال عربي، والجنوب زنجي، دينياً الشمال مسلم، الجنوب وثني، لغوياً الشمال يتكلم اللغة العربية، والجنوب يتكلم أكثر من ثلاثين لغة مختلفة، وذلك بعيداً عن الاختلافات الجغرافية والتاريخية والثقافية بين الطرفين.

٢) لأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون الشماليين أعدائهم التقليديين.

٣) كانت السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٧م تعمل على ترك الجنوبيين أن يتطوروا في خطوط إفريقية زنجية، وعن طريق قانون المناطق المقفولة وقانون السماح بالتجارة منعت السودانيين من معرفة بعضهم البعض والتعلم من بعضهم البعض، كما قامت الإرساليات التبشرية التي كانت تسيطر على معظم النشاط التبشرية والتعليمي وتستقله لأغراضها الخاصة بفرض نفوذها وتوسيع تأثيرها لمصلحة هذه السياسة البريطانية في الجنوب [٢].

٤) لأسباب سياسية ومالية وجغرافية واقتصادية شهد شمال السودان تطوراً سريعاً في مختلف المجالات الحكم المحلي، الصحة، مشروعات الري، التعليم العالي، التنمية الصناعية... إلخ. بينما ظل الجنوب في تخلفه المزري، وقد أدى ذلك إلى تفاوت بارز في التطور الاجتماعي والاقتصادي بين مجموعتين مختلفتين تعيشان في قطر واحد، وهذا ما خلق بدوره شعوراً في وسط المجموعة السكانية الأكثر تخلفاً سواء كان هذا الشعور حقيقياً أو وهمياً بأنها ضحية لعملية خداع واستغلال وهيمنة من قبل الشمال.

---

١) الهادي عبد الصمد (بروفيسور)، التنظيم الدستوري وإدارة التنوع الثقافي في السودان، رؤية تأصيلية للتوازن العمراني والسلام الإجتماعي في دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٨، ص ٨٣ .

٢) فرنسيس دينق، مشكلة الهوية في السودان، أسس التكامل القومي، ترجمة محمد جادين، مركز الدراسات السودانية، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٢٢ .

٥) كل العوامل السابقة مجتمعة لم تخلق وسط الجنوبيين شعوراً بالمواطنة المشتركة مع الشماليين، كما أنها لم تخلق شعوراً بالوطنية والانتماء للسودان ككل، وظل ولاؤهم كما كان سابقاً لمجموعاتهم القبلية الخاصة، وفي العام الأخير فقط بدأ الوعي السياسي يتفتح في أوساط الجنوبيين المتوسطين، لكن هذا الوعي السياسي المحكوم بظروفه هو وعي إقليمي وليس وعياً وطنياً.

ونقف عند السبب الأول الذي توصلت إليه اللجنة وهو التعدد الديني واللغوي والعرقي والثقافي، وأثره في أزمة الهوية بين الجنوب والشمال أما بقية الأسباب فهي عارضة ولا تؤثر في توحيد الأمة السودانية إذا ما تمت معالجتها بالصورة المطلوبة.

ونستطيع أن نقرر في أمر التعدد والتنوع أن التركيبة البشرية للسودان تحتوي دائماً على عنصر أساسي قديم موجود بدرجات متفاوتة وعلى فترات طويلة ممتدة في عمق التاريخ، وقد خضع هذا العنصر لتطورات ذاتية داخلية، كما تأثر كثيراً بمؤثرات أخرى تختلف باختلاف الأقاليم السودانية، ولم تكن طبيعة البنية البشرية للسودان كماً معزولاً بل أثرت وتأثرت بكل المجموعات البشرية التي جاورته، وبنفس القدر لم تكن كماً جامداً بل كانت في تطور وتحول دائم فالسودان كان مهداً وكان ملتقى وكان في نهاية الأمر مستقراً لمجموعات سكانية واسعة تصاهرت وتداخلت وتمازجت وتزاوجت في تناغم فريد، وإن كنا نقر بوجود بعض مظاهر التباين العرقي والتنوع الثقافي التي أدت في الآونة الأخيرة إلى انعدام بعد مظاهر الإحساس بين بعض المواطنين بالكيان القومي الذي ربط بين جزيئاته نسيج فريد، كما نقر بان السودان بصورته الراهنة هو محصلة لعوامل حضارية كثيرة فجل أبنائه مسلمين ديناً، وعرباً ثقافة واسلوب حياة وهجناً وافارقة تكويناً ووجوداً إذ أن السودانيون موجودون وجوداً تاريخياً منذ ألاف السنين ولم يكن وجودهم كأمة وتخطيهم عتبة التاريخ رد فعل لحدث طارئ أو نتيجة تقسيمات جغرافية مصطنعة فهم موجودون قبل أن تنحت كلمة الأمة أو القومية وهم موجودون قبل الاستعمار وبعده، وإن كان السودان الجنوبي يشكل عقبة في توحيد الأمة السودانية إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن السودان تتوافر فيه جميع مقومات الوحدة الوطنية [١].

---

١) محمد عمر بشير (بروفيسور)، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، مصدر سابق، ص ٢٧ .

إذ أن الجنوب نفسه لا يشكل جماعة بشرية متجانسة، و ما زالت تنقصه العوامل التي تؤدي إلى نشأة الأمة الواحدة، فالجنوب تتعدد فيه السلالات والقبائل كما تستخدم فيه لغات مختلفة، وإذا كانت بعض اللغات متقاربة فيما بينها فهناك غيرها منعزلة، بل أن كثيراً منها ما زال مجهولاً، بيد أن المجموعات اللغوية الرئيسية هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة منها ومن بينها لهجة الدينكا والنوير والشلك والأكولي والبورن، ومجموعة اللغات الزاندية والغربية وتشمل موني، وكرش، لذا تستخدم في جنوب السودان لغات متعددة وقد قدر في عام ١٩٥٦م إن اللغات الرئيسية التي تستخدم فيه تبلغ إثنتا عشر لغة بعينها هي اللغة السائدة، واللغة الدارجة هي أكثر اللغات انتشاراً فى الجنوب.

أما من ناحية الدين فمازالت الوثنية منتشرة بين أغلب السكان، وتؤمن أغلبية السكان بوجه عام بوجود إله قدير يطلق عيه االدينكا مثلاً ديندیت أو نيانيخ بينما يطلق عليه الشلك اسم جودك، وتعقد هذه القبائل بأن أرواح السلف تلعب في حياتها دوراً أكبر من دور آلهتها، ويسود بينها الاعتقاد بأن أرواح الأسلاف تتجسد في الأجيال المتعاقبة من صانعي الأمطار والرؤساء الروحيين وهم أشخاص يجمعون عاد ة بين السلطتين الدينية والروحية، فنجد لدى قبائل اللانوكا وأكولي مثلاً أن صانع الأمطار هو نفسه الرئيس، بينما نجد في حالات أخرى أن الرئيس الذي يمثل الجماعة في التعامل مع السلطات قد لا يكون هو الرئيس الديني الحقيقي الذي تعترف به القبلية بل بأحد أتباعه الذي يعين لأداء هذا العمل وذلك عندما تقف قواعد القداسة حائلاً بين الرئيس الحقيقي وبين التعامل مع العالم الخارجي، ولذلك نجد الأديان الوثنية أدياناً قبلية صالحة لتكون أساساً لنشاط مشترك بين عدد من القبائل، كما نجد أن نفوذ صانع الأمطار أو الرئيس الروحي محصوراً في حدود قبيلته [١].

أما التنظيمات السياسية فتختلف من قبيلة لأخرى، فلدى الشلك مثلاً نظام مركزي يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه، أما الدينكا والباري فتضع السلطة العليا بين يدي صانع الامطار، أما النوير فيمارس السلطة بينهم أشخاص يستندون إلى أساس د ديني أكثر مما يستندون

---

١) فرانسيس دينق، مشكلة الهوية في السودان، مصدر سابق، ص ١٢٦ .

إلى أساس سياسي وكانت السلطة السياسية لدى الزاندي في أيدي طبقة من النبلاء يتوارثون مكانتهم ولا يمكن لأحد من أبناء العامة أن ينضم إلى صفوفهم.

وتأسيساً على ذلك فإن جنوب السودان لا يشكل جماعة بشرية متجانسة وما زالت تنقصه العوامل التي تؤدي إلى نشأة أمة واحدة، وهذا ما لا يمكن أن يقال عن الشمال حيث أدى التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وانتشار الإسلام كعامل فعال في الوحدة الثقافية إلى إيجاد جماعة بشرية متجانسة ولكن مع ذلك لا يمكن القول بصعوبة تجانس المجموعات البشرية في الشمال والجنوب ،لأن الذي يجمع بين الشعبين أكثر من الذي يفرق بينهما إذا ما كان يظن في الماضي، فقد أدت الهجرات الداخلية والتاريخ المشترك على امتداد الاف السنين إلى امتزاج السكان بحيث لم يعد ثمة عنصر عربي خالص أو عنصر زنجي خالص، ففي الشمال عدد من أشباه الوثنيين وهنالك من بين أبناء دولة الجنوب عدداً ممن اعتنقوا الإسلام، وهناك قبائل فقيرة متخلفة في الشمال نجد قبائل غنية نسبياً في الجنوب والأهم في أمر تجانسها لا تنظر إلى العرق أواللغة أو الدين أو الثقافة إنما أصبحت تنظر إلى المداخل والأسس التي تحافظ بها على مصالحها والتي تعمل على تطويرها ، وهناك الكثير المشترك بين الشمال والجنوب ينتظر فقط من يفعله، وفي أمر الهوية السودانية فمن الضروري النظر إلى القطر بكل بساطة بأنه السودان) وليس وفق شروط ثقافية او دينية أو عرقية، كما يجب تطوير نظام الحكم ليكون قائماً على أساس الحكم الذاتي تحترم فيه خصوصية التكوين في الأمة السودانية والعمل في الوقت نفسه على تنمية الرموز الإيجابية للوحدة الوطنية والارتباط مع القطر بشكل أوسع، فتاريخ عملية تعريب الشمال يوضح لنا أنه تم في ظل نظام يتمتع فيه الناس بذاتيتهم المحلية ولكنهم يواصلون تفاعلهم مع الآخرين، ففي مثل هذه الظروف يمكن لعملية التكامل الوطني أن تجري وتتطور من خلال سير الأحداث اليومية العادية، فإذا توفرت حرية الاتصال والارتباط بين الشمال والجنوب مع نظام تعليمي وإعلامي يقوم من خلال أجهزة الإعلام الجماهيري على مجموع التنوع الثقافي في السودان بشكل حقيقي وواقعي فإن الناتج النهائي سيتمثل دون شك في ثقافة وهوية سودانية متكاملة وحقيقية. وتوجد تجربة حية في هذا الشأن إن دينكا أنقوك الذين يعيشون في الجنوب الغربي بجوار البقارة بقدمون للشمال والجنوب نموذجاً حياً في العلاقات المتآلفة والمنسجمة وخطوطاً للتكامل الممكن، فمع أن بعض

القبائل العربية في الشمال البعيد كانت تغزو قبيلة الدينكا أنقوك من وقت لآخر، إلا أن ذلك لم يمنعها من الاستمرار في علاقتها الطيبة نسبياً مع البقارة، والعلاقات الدبوماسية بين زعامة القبيلتين ساعدت على تأكيد التعايش السلمي وتوقف البقارة عن القيام بغزو منطقة دينكا انقوك حيث كان زعيمهم يقوم بإعادة تسليم أي دينكاوي إختطفه رجال القبيلة بغرض الاسترقاق.

ونتيجة لذلك شهدت المنطقة تأثيرات ثقافية متبادلة واسعة أفرزها تفاعل البشر إلى درجة تشير فيها السجلات الرسمية إلى أن عدداً من زعماء الدينكا المستعمرين وفي فترة الزعيم (دينق ماجوك) اختاورا بقاء الأنقوك في الشمال بدلاً من الجنوب رغم أن الإدارة البريطانية كانت تفضل الخيار الأخير، ولكن عندما أصبحوا في مجلس محلي واحد مع البقارة بدأ الصراع حول السلطة يؤثر سلباً على علاقات الطرفين التي ظلت مستمرة بين زعماء القبيلتين وأدى ذلك إلى تواترت عمقها تجدد أعمال العنف المسلح في الجنوب [١].

ونخلص إلى أن تجربة التكوين القومي للأمة السودانية، بدأت منذ آلاف السنين حيث وضعت بذرتها الأولى في عهد مملكة كوش، وارست مكوناتها الثقافية والعقائدية في عهود الممالك الإسلامية، واتسعت رقعتها تدريجياً حتى بلغت أوجها في العهد التركي المصري وتفاعلت عناصرها الثقافية والعرقية في العهد المهدوي، الدولة المهدية، حيث وجدت لها مكاناً متميزاً في الأسرة العالمية وقوى عودها فيما بعد الاستقلال.

ورغم وجود بعض مظاهر التباين العرقي والتنوع الثقافي فإن الأمة السودانية وهي جزء من الكيانين الإفريقي والعربي قد خطت خطوات كبيرة ثابتة وواثقة نحو تركيز المقومات الأساسية للانتماء القومي، بالرغم من أن درجة التفاعل بين هذه المقومات لم تكتمل في طول البلاد وعرضها، ولا شك أن السودان باستقطابه لكل هذه الأعراق المتباينة والثقافات المتنوعة في بوتقة واحدة وبما يملك من حيوية قادر على تخطي كل ما يواجهه من تحديات لإكمال بناء أمته.

خلاصة هذا الإنصهار كان السودانيون الحاليون، ويمثل المسلمون نسبة ٩٦،٧٪ من السكان قبل استقلال السودان بعام واحد ١٩٥٥م شهد بداية حرب استمرت بين الحكومة المركزية وجماعات مختلفة في جنوب السودان، الذي كانت قد فرضت عليه عزلة جغرافية وثقافية في عهد الاستعمار منذ ١٩٢٢م، إضافة للعوامل الطبيعية، أصبح الجنوب ذو خصوصية نسبية كان أبرز ملامحها

---

١) الهادي عبد الصمد (بروفيسور)، التنظيم الدستوري وإدارة التنوع الثقافي ي السودان، رؤية تأصيلية، مصدر سابق، ص ٨٧ .

شعور قطاع عريض من النخبة المتعلمة فيه بعدم الإنتماء للوطن الأم والتمرد العسكري على الحكومة المركزية.

استمرت هذه الحرب بلا توقف عدا الفترة بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣م مما أثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، واستنزف مواردها البشرية والمادية [١].

عقدت عدة محادثات بين الحكومة وحركات التمرد منذ نوفمبر ١٩٨٩م في عدد من العواصم الإفريقية وفي العام ٢٠٠٢م بدأت جولة مفاوضات عسيرة وأخيرة هدفت لإيقاف الحرب والوصول لسلام دائم وعادل وشامل بين الحكومة المركزية ومتمردي الجنوب وأفضت في عام ٢٠٠٥م إلى إتفاق السلام الشامل **(CPA)** التي أوقفت الحرب وأعطت الجنوبيون احق في تقرير مصيرهم بنهاية فترة إنتقالية نصت عليها الإتفاقية، وبموجبها في ٩ يناير ٢٠١١م نظم استفتاء حر اختار فيه مواطنو جنوب السودان الإنفصال عن الدولة الأم، وتكوين دولتهم المستقلة، لتشهد الدولة السودانية مرحلة الجمهورية الثانية في تاريخها إبتداءً من التاسع من يوليو ٢٠١١م، وذلك في مساحة كلية ١،٨٨٢،٠٠٠ كلم٢ منها ١٢٩،٨١٣ مساحة البحر و١،٧٥٢،١٨٧ مساحة البر بحدود أراضيه إجمالي طولها ٦،٧٨٠ كلم. بين جمهورية مصر العربية ١،٢٧٣ كلم وإريتريا ٦٣٦ كلم وإثيوبيا ٧٢٧ كلم ودولة جنوب السودان ١،٩٧٣ كلم، إفريقيا الوسطى ٤٤٨ كلم وتشاد ١،٣٤٠ كلم، ليبيا ٣٨٣ كلم ويبلغ طول الساحل ٧٥٠ كلم.

---

١) السودان أرض الفرص، حقائقٍ وأرقام، الخرطوم، وزارة الإعلام، ٢٠١١م

الفصل الثاني

الجغرافية السياسية لتشاد

المبحث الأول: تشاد ، المصطلح والبيئة الجغرافية.

المبحث الثاني: العلاقات المكانية والتركيبة السكانية.

المبحث الثالث: التركيبة المجتمعية للكيان البشري التشادي.

المبحث الرابع: التنوع القبلي والعرقي والثقافي والديني وأثره على تشكيل المجتمع التشادي.

المبحث الأول

تشاد TCHAD
المصطلح والبيئة الجغرافية

إختلف المؤرخون والباحثون الذين تناولوا أصل تسمية تشاد ، فبعضهم أرجع اشتقاق الكلمة إلى الأسماك وآخرون إلى اللغة العربية مع اختلافهم في توجيه ذلك، عليه يمكن تلخيص وحصر أهم الآراء في التالي:

يرى الدكتور أحمد شلبي أن اسم تشاد مشتقة من اسم نوع من الأسماك التي توجد في البحيرة بكمية كبيرة، ويؤكد في هذا الصدد إن تشاد اتخذت تسميتها من البحيرة الشهيرة التي تقع في حدودها الغربية، وبحيرة تشاد أخذت تسميتها من نوع الأسماك **SHAD-CHAD** شاد ، الغني بالموارد الغذائية الذي يكثر وجوده في هذه البحيرة.

أما الباحث إبراهيم محمد إسحق فيروي رواية أخرى، مع ترجيح الأولى، حيث يقول إن الكلمة مشتقة من كلمة (شَتْ – **CHET**) والتي كانت متداولة بين القبائل العربية القاطنة في المنطقة وتعني (جمع أو كل) فهم يقولون على سبيل المثال:

((الناس ساروا شَتْ)(أي ساروا كلهم) ويقولون أيضاً: (البهائم كملت شَتْ) أي ماتت جميعها.

ويورد الدكتور موسى عربي عبد الرحيم معنيين آخرين لأصل الكلمة ويقول إن (تشاد) لها ثلاثة تفسيرات:

أولاً: أن البحيرة التي أطلق عليها إسم شاد التي تفيض في موسم الخريف بمياه الأمطار الغزيرة التي تنحدر إليها أو تصب فيها من الأنهار خاصة نهر شاري، ونهر لوجون، ونهر السلامات حيث تفيض البحيرة بهذه المياه وتملأ جوانبها ، فيقول عنها السكان؛ شت البحيرة فاضت بماء الأنهار فسميت المنطقة بشاد.

ثانياً: لما كان العرب الرحل يتخذون من ضفاف البحيرة منازل لهم في فترات الصيف، فسموا مكانهم بفريق الشاطئ أو منازل الشاطئ وحرفت بعد ذلك فصارت شاد بدلاً من الشاطئ لأن قبائل المنطقة لا تحسن النطق بالعربية فيقول شاد بدل شاطئ [١].

ثالثاً: هناك تفسير آخر إتخذت منه اسم شاد، من البحيرة الشهيرة التي تقع في حدودها العربية، فمهما يكن من أصل الاشتقاق وتفسيرات العديد من المؤرخين فإن تسمية المنطقة الواقعة في الحدود الحالية لتشاد لم تعرف باسم تشاد (TCHAD) إلا في الفترة (١٩٠٠ ـ ١٩٢٠م، عندما استكمل المستعمر الفرنسي سيطرته على الأرض التشادية بعد معارك عنيفة خاضتها الممالك الإسلامية التي كانت تعرف بعض أجزاء المنطقة باسمها مثل ممالك (كانم، برنو، باقرمى ومملكة واداي)، والتي قامت في المنطقة على فترات مختلفة ما بين (١٨٠٠ ـ ١٩٠٩م)، حيث نشير هنا إلى أن منطقة تشاد كانت كلها في السابق تعرف بالسودان الشرقي، ويضم السودان الغربي (النيجر، نيجيريا، والكمرون) ولكن المستعمر بعد الإحتلال أطلق عليها تشاد[٢].

١/الموقع:

تمتد منطقة تشاد بين درجتي (٨، ٢٣ْ) على خط العرض وبين درجتي (١٤ ـ ٢٤ْ) خط طول من جرينتش وذلك بعد رسم الحدود الاستعمارية من قبل فرنسا، كما لها حدود طويلة مع ستة دول من القارة الإفريقية، حيث تحدها من ناحية الشمال الجماهيرية العربية الليبية ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الشرق جمهورية السودان حيث تعتبر حدودها مع السودان من أكبر الحدود ومن ناحية الغرب مع كل من جمهورية الكمرون والنيجر ونيجيريا، وتعتبر تشاد من الدول الحبيسة في القارة الإفريقية حيث لا يوجد لها منفذ بحري.

وتمتد طولياً من الشمال إلى الجنوب بـ ١٠٧٦كلم مربعاً في قلب القارة الإفريقية حيث تبدأ الأراضي التشادية جنوباً بمحاذاة الغابة الإستوائية فتدخل في الصحراء شمالاً لتلتقي بمنطقة (يوركو، انبري، تبستي) وبالنظر لبعدها عن البحر فهي تبعد عن ميناء دوالا في جمهورية الكاميرون بحوالي ١٥٠ كلم مربع وإلى جانب الهضاب والمرتفعات والسفوح إلا أنها أيضاً ذات نخيل أخضر وتوجد أبقار وأغنام في المناطق الساحلية [٣].

---

١) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠م، القاهرة، مكتبة مريوس، ١٩٩٧م، ص ٣٣

٢) أنظر موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، د. أحمد شلبي، ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢، ص ٦٠٢ .

٣) أنظر الجغرافية السياسية لإفريقيا، د. فليب رفله، ص ٥٢٩، القاهرة ١٩٦٦م.

٢/المساحة والحدود:

تبلغ مساحة تشاد حوالى ١,٢٨٤,٠٠٠ واحد مليون ومئتان أربعة وثمانين ألف كلم مربع وتحيط بتشاد ست دول هي: (السودان فى الشرق وليبيا في الشمال، والنيجر، ونيجريا والكمرون فى الغرب وإفريقيا الوسطى في الجنوب.

٣/المناخ والتضاريس:

تختلف في تشاد فصول السنة حيث تتقلب بين رطبة وممطرة إلى معتدلة وحارة منعشة. ويمكن تناول الملامح المناخية والتضاريس بإيجاز:

المناخ: تنقسم فصول السنة المناخية إلى ثلاثة أنواع وتختلف حرارتها طبقاً لدرجة البعد عن خط الاستواء وهي الخريف، الشتاء، الصيف.

(أ)الخريف:

يتميز فصل الخريف في تشاد بسقوط الأمطار الغزيرة المصحوبة بالعواصف الرعدية الشديدة التي تتسبب في قطع الطرق مع شل حركة التنقل بين معظم المناطق.

(ب)فصل الشتاء:

ويتميز هذا الفصل بالبرودة والجفاف ويبدأ من شهر (نوفمبر) وينتهي في فبراير من العام التالي حيث يتسم بتغيرات كبيرة في درجات الحرارة ليلاً ونهاراً حيث تصل الدرجة المئوية في النهار إلى ٣٢ درجة وتنخفض ليلاً إلى ١٥ درجة مئوية.

(ج)فصل الصيف:

أما فصل الصيف فيوصف بالجفاف الحار وتصل درجة الحرارة فيه إلى ٤٠ درجة مئوية أحياناً ويبدأ من شهر فبراير وينتهي في نهاية مايو.

وبصورة عامة يوصف مناخ تشاد بالحار وذي الرياح الشمالية الشرقية الجافة التي تحمل في بعض الأحيان معها السحب والأتربة أحياناً أخرى.

وأما من ناحية النباتات والمياه فتشاد تعتبر بلد الصحارى والسهول، كما توجد فيها بحيرة تشاد أو ما يعرف بحوض تشاد وتتكون من سهل واسع تكثر فيه الأودية والأنهار والبحيرات

وتحيط به مرتفعات جبلية شاهقة تنحدر منها المياه نحو بحيرة تشاد انحداراً طبيعياً كما توجد في الشمال جبال تبستي التي يزيد ارتفاعها عن ٣٤٠٠ كم ومن الشرق مرتفعات وداي التي ترتفع لنحو ١٣٠٠ كم وأيضاً توجد كتلة أنبري التي يزيد ارتفاعها عن (١٠٠٠) كم بالإضافة لذلك توجد في تشاد ثلاث مناطق نباتية تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتراوح نسبة هطول الأمطار بين ٥٠٠ مم إلى ١٢٠٠ ملم في السنة ومن أهم المحاصيل القطن، والأرز، والفول السوداني [١].

المياه والثروة المعدنية:

بحيرة تشاد: تميل أرض تشاد وبوجه عام نحو الجنوب الغربي ويدل ذلك على اتجاه المياه من مختلف الجهات نحو بحيرة تشاد التي تقع في الجنوب الغربي، تلك البحيرة التي سميت المنطقة بإسمها وهى فريدة بغاباتها التي يصعب الدخول فيها وطيورها المائية التي لا تحصى ولاتعد وجزرها القائمة وسكانها ذوي الطبيعة المزدوجة مثل (اليودما، والكوري) الذين اشتهروا بالملاحة فى الممرات المائية، فهذه المنطقة التي أطلق عليها اسم البحيرة منطقة إدارية عاصمتها مدينة (بول) وتأتي هذه البحيرة في المرتبة الحادي عشر من بحيرات العالم حيث تتقاسمها كل من تشاد ونيجيريا والنيجر حيث تبعد حوالى ٢٠ كيلو متر عن العاصمة (إنجمينا).

نهر شارى: ينبع نهر شاري من جمهورية إفريقيا الوسطى ويتقاسم المياه من المرتفعات مع النيل ونهر الكنغو ثم يسير نحو الشمال الغربي وعند وصوله إلى الحدود الفاصلة بين أويانجي وإفريقيا الوسطى وتشاد ينضم إليه نهر (اورك) الذي يساير الحدود بين تشاد وأفريقيا الوسطى ثم يلتقي بنهر (كيتا) عند مدينة سار [٢].

نهر لوغون: ينبع هذا النهر من إفريقيا الوسطى أيضاً وتأتيه مياه الأمطار الموسمية مما يمكنه من الوصول إلى بحيرة تشاد وهي أيضاً تشكل الحدود بين تشاد والكمرون ويبلغ طوله ٩٦٥ كيلو متر وعند مدينة (نجامينا) يلتقى بنهر شارى ويسيران معاً في مجراهما المتعرج على بعد ١٠٠ كيلو متر إلى الشمال من بحيرة تشاد ويفصل بين أحواض نهر شاري في تشاد ونهر الكونغو في (أوينجى) إفريقيا الوسطى حاجز بسيط ويعتبر نهر شارى ولوغون أهم شبكة مائية حيوية وهي الشبكة الوحيدة في تشاد، أما الأنهار الأخرى في الشرق فلا تجري مياهما إلا أشهر في السنة

---

١) أنظر عبد الرحمن عمر الماحي، تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤ ـ ١٩٦٠)، الدار المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص ١٢ .
٢) عبد الرحمن عمر الماحي، مصدر سابق، ص ١٤ .

وتقل نسبة المياه كلما إتجهنا نحو الشمال أي أنها عبارة عن سيول تجري مياهها عقب موسم الأمطار، ثم لا تلبث أن تجف، وهذه السهول إما أن تفيض في الرمال أو تصل إلى منخفض (يودلي) والسهل الرسوبي.

وعلى أي حال فإن قلة المياه أو قلة امتداد الشبكة المائية من جهة وعدم كفاية الأمطار في جزء كبير من تشاد تفجرها هي الأخرى مشكلة المياه وهي إحدى المشكلات الرئيسية التي تؤثر في عملية تطوير وإنماء الإقتصاد التشادي وتحسين ظروف معيشة السكان ورغم أن تشاد تحتل المركز الخامس من حيث المساحة في القارة الافريقية إلا أنها تفتقر إلى منافذ بحرية لذلك تعتمد بشكل أكبر في تصدير صادراتها وارداتها على موانيء جيرانها (السودان، الكمرون ونيجريا).

الثروة المعدنية:

بالرغم مما يقال إن في جوف الأرض معادن كثيرة إلا أن الأرض التشادية لم تدرس بعد دراسة جيولوجية بشكل مسح شامل إلا أن هناك مؤشرات تقول أنه يوجد في تشاد كميات هائلة من المعادن أهمها البترول في الجنوب والشمال والغرب وهناك دلائل أخرى على وجود معدن اليورانيوم بكثرة في منطقة (الأوزو) التشادية المتاخمة للحدود الليبية. وهذا قد يكون السر الذى جعل ليبيا تحتل المنطقة في السابق. بالإضافة لذلك هناك مصادر تؤكد أن هناك معادن كثيرة مثل الزنك، النحاس، الرصاص، الفضة.

المبحث الثاني

العلاقات المكانية والتركيبة السكانية

هناك علاقات نشأت وتطورت بين تشاد والعالم الخارجي منذ العصور الوسطى عبر المماليك التي قامت بتشاد والممالك التي نشأت بالسودان منذ أن كان يعرف السودان الأوسط حيث قامت مملكة كانم وبرنو وباقرمى ووداي وفي السودان ممالك الفونج والفور. ولأن الإنسان منذ العصر الحجري تجمعت وتراكمت لديه خبرات كبيرة في الصيد وتعرف على سلوك الحيوانات حيث كانت تقوم رحلات للصيد تحت قيادة الخبير الذي لم يلبث أن ظهر في العصور التالية بمثابة رئيس المجموعة أو ملك الجماعة، حيث يتولى قيادتها في رحلات البحث عن الصيد، فأن هذه الخبرات التراكمية ما زالت تسيطر على معظم المجتمعات الإفريقية بما فيه السودان وتشاد حتى يومناهذا، بل ونؤكد وجودها في كل قبيلة بمعايير مختلفة حتى تطورت كل الممالك بالاتحاد القبلي وتارة أخرى بالهيمنة وفرض السيطرة من قبل تجمع قبلي أقوى في أغلب الأحيان، لذلك نجد أنه قامت في منطقة تشاد عدة دول وممالك إسلامية استمرت لأكثر من تسعة قرون وسوف نستعرض بإيجاز كل مملكة لمعرفة الظروف السائدة قبل مجيء الاستعمار الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر وعلاقات ذلك بالبيئة الخارجية وبصفة خاصة السودان:

أولاً: مملكة كانم: تقع مملكة كانم في السودان الأوسط أو (تشاد) في الشرق والشمال الشرقي من بحيرة تشاد وينقسم تاريخ المملكة إلى عصرين هما:

(أ) العصر الكانمي: ويمتد من قيام الإمبراطورية في عام ٨٠٠م إلى نهاية القرن الرابع عشر الميلادي الذي بدأ فيه العصر البرناوي عقب انتقال الأسرة إلى غربي البحيرة.

(ب) العصر البرناوي: ويبدأ من آواخر القرن الرابع عشر الميلادي إلى نهاية الإمبراطورية إثر دخول الاستعمار الفرنسي من جهة وغزو رابح بن فضل الله من جهة أخرى إلى منطقة كانم برنو في أوائل القرن التاسع عشر [١].

---

١) اد. إبراهيم علي طرفان، إمبراطورية البرنو الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٦٧ .

ففي العهد الكانمي كانت برنو ولاية خاضعة لكانم وكانت العاصمة (نجيمي) (*) التي كانت من أكبر مدن بلاد كانم حضارياً آنذاك وهي تقع شمال شرقي بحيرة تشاد وتبعد عنها حوالي ٨٠ كيلومتر، كما سبق أن ذكرنا أن العهد الكانمي بدأ حوالي عام ٨٠٠م ولكن الإمبراطورية بدأت في عهد الماي (أومي بن عبد الجليل) في عام ١٠٩٧م وهذا الملك يعتبر على رأس سلسلة المايات أو ملوك كانم العظام حتى نهاية ملك المايا عثمان بن زينب في عام ١٣٠٠م ثم بعد ذلك انتقلت الأسرة الكانمية إلى غرب بحيرة تشاد، نتيجة للحروب الأهلية التي أجتاحت المنطقة في أواخر القرن الرابع عشر.

وفي الفترة ما بين (١٠٩٧ حتى ١١٠١) تعاقب على العرش عقب الملك أومي بن عبد الجليل إبنه (أدونمه بن أوحي) الذي حكم قرابة ٥٣ عاماً.

ويعتبر الملك دونمه من أعظم حكام بني أومي حيث انتشر الإسلام في عهده ووصلت إمبراطوريته حدود الشرق والشمال حتى مصر وحج الملك حوالي ثلاثة مرات. وقد أدهش المصريين موكب حجه وعظمته وقوته، ولكنه أغرق في المرة الثالثة في مصر بينما هو عائد من الحج في خليج السويس، فقد وردت عدة أقاويل حول غرقه في السويس، فقد ذكر في كتاب ديوان سلاطين برنو الآتي:

(أن الفاطميين خشوا بطشه إذا ما عاد من حجه، فخرقوا سفينته). ووردت حادثة سفينته في دائرة المعارف الإسلامية بالتالي: (ونما سلطان الحكام بعد اعتناقهم الإسلام فشن دونمه أبن أومي أو حومي (١٠٩٧ ـ ١١٥٠) غارات متعاقبة وسع بها رقعة بلاده وجهز جيشاً كان الفرسان عماده وحج هذا السلطان إلى بيت الله ثلاث مرات ولكن المصريين أغرقوه في خليج السويس، لأن أطماعه ونجاح جيوشه أقلق بالهم) (١).

وكان ذلك في عهد الخليفة الظافر أبو منصور إسماعيل الفاطمي (١١٤٩ ـ ١١٥٤ م) .

فقد خلفه إبنه بير الأول (١١٥٠ ـ ١١٧٦م) بعد غرق أبيه فواصل العمل في سبيل تأمين حدود الإمبراطورية وقمع الفتن. ويقال أن هذا الملك كان ضعيفاً قضى جل حياته ينعم بالإرث الذي تركه أبوه حتى وفاته في عام ١١٧٦م وخلفه السلطان عبد الله بكر حفيد دونمه حيث يسجل له التاريخ أنه أصدر مرسومين بشأن قبيلة ابن المختار وعلاقاتهم بدولة كانم وأيضاً استطاع توسيع

---

* تقع مدينة نجيمي شمال بحيرة تشاد.

١) محيي الدين خضر. د. إبراهيم علي طرفان، مصدر سابق، ص ٧١ .

الامبراطورية واشتهر ببناء المساجد ونشر الدعوة الإسلامية ويقال أنه قرأ أكثر من مائة وخمسين كتاباً في مختلف العلوم والفنون وعقب وفاته خلفه إبنه الماي دونمه دياليمي (١٢٢١ ـ ١٢٥٩م) وكان أعظم من تقدم من ملوك كانم وفي عهده بلغت المملكة أقصى أوجها من التقدم والرقي واتسعت حدودها في الغرب إلى نهر النيجر ومن الشرق النيل ومن الشمال فيزان وحويا ديكوة حتى بلاد الوندله أو مندره [١].

وكان هذا الملك محارباً قوياً وقاد حملاته التوسعية ونشر نفوذه حتى بلغ حدود مصر وطرابلس ونيجريا في الغرب. كما تم بناء رواق باسم (برنو) بالأزهر الشريف بالقاهرة. وبهذه القوة استطاعت إمبراطورية كانم أن تتحكم في الطرق التجارية الصحراوية حتى فزان مما أدى إلى ازدهار اقتصادي كبير كما نشطت تجارتها وحركة المبادلات التجارية نتيجة لاستقرار وتأمين الطرق التجارية الكبرى من السودان إلى طرابلس ومصر. كما اشتهر سلاطين كانم في القرن الثالث عشر الميلادي باسم (سلاطين كانم وسادات برنو) كما تؤكد إحدى المخطوطات الفولانية، ويقال أيضاً أن إمبراطورية كانم بلغت من التطور والازدهار في عصر سيادة كانم إلى مصاف الدول الإسلامية العظيمة في إفريقيا. نتيجة جهود خمسة قرون في ظل ملوك مسلمين ومن تلك الدول الإسلاميه العظيمة في افريقيا مملكة (مالي، وغانا، ودولة سونقاي في السنغال، وآخر عظماء ملوك كانم في عصر الأسرة الكانمية هو الماي (عثمان بن زينب) في الفترة من ١٢٧٩ ـ ١٣٠٠ م) ويعتبر الماي أو الملك التاسع عشر في سلسلة ملوك كانم شرقي بحيرة تشاد وهو ابن الماي دونمه دياليمي، وبعده أخذت قوة مملكة كانم تضعف وتتدهور شيئاً فشيئاً وذلك نسبة للصراعات الداخلية بين أبناء الأسرة الحاكمة وبعض الثورات والحروب الأهلية. وبذلك انتقلت الأسرة الكانمية من شرق بحيرة تشاد إلى غربي بحيرة تشاد حيث بدأ العصر البرناوي [٢].

(ب)العصر البرناوي:

بدأ العصر البرناوي في حوالي عام ١٣٩١م وبلغت ذروته في القرن السادس عشر وقد واجهت الأسرة الحاكمة في بداية هذا العصر صعوبات كبيرة وذلك للصراعات المستمرة لاستعادة إقليم كانم من البولالا والقبائل المتحالفة معها واستمرت الصراعات الداخلية بسبب ضعف السلاطين إلى أن ظهرت شخصية فذة في بيت مايات (برنو) وهو (علي حاجي) بن دونمه، وقد اشتهرت نسبته إلى أمه (علي بن زينب) الذي تولى الحكم في حوالي عام (١٤٧٦ ـ ١٥٠٣ م) وهو الماي السابع

---

١) محيي الدين خضر. د. إبراهيم علي طرفان، مصدر سابق، ص ٨٣ .

٢) د. إبراهيم علي طرخان، إمبراطورية البرنو الإسلامية، مصدر سابق، ص ٤٠ ـ ٤٥ .

والأربعون في سلسلة مايات برنو، حيث يرجع اليه الفضل في إعادة هيبة وأركان الامبراطورية، وبعد ولايته دخلت المملكة في عصر جديد بالقضاء على الحروب الاهلية واستعادة النظام وهيبة السلاطين بما يتمتع به من حكمة وحنكة سياسية، كما استطاع خلق علاقات خارجية مع شمال إفريقيا وبناء عاصمة جديدة هي مدينة (بيرني) * وذلك في عام ١٤٨٨م ويقال أن المدينة (بيرني) بلغت من الشهرة والعظمة ووصفت أنها كانت أكبر مدينة في زمنها في قارة إفريقيا السوداء. واستمر الماي بن زينب في نضاله إلى أن توفي في عام ١٥٠٣م وخلفه ابنه الماي إدريس بن علي دونمه أو أريس بن عائشة انتساباً لوالدته (١٥٠٣ ـ ١٥٢٦م) وفور توليه زمام الحكم قاد حركة الجهاد من أجل استعادة البلاد من بولالا، فاستطاع دخول عاصمة البولالي (نجيمي) وذلك بعد عام فقط من توليه الحكم(١٥٠٤م). واستمر أيضاً في فتوحاته حتى وافته المنية في(١٥٢٦م) واستمر خلفاؤه على سياسته في الاتصالات الخارجية مع العالم الإسلامي حتى عام ١٥٤٦م. وظلت الأحوال على ما هي عليه حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي.

وقد ظهرت بعد ذلك بوادر خطر جديد يهدد إمبراطورية البرنو. إثر زحف جماعات الفولانيين على برنو خاصة في عهد الماي عبد الله بن دونمه عام ١٥٦٣م إلى أن تولى الماي إدريس بن علي الملقب بإدريس بن الوما (١٥٧٠ ـ ١٦٠٣ م) الذي جاءت ولايته بعد فراغ سياسي كبير تحكمه فيه أمه عائشة، التي اشتهرت بالعقل والحكمة والكياسة. وفي عهد هذا الملك شهدت برنو قوة ونمواً كبيراً حيث استطاع إخضاع أغلب القبائل المناهضة له وأقام علاقات ودية وصداقة بين بلاده والبولالا حكام كانم مستغلاً علاقته الأسرية بالمصاهرة مع حاكم بولالا، واستطاع إجراء اصلاحات شاملة من أجل تطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً كما أقام نظاماً إسلامياً يكفل العدالة الإسلامية لجميع السكان والمقيمين في البلاد جميعاً وقام بأداء فريضة الحج كأسلافه وذلك في عام ١٥٨٠م وعمل على بناء وإعمار المساجد وتعاليم القرآن الكريم بالعاصمة (بيرني) (*). واستطاع أيضاً توطيد علاقاته الخارجية مع كل من مصر واسطنبول وطرابلس، وهكذا بنى علاقات دولية لمصلحة بلاده السياسية والإستراتيجية وفرض الأمن والاستقرار ومراقبة الطرق التجارية وقيل أنه في أواخر ملكه استطاع أن يداهم مملكة دارفور في الشرق وقام بنشر الإسلام وحارب الكنائس وذلك في

---

* تعني كلمة بيرني (المدينة الحصينة).

١٦٠٣ حيث كان في إقليم دارفور ممالك مسيحية نوبية على درجة عالية وبذلك ترك الإمبراطور إدريس بن عائشة بعد وفاته أعظم دولة في السودان الأوسط آنذاك، وكان ذلك في القرن السادس عشر الميلادي. ورغم هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تركه الملك ادريس بعد وفاته إلا أنه بدأ الضعف والانحطاط يسري في شريان الإمبراطورية في بداية القرن السابع عشر لأن خلفائه ليسوا كمثله كفاءة وقوة وحزم في إدارة الصراعات في المملكة بالإضافة إلى تغلغل النفوذ الأوربي داخل إفريقيا تحت ستار الكشوفات الجغرافية وما صاحبها من احتلال عسكري مما أدى للقضاء على مملكة كانم وكذلك الممالك الإفريقية التي قامت في ربوع القارة الإفريقية. هذا وقد خلف الملك إدريس حوالي خمسة عشر ملكاً من سلالة الأسرة الحاكمة في برنو في الفترة من (١٦٠٣ ـ ١٨٤٦م) واستمرت مراحل الضعف والتفكك في الوقت الذي تزايدت فيه قوة الفولانيين وزحفهم نحو برنو العربية في عهد الملك أحمد بن علي (١٧٩١ ـ ١٨٠٨ م).

ومع ازدياد خطورة الفولانيين اضطر الماي أحمد بن علي استدعاء الشيخ الأمين الكانمي إلى العاصمة وطلب منه العون والعضد أمام خطر الفولانيين. وقام الشيخ محمد الأمين بكتابة ثلاثة رسائل إحداها لقائد الفولانيين ويدعى (قوني مختار) أما بقية الرسائل أرسلها إلى أمراء برنو الذين ينافسون الملك. وبهذا الاستدعاء صار الشيخ الأمين الكانمي مستشاراً سياسياً للملك وتفاقم الصراع بين الفولانيين اتباع حركة الشيخ عثمان دان فوديو الذي أخذ يزحف بقوته نحو كانم برنو بعد أن سيطر على بلاد الهوسا ومملكة (جبير) هذا الصراع أدى في النهاية إلى تولي الشيخ محمد الأمين الكانمي رسمياً مقاليد الحكم في عام (١٨٠٩ـ ١٨٣٥ م) فاستطاع بحكمته وحسن تدبيره أن يتفاهم مع الفولانيين وارسل رسائل إلى السلطان محمد بيلو سلطان سكوتو مفادها أنهما أهل ملة واحدة ودين واحد هو الإسلام فلا ينبغي أن يتحاربا من أجل السلطة الدنيوية، وإنما عليهما الجهاد ضد القبائل الوثنية.

وخلفه بعد وفاته في عام ١٨٣٥ إبنه عمر بن الشيخ محمد الأمين الذي جرت في عهده محاولة إنقلاب ضده من أحد أتباعه ويدعى سلطان إبراهيم أحمد بإيعاز من السلطان محمد شريف سلطان وداي، فبعد ما أحبطت المحاولة قام بإعدامه وطلب من سلطان وداي عدم التدخل في شئونه الداخلية وذلك في عام ١٨٤٩ , واستمرت أسرة الشيخ محمد الأمين الكانمي حتى نهاية ١٨٩٣

عندما غزا رابح بن فضل الله مملكة كانم برنو وتم تقسيم كانم برنو كأول المستعمرات بين فرنسا، إنجلترا وألمانيا وعندها تلاشت إمبراطورية كانم وكانم برنو عن عمر يقارب اثني عشر قرناً. تركت وراءها تراثاً ثقافياً وحضارياً وهذا التراث كله باللغة العربية وهي لغة الدولة قبل مجيء الإستعمار الأوربي في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي [1].

ثانياً: مملكة باقرمي:

تقع مملكة باقرمي في الجنوب الشرقي لمملكة كانم أي جنوب بحيرة تشاد حيث قامت في القرن السادس عشر الميلادي. ويعتبر دخول الإسلام في المنطقة عاملاً رئيسياً من عوامل قيامها، حيث تأسست على يد جماعة من المغامرين الذين قدموا من ناحية الشرق (السودان الشرقي) واستطاع هؤلاء أن ينقلبوا على مجموعات الكوكاو البلالة المحلية التي كانت تسود المنطقة ثم استطاعوا أن يندمجو مع العرب المستوطنين أمثال قبائل الشوا). فاعتنق أحدهم أي أحد المغامرين الإسلام على يد السلطان عبد الكريم سلطان وداي، فعلى إثر اعتناقه الإسلام نصبه السلطان عبد الكريم سلطان وداي سلطاناً على عموم ديار باقرمي ويدعى (عبد الرحمن فا ورانق) حيث أسلم بقية أهل البلاد على يديه، وكانت عاصمة باقرمي هي مدينة (ماسنيا)(MASSINA) ومن توابع هذه المملكة أيضاً مملكة كتكو ومندرة، حيث تتميز هذه المملكة عن بقية الممالك التشادية وذلك بحياتها الاقتصادية المتقدمة لزخرها بالمنتجات الزراعية والحيوانية ووفرة المياه التي يحملها إليها نهري شاري بالإضافة لغزارة الأمطار في فترات الخريف، كما تعتبر الجسر الحقيقي للتلاقح الحضاري والثقافي بين الإفريقي الوثني والعربي المسلم مما أتاح فرصاً للعرب الذين انتشروا في هذه المملكة بإنشاء مدن وقرى كبيرة لهم على ضفاف نهر شاري (مدينة انجمينا الحالية) كما حظيت هذه المملكة بقدر وافر من التداخل والانصهار بينها وبعض البطون العربية التي وفدت من السودان خاصة قبائل (أولاد سالم والجوامعة) واستمر هذا التواصل حتى غزوة رابح فضل الله في ١٨٩٢م.

ثالثا مملكة وداي:

تقع مملكة وداي في الشمال الشرقي من مملكة باقرمي وجنوب مقاطعة تبسيتي ويرجع تاريخ هذه المملكة الحديثة إلى عام ١٦١٥م حسب بعض المصادر الموجودة ولكنها ربما يعود تاريخها إلى حوالي القرن العاشر الميلادي. فقد قامت على أنقاض دولتي الداجو والتنجر في القرن السابع عشر

---

١) الشيخ محمد الأمين الكانمي: هو من العلماء البارزين في نشر الدين ومحاربة البدع وتطهير العقيدة من الشوائب الوثنية وهو ذو معرفة واسعة بعلوم الدين واللغة وقراءة القرآن الكريم في عاصمة مملكة برنو، وحج بيت الله الحرام مع والده الذي مات في المدينة المنورة.

الميلادي ثلاث ممالك كانت من ضمنها مملكة وداي، بالإضافة إلى باقرمي، والفور. والحديث هنا يدور حول وداي التي كان لها الفضل الأكبر في التداخل الكائني الفونجاوي من كردفان وباقرمي، فقد تأسست مملكة وداي على يد أسرة تنتمي إلى قبيلة الجوامعة تعرف بالقُمر بقيادة زعيم لهم يدعى (دودا) ثم دخل هذا الزعيم في خدمة التنجر لمدة طويلة واستطاع حفيده عبد الكريم أن يقضي على حاكم التنجر في عام ١٦١١ تقريباً وأن يؤسس دولة له اشتهرت باسم وداي نسبة إلى جده وخلف السلطان عبد الكريم من سلالته عدة سلاطين منهم محمد جودة الذي عرف كذلك بإسم محمد صليح أي (المخلص)، وذلك لأنه نجح في صد غزوة السلطان أبو القاسم سلطان دارفور، مما جعل البلاد تعرف باسم دار (صليح) أي منسوبة إلى اسمه فصارت بذلك لها اسمين (دار وداي ، ودار صليح). كما تشير بعض المصادر المتداولة. وبعض المصادر الشعبية تشير إلى أن له اسم ثالث سبق المذكورين قبل الإسلام وهو دار (بوركو) أو (برقو) نسبة إلى أحد ملوكها الوثنيين كان على سدة الحكم قبل وصول أسرة داوود المرين التنجراوية ويقال كذلك أن تسميته ببركو أو برقو أتت منسوبة إلى المكان الذي قدموا منه في ليبيا وهو منطقة (برقة مروراً على منطقة أخرى تقع على تخوم شمال تشاد وحتى اليوم واسمها بركو حرفها لسان المايا لتلفظ برقو كما تسمع في هذه الأيام تحتوي هذه المملكة على قبائل مشتركة مع السودان مثل الزغاوة والبديات والداجو والبرقو، البرنو، المساليت، القمر، التامة وانتهت هذه السلطنة ببداية القرن التاسع عشر على يد الفرنسيين الغزاة الاستعماريين على مشارف سلطنتي دار مساليت ودارفور عبر ملاحم تضامنية سودانية تشادية تجلت في وقوف هاتين المملكتين إلى جوار مملكة وداي في معارك ضارية في كل من دار جبل ودروتي تحت قيادة السلاطين تاج الدين المسلاتي ومحمد دور مرة الوداي (*).

*) رعاياهم الأجداد المحليين للداري نتيجة من اختلاط التنجر بشعوب الساو (SAO) .

المبحث الثالث

التركيبة المجتمعية للكيان البشري التشادي

عرف المجتمع التشادي الاستقرار منذ زمن بعيد جداً نسبة لقيام العديد من المملكات الإسلامية إذ لا تزال العديد من المدن التي أنشئت في تلك الفترات مأهولة بالسكان، حيث يتبع كل مدينة عدد من القرى وكل قرية عدد من الأحياء والبيوتات وتشكل هذه القرى التركيبة المجتمعية والبشرية لتشاد. كما تضم تشاد مجموعات كبيرة من الشعوب والقبائل المختلفة والمتباينة عرقياً ولغوياً ودينياً وثقافياً ويقدر عدد القبائل بحوالي مائة وخمسين قبيلة تتحدث ما يقارب مائة لهجة محلية. ومن بين هذه القبائل نجد العنصر الزنجي والحامي والسامي وكثيراً ما تتداخل هذه العناصر وتتمازج بسبب الهجرات والتصاهر أو بسبب السياسة والاقتصاد والشئون الاجتماعية، لذلك نجد أن الشعب التشادي يتميز بتنوع عرقي وقبلي ويرجع ذلك إلى موقعه الجغرافي الوسيط المميز ما بين غرب وجنوب وشرق القارة الإفريقية كمعبر حضاري مهم.

تجد جميع التجمعات البشرية حرية التحرك عبر الحدود بين جميع الدول المجاورة لها، كما ساعدت هذه العوامل التاريخية إلى جانب العامل البيئي في التداخل القبلي بين قبائل المنطقة، مثال ما حدث في القرن الرابع عشر الميلادي عندما وفدت إليها القبائل العربية من الشمال ومن الشرق على منطقة السودان الأوسط، بينما انتشرت المجموعات المحلية والقبلية من الإمبراطوريات القديمة في شكل مجموعات صغيرة إلى مناطق أخرى لتحتمي بها كما حدث للمجموعات التي سكنت هضاب وجبال (قيرا والتبستي) وسوف نتناول بشيء من الإيجاز التجمعات البشرية داخل تشاد خاصة المجموعات التي تشترك من حيث الأصل في مجموعة لغوية واحدة رغم تعدد لهجاتها المحلية والتي تشابه إلى حد كبير بعض المجموعات العرقية بالسودان من حيث الجذور والبيئة والعادات والتقاليد، مما نوجزه في عشرة مجموعات:

المجموعة الأولى:

تضم هذه المجموعة قبائل السارة والبونقو والباقرمى والبلالة وكوكاو تشبه إلى حد كبير القبائل النيلية في السودان من حيث العادات والتقاليد ووسائل سبل كسب العيش وتقطن هذه المجموعات الوسط الغربي والجنوبي لتشاد.

المجموعة الثانية:

وهي المجموعة القبلية التي يطلق عليها اسم الشادية الحامية وأهم قبائلها الحجار والموبي وتقطن في مناطق قيرا التي تقع في وسط البلاد ويتميز أفرادها بالشجاعة وهي شبيهة بقبائل جبال النوبه[١].

المجموعة الثالثة:

تضم مجموعة قبائل التوبو والزغاوة والكانمبوا وتعتبر من أهم القبائل المؤثرة في الحياة التشادية الحديثة وبصفة خاصة السياسية والاقتصادية. وكلمة تويو تعني أنسان التبستي ويطلق على قبائل التويو اسم آخر وهو قبائل القرعان وهو الاسم الأداري الذي أطلقه العرب على التويو، أما قبائل الكانمبو فهي تعيش في إقليم بحيرة تشاد وشاري ياقرص ويعتبر الكانمبو أن عاصمتهم مايدوغري في نيجيريا وليست انجمينا إذ يرتبطون ارتباطاً أسرياً وتجارياً مع قبائل الكانوري في نيجيريا والكميرون ويتحدثون لغة واحدة، أما قبائل الزغاوة والبديات فيقطنون في شمال شرق تشاد وهي قبائل مشتركة مع السودان ولهم سلاطينهم وملوكهم في كل من البلدين ويلتقون مع البديات في نفس التكوين العرقي والقبلي، ويتكلم الزغاوة لهجتهم الصحراوية الخاصة إلى جانب اللغة العربية المحلية ويعملون في التجارة والرعي [١].

أما الزغاوة الذين يسكنون شمال مدينة أبشي فيتحدثون اللغة العربية فقط ويطلق عليهم (الزغاوة عرب).

المجموعة الرابعة:

وتضم مجموعة قبائل (المايا) وهي في أغلبها قبائل مختلفة الأعراق وأهمها قبائل المساليت والأرنقا والكودي والمرخه وهم يسكنون ما بين وداي ويلتني وتتركز تجمعاتهم البشرية حول مدينة

---

١)محمد عبد الشافع: العلاقات السودانية التشادية، رسالة زمالة غير منشورة، الأكاديمية العسكرية العليا الخرطوم ١٩٦٤، ص ١٣ .

أبشي وكثيراً منها يسكن داخل الحدود السودانية مثل قبيلة المساليت وقبائل المايا التي تعمل بالزراعة وتتحدث لهجات نيلية ولهم الفضل في المساهمة في حضارة وداي الإسلامية.

المجموعة الخامسة:

وهي تضم قبائل (التاما) وترتبط ارتباطاً وثيقاً وتاريخياً وأسرياً مع القبائل السودانية التي تجاورها على الحدود السودانية التشادية وتحديداً قبائل التاما في مناطق كبكابية وبقية مناطق دارفور الأخرى ويتحدثون لهجة نيلية صحراوية مشتركة قيل إنها تنتمي إلى مجموعة اللغات الكوشية.

المجموعة السادسة:

وتضم مجموعة (الداجو) وهم تاريخياً وحضارياً نزحوا إلى مناطقهم الحالية من مناطق وداي بسبب غزوات التنجر لهم في القرن الخامس عشر وتتمركز قبائل منهم الآن في جنوب وداي حول بلدة (أم دم) بينما تقطن بقية القبائل منهم في السهول الشمالية في (قيرا وجبال أبو تلقان)، ولهم سلطتهم الخاصة والتي تم تأسيسها منذ حوالي القرن الثاني عشر الميلادي وتختلط حياتهم التجارية والأسرية بقبائل دارفور المجاورة خاصة منطقة كرودي شرق نيالا وهي قبائل مسلمة أغلب أفرادها يتحدثون اللغات الحدودية مع غرب السودان [1].

المجموعة السابعة:

وهي تضم قبيلة (الميمي) وهي تقطن جنوب غرب منطقة الزغاوة في شمال مدينة بلتن وهم يتحدثون لهجتهم الخاصة وهي أقرب إلى لهجة (المايا) الذين يشابهونهم في العادات والتقاليد.

المجموعة الثامنة:

وتضم هذه الفئة مجموعة البوا وكوكي ونيلم وهي مجموعة القبائل التي تسكن حول بحيرة غتري ما بين مدينتي أتيا وأم حمير.

المجموعة التاسعة:

وتضم هذه الفئة قبائل الفلاته وأهمها أمبررو إلى جانب مجموعة النرة وكذلك مجموعات صغيرة وفدت إلى تشاد من نيجيريا والنيجر والكمرون وانتشرت في مناطق مختلفة من البلاد ووسط

---

١) إسماعيل الحاج يوسف: التداخل العرقي بين السودان وتشاد، رسالة غير منشورة، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، ١٩٩٥، ص ١٠١ .

القبائل التشادية في مناطق كانم البطحه وشمال ياقرمى حيث يعملون برعي الأبقار والمواشي وبعضهم يدرس القرآن الكريم وعلومه.

المجموعة العاشرة:

تضم هذه المجموعة القبائل العربية في تشاد وهي قبائل عديدة وأهم هذه القبائل التي تتداخل مع القبائل العربية في السودان وهي السلامات، أولاد حميد، أولاد علي، أولاد محارب، أولاد سالم، أولاد راشد، المحاميد، أولاد غانم، بني وائل، بني سليم، بني هلال، بني سعد، الهبانية، المسيرية الحمر والزرق، التعايشة السعادنة، والحمادية الهوارة. هذا على سبيل الإشارة وليس من باب الحصر إذ أن عدد هذه القبائل العربية المشتركة يزيد عن الخمسين قبيلة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التهجين المكون للمجتمع التشادي مثل التنجر والسلوة بالإضافة لبعض الجاليات الليبية والسودانية التي وصلت تشاد في فترات متقطعة في أوائل القرن التاسع عشر وساهمت هذه التقسيمات القبلية سابقة الذكر مع تعددها وتداخلها وتنوعها إلى تعميق الروابط بين القبائل تاريخياً وحضارياً وثقافياً ووقفتها أمام المحاولات الإستعمارية الرامية إلى مسخ العادات والمعتقدات الموروثة [1].

---

١) عبد الرحمن عمر الماحي، مصدر سابق، ص ١٨٧ .

المبحث الرابع

التنوع القبلي العرقي والثقافي والديني وأثره على تشكيل المجتمع التشادي

حتى وقت ليس بالبعيد عندما يطلق اسم تشاد في الأوساط السودانية يتبادر إلى ذهن المستمع اسم السودان الفرنسي وما كانت تسميه إصطلاحاً فرنسا، وتعني تشاد وبالنسبة لعامة السودانيين تلك البلاد القريبة التي توجد فيها عناصر بشرية معينة تنتشر في ولايات السودان المختلفة.

وقد لعب الإستعمار دوراً كبيراً في عدم وجود مخطوطات عن عمق وطبيعة العلاقات بين الشعبين، وحتى المثقفين بين البلدين لم يتناولوا عمق هذه العلاقات التاريخية باستفاضة. وقد لا يعرف الكثيرون أن لتشاد بعداً تاريخياً وثقافياً عظيماً، وأنها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بممالك وسلطنات دارفور والمسبعات والتنجر والفور والمساليت والزغاوة والداجو والبرقو والبرنو والبرقد والسلامات، كما أن الإمبراطوريات التي قامت في تشاد تعد أعظم الإمبراطوريات في القارة الإفريقية وفي مقدمتها إمبرطوريات برنو الإسلامية والتي امتدت لحوالي تسعة قرون [1].

كما أن تشاد بموقعها الجغرافي تربط حضارات الشمال الإفريقي بحضارات الجنوب الإفريقي وتعتبر حلقة وصل ما بين التيارات الوافدة على القارة من الشرق والغرب وقد عملت تشاد جسراً لنقل الثقافات بل أصبحت بوتقة لانصهار الحضارات الشمالية والشرقية والغربية، فمثلاً عملت على نقل وربط حضارات شمال غرب إفريقيا بشرقها تحديداً السودان أمثال (قدامس، النفه، البير، صنقاي، غانا، اجدابيا) وحضارة تمبكتو الإسلامية التي ساعدت وساهمت في تكوين الملامح الوجدانية في الثقافة السودانية حيث نقل الشناقيط عبر تشاد (كتاب مختصر خليل) إلى داخل السودان، كما نقلت أيضاً عبر تشاد (القبائل المشتركة إيقاعات الجراري والمردوم) إلى الموسيقى السودانية، وكما وفدت تيارات الفكر الصوفي أمثال الطريقة التجانية والقادرية إلى السودان وغيرهما من الطرق الصوفية لأن منطقة تشاد كانت ولا تزال غنية بموروثاتها الثقافية التي عبَّرت عنها الممالك الثلاث التي قامت فيها وهي (وداي، كانم، باقرمي). وأيضاً عمق هذا الإرث الثقافي لتشاد موقعها الجغرافي الذي يعتبر نقطة التقاء القوافل التجارية والأجناس المختلفة، فمن الشمال

---

١) عبد الرحمن عمر الماحي، مصدر سابق، ص ١٨٧ .

انحدر إليها العرب والبربر يحملون اللغة العربية والثقافة الإسلامية. ومن الجنوب جاء إليها الزنوج ومعهم الثقافة الزنجية، ومن جهة الشرق والشمال الشرقي وفد إليها السودانيون بدءاً من رابح فضل الله وحملاته.

كما نجد هناك عدة عوامل ساهمت في إثراء الثقافة التشادية وهي:

١/ التعليم الديني والطرق الصوفية:

نجد من أهم الآثار العربية الإسلامية في الثقافة التشادية التعليم الديني الذي يبدأ بالخلاوي لتحفيظ القرآن بالمساجد، ومن أهم المعاهد الدينية معهد أبشي الذي أنشيء عام ١٩٤٦م على يد الشيخ عووضة عليش إلى جانب المركز الإسلامي الحديث في أنجمينا بجامع الملك فيصل ويعدُّ الشيخ محمد عووضة من أبرز السودانيين الذين ساهموا في إنشاء ونشر تعاليم الدين الإسلامي وله الفضل في تأسيس معهد أبشي ثم قام بتطويره إلى مؤسسة تعليمية دينية بصورة أذهلت الفرنسيين مما جعل الإدارة الفرنسية تعمل على إعاقة تقدمه وذلك بمحاربة انتشار الثقافة العربية والإسلامية حيث أمرت بإغلاق المعاهد في عام ١٩٥٣م ونفت مؤسسه إلى السودان ولكن رغم ذلك لم يتوقف التعليم الديني فقد وفد الطلاب التشاديون إلى كل من مصر والسودان للدراسة.

رغم أن الاستعمار الفرنسي استطاع أن يفرض لغته بحيث صار يتحدث ويكتب بها عدد كبير من التشاديين حتى يومنا هذا إلا أن مسيرة الثقافة العربية والإسلامية قد إمتدت بشكل كبير في تشاد وكذلك بجانب دور التعليم الديني القائم على القرآن والسنة الطاهرة في نشر الثقافة الإسلامية والعربية نشير أيضاً إلى الدور الكبير الذي قامت به الطرق الصوفية في نشر الإسلام في إفريقيا خاصة الطريقة التجانية (*) والقادرية والسنوسية، كما لابد أن نشير إلى دور الطرق الصوفية في السودان إذ لاشك أن الطرق الصوفية التي وفدت إلى السودان، بالإضافة للتيارات التي مرت إلى السودان من شمال غرب إفريقيا عبر تشاد أحدثت تحولات ثقافية كبيرة من ناحية التفكير والممارسة والتغيير بما في ذلك اللغة. وكذلك نجد أن المنطقة الواقعة بين شمال وغرب إفريقيا جميعها تلتقي في المذهب المالكي وأيضاً نلاحظ أن الطرق التجانية والقادرية من أكثر الطرق انتشاراً ليس في السودان وحسب بل في سائر منطقة شمال وغرب إفريقيا حيث نجد أن

---

*) الطريقة التيجانية: هي أكثر الطرق انتشراً في تشاد، فقد جاءت من الغرب بواسطة البرنو والهوسا من الحجاج والتجار العابرين للمنطقة التشادية، إلا أن أهم مرحلة من مراحل انتشارها جاءت بواسطة الحاج بن عمر بن محمد شيخ الطريقة التيجانية الذي مرّ بتشاد ١٩٥٠م في طريقه إلى السودان، كما أن هناك رواية أخرى تؤكد أن هذه الطريقة قد وصلت إلى تشاد من الشرق (السودان)، حيث يوجد أكبر تجمع للتجانية في مدن السودان (الجنينة، الفاشر، أم رواية) بينما نلاحظ أن الطريقة لا وجود لها في ليبيا وهذا يوكد خصوصية العلاقات الأزلية بين السودان وتشاد في كونها مصدراً للحضارات والثقافات التي انتشرت من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال.

الطريقة القادرية مثلاً وفدت من بغداد وتمركزت في منطقة تمبكتو (مالي حالياً) ومنها امتدت إلى السودان عابرة من الشمال إلى الغرب. كما أن الطريقة التجانية التي تأسست ما بين عين ماضي (الجزائر) وفاس بالمغرب ثم عبرت من شمال إفريقيا إلى غربها ومن ثم إلى السودان شرقاً، أي ما بين شمال وغرب إفريقيا من ناحية وشرق افريقيا من ناحية أخرى. وبذلك نلاحظ كيفية إمتداد العلائق ما بين هذه المناطق والتي تمثلها (تمبكتو، برنو، وداي) لتقيم علاقاتها الفكرية والثقافية والحضارية مع القيروان والزيتونة وطرابلس والأزهر وفاس بل ومع مكة والمدينة المنورة. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الكيانات السابقة نجد أن الشيخ محمد بن عمر التونسي أشار في كتابه (شحذ الأذن)* إلى ثلاثة مداخل أخرى أثرت التواصل العربي الإفريقي وهي:

١) رحلات الحج:

من خلال انتقال الحجاج بين الدول الإفريقية يتم تبادل المعلومات والخبرات والتجارب من بلد إلى آخر حيث تعتبر أسرة إبن عمر التونسي شاهداً على أثر حركة الحج في تقوية العلاقات بين الدول الإفريقية. فقد رحل جده سليمان من تونس في رحلته إلى الحج ومر بالأزهر الشريف وتلقي العلوم الإسلامية في الأراضي المقدسة حيث التقى بعدد كبير من الأفارقة وسافر معهم إلى إفريقيا بالتحديد مدينة سنار والتقي بأهلها فخصصوا له منزلاً وأرضاً وزوجوه فاستقر فيها ثم سافر مع القوافل المتجهة إلى دارفور. ورحلة إبن عمر التونسي إلى وداي توضح أن معظم المعلومات التي تصل إلى العالم العربي الإسلامي مصدرها الأساسي هو الحجاج الأفارقة وتأتي هذه المعلومات في مناطق مختلفة مثل مناطق الإستراحة العلمية في المدينة المنورة ومكة المكرمة والأزهر الشريف.

ففي هذه الأماكن يجلس الحاج الإفريقي للتزود بالعلم لفترات زمنية كبيرة ويتم تبادل المعلومات والخبرات ونقلها إلى بلدانهم.

٢/ القوافل التجارية:

تعتبر القوافل التجارية أيضاً إحدى الدواعم التي زادت من تواصل الأفارقة خاصة سفر إبن عمر التونسي من القاهرة إلى أواسط إفريقيا في قافلة تجارية من القاهرة إلى دارفور ثم إلى وداي حيث

---

* شحذ الأذان في بلاد العرب والسودان.

مرت القوافل بالطريق المتجه نحو الشرق إلى البحر الأحمر (السودان) ودرب الأربعين المار بدار البديات والزغاوة والقرعان المتجه من وداي إلى شمال إفريقيا وحتى البحر الأبيض المتوسط.

٣/ حركة العلم والعلماء:

تعتبر الطرق الصوفية والحركة المهدية هي الأكثر تأثيراً على منطقة الحزام السوداني وذلك على الرغم من النظرة الظاهرية السائدة أنها من عوامل الفرقة والشتات، والسبب الرئيس في تشطير المجتمع الإسلامي عامة والإفريقي والعربي خاصة إلى فرق وطوائف صغيرة، لذلك إذا أمعنا النظر المتأني العميق إلى هذه الطرق ووسائل الذكر نجد أن قيمتها تظهر في كونها كانت من أهم العوامل الإيجابية التي أدت إلى توحد المجتمع الإفريقي وتماسك أفراده والمجتمع المسلم في جميع أنحاء القارة بغض النظر عن لون أو عرق أو جنس أو سلطان حيث لعب علماؤها دوراً كبيراً في نشر الدين الإسلامي ومناهضة المستعمر ومثال على ذلك الطريقة التجانية التي ناهضت الغزاة المستعمرين في منطقة غرب إفريقيا، وكذلك لعب الشيخ عثمان بن محمد المشهور بـ (عثمان دان فوديو) دوراً كبيراً في نشر العلم [*].

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق ، ١٤٧ .

الفصل الثالث

المبحث الأول: تطور النظم السياسية لتشاد.

المبحث الثاني: تطور العلاقات بين البلدين.

المبحث الثالث: العلاقات الاجتماعية والثقافية بين البلدين.

الفصل الثالث
تطور العلاقات والنظم السياسية بين السودان وتشاد

المبحث الاول
تطور النظم السياسية في تشاد

تم الإعلان عن استقلال تشاد في يوم ١١/٨/ ١٩٦٠م ويعتبر تومبلباي أول رئيس لتشاد بعد الاستقلال حيث تولى رئاسة الجمهورية بعد موافقة المجلس البرلماني بالإجماع على ترقيته من رئيس الوزارة إلى رئاسة الجمهورية ولكن رغم إعلان الاستقلال الوطني بعد ٦٠ عاماً من الكفاح والنضال عملت فرنسا بالتواطؤ مع بعض الزعماء على ربط تشاد بالدائرة السياسية الفرنسية منتهزة في ذلك رغبة تشاد في الحصول على المساعدات المادية والخبرات، وجاء ذلك بعد توقيع الدولتين تشاد وفرنسا على مجموعة من الاتفاقيات في ١٥ أغسطس ١٩٦٠م أي بعد أربعة أيام من إعلان الاستقلال وهذه الاتفاقيات هي:

أولاً: اتفاقية الدفاع المشترك بين الدولتين: وذلك بالتزام الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدات العسكرية والفنيه كالخبرات وتدريب القوات المسلحة التشادية ومدها بالأسلحة والمعدات.

ثانياً: إتفاقية التعاون الثقافي والتعليمي.

وقد اعتبرت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية (الأولى) وبالتالي نصت على إعداد المناهج باللغة الفرنسية في كل المراحل التعليمية.

ثالثاً: إتفاقية سياسية ودبلوماسية، حيث نص على اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة التشادية، وبذلك عملت على تبادل السفراء بين البلدين وإقامة القنصليات وتعهدت الحكومة الفرنسية برعاية المصالح التشادية ودعمها ومساندتها في المجتمع الدولي للحصول على عضويتها في الأمم المتحدة [١].

---

١) عبد الرحمن عمر الماحي، مصدر سابق، ص ١٤١ .

هذه الاتفاقيات التي تجعل من الحكومة التشادية تابعة للنظام الفرنسي، تبعية سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية أثارت حفيظة الأحزاب المعارضة لحكومة تومبلباي الذي تسانده فرنسا بكل ثقلها بعد توقيع تلك الاتفاقيات التي أعقبت الاستقلال الوطني، ولكي تضفي حكومة تومبلباي صبغة شرعية لكل هذه الإجراءات قام تومبلباي بعملية اقتراع برلماني وحصل على تأييد الأغلبية في المجلس التشريعي، وبذلك حصل حزبه على ٥٧ مقعداً من جملة المقاعد البالغ عددها ٨٥ مقعداً وحصل كذلك على ١٠ مناصب وزارية من ١٦ وزارة في الحكومة، كما احتفظ لنفسه بأهم الوظائف الوزارية بالإضافة لكونه رئيساً للجمهورية فأصبح رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع الوطني والعدل. وبذلك أصبح الرجل القوي في الدولة بلا منافس، ولم يتحقق ذلك إلا بعزل عدد كبير من السياسيين الذين يتمتعون بقدر من التأثيرات السياسية والإجتماعية حيث قام بإصدار قرار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٠م بعزل جبريل ليزين من منصبه ومنعه من العودة إلى تشاد، بعد أن كان مكلفاً بتمثيل تشاد في المؤتمر الدولي حول دور العلم في تطور الدول المستقلة المنعقد في (فلسطين المحتلة)، واتهمه أيضاً بتبذير الأموال واستغلال منصبه السابق كرئيس للحكومة. في الضغط على الأحزاب السياسية، علماً بأن ليزين هو مؤسس الحزب التقدمي التشادي الذي يرأسه تومبلباي في وقتها. ولأن الحزب يحظى بتأييد عدد كبير من أبناء منطقة لوغون قام عدد من النواب الجنوبيين بإعلان معارضتهم الشديدة لقرار العزل والإبعاد، وذلك في مؤتمر الحزب في يوم ١٩٦٠/٩/١م في مدينة مندو، بل أعلن النواب أعضاء الحزب الانسحاب من الإجتماع والانضمام إلى الحزب الوطني الإفريقي، مما أزعج تومبلباي ودفعه إلى إعلان تكذيب تلك المزاعم عبر الإذاعة، وفي ١٩٦٠/١٠/٢٥م رأس المجلس التشريعي عبد الإله طاهر وقام بهجوم لاذع ضد الحكومة وسياساتها وأعلن مجموعة نواب محافظة كانم احتجاجهم على الحكومة وانضموا إلى المعارضة.

وكذلك تبعهم تقدم ١٣ نائباً من الحزب التقدمي التشادي باقتراع سحب الثقة من الحكومة وطالبوا بإسقاطها وإخضاع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، وذلك للحد من سلطات تومبلباي المطلقة، ولكن المعارضة باءت بالفشل نتيجة قرار الأغلبية التي صوتت ضد الاقتراع.ويقال أن تومبلباي قام باتصالات واسعة النطاق قبيل التصويت على الاقتراع بين أعضاء مجلس النواب مستخدما سياسة الإغراء المادي والذي كان سائداً في ذلك الوقت في النشاط السياسي، لذا جاءت النتيجة لصالحه [١].

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٥١ .

لذلك سارع تومبلباي في المؤتمر الوطني المنعقد في مدينة (أبشه) في ١٣ أبريل ١٩٦١م بطرح برنامج يتضمن العفو عن بعض السجناء السياسيين، وإلغاء نظام المشايخ لعدم صلاحيتهم في مسايرة الأحداث السياسية، كما أعلن عن إجراء بعض التعديلات اللازمة في مجال القضاء بإلغاء الجمع بين صفتي المشيخة والنيابة التشريعية بالإضافة إلى سياسة التقشف الجديدة والسعي من أجل أفرقة الوظائف العامة كنوع من الانفراج السياسي والتهدئة من حدة المعارضة، ولكن كل تلك الإجراءات الشكلية لم تعجب المعارضة. وأمام هذا التحدي الكبير من المعارضة إضطر تومبلباي في يناير ١٩٦٢م على إصدار قرار بحل البرلمان بزعم أنه تم تشكيله في انتخابات أجريت قبل الإستقلال الوطني، فضلاً عن أن المجلس يضم عدداً من عناصر أجنبية أمثال (النيريت) وأخرى إفريقية. وكذلك أعلن حل الأحزاب السياسية باستثناء الحزب التقدمي التشادي بحجة أنها أحزاب قديمة تم تأسيسها قبل الإستقلال وغير قادرة على الاستمرار. كما منع إنشاء أحزاب جديدة وأخذ بذلك يكرس نظام الحزب الواحد في البلاد كمعظم حكومات العالم الثالث بعد الاستقلال الوطني، وبرر نظام الحزب الواحد أن التعددية الحزبية نظام لا يناسب بلداً حديث الاستقلال بالإضافة إلى أنه ليس هنالك طبقات اجتماعية متباينة المصالح تستوجب تعددية حزبية لتدافع عن تلك المصالح المختلفة.

فمن ذلك الحين أصبحت تشاد من الدول التي تحكم بنظام الحزب الواحد وأسفر ذلك عن قيام احتجاجات واسعة في كافة الأقاليم التشادية وخاصة الشمالية حيث أجريت في مارس ١٩٦٠م انتخابات عامة في ظل نظام الحزب الواحد وشملت قوائم المرشحين مجموعة من السلاطين والشيوخ التقليديين لأن الشيوخ التقليديين في تلك الفترة يتمتعون بمكانة اجتماعية وسياسية كبيرة كما يمثلون قادة رأي للشعب في مجالات مختلفة بالإضافة إلى أنهم صورة لماضي المماليك السالفة الذكر لأن المساس بهم يثير سخط الجماهير والرأي العام لما لهم من قوة تأثير بين الناس لهذا سعى تومبلباي إلى كسبهم، وقد نجح في ذلك إلى أبعد الحدود مما أدى إلى إغضاب رجال حركة فرولينا واغتيال عدد منهم.

وعقب ذلك أعلن الرئيس تمبلباي في ١٤ أبريل ١٩٦٣م إجراءات تعديل في الدستور وأعطى لنفسه سلطات مطلقة لحق تعيين الوزراء وعزلهم ورئاسة مجلس القضاء الأعلى وعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وحق إعلان الطوارئ والأحكام العرفية.

كل هذه المتغيرات أدت إلى سخط في الشارع التشادي وبعض المناطق خاصة الشمالية والشرقية قابلتها الحكومة بجملة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً من الأشخاص وبعض الوزراء، وبهذا القمع العنيف من جانب الحكومة للمواطنين وزعماء الأحزاب السابقين لاح على الساحة السياسية التشادية الخيار العسكري والعصيان المدني لتغيير النظام والعودة للحياة الديمقراطية بالإضافة إلى تفاقم الأمور بسبب السوء الإداري الذي صاحبه نقص كبير في الكفاءة الإدارية الناتجة عن انسحاب الموظفين الفرنسيين عقب الاستقلال ومحاولة تعويض هذا النقص بالمواطنين الجنوبيين باعتبارهم هم الفئة المثقفة في الوطن. كل هذه العوامل أدت إلى قيام جبهة التحرر الوطني التشادية التي تبنت خيار الكفاح المسلح ضد النظام وتمثلت الشرارة الأولى في الصدام المسلح في نوفمبر ١٩٦٥م في قرية (منقلي) شرق تشاد بسبب مطالبة رجال جمع الضرائب من المواطنين بدفعها أكثر من مرة في العام الواحد. وقد أسفر هذا الصدام عن مقتل حوالي ٥٠٠ من المواطنين من ضمنهم ثمانية من موظفي الدولة ومدير مكتب وزير الداخلية وممثل البرلمان المحلي [١].

فهذه الأحداث أدت في النهاية إلى إحراق القرية بأكملها وتهجير من بقي من المواطنين إما إلى الدول المجاورة خاصة (السودان) أو إلى مدن أخرى، وسرعان ما انتشر التمرد والتذمر في المحافظات الأخرى المجاورة وكانت هي البذرة الأولى لظهور حركة الفرولينات).

حركة فرولينات:

تُعدُّ هذه الحركة هي المنظمة الوحيدة المعارضة لنظام الرئيس تومبلباي ويرجع تأسيسها بشكل سري إلى سنة ١٩٦٢م وذلك عقب إلغاء نظام التعددية الحزبية في تشاد قرار من الرئيس تومبلباي في يناير ١٩٦٢م استثنى فقط الحزب التقدمي التشادي الحاكم فالحركة انبثقت عن الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة الإتحاد الوطني التشادي الذي تأسس في عام ١٩٥٨م، وكان من أهم مسئوليه محمد عبد الكريم وعيسى اللجيمي وإبراهيم أباتشه الذين تم اعتقالهم من قبل تومبلباي في ١٩٦٣/٩/١٤م بتهمة التآمر على أمن الدولة خاصة بعد أن شعر بتعاظم نفوذهم في أوساط الجماهير المسلحة [٢].

تطور الأوضاع وارهاصات المقاومة المسلحة:

هنالك عدة عوامل وأسباب أدت إلى تحرك المجتمع التشادي لمقاومة النظام الحاكم:

١) أسلوب تومبلباي في إدارة البلاد.

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٣٤ .

٢) محمد شريف جاكو، المصدر نفسه، ص ٤٣ .

٢) الدور الفرنسي المساند لتومبلباي.

٣) وجود المعارضة خارج البلاد.

٤) إنطلاق المقاومة من داخل السودان.

أولاً: أسلوب تومبلباي في إدارة البلاد:

إنتهج الرئيس تومبلباي أسلوباً استبدادياً وقمعياً في إدارة البلاد حيث قام بإعلان قانون الطوارئ في البلاد في ١٩٦٢م وإلغاء الأحزاب كلها مع الإبقاء على حزبه (الحزب التقدمي التشادي)، أصبحت البلاد تدار بنظام الحزب الواحد، وكذلك كان ينتهج سياسة الإقصاء حيث أبعد أهل الشمال من إدارة البلاد والمشاركة في السلطة، كما قام بتصفية دموية للمسلمين بقتل ما يقارب ٥٠٠ مسلم، وأيضاً عمل على فرض عادات وطقوس وثقافات أهل الجنوب وقام بحملات اعتقال وقمع وتشريد في أوساط المسلمين وقرب إليه أهل (السارة) وولاهم شؤون البلاد. لذلك نجد كل هذه العوامل أفقدته الحد الأدني من الحنكة والمرونة والحكمة فزادت حالة البلاد في عهده سوءاً بسبب سياساته وانحيازه إلى بني جلدته حيث أصبحت البلاد في عهده ساحة تعج بالفوارق والمشاحنات والانقسامات العرقية والجهوية [١].

ثانياً: الدور الفرنسي في تأزم الأوضاع:

كانت فرنسا تؤيد تومبلباي لأنها لا تريد أن يستحوذ أهل الشمال من العرب والمسلمين على السلطة فتعود البلاد إلى ما كانت عليه قبل الغزو الفرنسي (عهد المماليك الإسلامية) بل تريد أن تحتفظ بتشاد في الدائرة الإفريقية المسيحية الموالية لفرنسا، وربما كانت تنتظر من تمبلباي أن يحقق توازناً سياسياً يرضي على الأقل جميع الأطراف ليحافظ على تشاد الموالية لفرنسا ويحقق بذلك الأمن والاستقرار.

ولكن تمبلباي لم يبذل جهداً كبيراً في عمل التوازن المنشود. عليه فشلت فرنسا في إيجاد الرجل الذي يلتف حوله التشاديون ويحافظ في نفس الوقت على مصالحها. رفض التشاديون بذلك أسلوب تمبلباي فانطلقت المقاومة ضده بعدة أسابيع.

---

١) د. إبراهيم علي طرخان، مصدر سابق، ص ١٥٩ .

ثالثاً: وجود المعارضة خارج البلاد:

يضاف لما سبق عامل آخر ساعد على تأجيل المقاومة لنظام الحكم في تشاد وجود أغلب قادة المعارضة خارج تشاد مما مكنهم من تجميع صفوفهم وتكوين خلايا سرية من الجاليات التشادية بالخارج خاصة (السودان) إفريقيا الوسطى والنيجر. حيث نجد أن الأمين العام لحزب الإتحاد الوطني التشادي (إبراهيم أباتشه وأبوبكر جلابو) كانا في زيارة إلى غانا لمقابلة الرئيس الغاني (نكروما) لاطلاعه على موقف المعارضة. وبتفجير الوضع في الداخل سافر الوفد من غانا إلى الجزائر لمقابلة السيد (أحمد بن بيلا) الرئيس الجزائري (الأسبق). هذا الوجود خارج البلاد مكن قيادة (حزب الاتحاد الوطني التشادي) من التحرك لتأسيس معارضة مسلحة لمقاومة النظام، بالإضافة لذلك وجود رئيس الحزب أحمد أبا سعيد في إفريقيا الوسطى وزائير لإنشاء خلايا للمقاومة.

فكرة الانطلاق من السودان:

اكتشف الباقلاني أن جهودهم في زائير وإفريقيا الوسطى لن تؤثر مثلما إذا كانت هذه التحركات من داخل السودان. عليه كتب الباقلاني لأحد أبناء الجالية التشادية في السودان وهو السيد هجو آدم السنوسي الذي كان ضابطاً في الجيش السوداني ويقول هجو: «كانت الرسالة التي جاءتني مكتوبة باللغة الفرنسية فاتصلت بالأخ حسن أحمد موسى رئيس الاتحاد العام لأبناء تشاد بالسودان وبحثنا عن شخص ليترجم لنا الرسالة فعرفنا أن هناك شخصاً في جبهة الميثاق الإسلامي يجيد الفرنسية يقال له حسن الترابي يمكنه مساعدتنا في ترجمة الرسالة وكانت تتحدث عن الأحداث الأخيرة التي وقعت في تشاد، وكانت الرسالة حادة يعاتبنا على أننا تركنا أهلنا وأقمنا في السودان وأهلنا يتعرضون للبطش والتشريد والاضطهاد، فاجتمعت لجنة الإتحاد العام لأبناء تشاد لدراسة الرسالة وقررت الرد عليها مشفوعة بطلب من أبناء الجالية في إفريقيا الوسطى ليحضر واحد منهم لمزيد من الشرح والتفصيل فحضر إلى السودان السيد/ محمد الباقلاني حيث بدأ الباقلاني تكوين خلايا لحزب الإتحاد الوطني التشادي بالخرطوم وأول لجنة برئاسة الشيخ شريف محمد صغيرون وعوضية هجو السنوسي وحسن جبارة وهارون أيوب وعبد الكريم الجابري وآخرين. وهذا التحرك شجع الجالية التشادية لتنشيط عملها وتحويله من مجرد عمل اجتماعي إلى عمل سياسي عسكري وقام رئيس الجالية حسن أحمد موسى بتأسيس منظمة (جبهة تحرير تشاد) التي بدأت عملها العسكري على مركز أدري في الحدود الشرقية وانطلق ذلك الهجوم من داخل الأراضي

السودانية في ١٩٦٥م ويعتبر ذلك البداية الفعلية لحركة المقاومة المسلحة رغم أن العمل كان محدوداً جداً الأمر الذي أدى إلى احتجاج الحكومة التشادية لدى الحكومة السودانية مما اضطر الأخيرة إلى اعتقال رئيس الجالية حسن أحمد موسى [١]. »

إلا أن هذا النشاط قد فتح شهية المسلمين التشاديين فقام الباقلاني بدعوة إبراهيم أباتشه وأبوبكر جلابو لزيارة السودان لتنظيم صفوف المقاومة، وباقي الخلايا الأخرى في إفريقيا الوسطى. بعد وصول الأفواج بدأ الباقلاني في حملة واسعة وتدريباً سرياً أشرف عليه النقيب هجو السنوسي. وتفرغ الباقلاني للعمل السياسي حيث عمل على توحيد الحزب الوطني وجبهة تحرير تشاد للقيام بعمل سياسي وعسكري مشترك أسفرت جهوده عن عقد مؤتمر في مدينة نيالا بغرب السودان في ١٩٦٦م الذي تمخض عنه قرار بتوحيد الحزب الوطني وجبهة تحرير تشاد في كيان جديد سماه فرولينات [٢].

دور السودان في المصالحات الوطنية:

منذ منتصف الستينيات ظلت الأوضاع في تشاد ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالسودان وألقت التطورات المتلاحقة في الأحداث بظلال كثيفة على العلاقات السودانية التشادية، لذلك إنتبه النظام الجديد في السودان إلى مدى التأثير الذي يمكن أن يلحق باستقرار السودان جراء توتر الأوضاع على حدوده الغربية مع تشاد، حاولت الحكومة وقتها أن تكفكف من نشاط الثوار التشاديين حتى لا تضار أقاليم دارفور من ردة الفعل التشادي الرسمي. ولتحسين العلاقات قام الرئيس بزيارة إلى انجمينا خلال فترة حكم تمبلباي في فبراير ١٩٧١م، إلا أن الأوضاع سرعان ما تدهورت بعد دخول ليبيا إلى قطاع أوزو الحدودي في الشمال ١٩٧٣م وانقسام المعارضة التشادية (قوات الشمال) بين جوكوني المؤيد لليبيا وحسين هبري المعارض لدول ليبيا أوزو، وزاد من تدهور الأوضاع الانقلاب العسكري الذي أطاح بتمبلباي في ١٣ أبريل ١٩٧٥م، عندها تعقدت أوضاع المنطقة بشكل كبير . فسقوط تمبلباي كان دليلاً على موقف فرنسا المعارض لسياساته الأخيرة واحتجاج فرنسي أيضاً نحو الشركات الأمريكية للتنقيب عن البترول عوضاً عن الشركات الفرنسية التي إدعت خلو الأراضي التشادية من كميات تجارية للنفط، بالإضافة لاعتماد تمبلباي سياسة ثقافية معارضة للثقافة الفرنسية ثم دخول ليبيا في الساحة كداعم لطرف في المعارضة التشادية هو

---

١) يوسف بريمة، تشاد الدولة العربية المجهولة، بحث لنيل درجة الماجستير غير منشور، جامعة الخرطوم، مركز الدراسات الاسيوية والإفريقي، مصدر سابق ص ١٢١ .

٢) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٨٤ .

طرف جوكوني والخلاف الليبي مع كل من مصر والسودان التي كانت أنظمة الحكم فيها حليفاً قوياً لأمريكا العدو التقليدي لليبيا. كل هذه الأسباب دفعت حكومة جعفر النميري لأن تدخل بثقلها في الأحداث لتوحيد الجبهة التشادية ضد التمدد الليبي في المنطقة وذلك بسعيها لعقد مصالحة بين الحكومة التشادية وفصيل حسين هبري وأدى هذا السعي لانعقاد مؤتمر الخرطوم بين الحكومة التشادية وحسين هبري في الفترة من ٢ ديسمبر إلى ١٦ ديسمبر ١٩٧٧م وصدر عن هذا الاجتماع الميثاق الأساسي الذي اعتبر بمثابة دستور مؤقت لجمهورية تشاد، ونص هذا الاتفاق على إلغاء المجلس العسكري العالي وتشكيل لجنة الدفاع والأمن بدلاً عنه، كما قضى الميثاق بتشكيل مجلس وطني للوحدة يمثل محافظات البلاد المختلفة واتفاق أيضاً على التالي:

١) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

٢) إعلان العفو العام.

٣) تكوين لجنة مشتركة مهمتها الإشراف على تنفيذ الإتفاق ودمج القوات.

٤) تكوين لجنة للمصالحات.

وفي ٢٢ يناير ١٩٧٨م وتحت إشراف الرئيس جعفر نميري التقى ممثل الحكومة التشادية العقيد ماماري جيمس نائب الرئيس التشادي وقائد قوات الشمال حسين هبري وأصدرا بياناً مشتركاً أذيع في كل من أم درمان وانجمينا وتضمن البيان الإتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة وانتخاب جمعية تأسيسية.

وتضمن البيان الإتفاق على التالي:

١) تشكيل حكومة مؤقتة.

٢) إنتخاب جمعية تأسيسية.

٣) إعادة تنظيم القوات.

٤) إعادة بناء المناطق التي تأثرت بالحرب.

وتمت الدعوة عبر البيان لكل الجبهات المعارضة للانضمام لمسيرة السلام والاستقرار.

---

١) يوسف بريمة، تشاد الدولة العربية المجهولة، بحث لنيل درجة الماجستير غير منشور، جامعة الخرطوم، مركز الدراسات الاسيوية والإفريقي، ص ١١٥ .
٢) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٦٣ .

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة التشادية بقيادة فيلكس مالوم مدعومة من قبل فرنسا، ومحاولة من السودان لاضعاف الجبهة المدعومة من قبل ليبيا فإن الحكومة السودانية سعت لتحقيق المصالحة الوطنية بين قوات الشمال بقيادة حسين هبري وحكومة تشاد بقيادة فيلكس مالوم وتوصل الطرفان إلى توقيع إتفاقية أخرى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٧٨م، أصبح بموجبها حسين هبري رئيساً للوزراء. وهذا النجاح الذي تحقق حفز فصائل المعارضة الأخرى للتفكير في الدخول في مصالحة مع نظام الجنرال فيلكس مالوم وتقدم السودان لعقد مؤتمر للمصالحة بين الفصائل والحكومة، كما دعت الفصائل أيضاً لمؤتمر في ١٨ فبراير ١٩٧٨م وذلك لتوحيد فصائل الثورة، وتوصل المؤتمر إلى تشكيل جديد باسم (فروليناات الموحدة)،تولى فيه جوكوني عويدي رئاسة مجلس الثورة، ولكن تطورات الأحداث بدأت أخيراً بين حسين هبري وفيلكس مالوم وكان السبب الأساسي وضع قوات هبري في الجيش التشادي، وعلى إثر ذلك حاول حسين هبري الاستيلاء على السلطة ودارت معركة كبيرة في ١٢ فبراير ١٩٧٩م، مما أدى الى تقسيم البلاد الى شمال وشرق مسلمين وجنوب غرب تسيطر عليه القوات المسلحة بقيادة العقيد عبد القادر وقسمت البلاد بين المسلمين أنصار حسين هبري والمسيحيين أنصار المجلس العسكري. أما الأجزاء الغربية والجنوبية من العاصمة فقد كانت تحت سيطرة القوات المسيحية بقيادة العقيد عبد القادر كاموقي. استمرت الحرب بين الطرفين عندها تدخلت منظمة الوحدة الأفريقية لايقاف القتال ونفذت المهمة قوات نيجيرية وكان ذلك تمهيداً لانعقاد مؤتمر كانو الأول الذي تم برعاية السودان وليبيا والنيجر ونيجيريا. وكان هذا المؤتمر هو المعالجة الشاملة لحل المشكل التشادي إذ قرر الرئيس فيلكس مالوم أثناء انعقاد المؤتمر إعلان تنحيه عن السلطة وطلبه حق اللجوء السياسي في نيجيريا، وتم تكوين مجلس دولة مؤقت برئاسة جوكوني وعضوية حسين هبري وكاموقي والشيخ إبن عمر وأبوبكر عبد الرحمن، وتم الاتفاق على إبعاد القوات المتحاربة مسافة مائة كيلومتر عن العاصمة انجمينا. وتمت الدعوة لانعقاد مؤتمر كانو الثاني لتشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة الحكم في تشاد. عقد مؤتمر كانو الثاني برئاسة الجنرال (موسى ابارادوا) رئيس هيئة الأركان للقوات النيجيرية ومثل السودان الدكتور عزالدين حامد الحسن وزير الدولة بمجلس الوزراء رئيساً لوفد السودان. ومثل ليبيا الدكتور علي عبد السلام

---

١) د. كمال عبيد. العلاقات السودانية التشادية، مصدر سابق، ص ١٦٦

التريكي وزير الخارجية ومثل النيجر السيد مأمون جارماكوي وحضر الاجتماع خمسة أطراف تشادية جديدة هي قوات البركان بقيادة عبد الله آدم دناع، والجيش الأول بقيادة محمد أبا سعيد، والمجلس الديمقراطي الثوري بقيادة أصيل أحمد، وفرولينا الأصلية بقيادة دكتور أبا صديق، وفرولينا الأساسية بقيادة هجرو آدم السنوسي. ولكن الأطراف الأربعة التي وقعت في مؤتمر كانو الأول رفعت مذكرة الى رئيس المؤتمر ترفض فيه مشاركة ليبيا بحجة أنها تتدخل في شئون تشاد الداخلية، كما رفضت مشاركة الأطراف الخمسة الجديدة بحجة أن محمد أبا سعيد وعبد الله آدم دناع وأصيل أحمد لا زالوا أعضاء في حركة فرولينا الموحدة.

فمنذ ذلك التاريخ أي منتصف الستينيات ظلت الأوضاع في تشاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسودان وفي ١٣ أبريل ١٩٧٥م فقد تمبلباي السلطة إثر الانقلاب الذي نظم من قبل العقيد كاموقي ودال عبد القادر وتم تعيين الجنرال فيلكس مالوم رئيساً لحكومة المجلس العسكري المؤقت، وتم توقيع اتفاق ١٩٧٧م صدر بموجبه ميثاق وطني لتنظيم العلاقة وتشكيل وزاري جديد نال فيه حسين هبري منصب رئيس الوزراء حيث دعت الفصائل أيضاً لمؤتمر في ١٨ فبراير ١٩٧٨ وذلك لتوحيد فصائل الثورة وتوصل المؤتمر إلى تشكيل جديد بأسم (فرولينات الموحدة) تولى فيه جوكوني عويدي رئاسة مجلس الثورة. ولكن تطورات الأحداث بدأت أخيراً بخلاف نشأ بين حسين هبري وفيلكس مالوم وكان السبب الأساسي وضع قوات هبري في الجيش التشادي وحاول هبري الاستيلاء على السلطة ودارت معركة كبيرة في ١٩٧٩م مما أدى إلى تحويل كبير في التحالفات ما أدي لبروز الحرب الأخيرة بين المسلمين والنصارى مما أدى إلى تقسيم البلاد إلى شمال وشرق مسلمين وجنوب وغرب تسيطر عليه القوات المسلحة بقيادة العقيد عبد القادر وامتدت الحرب لتشمل جميع المحافظات الحرب الأهلية وتوترت الأوضاع بشكل كبير في تشاد بدرجة أدت إلى تقسم البلاد إلى مناطق نفوذ تسيطر على كل منطقة جهة من الجهات مما أدى إلى تدخل القوات الفرنسية ومنظمة الوحدة الإفريقية بإرسال قوات من نيجيريا لفض الاشتباكات في إنجمينا ومن ثم الدعوة لعقد مؤتمر لمعالجة المشكلات في كانو.

---

١) عمر محمد أحمد صديق، المشكلة التشادية، مصدر سابق، ص ٣٩٤

المبحث الثانى

تطور العلاقات بين البلدين

تُعدُّ العلاقات السودانية التشادية علاقات أزلية ترتبط بالنواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية منذ المماليك الإسلامية التي نشأت في تشاد حيث تتميز العلاقات الشعبية والاجتماعية غير الرسمية بين البلدين بدرجة عالية من التفاهم والدفء والتقدير المتبادل وذلك نظراً لأوجه الشبه والسمات والخصائص المشتركة بين الشعبين حيث يصعب لأي شخص التمييز بسهولة بين السوداني وأخيه التشادي وذلك لشدة الشبه في العناصر الشخصية والتقارب الإثني والقبلي [١] .

أما العلاقات الرسمية بين البلدين فقد تأرجحت بين التفاهم والصداقة حيث مرت هذه العلاقة بفترات ركود وفترات انطلاق تتحسن أحياناً وتسوء أحياناً أخرى عبر التاريخ ومما يميز العلاقات السودانية التشادية عن غيرها من دول الجوار الإفريقي العمق الإستراتيجي حيث ترتبط جذورهما ارتباطاً وثيقاً بالتواصل الحضاري والاجتماعي والثقافي والتجاري والسياسي والأمني وكذلك طول الحدود بين البلدين حيث تعتبر الحدود بين البلدين من أطول الحدود للسودان مع دول الجوار حيث تبلغ ١٣٠٠ كلم وهي حدود طبيعية وفلكية وبشرية وعلى هذا الأساس نشأت روابط وثيقة بين قبائل الحدود المشتركة في كل من البلدين تجمع بينهما صلات الدم والتشابه والمصالح المشتركة (الرعي والزرعة) إلى جانب التراث التاريخي المشترك . وربما كانت نقطة البداية هي نشأة جبهة التحرير الوطني التشادية المعروفة بـ (فروليناث) والتي نشأت لمقاومة نظام الرئيس تومبلباي الذي أوجدته فرنسا في ١٩٦٠/٨/١١م لتواصل هيمنتها على تشاد وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة قد ولدت في مدينة (نيالا) السودانية في ٢٢ يونيو ١٩٦٦ وجاءت نتاجاً لتحالف عدة حركات وأحزاب تشادية شمالية جمعها عداؤها لنظام تومبلباي وهناك من المواطنين من يرى أن الحكومة السودانية في ذلك الوقت والتي كانت يرأسها الصادق المهدي، قد دعمت تلك الحركة معنوياً ومادياً كما منحتها تسهيلات بالتنقل داخل الحدود السودانية [٢].

---

١) محمد جاكو، تشاد والهجرة الخارجية، اتجاهات، مجلة الشعلة، الإتحاد العام لطلاب تشاد، العدد الثاني، القاهرة، ١٩٩٨، ص

٢) يوسف بريمة، مصدر سابق، ص ١٢٤

كما لم يقتصر دور السند والمساعدات السودانية على الجهد الرسمي فقط، بل تعداه إلى الجهد الشعبي والحزبي، إذ ترددت بعض الشائعات عن دعم تنظيم جبهة الميثاق الإسلامي في السودان لبعض العناصر الإسلامية داخل (فرولينات) وكانت الأصابع تشير إلى شخص (محمد الباقلاني) وعلاقاته مع جبهة الميثاق الإسلامي السوداني. وكذلك تحدث البعض عن تكوين حكومة إسلامية تشادية في المنفى، تعمل في السودان. ورغم أن الحكومة السودانية أعلنت آنذاك على لسان وزير خارجيتها (محمد إبراهيم خليل) نفيها القاطع لأي صلة بـ (فرولينات) إلا أن هذا النفي لم يحل دون تردي العلاقات بين البلدين، بل لوحت الحكومة التشادية بمنح تسهيلات لحركة التمرد في جنوب السودان (أنيانيا) وبذلك وصلت العلاقات السودانية التشادية إلى أدنى مستوى لها وخاصة عندما عمدت حكومة (تومبلباي) إلى إغلاق حدودها المشتركة مع السودان في عام ١٩٦٥م، بل بلغت العلاقات السودانية التشادية حالة أقرب إلى الحرب بين البلدين وذلك بزيادة نشاط لبعض العناصر الانفصالية في السودان [٢].

وبدأت إثر هذا كله حوادث تدخل الرئيس (هاماني ديوري) رئيس جمهورية النيجر وشكلت لجنة تشادية سودانية لإزالة اسباب التوتر بين البلدين وعقدت اللجنة حوالي ثلاثة اجتماعات آخرها في نوفمبر ١٩٦٨م. مما أدى إلى حدوث نوع من الإنفراج في العلاقات.

واستمر البرود في العلاقات الرسمية بين البلدين حتى ١٣ أبريل ١٩٧٥م عندما سقطت حكومة الرئيس تومبلباي إثر إنقلاب عسكري دعم قادته مجموعة من ضباط الجيش التشادي على رأسهم العقيد (كوموني ود العبد القادر) وبعده تم تشكيل مجلس عسكري بقيادة الجنرال (فلكس مالوم) الذي كان مسجوناً آنذاك بأمر من تومبلباي ورغم ذلك لم يحدث تغيير يذكر في العلاقات السودانية التشادية. لأن نفس الظروف الموضوعية التي أفرزت تلك التفاعلات كانت وماتزال قائمة وحتى تلك اللحظة. وذلك لأن الرئيس (مالوم) تابع وأصل سياسة سلفه في انتهاج سياسة البطش والقبضة الحديدية تجاه أعدائه خاصة الثوار حتى عام ١٩٧٨م حيث حاول فلكس مالوم أن يغير سياساته التعسفية تجاه الثوار بعد فشل حملاته العسكرية ضدهم .

وتطورت الأوضاع التشادية الداخلية عندما شكلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بين الجبهات المسلحة فى نوفمبر ١٩٧٩م عقب إتفاقية المصالحة الوطنية التى تمت فى لاغوس عاصمة

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٧١ .

نيجريا فيما بين ١٣ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٧٩م وبذلك نعم الشعب التشادى نسبياً بعد سنين طويلة من الحروب والإنقسامات، ولكن سرعان ما اشتعلت حروب أهلية أخرى دامية داخل العاصمة بين القوات الانتقالية ممثلة في عشر جبهات وقوات وزير الدفاع حسين هبري في ٢١ مارس١٩٨٠م، واستمرت هذه الحروب حوالي تسعة أشهر تقريباً حيث استطاع جوكوني وداي أن يحسم الموقف لصالحه بالإستعانة بالقوات الليبية التي دخلت العاصمة إنجمينا بصورة مكثفة حيث قدرت بحوالي أربعة آلاف جندي بكامل عتادها مما أدى إلى انسحاب قوات حسين هبرى نحو السودان في ديسمبر ١٩٨٠م إلى أن استقرت في دارفور بغرب السودان.

ومن هناك أخذ حسين هبري يناضل ضد الوجود الليبي في تشاد إنطلاقاً من الأراضي السودانية وفي إنجمينا وبعد أن استتب الأمن حاول جوكوني وداي أن يخفف من الوجود الليبي في تشاد لأسباب منها الضغوط الدولية والإقليمية والسخط الشعبي في المجتمع التشادي، ولكن ليبيا حاولت الخلاص من جوكوني وداي رداً على نواياه بتدبير إنقلاب ضده حيث أثيرت بعض الشائعات في إنجمينا عقب وصول عبد السلام جلود نائب الرئيس الليبي إنجمينا أوائل عام ١٩٨٢م ودعا جوكوني وداي لعقد إجتماع في المعسكر الليبي في العاصمة التشادية ورفض جوكوني وداي تلبية الدعوة، فقيل أن هناك مؤامرة ضده ولذلك لم يحضر الإجتماع، وبعد هذه الواقعة بقليل طلب جوكوني وداي من ليبيا سحب قواتها فوراً من تشاد، وعليه سحبت ليبيا قواتها ما عدا شريط أوزو المتنازع عليه [١].

وفي ذات الوقت كانت قوات حسين هبري تقيم على الحدود التشادية السودانية، وكانت قد حصلت على بعض المساعدات من أماكن متعددة فدخلت إنجمينا بعد قتال شرس مع قوات حكومة الوحدة الوطنية التشادية وانسحب جوكوني وداي مع بعض قواته نحو الكمرون في ٧ يوليو١٩٨٢

العلاقات التشادية في عهد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩م):

بدأت أولى بوادر أزمة للعلاقات السودانية التشادية بعد ما أكدت الحكومة التشادية على أن وجود القوات الليبية بدارفور أخذ يهدد الأمن القومي التشادي وعليه أوفد الرئيس التشادي حسين هبري وفداً إلى الخرطوم يحمل رسالة خاصة لرئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي تطالبه بإبعاد القوات الليبية من الأراضي السودانية خاصة المتاخمة لإقليم دارفور ومما زاد الطين بلة ظهور بعض

---

١) محمود شاكر،:تشاد سلسلة مواطن للشعوب الإسلامية في إفريقيا، المكتب الإسلامي ١٩٨١، ص ٣٦ .

الإعلانات المحلية على الصحافة السودانية خلال الربع الأول من عام ١٩٨٦م تطلب ممن يأنس في نفسه الكفاءة من السودانيين العمل في الجيش الليبي وبذلك فقد وصلت القيادة التشادية إلى قناعة راسخة أن هؤلاء المجندين سوف يتم إستيعابهم فيما يعرف بالفيلق الإسلامي، وبالتالي إستخدامهم في الهجوم على تشاد. ومن جهتها نفت الحكومة السودانية أية صلة لديها بذلك أو أية نية للسماح للجيش الليبي بمهاجمة تشاد من أراضيه. وجاءت هذه التعليمات إثر مقابلة تمت بين رئيس الوزراء الصادق المهدي ومحمد نوري المسؤول التشادي للعلاقات الخارجية في حزب الإتحادي الوطني بالاستقلال والثورة في مايو ١٩٨٦م وقد مهدت تلك المقابلة المرضية لقيام السودان بمبادرة التوسط بين تشاد وليبيا خلال النصف الثاني من أغسطس عام ١٩٨٦م.

وعليه حدث إنفراج محسوس في العلاقات السودانية التشادية إثر مطالبة الصادق المهدي للقوات الليبية من الفيلق الإسلامي بمغادرة السودان، الأمر الذي مهد للزيارة التي قام بها دكتور علي حسن تاج الدين ودكتور باسفيكو لادو لوليك إلى إنجمينا ١٩٨٦م [١].

ولكن سرعان ما بلغ التوتر ذروته خلال شهر مايو ويونيو ١٩٨٩ إثر اتهام تشاد لكل من ليبيا والسودان بتدبير مؤامرة لغزو أراضيها حيث جاء في بيان مجلس الوزراء التشادي في الإذاعة التشادية أن القوات الليبية تتقدم صوب مواقع القوات التشادية وأن هناك ثلاثة طوابير من هذه القوات تقترب من تشاد عن طريق الشرق إنطلاقاً من الأراضى السودانية.

وهكذا كانت نتيجة الأمور ولم ينقذ الموقف من الإنفجار إلا عند تسلم ثورة الإنقاذ الوطني مقاليد الحكم في الخرطوم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م الأمر الذي أدى الإلى إنفراج كبير في علاقات البلدين.

ويبدو أن الأوساط التشادية الرسمية والشعبية شعرت بالإرتياح والتفاؤل فور إعلان نبأ سقوط حكومة الصادق المهدي بالخرطوم عقب قيام ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو١٩٨٩م ولم تخف القيادة التشادية سرورها للتغير الذي حدث فى السودان وكان صورة برقية التهنئة التي بعث بها الرئيس هبري من أول ثلاثة برقيات وصلت للحكام الجدد في السودان. بل بعد ثلاث أسابيع فقط من تفجر الثورة في السودان قام وفد رفيع المستوى بقيادة إثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة في

---

١) محمد محمود شاكر، تشاد سلسلة مواطن في الشعوب الاسلامية في أفريقيا، المكتب الاسلامي، ١٩٨١، ص ٣٦

السودان بزيارة إنجمينا والتقيا مع الرئيس حسين هبري وابلغاه فحوى رسالة الفريق عمر حسن أحمد البشير بضرورة الاهتمام بالقضايا المشتركة والتعاون الأمني على الحدود وحل الإشكاليات الناتجة عن وجود المعارضة التشادية في دارفور فضلاً عن القوات الليبية.

وبعد شهرين من زيارة وفد مجلس قيادة الثورة السوداني إلى إنجمينا توقف الرئيس التشادي حسين هبري بمطار الخرطوم لبضع ساعات في طريق عودته من بغداد وإجراء مباحثات مكثفة مع الفريق عمر حسن أحمد البشير بل تلا تلك الزيارات زيارة وفد مؤتمر الحوار الوطني في يناير ١٩٩٠م بقيادة العميد بيويو كوان عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في السودان في إطار جولة للوفد لغرب إفريقيا لشرح مساعى السلام في البلاد وإستمرت هذه العلاقات في تدهور حتى وصول حركة الإنقاذ التشادية إلى السلطة في أواخر نوفمبر ١٩٩٠م بقيادة إدريس دبي حيث وضعت العلاقات السودانية التشادية في مسار جديد نظراً لزوال المؤثر الذي عكر صفوة العلاقات في الماضي متمثلاً في وجود معارضة تشادية قوية تنطلق من السودان.

العلاقات في ظل حكومة الإنقاذ الوطني في البلدين:

انعقد في فبراير ١٩٩١م اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة ولأول مرة منذ سنوات طويلة حيث اتفقت على أطر تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرجل الثالث في السودان اللواء التيجاني آدم الطاهر لإنجمينا كما انعقد إسبوع الصداقة التشادية السودانية الثاني بإنجمينا لبعثة رياضية وطنية كبيرة برئاسة عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في السودان العميد إبراهيم نايل إيدام. وقد توجت هذه العلاقات بالزيارة التي قام بها إدريس دبي للخرطوم على رأس وفد تشادي كبير للمشاركة في إحتفالات ثورة الإنقاذ الوطني في الذكرى الثانية في الفترة ٨ ـ ٢٠ يونيو ١٩٩٠م حيث تم إصدار بيان مشترك فى كل من الخرطوم وإنجمينا أكد على قدسية مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتعاون فى المجالات التي تحقق المصالح للبلدين كما كلل ذلك أيضاً بزيادة للعقيد طبيب الطيب إبراهيم محمد خير والى دارفور بزيارة على رأس وفد من الولاية لإقليم وداي وذلك بهدف وضع الإطار الصحيح لعلاقات المحافظات الحدودية مثل وداي وبلتن التشادية وكتم والجنينة ووادي صالح السودانية.

المبحث الثالث
العلاقات الإجتماعية والثقافية ودور مؤسسات التواصل الشعبي بين البلدين

تميزت العلاقات الإجتماعية والثقافية والشعبية بين السودان وتشاد على مر التاريخ بقدر كبير من الهيمنة والتفاهم مما مكن من تحقيق قدر أكبر من الصلات والروابط الإجتماعية والثقافية المستمرة، إنعكست بدورها على تطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية، بصورة تجاوزت الحدود السياسية وأنظمة الحكم القائمة فبي البلدين فحققت بذلك أعلى درجة من التواصل الإجتماعي والثقافي في ظل يمثل السمة المميزة لشعبي البلدين عن غيرهم. من الشعوب الأخرى تلك السمة التي ارتكزت على أوجه الشبه في أنماط الحياة الإجتماعية والثقافية والسمات الأخرى المشتركة بين الشعب السوداني والتشادي نجد أن الشعب التشادي ظل بصفة خاصة خلال كل الفترات تقريباً يعاني من جراء الحروب والصراعات القبلية حيث إنعكست آثارها على أمن وإستقرار السودان في كثير من الأحيان فحدثت هجرات جماعية مستمرة للسودان.

وعلى مستوى القبائل والأفراد نجدها قد جعلت وجهتها للسودان وهذا بالطبع يتطلب من الأنظمة الحاكمة في البلدين إنتهاج سياسة واعية وحكيمة تعترف بأهمية حسن الجوار تبدأ من الأساليب الإدارية ما يجعلها أكثر ضبط وتنظيم للحركات الاجتماعية عبر الحدود بين البلدين [1]. ويمكن حصر دواعي دوافع وأسباب الهجرات الجماعية في التالي:

من المؤكد أن هنالك دوافع وأسباباً موضوعية ساهمت في حدوث الهجرات الجماعية المستمرة بين البلدين في كل المراحل التاريخية المختلفة ومن العوامل الأساسية التي ساعدت مباشرة في تدفق المهاجرين من تشاد وبعض الأقاليم التابعة لها.

أولاً: حالة إنعدام الأمن والإستقرار في تشاد وفي كثير من الأحيان وحالة السلم والإستقرار التي تتمتع بها سلطنة دارفور خلال نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

وأول الهجرات الجماعية من تشاد إلى السودان تلك التي أوردها الرحالة الألماني(ناختجال) في فترة السلطان أحمد بكر الذي تولى عرش الفور (١٦٨٢ ـ ١٧٢٢م) حيث شهدت تلك الفترة هجرات من (البرنو والباقرمى) والذين جاءوا بهدف الإستقرار في دارفور نتيجة لسياسة السلطان

---

*) هو ابن عمر التونسي صاحب كتاب تشحيذ الأذهان في بلاد العرب والسودان.

١) كمال عبيد، مصدر سابق، ص ١٣٤ .

أحمد بكر القاضية بإستقدام العلماء والفقهاء من مختلف البلاد للقيام بتدريس القرآن الكريم وعلومه، فهذه السياسة ساهمت في تدفق هؤلاء المهاجرين من تشاد فمنهم (الفقيه عبد العزيز) وقد إستقر بالفعل جزء كبير من (البرنو والكتكو والباقرمي) في قرية شمال الفاشر. وثمة شهادة أخرى على هجرات (البرنو والبرقو) وغيرهم من سكان تشاد إلى دارفور تلك التي قادها (أبو جدو البرناوي) وبعض من البرقو الذين إستقروا بدار برنو في عهد السلطان محمد الفضل (١٨٠٣-١٨٣٨م في قرى ومستعمرات خاصة بهم عرفت (بعداد برقو وعداد شررة) ويبدو أن الدافع الأساسى لهذه الهجرات هو السياسة التى سار عليها سلاطين الفور بعد دخول الإسلام بلادهم وما صاحبه من تغيير كبير في الحياة السياسية والإجتماعية للسلطنة والذى ارتبط إلى حد كبير بتدفقات رجال الدين والفقهاء إلى داخل سلطنة الفور نتيجة لإعطائهم الأراضي والحواكير وإسناد بعض الوظائف لهم. مما نتج عنه إستقرار أعداد مقدرة من الفولاني والكالمبو والبرنو في كربو وفنارنو. فجديات ومنواشي بدارفور. كما ذكر التونسى * أنه قد انتقلت جماعات من البرنو إلى دارفور في هجمة جماعية لم يحدد لها تاريخاً معيناً حيث عرفوا فيما بعد بالجماعات الوافدة من وادي باسم المراريت) ومعظمهم يسكن في شرق ووسط دارفور.

ثانياً: المجاعة والكوارث الطبيعية:

من العوامل والدوافع الداعية إلى الهجرات الجماعية أيضاً المجاعة والكوارث الطبيعية والأوبئة كما حث في عهد السلطان محمد عبد العزيز حفيد السلطان صابون الذى تولى عرش وداى (١٨٣٠- ١٨٣٤م) والذي اجتاحت البلاد في عهده الكوليرا ثم تبعتها المجاعة والتي على إثرها هاجرت أعداد كبيرة من البرقو إلى دارفور [١].

ثالثاً: التجارة:

فلما حدثت هجرات من تشاد إلى السودان فقد حدث العكس أيضاً تماماً هجرات من السودان إلى تشاد لكنها تختلف من حيث الأسباب والدوافع فقد درج سلاطين وداي على دعوة التجار من مختلف البلدان وذلك بغرض تنشيط التجارة في بلادهم وخلق علاقات تجارية وإقتصادية متميزة بعد أن وفروا لهم الأمن والحماية بل ومنحوهم العطايا ترغيباً لهم في القدوم إلى بلادهم والإتجار

---

١) نورين مناوي: تشاد نحو الإستقرار والديمقراطية، بدون تاريخ، ص ٢٤ .

فيها.

فهذه السياسة قد شجعت بعض من التجار السودانيين للهجرة إلى وداي حتى خلافة ابن السلطان علي محمد شريف (١٨٥٨- ١٨٧٤م) الذي أقطعه قرية خاصة به فهناك أعداد كبيرة من السودانيين (دناقلة وجعليين) الذين عرفوا في بلاد تشاد بالجلابة والذين احترفوا التجارة بين السودان وتشاد [١].

رابعاً: الوضع الأمني المتردي:

أيضاً تعتبر من الدوافع التي ساهمت في استقرار الهجرات من تشاد إلى السودان الوضع الأمني المتردي في كل سلطنات حوض بحيرة تشاد نتيجة للصراعات والنزاعات حول السلطة وسياسة الغزو التي انتهجها بعض سلاطين أقاليم تشاد الأقوياء. خاصة سلطان وداي الذي جعل من مملكة باقرمي هدفاً لغزوته المستمرة. وذلك لغناها بالمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والرقيق. وأغلب الظن فإن سياسة الغزو هذا هي مسئولية عن الهجرات الكبيرة من الباقرمي والكتكو) المتدفقة إلى السودان وتحديداً دارفور.

مؤسسات التواصل الشعبي وأثرها على علاقات البلدين

لعبت مؤسسات التواصل الشعبي دوراً كبيراً في تطوير العلاقات بين البلدين وتمثل مدرسة الصداقة السوانية التشادية وجامعة أفريقيا العالمية أهم المؤسسات التي أسهمت في تطوير العلاقات بين البلدين.

مدرسة الصداقة السودانية:

أثناء زيارة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري لتشاد في العام ١٩٧١م طلبت منه الجالية السودانية إنشاء مدرسة في أنجمينا، وقد تم افتتاحها كمدرسة ابتدائية في العام ١٩٧١م ثم ألحق بها قسم متوسط في العام ١٩٧٧م وثانوي في العام ١٩٩٢م وهي تدرس المنهج السوداني وطلابها يواصلون تعليمهم بالجامعات السودانية وقد تخرج في هذه المدرسة أعداداً كبيرة من التشاديين

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٤٧ .

الذين أصبحوا مؤثرين في الحياة العامة ببلادهم [1].

ومدرسة نميري بانجمينا ليست مجرد مؤسسة أكاديمية كغيرها من المدارس، بل هي مؤسسة اجتماعية كبرى تضم مسجداً ومسرحاً ومستوصفاً طبياً وملاعب رياضية ورياض أطفال، وإلى جانب هذه المدرسة يوجد النادي السوداني بانجمينا الذي تأسس في العام ١٩٩٥م بدعم كبير من الرئيس عمر حسن البشير وهو الآخر لم يكتف بمجرد دوره كمركز تجمع للجالية السودانية بل تحول إلى مؤسسة تواصل اجتماعي وثقافي مهم ومؤثر يسهم بفعالية في دعم علاقات البلدين بما يقدمه من خدمات ثقافية واجتماعية للمجتمع التشادي بالاضافة لذلك أيضاً تسهم جمعية الصداقة السودانية التشادية ومنظمة الدعوة الإسلامية وجامعة أفريقيا العالمية بدور كبير هي الأخرى في العلاقات بين البلدين.

لذلك تشكل مؤسسات التواصل الشعبي ضماناً قوياً لازدهار المؤسسات ودعمها بما يدفع بالعلاقات الى آفاق أرحب [2].

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ١٤٧ .

٢) عثمان محمد ضرار ومشروع النادي السوداني، خطاب بتاريخ ١٢ يناير ١٩٩٥م

الباب الثالث

الفصل الأول
أثر التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

الفصل الأول: المؤثرات الداخلية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد.

الفصل الثاني: المؤثرات الإستراتيجية والخارجية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد.

الفصل الثالث: أثر التداخل القبلي والسكاني على الأمن القومي السوداني.

الباب الثالث
التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

تمهيد:

الفصل الأول

المؤثرات الداخلية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

المبحث الأول

القبائل المشتركة بين البلدين

المبحث الثاني

إفرازات الصراعات السياسية

المبحث الثالث

إفرازات التعصب القبلي والصراع على السلطة

المبحث الرابع

مشكلات الحدود المشتركة بين السودان وتشاد

المبحث الخامس

المنازعات القبلية على الحدود وانعكاساتها

المبحث السادس

ظاهرة النهب المسلح عبر الحدود المشتركة

المبحث السابع

ظاهرة الجفاف والتصحر وتأثيرها على الحدود المشتركة

الباب الثالث

التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

تمهيد:

إن ظاهرة تداخل القبائل وترحالها وهجراتها المتبادلة في المناطق الحدودية في جنوب السودان وشرقه وغربه كانت وما تزال من السمات الأساسية لوضعية السكان منذ أمد بعيد، فهي تضعف أحياناً وتقوى أحياناً أخرى. ناقلة معها الكثير من المؤثرات الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي قد تكون متباينة في بعض الأحيان.

لقد نشطت وتفاقمت في بعض الأحيان هذه الهجرات التداخلية السكانية خلال الربع الأخير من القرن المنصرم مخلفة آثاراً باقية على الواقع الثقافي والسياسي والاجتماعي والأمني للسودان المعاصر.

وفي هذا المنحنى نجد أن هناك ثلاثة مرتكزات أساسية وهي (العقيدة واللغة والعرق) تمثل جانباً خطيراً من واقع الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية والأمنية في السودان، وهي تتصل بصورة مباشرة بعلاقات السودان (الداخلية والثنائية) والإقليمية والدولية منها بصفة خاصة قد تم إخضاعها إلى عملية تسييس مستمر منذ عهد التركية السابقة والعهد البريطاني وحتى فترة الحكم الوطني حتى صارت هذه المرتكزات تمثل الدعامة الرئيسة للعمل السياسي لبعض الأحزاب، بل تخطى ذلك إلى العمل القومي الذي يتصل مباشرة بوحدة السودان.

ونتيجة لتمازج السكان والتداخل القبلي والعرقي وتعايش الأديان والاتصال المحلي بالوافد تولدت مجموعات سودانية متفاوتة من حيث تكوينها وانتمائها، فلا غرابة في أننا سمعنا من يذكر أن السودان عبارة عن إفريقيا مصغرة، أو أنه جسر الحضارات ولا سيما الحضارة العربية الإسلامية الإفريقية، فقد ترتب على ذلك كون السودان أشبه بالحزام الذي يقع بين مجموعات تتصف بسمات عرقية وخصائص لغوية وعَقَدية محددة، جعلت بعض الباحثين في الشؤون الإفريقية يصفونه بالهامشية المتعددة، هذا الوضع المتميز للسودان يمكن أن يجعل منه دولة هامشية بالفعل أو دولة محورية حسب سوء أو حسن استغلال هذا الوضع سياسياً وثقافياً واجتماعياً وأمنياً ويمكن أن تكون هذه الخاصية معول هدم، كما يمكن أن تكون عنصر قوة وبناء، وكذلك يمكن أن يصبح السودان الحزام الذي يفصل بين المجموعات والثقافات التي تقع على شرقه وتلك التي على غربه

من جهـة وبين مـا يقع في شمـاله وفي جنوبه من جـهـة أخرى، وفي ذات الوقت يمكن أن يلعب دور الحزام الذي يربط ويصل مايقع على جنباته.

فمنذ بداية الاستعمار الأوربي وحتى اليوم نجد أن كثيراً من القوى اتخذت كثيراً من الأشكال تسعى لإحلال دعم سياسة الفصل العرقي والعقدي، حيث ظهرت هذه السياسات وبصورة واضحة في بدايات القرن الميلادي ونشطت بصور تدعو للحذر في الآونة الأخيرة استهدفت هذه السياسة ما تركـز وتأصل من خـلال الوفـاق والاحـتـرام المتـبـادل، وسعت إلى فـهم مـا اتصل من وفـاق بين المجموعات العربية والمستعربة المسلمة وتلك التي كانت قد تأثرت بالحضارة العربية والإسلامية أو التي لم تتأثر بها. وهذه السياسة يلاحظ أنها اتخذت إستراتيجيات في تجسير الفوارق العرقية والدينية.

فهذا الباب يتناول ثلاثة فصول: يتحدث الفصل الأول عن المؤثرات الداخلية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد والفصل الثاني عن المؤثرات الإستراتيجية والخارجية على التداخل السكاني والقبلي، ويتناول الفصل الثالث أثر التداخل القبلي والسكاني على العلاقة بين البلدين.

الفصل الأول

المؤثرات الداخلية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

تمهيد:

إقليم دارفور بولاياته الخمس شمال دارفور وجنوبها وغربها وشرقها ووسطها يجاور أربع دول في شريط حدودي يمتد لأكثر من (١٣٠٠) كيلو متر تقريباً، والدول هي ليبيا، وتشاد وإفريقيا الوسطى ومصر ودولة جنوب السودان) لذلك نلاحظ أن لهذه الحدود الطويلة الكثير من المشكلات التي تؤثر وتتأثر بها دول الجوار السوداني وذلك من حيث صعوبة السيطرة والضبط والمراقبة عليها، الأمر الذي ساعد على انسياب الحركات السكانية من وإلى الإقليم دون أي نوع من الرقابة من كل أطراف دول الجوار. وتشاد هي الدولة الجارة التي تتأثر وتؤثر في السودان كثيراً وذلك لانعدام الاستقرار السياسي والأمني فيها، كما أن إنسانها تربطه بإنسان السودان بصفة عامة وإنسان دارفور بصفة خاصة روابط رحم والدم والنسب واللسان والعقيدة واحدة، وهناك العديد من القبائل الحدودية التي تشترك في الأصول والفروع والبطون والأفخاذ. مثال لذلك قبائل الزغاوة، الرزيقات، التعايشة، البني هلبة، المسيرية، المساليت، البرنو، الداجو، الفلاتة، الترجم، المساليت، الفور الأرنق، القمر، التاما، الخزام.. إلخ. لذلك عند اختلال ميزان الأمن في أحد القطرين أو حدوث أي ظروف أخرى لا قدر الله (كوارث طبيعية أو بيئية) تلجأ هذه القبيلة أو مجموعة القبائل إلى إقليم القطر الآخر لتحتمي بفروعها وبطونها هناك، وتستطيع أن تمارس نشاطها الإنساني والاقتصادي والسياسي وحتى نشاطها العسكرى من هناك أحياناً.

هذا الفصل سوف يتناول عدداً من المباحث تتحدث عن التالي:

إفرازات الصراعات السياسية والتعصب القبلي والصراع على السلطة. ومشكلات الحدود والمنازعات القبلية وظاهرة النهب المسلح وظاهرة الجفاف والتصحر والقبائل المشتركة بين البلدين.

المبحث الأول

القبائل المشتركة

إن التداخل القبلي بين السودان وتشاد يعتبر من القواسم المشتركة في علاقة البلدين منذ القدم وقد تميزت على مر العصور بحسن الجوار وذلك لأواصر القرب بين القبائل وهي قبائل كثيرة هاجرت معظمها من شمال إفريقيا إلى منطقة تشاد والسودان وتوزعوا فيها وأصبحت مجموعات منهم تقيم في البلدين لا يلقون بالاً للحدود السياسية التي تفصل بين البلدين وهذه القبائل هي قبائل (المسيرية، والماهرية، والزيادية، والمعالي، والرزيقات، والتعايشة، والبني هلبة،و الهبانية، وأولاد حميد، والسلامات وخزام) [١].

وتقطن هذه القبائل في منطقة الحدود المشتركة بين السودان وتشاد، وبعضها في وسط السودان كالهبانية والمسيرية، وارتبطت هذه القبائل ببعضها البعض عبر التزاوج والانصهار وسبل العيش المختلفة كالزراعة والرعي والتجارة وكانوا كثيراً ما يتعاونون فيما بينهم خاصة في حالات الضيق والشدة وشح الأمطار وندرة الحبوب الغذائية وساعدهم في ذلك طبيعة الحدود المفتوحة وطولها وضعف الرقابة عليها من السلطات والتي تعتبر في الأصل حدوداً سياسية وليست طبيعية إذ أن سلطنة دار المساليت في السابق كانت تمتد حتى مشارف سلطنة وداي، وقد ظلت هذه العلاقات الطبيعية بين البلدين حتى قبيل استقلالهما، وكانت السلطات المحلية في الجانبين تعمل في تعاون تام لحل كل المشكلات بطريقة ودية وأهلية ومرضية، فقد ساعدت هذه الظروف الكثيرون من أبناء تشاد وتشجيعهم على الهجرة للسودان حيث تتوافر فرص العمل بالمشاريع الزراعية ومصانع السكر وغيرها بالاضافة لاستخدام السودان كطريق للحجاز حيث تتخلف أعداد كبيرة منهم بعد العودة وتشير انتخابات الرئاسة الجمهورية التشادية ١٩٩٦م على أن عدد التشاديين بالسودان بلغ أكثر من أربعة ملايين نسمة موزعين على مختلف الولايات [٢]. خاصة الولايات الوسطى والشرقية والغربية. أما تاريخ الخلاف السياسى بين البلدين فمن الضروري أن نتحدث عن واقع الحال في البلدين عقب الاستقلال وهذا يمثل مرجعية حقيقية لطبيعة الصراع الذي ما تزال إفرازاته

---

١) عمر محمد أحمد صديق، المشكلة التشادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ١٩٨٩م، ص ٧٧ .

٢) كمال الدين يوسف عبد المجيد، المشاكل الأمنية بولايات السودان الغربية، رسالة زمالة غير منشورة، أكاديمية المشرق والدراسات العليا، جامعة الرباط، ٢٠٠١م، ص ١١٢

عالقة في الأ ذهان فنجد نشأة الأحزاب السياسية في البلدين قد بدأت منقسمة على أنفسها فمثلاً عند نشأة الأحزاب بالسودان انقسمت الأحزاب بسبب العلاقة بين كل من مصر وبريطانيا، فنجد أن الأحزاب الإتحادية كانت تدعو للوحدة مع مصر، وجلاء بريطانيا ويمثل هذ التيار الحزب الوطني الاتحادى بينما كانت الأحزاب الاستقلالية تدعو لاستقلال السودان يمثلها حزب الأمة، ووصل هذا الخلاف حده عندما وصلت قضية السودان للأمم المتحدة وكان للسودان وفدان أحدهما يطالب بالوحدة مع مصر والآخر بالانفصال [1].

أما واقع الحال في تشاد عقب الاستقلال فلم يكن أفضل من السودان، حيث نشأت أربعة أحزاب سياسية كانت في الأصل فروع لأحزاب فرنسية، ولم تشهد استقراراً ولا وحدة وكثرت إنشقاقاتها وخلافاتها وكانت علاقاتها مع القوى الفرنسية سبباً في عزوف الوطنيين الشماليين عن العمل السياسي والإضمام إليها. وهم بالطبع يمثلون أكثر من ٨٠٪ من نسبة السكان وبذلك حدثت قطيعة بين الشمال والنظام السياسي التشادي واستفحلت هذه القطيعة عند صدور دستور ١٩٦٢م. والذي أكد على التالي:

- علمانية الدولة واشتراكيتها.
- الفرنسية لغة الدولة الرسمية.
- إعلان الجمهورية الرأسمالية (نظام الحزب الواحد).

وبحلول أول حكومة تشادية وطنية خرجت مظاهرات واعتقل أكثر من مائة وخمسين مواطناً من بينهم كبار قيادات العمل السياسي من المسلمين، وانتقلت أحداث الشغب من العاصمة إلى الأقاليم وكانت هذه بمثابة الشرارة الأولى للثورة التشادية وأخذت قوى المعارضة تتركز في المناطق الشرقية المتاخمة للسودان وعند وقوع أحداث منطقة (أدري) الحدودية في عام ١٩٦٥م نزح عدد كبير من التشاديين إلى السودان بعد قتل ثلاثة من رجال الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم الأمر الذي أدى إلى احتجاج الحكومة التشادية لدى حكومة السودان وتم بموجب ذلك اعتقال رئيس الجالية التشادية ورئيس الاتحاد العام لطلاب تشاد بالسودان(حسن أحمد موسى) ويعتبر هجوم أدري أول بداية فعلية لحركة المقاومة المسلحة ضد الحكومة التشادية من داخل الأراضي السودانية و هذا فتح الباب واسعاً للمسلمين التشاديين لتصعيد النضال ضد حكومة تشاد من داخل الأراضي

---

١) كمال الدين يوسف عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١١٥ .

السودانية، ثم بعد ذلك ظهر زعيم المعارضة التشادية المعروف (محمد الباقلاني) على الساحة السياسية وبدأ ترتيب الخلايا السرية داخل الأراضي السودانية ثم نشط عمل سياسي استطاع من خلاله أن يدفع الحزب الوطني وجبهة تحرير تشاد للقيام بعمل سياسي عسكري مشترك أسفرت جهوده عن عقد مؤتمر في مدينة (نيالا) ١٩٦٦م وتمخض عنه قيام كيان سياسي جديد (فرولينات)[١].

عقب إطلاق سراح رئيس الاتحاد العام للطلاب التشاديين اعترض على مقررات مؤتمر نيالا باعتبارها عمدت لتذويب جبهة تحرير تشاد في التنظيم الجديد(فرولينات) وحاول الباقلاني ترك الموقف مستعيناً بوسطاء من الأحزاب السياسية السودانية (الوطنى الاتحادى وحزب الأمة) التي استجابت فوراً لعقد مؤتمر ودمدني بعد أربعة أشهر فقط من مؤتمر نيالا حيث شاركت فيه كل أحزاب المعارضة التشادية، كما حضره ممثلون من الأحزاب الوطنية السودانية وبذلك تم تسوية الخلافات ومن ثم اتخذت المعارضة التشادية الأراضي السودانية ساحة لانطلاق نشاطها وساعدها على ذلك سهولة التحرك نسبة لاتساع المساحات في الحدود السودانية التشادية وعدم وجود الرقابة [٢].

لكن هذا الوجود المتعدد من المعارضة التشادية في السودان قد أوقع السودان في حرج دبلوماسي وسياسي مع القيادة التشادية حيث أصبح السودان قبلة للثوار ضد النظام الحاكم في (إنجمينا) كما نشأت علاقات بين جبهة الميثاق (الأخوان المسلمون) في السودان والثورة التشادية ممثلة في (الباقلاني) المعروف بتوجهاته الإسلامية فانتهز الرئيس التشادي (تمبلباي) الفرصة وقدم شكوى للمنظمة الدولية جاء فيها أن الثوار التشاديين قد كونوا حكومة إسلامية في السودان بمساعدة الجهات الرسمية، وهنا سارع الدكتور (محمد إبراهيم خليل) وزير الخارجية السوداني آنذاك بنفي هذه المزاعم وطالبت تشاد بعد ذلك حكومة السودان بحل كل الجبهات التشادية العاملة في السودان وإغلاق مقارها وتسليم قيادتها. ثم اتخذ الرئيس (تمبلباي) بعد ذلك قراراً بقفل الحدود بين البلدين في ١٩٦٥م . وظل التصاعد قائماً حتى توسط الرئيس النيجري هاماني ديوري حيث انفرجت العلاقات نسبياً بين البلدين وعقدت لجنة وزارية في نوفمبر ١٩٦٨م في (نيامي) حيث توصل الطرفان إلى التالي:

---

١) وزارة الخارجية السودانية، الإدارة الإفريقية، تقارير العام ١٩٩١م، ص ٣٨ .

٢)كمال الدين يوسف عبد المجيد، مصدر سابق، ص ١٩٩ .

٣) إسماعيل الحاج يوسف، التدخل العرقي بين السودان وتشاد، رسالة زمالة غير منشورة، الأكاديمية العسكرية العليا الخرطوم، ١٩٩٢، ص ١٤٧ .

أن تتعهد تشاد برفع القيود عن حسابات السودانيين في البنوك التشادية وإعادة حرية التنقل لهم.

وتتعهد حكومة السودان بتسليم المجرمين الذين تطلبهم حكومة تشاد في الجرائم التي تنص عليها اتفاقية تبادل المجرمين التي وقعت بين البلدين في نوفمبر ١٩٦٥م وهذه الإجراءات أضعفت نشاط المعارضة ولكنها لم تقض عليها تماماً تمام حيث غادر عدد من قياداتها الأراضي السودانية وظل البعض بالسودان.

---

١) إسماعيل الحاج يوسف، مصدر سابق، ص ٢٠١ .

المبحث الثاني

إفرازات الصراعات السياسية في السودان وتشاد على علاقات البلدين

منذ أربعينيات القرن المنصرم عرفت دارفور المعتركات السياسية وشاركت في الحياة السياسية السودانية من خلال نوابها وممثليها في الحكومات المتعاقبة إلا أن معظم من كانوا يفوزون في الانتخابات لم يكونوا من أبناء دارفور أو لهم صلة` بدارفور إلا الانتماء الحزبي الضعيف، إذ لم تتورع الأحزاب السياسية من تصدير أشخاص ليسوا مقيمين في دارفور للترشح كنواب في الدوائر الانتخابية المخصصة لمناطق دارفو.ر وكان هؤلاء النفر من النواب المصدرين لا يعلمون شيئاً عن مشكلات ومتطلبات المناطق التي ترشحوا فيها، الأمر الذي جعل تمثيلهم لها غير حقيقي، وكان في أغلب الأحيان هذا النائب لايكلف نفسه مجرد الحضور إلى دائرته حتى من خلال المعركة الانتخابية والاقتراع لأنه متيقن أن مجرد الإشارة من زعماء الأحزاب الدينيين والطائفيين يجعل الناخبين يصوتون له دون التحقق من هويته [1]، حيث أن دارفور كانت شبه مغلقة على حزب الأمة الذي كان يكسبها بنسبة قد تصل إلى ٩٠٪، ورغم ذلك لم تجد دارفور العناية اللازمة من التنمية والخدمات الأساسية وعانت من الجهل والفقر والتخلف والمرض والعطش وانعدام الأمن. نتيجة لذلك برزت إلى السطح العديد من الكيانات الإقليمية مثل جبهة نهضة دارفور عام ١٩٦٤م بهدف وقف ممارسة الأساليب الفاسدة في العمل السياسى والديمقراطي مثل تصدير النواب وتحقيق التنمية ورفع المعاناة والتخلف والفقر وتوصيل مطالب أهل دارفور إلى المركز في الخرطوم [2].

فالملاحظ أن الأحزاب السياسية المركزية دائماً ما تلجأ إلى دارفور كلما كانت هنالك إنتخابات أو تعرضت هذه الأحزاب إلى معضلة تنظيمية أو في مواجهة الحكومة وخاصة الأحزاب الإسلامية وحزب الأمة، ثم تكثر من الوعود والمساومات للمواطنين والقبائل بتقديم الخدمات والتنمية وتعيين أبناؤهم في المناصب الدستورية والتنفيذية والإدارية في حالة مساندتهم للفوز في الانتخابات. نتج عن ذلك أن انقسم مجتمع دارفور إلى العديد من الكيانات الصغيرة الأخرى كل حسب الثقل القبلي والعددية البشرية والمصلحة الشخصية أو الحزبية أو الفئوية الضيقة مثل:

---

١) البدري محمد عثمان صديق، مصدر سابق، ص ١٨ .

(كتلة الفور، وكتلة الزغاوة، وكتلة القبائل العربية، وكتلة القبائل الأخرى، وجبهة تحرير السودان، وجيش تحرير السودان وهو الجناح العسكري لجبهة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، ولها جناح عسكري بنسب الاسم، وحزب التحالف الفيدرالي، ومليشيات الجنجويد، وحركة التجمع العربي، وحركة دارفور للفور، حركة عرب وزرقة، ودولة الزغاوة الكبرى، والتجمع الزغاوي، والبشمرقة، والتوربورا، والإصلاح والتنمية)، هذه التقسيمات جعلت دارفور عرضة للتحزب والتعنصر والتفرقة الأمر الذي أدى إلى بروز النعرات القبلية والحزبية التي جرت قبائل دارفور إلى الاحتراب فيما بينها، وظهور التكتلات والمسميات الغريبة على إنسان ومجتمع دارفور بصورة خاصة والمجتمع السوداني بصورة عامة. وهذه التكتلات دائماً ما تنادي بالعدالة والتنمية والإصلاح وتشكو من الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي (السلطة والثروة)، مطالبة الحكومة المركزية والإقليمية بالمساواة وتوزيع السلطة والثروة بالعدل، وهذا مؤشر واضح للاستياء من الظلم وعدم العدالة الاجتماعية من قبل المركز تجاه دارفور، كما يلاحظ أيضاً اعتماد الأحزاب السياسية المركزية خاصة الطائفية والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية على أسلوب احتواء قبائل الغرب (دارفور) ذات الثقل الإنساني لضمان الفوز في أى انتخابات أو أي مشروع يطرح للتصويت، الأمر الذي أدى إلى ترسيخ القبلية والجهوية وبرزت إلى السطح العديد من الاتهامات تجاه الأحزاب السياسية المركزية خاصة حزب المؤتمر الشعبي الذي انفصل عن المؤتمر الوطني.

ما سبق يؤكد ما ذكر أن الأحزاب المركزية كانت وراء إشعال كل الفتن والحروب القبلية التي اجتاحت الإقليم حيث كانت تدعم أطراف النزاع بالتخطيط والمعلومات والسلاح والمال [1].

وللنظر للناحية الأخرى للحركات الثورية في الامتداد الغربي لدارفور (تشاد) نلاحظ منذ استقلالها ١٩٦٠م أنها قد تعرضت إلى العديد من المحاولات المسلحة للاستيلاء على السلطة السياسية وفي جميع تلك الحالات كانت دارفور مسرحاً لصراع أطراف النزاع التشادي ـ التشادي كالتي في عام ١٩٦٦م إذ نشب صراع حول السلطة بين الرئيس فرانسوا تمبل باي وجبهة الفورولينا التي أسست في مدينة نيالا ١٩٦٤م واستمر هذا الصراع إلى أن تمت الإطاحة به في عام ١٩٧٤م. وفي عام ١٩٧٥م نشب صراع حول السلطة بين الحكومة وجبهة الفورولينا وجبهة (الفان) بقيادة حسين هبري الذي إتخذ من مدينة الجنينة السودانية رئاسة إدارية له ومن مدينة كلبس السودانية

---

١) البدري محمد عثمان صديق: ورقة عمل عن المهددات الأمنية في ولايات السودان الغربية، قاعة الشارقة، الخرطوم ٢٠٠١، ص ١٣ .

رئاسة تعبوية لقواته.

وفي عام ١٩٧٦ استولت قوات الشمال التي يرأسها جكوني عويدي على السلطة في تشاد وذلك بمساندة من ليبيا [١]. وفي عام ١٩٨٠م نشب صراع حول السلطة بين حسين هبري وجكوني عويدي حسم بواسطة ليبيا لصالح جكوني عويدي. وفي عام ١٩٨٠م لجأ حسين هبري إلى السودان واستقر بقواته في كل من الجنينة وكلبس والطينة السودانية حتى عام ١٩٨٢م، حيث استولى على السلطة في تشاد، بعد انسحاب ليبيا منها. وفي عام ١٩٨٢م كون كل من جكوني عويدي والشيخ بن عمر قوات للمعارضة استقرت في هضبة تبستي إلى الشمال من تشاد. وفي عام ١٩٨٨م نشب خلاف بين كل قادة قوات الزغاوة بقيادة حسن جاموس وإدريس دبي ضد حسين هبري (القرعاني) مما اضطر قادة الزغاوة (المعارضة) إلى اللجوء للسودان واقامة معسكرات في كل من الجنينة والطينة السودانية وكلبس السودانية وياهاي وسرو وجبال كراره ومحافظة كتم وجبل مرة وزالنجى ووادي صالح ومنطقة خور برنقا [٢]. وفي عام ١٩٩٠م تمكن العقيد إدريس دبي من الاستيلاء على السلطة في تشاد من حسين هبري منطلقاً من السودان. وفي نفس العام ١٩٩٠م قام مالدوم يادة من قبيلة الحجار وبعض من قادة قبيلة الزغاوة بمحاولة انقلابية ضد إدريس دبي إلا أنها فشلت. وفي عام ١٩٩٣أيضاً قامت معارضة من قبائل البرقو بزعامة دكتور الحارث وتمركزت في مدينة الجنينة ومحافظة وادي صالح إلا أنه قد تمت المصالحة بينهما وتم الإتفاق مع العقيد دبي وعادت المعارضة وانضمت إلى السلطة الحاكمة في تشاد.

الملاحظ أن جميع هذه الثورات وقوات المعارضة والحركات المسلحة والثورات الانقلابية في الغالب الأعم من القادة التشاديين يتخذون من إقليم دارفور إما منطلقاً لهم أو مأوى أو الاثنين معاً. وذلك لما يوفره لهم الإقليم من حماية طبيعية ومن مواقع تعبوية تصلح للمناورة إضافة للسند الإداري (اللوجستى) حيث تتوفر ضرورات الحياة من ماء وطعام، وأهم من ذلك كله السند الإداري الإستراتيجي حيث الأمن والإمداد بالرجال والمال والسلاح والعتاد [٣].

---

١) د. كمال محمد عبيد: العلاقات السودانية التشادية، جامعة إفريقيا العالمية ٢٠٠١م، مصدر سابق، ص ٢٣ .

المبحث الثالث

إفرازات التعصب القبلي وصراع السلطة على العلاقات بين البلدين

من أبرز الحقائق التاريخية المهمة التي يجب وضعها في الاعتبار هي أن بعض أقاليم السودان قد أدخلت في الإطار السياسي الحديث للسوداني الحالي في زمن متأخر كثيراً عن بقية أقاليمه الأخرى. فإقليم دارفور قد تم إلحاقه ببقية أجزاء السودان الأخرى بعد عقدين من الزمن لفترة الحكم الثنائي وذلك لاعتبارات أمنية متعلقة بالوضع الحدودي في هذا الإقليم الجديد في مجالين مختلفين من مناطق النفوذ الأوربي.

فالحكم الثنائي قضى جل وقته في تأمين هذه الحدود وفي تنظيم الإدارة المحلية حتى(١٩٥١ ـ ١٩٥٢م) حيث لم تكن الفرصة متاحة لتنمية الموارد الطبيعية في هذا الإقليم من قبل الحكم المركزي وانحصر جهد الإدارة المركزية في إقامة مشاريع خدمية لا تربطها سياسة داخلية بينية واضحة كانت لهذه المشاريع نتائج سالبة أضرت بالبيئة المحلية نتيجة لتركز الثروة الحيوانية في مساحات جغرافية محددة حول مصادر المياه.

أما من النواحي الإنسانية والاجتماعية فقد عملت الإدارة المركزية السودانية (الحكم الإنجليزي ـ المصري) على تركيز عدة مجموعات قبلية متباينة في حيز جغرافي واحد، مما أدى إلى الاحتكاك بين القبائل نتيجة لحدة التنافس بينهماعلى مصادر المياه والكلأ وامتلاك الحواكير والديار وزعامات الإدارة الأهلية في هذا الحيز الجغرافي المحدود.

أما على الصعيد السياسى فنجد أن النظام القبلي المتوارث في السودان بصفة عامة وفى مناطق الحدود المشتركة بصفة خاصة (بين السودان وتشاد) مبنياً على أساس أن لكل قبيلة حدود جغرافية وقيادة سياسية وهيكلاً هرمياً للسلطة السياسية (الإدارة الاهلية). يتم صناعة واتخاذ وتنفيذ القرارات داخل القبيلة، وإدارة العلاقات الداخلية البينية الثنائية، والإقليمية والخارجية مع القبائل الأخرى [١].

---

١) صحيفة الرأي العام السودانية، بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٨م، العدد ٣٧٠٣، ص ٥ .

حتى في السابق نجد أنه وفي مواسم الجفاف كان يتم الاتصال بين قيادات القبائل المتأثرة بالجفاف وبقية القبائل الأخرى الموجودة في المنطقة وفي الجوار، ومن ثم تتم الحركات القبلية وفقاً للأسس المعلومة الاتجاهات وفي مسارات معلومة وأزمنة معلومة لكل القبائل، كان لمثل هذه الأعراف أثر حميد على علاقات القبائل بعضها البعض، حيث يتم امتصاص ومعالجة أغلب الآثار السالبة لهذه الحركات محلياً بواسطة زعماء القبائل والسلطات المحلية وذلك عن طريق الأعراف أو القوانين المحلية، كل هذه المعالجات كانت تتم في إطار الإدارة الأهلية وبما توارثته من أعراف وتقاليد إلا أن حل الإدارة الأهلية وتصفيتها في عام ١٩٧٠ وتزامن ذلك مع التقدم السريع لجبهة الساحل الإفريقي الجاف والذي صاحبته هجرات إنسانية وحيوانية كثيفة، فاقمت من الظروف المؤاتية للإحتكاكات بين القبائل، وخلقت من الظروف ما هو فوق طاقة الإداري التنفيذي خاصة بعد عملية تقصير الظل الإداري وتعيين إداريين جدد صغار السن ليس لديهم الخبرة الإدارية الكافية للتعامل مع الأزمات وإدارتها أدى هذا الوضع إلى ارتفاع معدلات النزاعات القبلية وشراسة الصدامات الدموية في القبائل تنافساً بينهما على رقعة الموارد الطبيعية التي انكمشت بفعل تقدم جبهة الساحل الإفريقي الجافة التي سميت نتيجتها في ما بعد الجفاف والتصحر.

حتى تتضح الصورة، فإن الناظر إلى خارطة السودان الحديثة خاصة موقع دارفور يجد التالي:

إن هذا الإقليم الذي يقع في الجزء الغربي من السودان بين دائرتي عرض (٩ ـ ٢٠) درجة شمالاً وخطي طول (١٦ ـ ٣,٢٧) درجة شرقا يشغل مساحة تقدر ب (٣١٣,٦) ألف كيلو متر مربع تقريباً أي ما يعادل ١٩٦ ألف ميل مربع تقريبا تمثل (١ : ٥) من مساحة السودان تقريباً، ويبلغ عدد سكانه حوالى ٥ ملايين نسمة تقريباً أي ما يعادل ٢٢٪ من جملة سكان السودان تقريباً ويسكن الإقليم حوالى ٩٠ قبيلة، وهي خليط من عناصر مختلفة زنجية وعربية تختلف حيناً وتتفق أحياناً أخرى في عاداتها وتقاليدها وأعرافها وسبل كسب العيش. فمن أهم القبائل التي توجد في الجزء الشمالي من دارفور هي (الفور، والتنجر، والزغاوة،و البديات، وعرب الرزيقات، الشماليين والبرتا والميدوب والبني هلبة وقبائل أخرى صغيرة العدد [١] .

أما أهم القبائل في الجزء الجنوبي من دارفور فنجد قبائل (الفور، والهبانية، والرزيقات، والبنى هلبة، والتعايشة، والزغاوة، والداجو،و المعاليا والبرقو، والترجم،و المساليت، والقمر، والفلاتة،

والتاما وبعض القبائل الصغير الأخرى. أما في الجزء الغربي من دارفور فمن أهم القبائل التي تسكن نجد (المساليت، والقمر، والفور، والزغاوة، والتاما، والكيرا البرقو، والبديات وبعض القبائل العربية ذات التعداد السكاني الضئيل). في الشرق والوسط من دارفور فنجد أن أهم القبائل التي تسكنه هي (البرتي، والزيادية، والزغاوة، والكنجارة، والهوارة، والمسبعات، والتنجر، والفور، والكيرا وبعض القبائل الصغيرة الأخرى.

إذا اعتبرنا أن القصور من قبل الحكومات المركزية في تحقيق التنمية الإقليمية في ولايات دارفور الخمسة ثم سرَّعت تقدم جبهة السهل الإفريقي الجافة أو ما يعرف (بالجفاف والتصحر) وما صاحب ذلك من اهتزاز شديد في قاعدة الموارد الطبيعية وغياب السلطة الإدارية المحلية اللصيقة (الإدارة الأهلية) ثم سياسة تقصير الظل الإداري من العوامل الموضوعية للتعصب القبلي والصراع الدامي على ما تبقى من الموارد فإننا نجد أن الوضع الجغرافي لدارفور قد أزم الوضع أكثر [١].

والمتمعن لطبوغرافية إقليم دارفور يجده يجاور أربع دول هي ليبيا من الشمال وتشاد من الغرب وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي ودولة جنوب السودان من الجنوب الشرقي. ويقع أغلب الإقليم في منطقة حزام بيئي عُرف منذ القدم بحركات إنسانية كثيفة وهجرات إنسانية بعيدة المدى. وهذا الحزام هو ما يعرف (بحزام الساڤنا) الذي يمتد من القرن الإفريقي شرقاً إلى مصب نهر السنغال في المحيط الأطلسي غرباً، في هذا الحزام تتحرك مجموعات من الرعاة من مناطق غرب ووسط إفريقيا ثم الحجاج الذين يعبرون السودان في طريقهم إلى (مكة المكرمة) إضافة إلى أنه في خلال الثلث الأخير من القرن الماضي نزح الكثير من الوافدين إلى دارفور حيث إستقر البعض منهم في معسكرات اللاجئين والبعض الآخر تم استيعابهم في الكيانات القبلية الكبرى في المنطقة (صاحبة الدار)، إلا أن هذه المجموعات المستوعبة احتفظت وما زالت تعمل جاهدة على الاحتفاظ بتقاليدها وثقافاتها وموروثاتها المتميزة.

هذا الوضع الجغرافي الاجتماعي الثقافي الحضاري السياسي الأمني المتميز لإقليم دارفور أدى إلى حدوث وتكرار الصراعات وتجددها بين القبائل بصورة متواترة ومتوالية إضافة لهذا الوضع نجد أن هناك أسباباً أخرى ظهرت حديثاً على الساحة نوجزها في التالي:

١) سعي القبائل الرئيسة للإبقاء على العُرف والتقاليد والموروثات الثقافية للقبيلة صاحبة الدار

---

١) نقلاً عن جريدة الرأي العام السودانية، العدد ٢٥٣١، عام ٢٠٠٤م، ص ٤ .

وسيادتها على القبائل الأخرى في المنطقة أو في الجوار خاصة القبائل الصغيرة أو المجموعات القبلية التي نزحت إلى ديار القبائل الكبرى، مما جعل كل القبائل تلجأ إلى العنف واستخدام السلام وموالاة السلطة الحاكمة واستخدام أساليب الحرب المنظمة لتهجير القبائل الأخرى واستغلال مواردها وثرواتها وفرض تقاليدها وموروثاتها الثقافية عليها.

٢) لجوء القبائل الصغرى وتلك التي تسكن ديار القبائل الكبرى إلى موالاة السلطة الحاكمة ومن ثم السعي الحثيث إلى الفوز في الانتخابات وتولي أبنائها للمناصب السياسية والقيادية والإدارية والتنفيذية ورؤساء اللجان الإدارية وأمناء لجان الحزب الحاكم. إلخ (الوالي، الوزراء المعتمدين، الضباط الإداريين).

ويتم ذلك باللجوء إلى شراء مصادر المياه كـ (الآبار والدوانكي والحفائر) في قلب أراضي القبائل المنافسة، ومن ثم التحكم فيها وذلك بحكم الهيمنة على القبيلة أو القبائل المنافسة وضمان ولائها وإدارتها عليها [١].

٣) إن مناطق الصراع القبلي هي من أكثر المناطق تخلفاً ولا توجد فيها بنيات أساسية من طرق ووسائل اتصال وخدمات، الأمر الذي أدى إلى عدم ربط أجزاء الولايات الخمسة بالمركز وخاصة مناطق النزاعات كما لم تتوفر المشروعات التنموية خاصة في المناطق النائية التي تتفشى فيها الأمية والجهل والمرض وشح المياه إضافة إلى عدم الأمن.

---

١) إخلاص حسين عبد الله، حدود السودان الغربية وأثرها في علاقاته مع دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦، رسالة ماجستير.

المبحث الرابع

مشكلات الحدود السودانية التشادية وإفرازاتها

إن نشاط الدولة الداخلي والخارجي أمران متداخلان حيث كيانها الداخلي يؤثر على كيانها الخارجي. والدولة التي تستطيع أن تعيش في أمن واستقرار وانسجام داخلي تستطيع أن تشق طريقها بسهولة.أما الدولة المضطربة داخلياً فهي كالجسم المريض تستنزف جهودها في إقرار الأمن والسلام والوحدة الداخلية ولا تستطيع مواجهة المجتمع الدولي. والسودان استطاع أن يتوسع ويحافظ على مساحاته الحالية منذ قرون طويلة بدءاً من مملكة الفونج والمهدية، ولم يضف إليه الحكم التركي أو الحكم الثنائي المصري الإنجليزي شيئاً يذكر غير إجراءٍ لتقسيمات إدارية داخلية من وقت إلى آخر وتثبيت لحدوده الدولية مع دول الجوار وفق اتفاقيات مع حكوماتها[١].

فالحدود السودانية التشادية تم توقيع اتفاقياتها في ١٩٢٤م ولكنها لم تجد أي اهتمام يذكر من الحكومات الوطنية المتعاقبة بين البلدين بل وجدت إهمالاً وتجاهلاً. فقد كانت الإدارة الاستعمارية القائمة آنذاك منذ عام ١٩٢٤م وحتى تاريخ خروجها من السودان كانت تراقب الحدود ولا تدع ثغرة يدخل منها فرد أو حتى جماعة من هنا وهناك، وهذا ما أكدته تقارير الحاكم العام، والتي كانت ترسل سنوياً لدولة الحكم الثنائي.

بصورة عامة تحددت الحدود بين السودان وتشاد وفقاً للاتفاقيات البريطانية الفرنسية المبرمة في ١٤يونيو ١٨٩٨م وبيان ٢١ مارس ١٨٩٩م الإضافي الذي وقعه (بول كامبون) من فرنسا و(اللورد سالسبوري) من بريطانيا وكانت هذه الاتفاقية تضع حدوداً متفقاً عليها وتركز على تقسيم المياه بين نهر النيل والكنغو.

أما اتفاقية ٨ سبتمبر١٩١٩م فقد اعتمدت الحدود وفقاً للمعلومات الجديدة التي أقرت الحدود السياسية إبتداءً من نقطة التقاء مدار السرطان مع درجة خط الطول ١٦ وحتى ١٥ الموازية.

وتنص الاتفاقية على إنشاء بعثة من الطرفين لترسيم الحدود والتي أفضت إلى بروتكول ١٥ يناير١٩٢٤م بلندن الذي لم يغير شيئاً يذكر في ترسيم الحدود بين البلدين [١].

بالرغم من أن الحدود التي كانت قائمة بين السودان وتشاد قد رسمت طبقاً لحدود المملكتين

(دارفور، ووداي) إلا أنها كانت سبباً في توتر العلاقات في كثير من الأحوال، الأمر الذي استدعى تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لإعادة وضع علامات الحدود. وقد انهت اللجنة أعمالها ومرحلتها الأولى في منتصف عام ١٩٩٥م وأعادت الترسيم حول (كلبس) شمالاً وهي المناطق التي تكتظ بالسكان على حدود البلدين وتكثر فيها الاحتكاكات والاشتباكات.

وقد برز أول نزاع حدودي بين السودان وتشاد بعد الإستقلال مع بداية عام ١٩٦١م وذلك بشأن الشريط الحدودي في منطقة (أناينا) بين قبيلة الداجو التابعة لمركز قوز بيضة التشادية من ناحية وقبيلة المساليت التابعة لمركز الجنينة السوداني من ناحية أخرى وكان النزاع متعلقاً بتقسيم القسم الرابع من بروتكول العاشر من يناير ١٩٢٤م.

فلما كانت الحدود أعقد الملفات الخلافية بين البلدين عقدت عدة اتفاقيات، آخرها الاتفاقية التي وقعت في ١٣ مايو ٢٠٠٧م بين الرئيس عمر حسن أحمد البشير وإدريس دبي بالعاصمة السعودية الرياض بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لكي ينعش الآمال بتحقيق الاستقرار على الحدود بين السودان وتشاد الأمر الذي قد يساهم في التخفيف من حدة الصراع الدائر في إقليم دارفور وهي المنطقة التي تنبع منها التوترات بين السودان وتشاد. ونص الاتفاق على تعاون البلدين في الحد من استخدام المتمردين بين السودان وتشاد وبدعم كل منهما للمتمردين في أراضي البلد الآخر. وقد وصلت التوترات حدتها عندما قامت قوات تشادية في ٩ أبريل ٢٠٠٩م باقتحام الأراضي السودانية بدعوى مطاردة عناصر التمرد التشادي الذين يختبئون في إقليم دارفور بغرب السودان، وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي رعته المملكة العربية السعودية بين البلدين وما تلى ذلك من اتفاق تم توقيعه بين أربعة من الفصائل المعارضة التشادية بقيادة كل من (الجنرال محمد نوري عبد الكريم) والسيد (عثمان أردمي) و(عبد الواحد عبود) ودكتور (حسن صالح القدم الجنيدي) بوساطة ليبية سودانية بحضور الزعيم معمر القذافي والمشير عمر حسن أحمد البشير. إلا أن المعارك بين الحكومة التشادية والمعارضة على الشريط الحدودي أدى لنسف كل تلك الجهود وما تلى ذلك من تصعيد تشادى تمثل في قصف قرى حول الجنينة بمنطقة (وادى رائع) وحشدها لقواتها على مشارف مدينة أدري الحدودية. وهناك عدة عوامل إذا لم يتم حسمها بين حدود البلدين فسوف تهدد إعاقة بين البلدين وتؤدي إلى إشعال حرب عرقية تتمثل في التالي:

العوامل التي تؤدي للنزاعات:

* وجود أعداد كبيرة تحمل سلاحاً على حدود البلدين.

* طول الحدود وعدم وجود فواصل طبيعية كالجبال والأنهار.

* التداخل القبلي في مناطق التماس وعدم ثباتها.

* اتفاقيات لترسيم الحدود معظمها وقعت في فترات الاستعمار غالباً ما تكون لبت رغبات المستعمر وليس الشعوب المستعمرة.

* اختلاف كثير من الحكومات الوطنية في تفسير الاتفاقيات التي وقعتها المستعمرات بالرغم من تبني منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٤م في قمة القاهرة الاتفاقية التي وقعها الاستعمار هي سبب كثير من النزاعات والحروب في القارة الإفريقية.

* طول الحدود واتساعها بالإضافة لقلة الإمكانات المادية والفنية حال دون إنفاذ كثير من إتفاقيات الحدود بين البلدين لذلك تحتاج إلى اهتمام من القياديين في البلدين باستكمال المادة وترسيمها. كل هذه الأنشطة والعوامل السالبة أدت إلى ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية في البلدين مما ساعد في انتشار عصابات النهب المسلح التي تقوم بها بعض القبائل الحدودية حيث ينعكس ذلك على التالي:

- التدخلات الخارجية: حيث ثبت ذلك في أزمة دارفور بتورط بعض دول الجوار.

- اختلافات الحدود وذلك من قبل بعض السكان في الحدود للبحث عن المياه والمراعي.

- التهريب ومطاردة معتادي الإجرام حيث يلجأ المهاجرون إلى الدولة المجاورة للاحتماء بأراضيها[1]. بالإضافة إلى ذلك العوامل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية حيث تتمثل العوامل الأمنية في الصراع التشادي في فترة حكم سابقة للحكم الحالي وما أفرزه من لجوء أعداد كبيرة من المعارضين والهاربين ورواج تجارة السلاح والنهب المسلح والعوامل الاقتصادية تتمثل في حيازة التشاديين الأراضي الزراعية والجنائن السودانية التي تتركز في المنطقة الحدودية الواقعة جنوب خور (برنقة) وحتى بحيرة تيزي. وهي منطقة وعرة تغطيها الغابات وتتخللها الوديان الكبيرة التي

---

١) الطيب عبد الرحمن: مصدر سابق، ص ٦٣ .

تتوافر على جوانبها المياه والحشائش للرعي، والأراضي الزراعية الواسعة فاصبحت هذه المنطقة جاذبة للتشاديين النازحين من الشمال بسبب الجفاف، كما تعتبر من أهم معابر تهريب الصمغ العربي والسكر إلى أفريقيا الوسطى والمواد التموينية الى تشاد. كما أدى خلو هذه المنطقة من ظاهرة السيادة والسلطة الى اغراء التشاديين بالتفكير في جمع الضرائب من الأهالي الرعاة والمزارعين. وتتمثل العوامل الاجتماعية في وجود القبائل المشتركة والنزاعات القائمة بينها، ونجد في الشريط الشمالي من الحدود قبائل مشتركة هي الزغاوة والبديات والرزيقات الشمالية والزيادية. وفي الشريط الجنوبي من الحدود توجد قبائل التعايشة والبني هلبة والهبانية والمسيرية والسلامات والفلاتة والبرنو والترجم إضافة الى الفور والداجو. وقد نزحت للشريط الحدودي للجنوبية الغربية قبائل التاما والبرنقة مع وجود قبائل المساليت والقمر وبني خزام. وقد أدت هذه العوامل الى عدم الاستقرار وتصاعد الخلافات الحدودية الأمر الذي جعل حكومة السودان تفكر في إعادة ضرورة توضيح معالم الحدود المشتركة بين البلدين، وقد ظلت تنادي بذلك كمقترح خلال اللجنة الوزارية المشتركة [1].

*) السفروك عصا من الخشب تستخدم في صيد الحيوانات.

١) السفير نصر الدين خضر: التقرير الختامي للسفارة السودانية بتشاد إنجمينا ١٩٩١م، ص ١٥ .

المبحث الخامس

المنازعات القبلية على الحدود وانعكاساتها

إن المشكلات الحدودية التي تقع بين القبائل لا تنقطع ما يين فترة وأخرى وتكاد تكون السبب في كل مشكلة من هذه المشكلات، إذ أن جلها يقع بسبب موارد المياه أو المراعي أو التنافس حولها واستغلالها ما عدا بعض الحالات التي يكون الباعث غير متعلق بالمواد الطبيعية، وقد ساهمت هذه المشكلات بطريقة أخرى في تأجيج الصراعات القبلية بولاية دارفور حتى وصلت إلى حوالى خمسة عشر نزاعاً قبلياً، وإذا رجعنا لأسباب هذه النزاعات القبلية يمكن حصرها في مناطق الحدود المشتركة التي عرفت حرفة الرعي منذ آلاف السنين كما عرفت تحركات الرعاة بين السودان وتشاد وفق مواقيت وعبر مراحيل محددة ومعينة ولم تحدث أي احتكاكات تذكر بين المجموعات الرعوية بسبب وجود مواثيق واتفاقيات بين القبائل الحدودية تحكم تلك العملية في فترة عشر السنوات الماضية. ونتيجة لعوامل الجفاف والتصحر والتدهور البيئي للموارد الطبيعية بمناطق الحدود المشتركة بسبب الاستخدام غير المرشد لتلك الموارد وتقليص المراعي وموارد المياه وهجرة السكان المتواصلة بسبب تلك الظروف من المناطق الشمالية إلى الأواسط والجنوب والخلل الإداري الذي تزامن مع ذلك والذي تمثل في التوسع في الرقعة الزراعية على حساب المراحيل وخلق مراحيل جديدة عشوائية وفي قلب المناطق الزراعية فقد تضافرت وساهمت كل تلك الظروف مجتمعة في خلق مناخ صالح لوجود الاحتكاكات بين القبائل الرعوية نفسها بسبب التنافس في المراعي وموارد المياه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن فترة الجفاف والتصحر التي سادت مناطق شمال دارفور قد أدت إلى هجرة مجموعات سكانية حدودية كبيرة إلى أواسط الولاية والنصف الجنوبي واعتمادها على نصف ما كان متاحاً من الموارد الطبيعية والمصادر الحياتية المادية الأخرى، إذ نجد قبيلة الزغاوة مثلاً ونسبة للجفاف وللتدهور في البيئة التي سادت ديارها خلال الفترة من عام ١٩٧٠م وحتى ١٩٨٤م فقد هاجر سكان ما يقارب من تسعمائة قرية من قرى الزغاوة إلى مختلف أجزاء ولايات دارفور بالتركيز على جنوبها، وكذلك نلاحظ أن ليبيا هي الأخرى أيضاً ساهمت بدور كبير في النزاعات على الحدود المشتركة وذلك بتدخلها لدعم الفصائل الموالية لها في الحدود المشتركة مع التركيز على القبائل العربية وقامت باستقطاب بعض هذه القبائل عن طريق

---

١) السفير نصر الدين خضر: التقرير الختامي للسفارة السودانية بتشاد إنجمينا ١٩٩١م، ص ١٨ .

التجنيد وتوزيع الأسلحة لها، وقد زاد حجم انفراط الأمن والتشاجر القبلي على الحدود المشتركة عام ١٩٨٦م عندما فقدت الجماهيرية سلطات ولاية دارفور آنذاك السيطرة على قوات المعارضة المرابطة بدارفور [١] والنتيجة أن تمكنت القوات من الاقتراب على مناطق الحدود المشتركة وقامت ببيع أسلحتها للحصول على الغذاء والدواء والماء وتنوعت الأسلحة مما جعل مهمة السلطات الأمنية بولايات دارفور عسيرة في تجريد هذه العناصر من أسلحتها، وهكذا نرى أن الجماهيرية الليبية قد اكتسبت الخبرة في التعامل مع نقاط الضعف السودانية آنذاك كما تمكنت من تنفيذ أساليب مختلفة لاستغلال ثغرات الحدود واختراق تركيبة المجتمع الحدودي وقد تميزت الإستراتيجية الليبية باستقطاب القبائل الحدودية لخطوة مهمة لتنفيذ مخططاتها في التالي:

استغلال الغياب العسكري السوداني الدوري والمستمر بمناطق الحدود المشتركة مع تشاد بدفع عناصر مختلفة من المعارضة التشادية في شكل تسللات رأسية تعبر من العوينات وتمر بأراضي دارفور في مناطق القبائل السودانية المستقطبة ويتبعها في بعض الأحيان قوات ليبية حيث إن الحركة مضمون لها في مناطق هذه القبائل ودرجت هذه القوات على التجوال في مناطق دارفور الحدودية منها وخلافه دون أدنى أي إشراف أو رقابة من السلطات السودانية آنذاك.

تدفق القبائل التشادية التي تؤيدها ليبيا وتركيزها في دارفور لإجبار السودان بطريقة أو أخرى بالاشتراك كطرف في الصراع التشادي ومحاولة استغلال التداخل القبلي والعرقي المشترك بين السودان وتشاد في تنفيذ أهداف سياسية ضد نظام إنجمينا [٢].

تدفق الأسلحة بسهولة إلى مناطق الحدود المشتركة شجع القبائل على مزية اقتنائها وذلك بغرض مجابهة ظاهرة النهب المسلح أو من أجل الدفاع عن ممتلكاتها أو لتصفية حسابات ثأرية قديمة لما يسر على الثغرات والصراعات القبلية على القطاع الحدودي أن تتفاقم وخصوصاً تلك النازحة من النواحي التشادية من فلول المنظمات والحركات الثورية التي تبحث عن أرض خصبة للاستقرار النهائي تفادياً للحياة غير المستقرة التي يعيشونها هناك فضلاً عن قسوة الزحف الصحراوي إلى مناطقهم الأصلية. لقد انعقدت عدة مؤتمرات للصلح بين القبائل الحدودية المختلفة إلا أنها كانت غالباً ما تبدي عدم الالتزام بتنفيذ توصيات تلك المؤتمرات مما يقود مرة أخرى إلى

تجدد الاشتباكات والاحتكاكات، عليه وبصورة عامة يمكن تلخيص أهم مسببات النزاعات القبلية في التالي:

الصراع التشادي التشادي والتشادي الليبي والتشادي السوداني وما نجم عنه من تدفق الأسلحة لمناطق الحدود المشتركة.

الصراع القبلي والجماعي حول مراعي ومصادر المياه [1].

النزاع بين المزارعين كفئة مستقرة لتضارب المصالح.

النزاع حول الأراضي الزراعية أو الحدود القبلية.

الاحتكاك بين الرعاة المتجولين والمواطنين المقيمين.

القبلية والعنصرية التي تفشت وسط القبائل والنعرات القبلية والمشكلات الفردية والثأرات في غياب وجود إدارة أهلية فاعلة وقوية مع اختفاء دور العرف وفشل القانون في معالجة المشكلات القبلية.

ا

١) إسماعيل الحاج يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٩ .

المبحث السادس
ظاهرة النهب المسلح عبر الحدود المشتركة

بدأت عمليات النهب المسلح في الظهور حوالي نهاية ١٩٧٤م وظهرت في حجمها الحالي نهاية ١٩٧٩م حيث وقع أول حادث على مشارف كبكابية عام ١٩٨١م في سوق (أوب). لم يكن النهب المسلح بصورته الحالية معروفاً في مناطق الحدود المشتركة، ولم يكن عمل العصابات المنظمة الكثيرة العدد أمراً مألوفاً رغم أن مجتمعات الحدود المشتركة قد عرفت نوعاً تقليدياً منذ القدم وأطلقت عليه أسماء كثيرة مثل الهمباتة والقماية وقطع الطرق، وكانت الأسلحة المستخدمة في تنفيذ ذلك العمل كلها بدائية كالحراب والسكاكين والسفاريك * والعصي وغيرها مع قليل من الأسلحة النارية المحلية الصنع، ويعتمد قطع الطريق على المباغتة والتخفي، أما الهمبتة فتعتمد على الجرأة والشجاعة في أخذ حق الغير عنوة، وكان المجتمع الحدودي ينظر إلى الهمبتة كرمز للشجاعة وهي صفة نبيلة اجتماعاً. وبتطور المجتمع المحلي تغيرات النظرة لهذه الظاهرة فانحسرت في نطاق ضيق إلا أنه في نهاية السبعينات بدأت الأحوال تتبدل بسبب الجفاف والتصحر والتداخل السكاني والقبلي خاصة القبائل الرعوية منها. ودخلت قبائل تشادية كالبديات والقرعان والقبائل الرعوية التشادية من عناصر عربية، واستقرت في مناطق متفرقة في شمال دارفور وقد كانت هذه أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفشي ظاهرة النهب المسلح عبر الحدود المشتركة، وذلك بالإستفادة من متبقي أسلحة الحرب التشادية التشادية والتشادية الليبية التي استمرت قرابة الثلاثين عاماً لذلك أصبحت مناطق الحدود المشتركة مسرحاً لهذه الأحداث هرباً ولجوءاً منه وإليه[١].

أوجد هذا الصراع المسلح مجموعة من اللاجئين من القبائل التشادية التي دخلت السودان ولكن الأمر اتخذ شكلاً آخر بعد عام ١٩٨٠م وذلك لتجدد صراع السلطة بين حسين هبري وجوكوني عويدي الرئيس التشادي آنذاك. وكان لوجود هبري في مناطق الحدود المشتركة والدعم العسكري الذي وجده من السلطات السودانية والمصرية سبباً في وجود مجموعات عسكرية كبيرة مدربة تملك السلاح فتسلل جزء كبير منهم بسلاحهم مفضلين احتراف مهنة النهب بدلاً عن خوض المعارك،

---

١) سليمان عبد الله، القبائل الحدودية، مصدر سابق، ص ١٣٧ .

ولجأت بعض هذه المجموعات إما لبطون وفروع قبائلها بالسودان كالزغاوة والبديات والمساليت أو احتمت بالجبال والغابات واتخذت منها أوكاراً تنطلق منها، وبالتالي توسعت عصابات النهب المسلح بازدياد الفارين من المعارك إما بأسلحتهم أو ببيعهم الأسلحة مقابل أي قدر من المال أو ازدياد عدد اللاجئين وتسرب كميات كبيرة من الأسلحة المختلفة. فتسلحت معظم القبائل الحدودية.

ومرة أخرى تختلط الدوافع السياسية والاقتصادية بالوجود الليبي على الحدود المشتركة عام ١٩٨٦م متمثلاً في وجود القوات الليبية وما تبعها من قوافل الإغاثة المشبوهة لدارفور وتسلل القوات المناوئة لنظام هبري. وتوالت هذه التهديدات حيث دخلت قوات ابن عمر أراضي دارفور بأعداد كبيرة بكل ما تمتلك من عتاد وعدة ورابطت في المناطق الشمالية من دارفور وبدأت في المناوشات في تلك البقاع وعاثت فساداً في الأرض واتخذت من دارفور قاعدة عسكرية لتنطلق منها لتهديد السلطة في تشاد مما اضطرتها إلى أن تدخل قواتها الأراضي السودانية لنقل المعركة خارج أراضيها. وتتعقب هذه القوات والقضاء عليها، وبالفعل داخلت أعداد كبيرة منها في شكل مجموعات قتالية واشتبكت مع القوات القادمة من ليبيا وصدتها على أعقابها، وبعدها أخذت تنهب في الثروات السودانية على الحدود المشتركة [١].

وهذه الظاهرة قد أفرزت وجود عنصر مختلط (سوداني تشادي) في وحدة انتفاعية وذات مصلحة مشتركة بغرض تبادل المال المنهوب أو علاقة بطولات وهمية ولكل ضرره على الأمن الاقتصادي خاصة في عملية استبدال المال المنهوب في كل من الدولتين حيث يتم بسلب أو نهب أموال من السودان لتستبدل بأخرى في تشاد وبالعكس. وتتكون هذه العصابات عادة من مجموعات القبائل المتداخلة والممتدة بين البلدين. ومن الملاحظ أن هذه العصابات تعمل بتخطيط ودراسة وافية لكل الظروف المحيطة بها وتختار على الدوام الأماكن الجبلية الوعرة الصعبة الوصول إليها والغابات الكثيفة وساعدتها على ذلك طبيعة المنطقة وجغرافيتها وتردي الأحوال المعيشية وسهولة الحصول على السلاح وتوفره وفرصة الثراء السريع. وقد أفرزت هذه الظاهرة أيضاً الهجرة الدائمة خاصة الحدودية والإقامة في أطراف المدن والقرى الكبيرة التي بها وجود حكومي. ولازم الكساد معظم الأسواق الحدودية بسبب الهجوم عليها من قبل عصابات النهب المسلح التي شغلت القوات المسلحة والقوات النظامية عن القيام بواجبها وكاد المواطن في مناطق الحدود المشتركة يفقد

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ٢١٠ .

٢) سليمان عبد الله، مصدر سابق، ص ١٤٣ .

الثقة في السلطة، فقد نما لديه شعور بعدم الاستقرار أو الاطمئنان والرضا حيث أزهقت أرواح بريئة كثيرة وتشردت أعداد كبيرة من الأطفال وفقدت النساء أزواجهن وهجر السكان الزراعة في المناطق الخارجية وتوقفت الأسواق الخارجية وتفرقت بيوت القبائل أو القبيلة الواحدة إلى عدة جهات، بل إن الروابط الأسرية قد تأثرت وتشتت أفرادها في مناطق مختلفة وفقدت مصادر الرزق والثروة. وقد بذلت السلطات الولائية بدارفور بالتنسيق مع الجانب التشادي مجهودات جبارة للحد من هذه الظاهرة لإعادة الأمن والاستقرار لمناطق الحدود المشتركة.

---

١) عميد إسماعيل الحاج يوسف، مصدر سابق، ص ١٠٥ .

المبحث السابع

ظاهرة الجفاف والتصحر وتأثيرها على الحدود المشتركة

تعرضت مناطق الحدود المشتركة بين السودان وتشاد منذ بداية السبعينات إلى جفاف وتصحر أصاب المناطق الشمالية منها بصورة حادة وكنتيجة لقلة الأمطار أو سوء توزيعها فقد تأثرت بعض المناطق تأثيراً سالباً وتعرضت المحاصيل الزراعية للجفاف وفقد المواطنون الكثير من ماشيتهم، وكنتيجة طبيعية نزح السكان بصور جماعية متنوعة من شمال مناطق الآباء والأجداد مما أحدث اضطراباً ملحوظاً في الخارطة السكانية وتوزيع القبائل على الحدود والتي جاءت إاعكاساتها ومردودها واضح في عدة صور منها زعزعة الأمن والاستقرار نسبة للإاتناقات في سبيل كسب العيش وضيق اليد التي اجتاحت كثيراً من النازحين وفي العادات والتقاليد وبالاضافة إلى نزوح الآلاف في التشاديين الذين عبروا الأراضي السودانية واستقروا في القرى والأرياف والتي هجرها أهلها خاصة ديار الزغاوة.

فمنذ مطلع الثمانينات تعرضت دول غرب أفريقيا وأيضاً كل من السودان وتشاد إلى جفاف وتصحر وكنتيجة لهذه الأسباب والتدهور البطئ للبيئة الطبيعية بسبب الاستخدام غير المرشد لهذه الموارد وقطع الأشجار وتقليص المراعي وموارد المياه وهجرة السكان المستمرة وعدم الالتزام بالأعراف والمواثيق القبلية والتوسع في الرقعة الزراعية على حسب المراحيل وقد أدت هذه الأسباب لبعض الاحتكاكات بين القبائل الرعوية وبين المزارعين وبين النازحين والقبائل المستقرة وقد أفرزت هذه الظاهرة السلبيات التالية:

- موت الإنسان ونفوق الحيوانات.
- التدهور في البيئة والغطاء النباتي.
- توقف الزراعة والرعي مما أدى إلى عدم توفير المواد الغذائية.
- نزوح عدد كبير من السكان بحثاً عن حياة كريمة [1].

---

١) محمد شريف جاكو، مصدر سابق، ص ٢١٠

٢) سليمان عبدالله، مصدر سابق، ص ١٤٣

كما أدت أيضاً ظاهرة الجفاف والتصحر إلى هجرة مجموعات كبيرة سكانية بأكملها من مناطق الحدود المشتركة الشمالية إلى مناطق الأواسط والمناطق الجنوبية منها واعتمادها على نصف ما كان موجوداً من الموارد الطبيعية والمصادر الحياتية المادية الأخرى ونأخذ على سبيل المثال قبيلة الزغاوة وبسبب الجفاف والتصحر والتدهور في البيئة الذي ساد ديارها فقد هاجر سكان ما يقرب (٨٠٤) قرىً للزغاوة إلى مناطق مختلفة في العمق ونسبة لتلك الظروف فقد نتجت الكثير من المشكلات خاصة في شمال دارفور حيث اختل التركيب القبلى والسكاني المتعارف عليه داخل الحدود الجغرافية كديار الزغاوة وفي غياب السلطة المتمثلة في الإدارة الأهلية واختلاف عادات وتقاليد وأعراف القبائل القادمة والمستقرة فقد حدثت عدة اشتباكات في أوساطها تطورت إلى نزاعات قبلية بأشكال متفاوتة فنشأت عنها عدة اخلالات أمنية وعقدت عدة مؤتمرات للصلح إلا أن عدم الالتزام بتنفيذ توجيهات ومقررات هذه المؤتمرات أدت إلى إهدار الجهود التي بذلت مما جعل الاحتكاكات تتجدد بين الفترة والأخرى [١].

كما ساهمت ظاهرة الجفاف والتصحر أيضاً باختلال وانفراط الأمن في تشاد إلى لجوء أعداد كبيرة من السكان إلى دارفور مما جعل السلطات الولائية تفتح عدداً من المعسكرات في كل من (أنكوني، مورني، وأمبلا). حيث بلغ عدد اللاجئين بهذه المعسكرات حتى نهاية عام ١٩٨٨م مائة خمسة وسبعين ألف لاجئ، وصاحب ذلك تدفق أعداد كبيرة من المنظمات الأجنبية لتقديم المساعدات والإغاثة ورغم مظاهرها الإنسانية في ذلك إلا أن معظمها له أجندة مشبوهة وأنها تعمل لحساب جهات كنسية ولأغراض أمنية وخفية وتستخدم هذه المنظمات طائرات ذات كفاءة عالية يمكنها الإقلاع أو الهبوط دون الحاجة إلى مطارات معدة لذلك، كما تستخدم أجهزة لاسلكية ذات كفاءة عالية وبالمقابل فإن السيطرة الحكومية آنذاك والضوابط الضعيفة جداً لم تفلح في كشف الأهداف والنوايا الحقيقية لعمل هذه المنظمات إلى أن تم تداركها بواسطة السلطات المختلفة حيث أوقفت رسمياً وأبعدت عن هذه المناطق.

الباب الثالث

الفصل الثاني

المؤثرات الإستراتيجية والخارجية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

مقدمة:

المبحث الأول: عوامل الجغرافية السياسية للدولة.

المبحث الثاني: المجال الحيوي للدولة.

المبحث الثالث: المصالح القومية العليا للدولة.

المبحث الرابع: الصراعات الإستراتيجية بين البلدين.

المبحث الخامس:انعكاسات مشكلة دارفور على العلاقة بين البلدين.

المبحث السادس: الأبعاد الإقليمية في أزمة دارفور.

الفصل الثانى

المؤثرات الإستراتيجية والخارجية على التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد

مقدمة:

عند الحديث عن التداخل القبلي والسكاني والعلاقات بين الدول يجب ضرورة الاهتمام بالجماعات الإنسانية التي تتأثر كثيراً بالأوساط التي تعيش فيها إذ أن هذه الجماعات دائماً ما تكون عرضة لتأثيرات كثيرة من العوامل الإستراتيجية المحيطة بها سواء كانت محلية إقليمية أو دولية. لأن تاريخ المجتمعات الإنسانية سواء كان بدائياً أو منظماً في إطاره العام لا يمكن أن يهمل أثر العوامل الإستراتيجية المحلية أو الإقليمية أو الدولية وتأثيرها البالغ على كيان المجتمعات الإنسانية.

لذلك لا بد من النظر عند دراسة أوجه تطور العلاقات الإنسانية بين الإنسان وأخيه الإنسان أو بين الإنسان والمجتمع أو بين المجتمع والمجتمعات الأخرى أو بين المجتمع والدولة أو بين الدولة ودولة أخرى أو بين دول ودول أخرى.

لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار مؤثرات الوسط التي تتصل بإدراك الشعوب وبالاتصالات والعلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية وبتأثيراتها البالغة في كل مجريات الأمور والأحداث وما يمكن أن تلعبه في العلاقات الإستراتيجية بين الدول، فهذا الفصل ينقسم إلى خمسة مباحث تتحدث باختصار عن عوامل الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي والمصالح القومية العليا والصراعات الإستراتيجية بين البلدين وأبعاد مشكلة دارفور على العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول

عوامل الجغرافيا السياسية

الجغرافيا السياسية هي إحدى فروع الدراسة الأوسع والأشمل الخاصة بالجغرافيا البشرية، وهي الفرع الذي يعنى بدراسة الوحدات السياسية أي الوحدات والأقاليم المنظمة تنظيماً سياسياً (دول) وذلك من حيث نشأتها وتكويناتها ومن ثم مقوماتها الطبيعية والبشرية ومن حيث مواردها ومشكلاتها وعلاقاتها الداخلية (المحلية والثنائية) والإقليمية والدولية وأثر العوامل الجغرافية في ذلك. فالجغرافيا السياسية تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود والمساحة والتماسك والتجانس الداخلي وكذلك العوامل المتعلقة بعلاقات الدولة وغيرها من الدول في المحيط الإقليمي والدولي وغير ذلك من العوامل والأسباب التي تتعلق بازدهارها ورخائها ورفاهيتها وأمنها [1].

يرى الجنرال ديجول من خلال نظرته للتاريخ أن العالم ينقسم إلى قوميات وليس إلى أيديولوجيات وأن الجغرافيا أهم من التاريخ في الإبقاء على الأمم والحفاظ عليها وفي تكوين النظم السياسية. فالشعب واحد سواء كان (فرنسياً أم المانياً أو روسياً) تطبق عليه نظم سياسة مختلفة سواءً كان ملكية أو جمهورية أو رأسمالية أو شيوعية. ولكن الأبقى والأقوى دائماً هو الانتماء القومي لشعب الدولة. وهذه الحقائق الجغرافية أقوى من الأحلاف الأروبية لأنها في نهاية المطاف. ستظل أوربية، ويفصل بينها وبين أمريكا المحيط مما يقلل من الهيمنة الأمريكية على أوربا.

على النقيض من ذلك فإن الماريشال بيرمان يبدو متأثراً بالتطور الرهيب الذي يحيط بعالم اليوم حيث يرى أن المناخات الحديثة تختصر كل الحدود الجغرافية والتفرقة في الحدود والطبقة والدين والأيديولوجيات وبقدر ما يحلق الماريشال بيترمان في عالم الخيال والأحلام يتمسك الجنرال ديجول بأرض الواقع وحقائق الجغرافيا والتاريخ، الأمر الذي صدقته الحوادث التي أثبتت مدى رسوخ هذه العوامل في عالم اليوم من صراع للقوميات والتصفيات العرقية، والنظرات العنصرية ومن تفتت للكيانات الكبيرة تحت معاول العوامل القومية والجغرافية والإستراتيجية وخير مثال على ذلك الإتحاد السوفيتى الذي انهار في الربع الأخير من القرن المنصرم.

---

١) فليب رفله، الجغرافية السياسية الإفريقية، مصدر سابق، ص ٢٣ .

إن تاريخ البشرية سواء كان بدائياً أو منظماً في إطار دولة لا يمكن أن يهمل أثر العوامل الجغرافية في كيان الدولة، ذلك أن دراسة الدولة والعلاقات الدولية سواء إن كانت بين الشعوب أو بين الكيانات السياسية لابد لها أن تأخذ بمزيد من الاعتبار مؤثرات الوسط الفيزيائي التي تتصل بسلوك الشعب وبالاتصالات السياسية والاقتصادية بين الدول وبسلطات كل دولة في مجالها الجغرافي، لأن حياة المجتمعات البشرية تتعرض دائماً لتأثيرات المناخ مثل الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر والمياه السطحية، وخاصة التربة وطبيعة ما تحت التربة التي تحدد معالم النباتات وإمكانات الثروة المعدنية وهي تتوقف كذلك على إمكانات الانتقال والطرق وإمكانات الإتصال والترويح وأهمها الطرق المائية التي تتفوق في النطاق الإقتصادي على الطرق البرية إذاً فحياة الجماعات تتأثر تأثيراً كبيراً بهذا المجال الفيزيائي [1].

١)مذكرات الجنرال شارل ديجول (بدون مكان نشر) طبعة عام ١٩٧٩، ص ٧ .

المبحث الثاني

المجال الحيوي للدولة

المجال الحيوي في أساسه تعبير جغرافي يتعلق بالجغرافيا السياسية للدولة ويتعلق أكثر بالشكل الجغرافي للدولة، وتأثير ذلك على أمنها وسلامتها وهو بهذا المفهوم يشكل مرتكزات أمنية مهمة للدولة يمكن إجمالها في أبعاده التالية:

البعد الجغرافي والإستراتيجي المحلي الذي يتمثل في المعطيات الخاصة بجغرافية الدولة التي يعطيها هذا البعد لقوة الدولة وفعالياتها الأمنية وهذا الجانب هو الذي يشكل بصورة رئيسة البعد المحلي للدولة (البيئة الإستراتيجية الوطنية للدولة).

البعد الإقليمي: الذي يتمثل في ما يعرف بالكتلة الاستراتيجية التي تؤثر في بعضها البعض وتؤثر في غيرها من دول العالم أو الدول المجاورة لإقليمها أمنياً مثل دول القرن الإفريقي التي تمثل كتلة إستراتيجية واحدة (البيئة الإستراتيجية الإقليمية) [1].

البعد الدولي: الذي يتمثل فيما تملكه الدولة من نفوذ سياسي قوي على الدول التابعة لها (أيديولوجياً) وما تمنحه تلك الدول لهذه الدولة من قواعد وتسهيلات عسكرية وسياسية واقتصادية...الخ . (البيئة الإستراتيجية الدولية) إذاً فالمجال الحيوي للدولة برغم هذه المفاهيم التي توسع من مداه سياسياً وإستراتيجياً هو أحد العوامل الجغرافية للدولة بصرف النظر عن اتساع هذا المدى عن طريق النفوذ أو التحالفات.

فالحدود السياسية وطبيعتها الطبوغرافية تمثل المادة الخام لتشكيل المعطيات الجيوإستراتيجية للدولة ولحدودها وهي ظاهرة جغرافية تبين المدى الذي تمارس عليه الدولة سلطاتها وتقيم عليه أمنها ودفاعها، كما يؤثر المجال الحيوي على إنسان الدولة وعلاقته الخارجية فهو يؤثر كذلك بصورة واسعة على إنسانها من الداخل من حيث اتساع عمليات التهريب والتسلل والهجرات غير المشروعة ومع ذلك فالعوامل الجغرافية وملامح المجال الحيوي، عوامل كما تفيد منها الدولة قد تضار منها أيضاً في بعض المواقع ما لم تتخذ لكل عامل ما يناسبه من تحسبات.

---

١) يوسف القرضاوي: الصحوة الإسلامية (القاهرة بدون اسم ناشر) ١٩٩١، ص ١٤٠ .

يجب أن يتسق المجال الحيوي للدولة في امتداده الجغرافي مع انتشار سكان الدولة، بمعنى أن يسود التوازن السكاني على إقليم الدولة، بحيث تتوافق حدودها الجغرافية والسياسية مع حدودها القومية، وحتى لا يكون هناك تكدس واختلال سكاني مما يعيق التنمية الاجتماعية والتخطيط الإستراتيجي للدولة [1].

إن الإحساس بأهمية المجال الحيوي للدولة يجب أن يتوفر لدى كل من السلطة الحاكمة والشعب الذي يمثل الأداة التي تنفذ إرادة الدولة وتحقق مكاسبها الأرضية وتدعم نفوذها سواء عن طريق الحرب أو الاستيطان، فإذا لم يتوافر هذا الإحساس لدى السلطة الحاكمة فلن تتمكن الدولة من توسيع رقعتها الأرضية برغم مساحات الأرض الأم . يتأثر المجال الحيوي للدولة بإقليمها الجغرافي ويتأثر كذلك بفوائد العلاقات الدولية الثنائية والاقليمية والعالمية التي تنبع من خصائص الإقليم الجغرافية [2].

إذاً مفهوم المجال الحيوي يرتكز في جوهره إلى حد بعيد على خصائص الشكل الجغرافي للدولة وعلى الخصائص الجغرافية للإقليم موقعا وسكاناً ومساحة ومجالاً.

---

١) عمر أحمد قدور، مصدر سابق، ص ٢٣٧ .

٢) عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره، مصدر سابق، ص ٢٧١ .

المبحث الثالث

المصالح القومية العليا للدولة

الاستعمار الأوربي بدأ في القارة الإفريقية بحركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي حين بدأ الكثير من الأوربيين يسافرون خارج قارتهم بحثاً عن الذهب والتجارة والاستيطان ونشر العقيدة النصرانية، فنتج عن ذلك خروج أوربا من ظلمتها وتكوين الإمبراطوريات الشاسعة على حساب الأقطار الأخرى فتكونت الأمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية والهولندية والبريطانية والفرنسية في الأراضي الجديدة (الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلنده وآسيا).

وكان السباق على استعمار القارة الإفريقية سباقاً محموماً ولم يبق في أوربا من لم يسرع ليأخذ نصيبه منها وانتشرت أفواج المغامرين جرياً وراء كنوز القارة البكر، مما يلفت الانتباه في التكالب الاستعمارى وتركيزه على إفريقيا أن القارة لم تقع بكاملها في قبضة الأوربيين قبل العام ١٨٨٠م ففي الفترة ما بين ١٨٨٠م ـ ١٩١٤م شمل النفوذ الأوربي كل القارة الإفريقية ما عدا الحبشة (إثيوبيا) حالياً، تم هذا العمل الاستعماري الضخم في فترة حرص قد بلغ فيه الجشع الأوربي منتهاه تحت تأثير كثير من دوافع المصالح القومية العليا التي شملت العوامل التالية:

العامل الديني:

بعد نهاية الصراع بين المسلمين والإمارات النصرانية في شبه جزيرة ليبريا (الأندلس ـ إسبانيا) وخروج السلطة الإسلامية منها نهائياً عام ١٤٩٢م، أصبحت الأندلس بالنسبة للمسلمين (الفردوس المفقود) وبعد هذا الانتصار النصراني اتجهت القوات الاسبانية والبرتغالية إلى الساحل الإفريقى المقابل (شمال إفريقيا) حيث تم إسقاط بعض المدن الإسلامية الساحلية في أيدي نصارى الإسبان[1].

عملت البرتغال على حمل لواء حركة دينية نصرانية جديدة بهدف تطويق القوى الإسلامية والقضاء على مصدر قوتها الذي يتمثل في تجارة الشرق وفي السيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة والدليل على أن العامل الديني كان وراء الحركات الاستعمارية المبكرة في

---

١) أحمد إبراهيم دياب، الإستعمار الأوربي الحديث ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، الخرطوم، مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩١م، ص ٦٠ .

وباركت التدخل لفض النزاع الإسبانى البرتغالي وأدركت القوى الإسلامية الهدف من وراء هذا النشاط الاستعماري النصراني ومن ثم تعهدت مصر المماليك للعمل ضد البرتغال ونشاطها ولكن هزمت الأخيرة الأساطيل المصرية في موقعة (ديو) البحرية ١٥٠٩م واستأنفت الدولة العثمانية بعد دخول المشرق والمغرب الإسلامي الجهاد ضد البرتغال وإسبانيا وخرسان القديس (يوحنا)، ودليل آخر على أن العامل الديني لم يكن إلا ستاراً أو تغطية لإقامة المستعمرات النصرانية الأوربية في إفريقيا، كان الهدف منه هو إتخاذه وسيلة لنير يد الاستعمار وقد أثبتت الأيام أن الأمر لم يخرج عن كونه قناعاً لوجه الاستعمار.

العامل الإقتصادى:

كانت الثورة الصناعية في أوربا تسير بخطى سريع نحو الازدهار الأمر الذي جعل الحاجة إلى المستعمرات ملحة جداً، وذلك لأن التصنيع في الدول الكبرى وعلى الخصوص في كل من بريطانيا وألمانيا قد نتجت عنه مشكلات عملية أهمها التالي:

ضرورة وجود أسواق لبيع الفائض من الإنتاج وذلك لأن الإنتاج بعد استخدام الآلا ت الحديثة أصبح إنتاجاً غزيراً أكثر من حاجة الدول المنتجة.

أدت الثورة الصناعية إلى تركيز الصناعات في المدن مما أدى بدوره إلى هجرة القرويين إلى المدن تاركين المزارع مما نتج عنه نقص في المواد الغذائية لسكان المدن الصناعية الذين ازداد عددهم زيادة مضطردة.

أحست الدول الصناعية بحاجتها الملحة إلى المواد الخام التي يوجد معظمها في خارج أوربا في كل من آسيا وإفريقيا.

إيجاد سوق محتكر لها لا ينافسها فيه أحد وكذلك إيجاد عملاء تجاريين في الخارج في كل من آسيا وأفريقيا.

ارتفاع الرسوم الجمركية المستمر بين الدول الأوربية بعضها البعض وذلك لتشجيع إنتاجها المحلي وزيادة دخل الدولة.

لقد وجدت الدول الأوربية حل مشكلاتها هذه في كل من إفريقيا وآسيا حيث الأسواق

المستهلكة لفائض الإنتاج والمواد الخام من (مطاط ونفط وذهب وفضة وحديد ومواد غذائية..إلخ)[1].

٣)العامل الإنساني:

اعتقد بعض الأوربيين أن من واجبهم أن يأخذوا بأيدى الأفارقة البدائيين والآسيويين المتخلفين وأن يغيروا نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يسايروا ركب المدنية الحديثة.

ذهب البعض من الأوربيين إلى القول إن الاستعمار الأوربي ما دام ينعم على المتخلفين بالمدنية ونظمها وقوانينها فعلى الأوربيين أن يضحوا براحتهم لأجل نشر هذه النعم بين المحكومين، وقد أطلق على هذه الفكرة مسؤولية أو(عبء الرجل الأبيض) وثمة سبب أخر يشابه في بعض الوجوه الدافع الإنساني الذي يقلل به بعض الأوربيين، وهو أنهم شعروا بضرورة التغلغل في داخل إفريقيا لمحاربة تجارة الرقيق في مواطنها الأصلية واستئصال شأفتها. ولا نزاع في أن هذا السبب أو ذلك مرفوض ومن المفارقات إذ كيف يستقيم عقلاً أن يحرر الأرقاء ممن يتيح لنفسه استعباد الشعوب الحرة.

العامل النفسى:

حالة التخلف الداخلي التي كانت الشعوب الأوربية تعاني منها جعلت الحكومات الأوربية تفكر في صرف نظر شعوبها نحو إفريقيا لغزوها واستعمارها غير أن هذه السياسة قد شكلت عدداً من الظواهر النفسية منها:

الظاهرة النفسية الأولى: وهي شهوة الامتلاك والاقتناء للأشياء.

الظاهرة الثانية: حب العظمة وحب الظهور والمباهاة حتى ولو كانت على غير أساس ولا صلة لها بالواقع [2].

الظاهرة الثالثة: هي التي تترتب على الظاهرة الثانية وهي أن حب العظمة والغرور أديا إلى حب روح التنافس الشديد بين أبناء أوربا بل وبين دولها وحكوماتها التي راحت تصطرع في ميدان الاستعمار.

---

١) أحمد إبراهيم دياب، الإستعمار الأوربي الحديث ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، الخرطوم، مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩١م، ص ٦٠ .

١) أحمد إبراهيم دياب، الإستعمار الأوربي الحديث ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، الخرطوم، مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩١م، ص ٦١ .

الظاهرة النفسية الرابعة: وهي (حب القوة) حيث يعتبر في واقع الأمر رباط الظاهرات الثلاث السابقة إذ أن حب الامتلاك وحب العظمة والمباهاة وحب التنافس غير المشروع هو حب القوة.

ولا شك في أن الأوضاع الاجتماعية والإضطرابات السياسية والثورات الداخلية قد حفزت الأوربيين إلى التنافس تحت هذه الصراعات النفسية والالتجاء إلى ميدان الاستعمار في إفريقيا.

المبحث الرابع

الصراعات الإستراتيجية بين السودان وتشاد

تعتبر نشأة تشاد نتاجاً طبيعياً لتجمع بقايا المستعمرات الأوربية وسط القارة الإفريقية بعد تقسيم المستعمرات بين الدول الأوربية وذلك حسب توصيات مؤتمرات (بروكسل الجغرافي وبرلين (١٨٨٢ـ ١٨٨٥م) الذي تم بموجبه تجمع الأراضي الباقية نتيجة لهذا التقسيم الأوربي الذي جمعها في دولة واحدة وأصبحت تضم خليطاً من الأعراق والديانات واللغات أطلق اسم (تشاد) نسبة للبحيرة العربية التي تمثل أهم معلم جغرافي في المنطقة.

وامتدت آثار هذا التقسيم لتشمل القبائل داخل هذه المنطقة حيث تم تقسيمها بين تشاد وبقية الدول المجاورة مما يعني أن الحدود السياسية لتشاد مع جيرانها التي تم رسمها من قبل المستعمر جاءت منافية لحقائق الجغرافية والتاريخ والطبيعة والسكان الموجودين على الأرض [١].

فتشاد هو الإسم الحديث لبقايا المستعمرات الأوربية إضافة لأراضي مملكة وداي، وقد أطلق عليها هذا الاسم بعد الاحتلال الفرنسي للمنطقة في حوالى عام ١٨٨٤م، وكانت مملكة (وداي) تجاور سلطنة المساليت إبان حكم السلطان علي دينار في دارفور.

دخلت تشاد أثناء الاستعمار الفرنسي لها في صدامات عسكرية مع سلطنة دار مساليت امتدت لأكثر من عشر سنوات ولم تتوقف إلا في مطلع القرن العشرين الميلادي وذلك إثر توقيع معاهدة عدم الاعتداء والسلام بين تشاد (تحت الاستعمار الفرنسي) وسلطنة دار مساليت المستقلة، ونتج عن هذه الاتفاقية تحديد الحدود بين سلطنة دار مساليت المستقلة وتشاد المستعمرة، بموجبها تنازلت دار مساليت عن جزء من أراضيها لسلطات الاحتلال الفرنسي. وذلك تعويضاً للخسارة التي منيت بها الجيوش الفرنسية أثناء محاربتها لسلطنة دار مساليت. ومن ثمْ تم ضم هذه الأراضي المستقطعة من سلطنة دار مساليت المستقلة إلى المستعمرة الفرنسية (تشاد) وقامت سلطنة دار مساليت بتوقيع اتفاقية مع السلطات الاستعمارية البريطانية التي كانت تسيطر على الأراضي السودانية وذلك لحماية ما تبقى لها من ملك حيث وضعت بموجب هذا اتفاق أراضي دار مساليت تحت الحماية البريطانية السرية وذلك منذ ١٩٢٥م وحتى ١٩٥٦م بعد نيل السودان استقلاله [٢].

---

١) أحمد إبراهيم دياب، الإستعمار الأوربي الحديث ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، الخرطوم، مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩١م، ص ٦٠ .

١) أحمد إبراهيم دياب، الإستعمار الأوربي الحديث ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، الخرطوم، مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩١م، ص ٦١ .

تكمن أهمية تشاد في موقعها الجغرافي وسط القارة الإفريقية، حيث إنها تربط ما بين شمال القارة الصحراوي وجنوبها الإستوائي وشرقها المسلم وغربها المسيحي. على الرغم من أنها تصنف بأنها فقيرة جداً إلا أن موقعها الإستراتيجي في قلب القارة الإفريقية جعلها تلعب دوراً كبيراً خاصة في السنوات الأخيرة بالنسبة للإستراتيجية الدولية.

وبما أن وضع السودان الجغرافي كدولة مجاورة لتشاد من الناحية الشرقية واشتراكه معها في أطول حدود له مع جيرانه حيث تبلغ (١٣٠٠) كلم تقريباً إضافة للتداخل السكاني والقبلي والحدودي وكل هذا وضع السودان تحت التأثير المباشر لما يجري في تشاد سلباً أو إيجاباً.

حيث عانى السودان كثيراً ولا يزال يعاني من الصراعات القبلية في تشاد خاصة صراعات القبائل المشتركة بين السودان وتشاد وما تفرزه تهديدات أمنية في المنطقة بصورة عامة وإقليم دارفور بصفة خاصة وذلك بفرار القبائل المتصارعة للاحتماء بعشائرها وبطونها في الطرف الآخر من الحدود السياسية مما خلق مشكلات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية لكل من البلدين الأمر الذي جعل السودان يلجأ وهو مجبر إلى الدخول في حلبة الصراعات الإستراتيجية الإقليمية في المنطقة.

تحيط بتشاد عدد من الدول الإفريقية المسيحية من ناحية الجنوب والغرب ودول عربية مسلمة مثل ليبيا من الشمال والسودان من الشرق، لذلك فإنها كانت ولا تزال تمثل مسرحاً ممتداً لتداخل وتصارع الحضارات العربية الإسلامية والنصرانية المحلية المدعومة من الاستعمار الغربي كما يلاحظ تداخل بعض الدول الإفريقية في الشؤون الداخلية لتشاد في محاولة لجرها إلى محاورها السياسية.

ونلاحظ ذلك واضحاً من خلال الجهود التي قامت بها زائير (الكنغو الديمقراطية) في عهد الرئيس السابق لتشاد حسين هبري لتقارب معه وتمتين العلاقات باعتبار أن تشاد من دول الجنوب الإفريقي أو كما يطلق عليها الفرنسيون اصطلاح (إفريقيا السودان) وتنضوي تشاد أيضاً تحت لواء دول وسط وغرب إفريقيا من منظمات إقليمية اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى تأكيد انتمائها إلى هذه الدول من الناحية الإستراتيجية [١].

---

١) أحمد عبد الشافع، العلاقات التشادية رسالة غير منشورة، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم ١٩٩٤م، ص ٩٨ .

ومن جانب آخر فقد تبنت ليبيا منذ مجيء العقيد القذافي إلى سدة الحكم فيها عام ١٩٦٩م، تبنت مخططات لدعم التوجهات السياسية والاستعمارية العربية والإسلامية في الدول المجاورة لها وأولها تشاد في محاولات الجذب التي تمارسها دول وسط وغرب إفريقيا تجاه تشاد باعتبارها دولة أخذت منذ القدم التوجه العربي الإسلامي، وترتبط مع دول الشمال الإفريقي العربية المسلمة برباط العروبة والإسلام، ولذات الأسباب أخذ الاستعمار الأوربي وخاصة الفرنسي بتكثيف وجوده في تشاد والمنطقة حولها ليحول دون تشاد ودول الشمال العربية المسلمة المجاورة لها [١].

المحاولة التي قام بها العقيد القذافي لضم الجزء الشمالي من تشاد (شريط أوزو الذي يحتوي على اليورانيوم) وبعض المعادن إلى ليبيا كان القصد منها أن المنطقة تمثل امتداد اً طبيعياً للحضارة العربية الإسلامية وتعتبر حلقة وصل وجسراً يمكن أن يعبر أو يتدفق منه التأثير السياسي للدول العربية الإسلامية نحو الجنوب والغرب الأفريقي. كما يندرج ذلك في إطار طموحات النظام الليبي لإنشاء امبراطورية عربية إسلامية صحراوية تضم بالإضافة إلى ليبيا كلاً من تشاد والنيجر ومالي، كما يلاحظ أن ليبيا قد تبنت الفصائل التشادية ذات الأعراق العربية والإسلامية وركزت الجهد عليها ومساعدتها للوصول إلى السلطة عن طريق القوة المسلحة، كما أن الخصوصية السياسية بين نظام النميري في السودان والقذافي في ليبيا كانت من العوامل الأساسية التي ساعدت في جر السودان إلى حلبة الصراع ضد الوجود الليبي على الحدود السودانية الغربية وذلك لمساعدته لفصيل حسين هبري الذي كان يعارض بدوره الوجود العسكري الليبي في تشاد ولصالح خصمه اللدود جوكوني عويدي.

وتكرر المشهد نفسه بصورة أخرى في أخريات أيام الرئيس حسين هبري عندما دخلت قوات المعارضة بقيادة العقيد إدريس دبي ومجموعة الفاتح من أبريل ١٩٨٩م إلى دارفور وحصولها على الدعم العسكري الليبي عبر دارفور وقد تمكنت من هزيمة قوات حسين هبري والاستيلاء على السلطة في تشاد.

هذا الصراع التشادي ـ التشادي الذي صاحبته بعض التطورات الأمر الذي أدى إلى تحويله من صراع محلي إلى صراع إقليمي ثم إلى صراع دولي. شاركت فيه كل من فرنسا والاتحاد السوفييتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى بشكل كبير [٢].

---

١) أحمد إبراهيم دياب، مصدر سابق، ص ٩٣ .

٢) المصدر نفسه، ص ٩٤ .

تمثل تشاد مثل السودان تماماً هدفاً للإستراتيجيات الدولية لما يمثله موقعها الجغرافي والسياسي والإستراتيجي ومايحمله باطن أرضها من ثروات لم تستغل بعد فقد تأكد وجود (النفط، واليورانيوم، والفوسفات،و الفسفور) بكميات كبيرة وتجارية في تشاد، مما دفع فرنسا إلى التدخل في تشاد منذ القدم لمنع المد العربي الإسلامي من كسب مواقع جديدة في الجنوب الإفريقي وظهر ذلك جلياً عندما دخلت فرنسا في تشاد بثقل عسكري كبير وواضح لوقف تدخل ليبيا التي كانت تعتمد على الدعم السياسي والعسكري من الاتحاد السوفيتي، والذي كان بدوره يبحث عن موطئ قدم له وتحالفات جديدة في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

إضافة إلى ذلك يلاحظ تحويل الصراع من تحالفاته المحلية والإقليمية إلى تحالفات إستراتيجية دولية منذ حدوث الإنقسامات في صفوف حكومة الوحدة الوطنية في تشاد عام ١٩٧٩م حيث ذهبت الفصائل المكونة لتلك الحكومة تبحث عن الدعم السياسي والمادي والمعنوي من الدول الأجنبية الشيء الذي أدى إلى اهتمام الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان سارعتا بالتدخل لمنع التغلغل الروسي في المنطقة.

اقتصادياً نجد أن فرنسا وأمريكا وألمانيا ومعظم الدول الغربية ترى في تشاد مستودعاً للثروات (الزراعية، والمعدنية والنفطية) مثلها مثل السودان تماماً. وخاصة في ظل النظام الحالي الذي يرأسه العقيد إدريس دبي والذي يعتبر أكثر الأنظمة التشادية استقراراً منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠م وحتى الآن لذا نجد أن أهمية تشاد الإستراتيجية العالمية في ازدياد مستمر [٢].

وظهر التنافس جلياً بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول السيطرة على الاقتصاد والسياسة في تشاد، إذ تسعى كل منهما لتحظى بأكثر قدر من حقوق التنقيب عن النفط والمعادن الأخرى مثل اليورانيوم والنحاس والقصدير، فقد منحت الحكومة التشادية الحالية حق امتياز التنقيب عن النفط في جميع الأراضي التشادية لشركات فرنسية بدلاً عن شركة شيفرون الأمريكية التي سبق أن تحصلت على هذا الامتياز إبان حكم الرئيس السابق حسين هبري إلا أنها لم تقم بأي نشاط بدعوى عدم الاستقرار والانفلات الأمني في المنطقة.

السودان هو الدولة الإفريقية العربية المسلمة الوحيدة التي لها حدود مع تشاد من الناحية

---

١) أحمد إبراهيم دياب، مصدر سابق، ص ٩٤ .
٢) المصدر نفسه، ص ٩٦ .

الشرقية حيث تبلغ حوالي (١٣٠٠) كيلو تقريباً، هذا بالإضافة إلى التداخل السكاني والقبلي بين البلدين على طول هذه الحدود الأمر الذي يضع السودان تحت التأثير المباشر وغير المباشر لكل ما يحدث في تشاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية سلباً كان أو إيجاباً وذلك على الاستقرار السياسي في تشاد والذي نتجت عنه صراعات مسلحة يؤثر على المناطق السودانية المتاخمة لتشاد ويدخلها في دائرة الصراع سواء إقليمياً أو دولياً وذلك من جراء نشوء بؤر للنشاط العسكري والتدخلات من الدول الإقليمية المجاورة أو الدول الكبرى حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية [١].

تفاقم الأنشطة العسكرية على الحدود المشتركة وبين القبائل المشتركة يؤدى إلى تسلل وتهريب الأسلحة والذخائر والبضاعة بصورة غير مقننة إلى داخل ديار القبائل المشتركة ومن ثم إلى داخل إقليم كل من الدولتين.

دائماً ما ينتج عن الأنشطة العسكرية ظواهر سالبة مثل تدفق اللاجئين والنازحين والهجرات غير المنظمة من قبل المواطنين على طرفي الحدود وذلك بنقل الظواهر السالبة الأمنية والاجتماعية والسياسية والصحية.

تمثل تشاد بالنسبة للسودان عمقاً حضارياً وثقافياً وأمنياً وإنسانياً في العمق الإفريقي نحو الغرب، وذلك لأن امتداد الحضارة العربية الإسلامية قديماً ارتكز على التواصل الإنساني الذي بدوره ارتكز على العامل الاقتصادي وبصفة أساسية تمثلت في القطاعين الرعوي والتجاري للقبائل المشتركة وعلى التواصل الثقافي الذي تمثل في نقل الثقافة العربية الإسلامية بواسطة العلماء والملوك والسلاطين [٢].

---

١) محمد عبد الشافع، مصدر سابق، ص ٣٥ .

٢) حسن صبحي أغا، التنافس الإستعماري في إفريقيا، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٥م، ص ٦٣ .

المبحث الخامس

انعكاسات مشكلة دارفور على العلاقة بين البلدين

مقدمـــة:

أصبحت مشكلة دارفور الشغل الشاغل لوسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية حيث أصبحت إحدى المشكلات التي طفت على سطح الأحداث السياسية العالمية في السنوات الأخيرة وانشغل بها أهالي دارفور والسودانيون جميعاً بصورة عامة والبلدان الإفريقية والأوربية بل جذبت اهتمامات الدول الأجنبية والقوى الخارجية وأصبحت في مقدمة المشكلات المطروحة للمنظمات الإقليمية والدولية.

ودارفور إقليم واسع تزيد مساحته عن مساحة دولة العراق ويقترب من مساحة فرنسا وهو إقليم ذو إمكانات بشرية كبيرة وثروات طبيعية هائلة وفي مقدمتها الثروة البترولية والمعدنية المكتشفة حديثاً كاليورانيوم والنحاس وغيرهم وقد جذبت تلك الاكتشافات الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة إيجاد منفذ للسيطرة على الإقليم ذي الموقع المميز وسط القارة الأفريقية للحصول على أكبر قدر من ثروته.

فما أن اقترب السودان من حل مشكلة الجنوب وأوشك على توقيع اتفاق سلام نهائي الذي ينهي حقبة عشرات السنوات من الحروب الأهلية إذا بمشكلة دارفور تطفح على السطح لتعيد السودان مرة أخرى إلى دوامة الحروب والصراعات، والمشكلة في الأصل مشكلة بين الرعاة والمزارعين ولكن زادت تعقيداتها بدخول أبعاد إقليمية ودولية وذلك سعياً وراء تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولأبعاد إقليمية ودولية ومدى تأثيرها على العلاقات السودانية مع دول الجوار (تشاد).

إقليم دارفور الموقع والجغرافية:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان وهي منطقة شاسعة جغرافياً وتبلغ مساحتها

---

١) سليمان عبدالله، القبائل الحدودية في الاتجاه الغربي، مصدر سابق، ص ١١٣ .

نحو ٢٥٠ ألف كيلو متر مربع ويقدر عدد سكان الإقليم بنحو (٧) ملايين نسمة أي يعادل سكان تشاد حسب إحصاء عام ٢٠٠١م لجمهورية تشاد.

وتمتد ما بين خطي عرض ١٠ و ٢٠ شمالاً وخط طول ١٦و٣٠،٢٧ شرقاً وإقليم دارفور يحده شمالاً الصحراء الليبية وغرباً جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وإلى الجنوب دولة جنوب السودان ويحد الإقليم شرقاً إقليم كردفان.

ويتوسط إقليم دارفور هضبة كبيرة يتراوح ارتفاعها ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر [١].

وينقسم إقليم دارفور إدارياً منذ عام ١٩٩٤ إلى خمس ولايات هي شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وهي تمثل المدينة التجارية، ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية السودانية، وولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين ووسط دارفور وعاصمتها زالنجي.

وتسقط الأمطار في دارفور عامة في أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف حيث تنحدر من المرتفعات إلى الوديان حتى تصب في بحر العرب أحياناً في موسم الأمطار الغزيرة لذلك ساعدت تلك العوامل المناخية على قيام الزراعة والرعي، وتكتسب دارفور أهمية تارخية كبيرة بأقاليمها الثلاثة بسبب سيطرتها على مناطق تتوافر فيها الإمكانات الزراعية والرعوية وتتنوع فيها سبل العيش ووسائل الحياة ولوقوعها على طريق التجارة والقوافل بين الشمال والجنوب (طريق الأربعين) الواصل إلى جمهورية مصر، ووقوعأماكن المقدسة في الحجاز والهاربة أحياناً من السلطات والباحثة عن مصادر العيش والرزق التي غالباً تكون قادمة من غرب إفريقيا (نيجيريا، تشاد).

ودارفور كسلطنة برزت إلى الوجود منذ عام ١٦٥٠م في منطقة جبل مرة وتجاوزت فترات اضطرابات قليلة ثم نهضت حتى سقطت في أيدي البريطانيين عام ١٩١٦م وضمت للسودان الكبير ويسكن الإقليم مجموعات قبلية يمكن تصنيفها بطرق متعددة، بيد أن الفوارق بين هذه

---

١) زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور والأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦م، المطبعة العربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، ص ١٢.

٢) زكي البحيري، مصدر سابق، ص ١٧.

المجموعات ليست قاطعة وتظهر علاماتها بصورة بارزة عند نشوب نزاعات.

بالرغم من ذلك فإن الانتماءات الفردية ما تزال تعتمد بشدة على التبعيات القبلية ومايزال الهيكل القبلي التاريخي الذي يعود إلى عدة قرون سارياً في دارفور بالرغم من الضعف الذي تعرض له بعد إدخال نظام الحكم المحلي في عهد الرئيس جعفر محمد النميري (الرئيس الأسبق للسودان)(٦٩ ـ ١٩٨٣)، وبعض القبائل هي قبائل زراعية مقيمة تعتمد أساساً على إنتاج المحاصيل أثناء وبعد موسم الأمطار الذي يبدأ من يوليو حتى سبتمبر [١].

كما تمثل بعض القبائل المقيمة رعاة الأبقار، وأن جميع القبائل في دارفور تدين بدين واحد وهو دين الإسلام، في حين تحتفظ بعض القبائل الأصلية بلهجاتها المحلية وبلغاتها، ولكن تعتبر اللغة العربية هي لغة التخاطب الرسمية.

الإنسان والأرض في دارفور: (*)

ظلت قضية الأرض لزمن طويل تحتل مركز الصدارة على الساحة السياسية في دارفور وكانت ملكية الأرض في دارفور في العادة مشاعة، فالتقسيم التقليدى للأرض للديار، وهي أساساً مناطق يمكن أن يقال إن لأفراد القبائل حقوقاً تاريخية فيها، إلا أنه يعتبر عنصراً حيوياً من التصور الذاتي المحلي للسكان وترجع نسبة الأرض لأفراد القبائل الموجودة حالياً إلى بداية القرن العشرين، عندما أصدر آخر سلاطين دارفور وهو (السلطان علي دينار) مرسوماً بهذا التقسيم الذي قبلته جميع القبائل تقريباً، وبالرغم من أن هذا التقسيم التقليدي لم يحدد الديار جغرافياً بطريقة دقيقة، ويمكن تقديم نماذج لذلك على سبيل المثال قبيلة الزغاوة في الأجزاء الشمالية لولاية غرب دارفور وبعض الأجزاء الغربية من ولاية شمال دارفور، ويشار إلى المنطقة ذاتها بأنها دار الزغاوة، وتسمى المنطقة المحيطة بالجنينة قبيلة المساليت وفي الوقت الذي يمكن أن يعني فيه اسم دارفور أن الأرض هي دار للفور وأن المنطقة الفعلية التي توجد فيها دار هذه القبيلة وسط إقليم دارفور في المناطق المحيطة (بجبل مرة) وتشمل المنطقة التي تتلاقى فيها حدود ولايات دارفور وتمتد أيضاً إلى داخل الولايات الخمس وتوجد قبيلة الرزيقات أساساً في الأجزاء الجنوبية من جنوب دارفور، ومن ناحية

---

١) زكي البحيري، نفس المصدر، ص ١٩ .

أخرى يلاحظ أن التوزيع التقليدي للأراضي أي الديار لمختلف القبائل ظل موجوداً لعدة سنوات. وكذلك كان من شأن الزواج على نطاق واسع والتواصل الاجتماعي الإقتصادي بين القبائل أن جعل التميز الواضح بين القبائل والديار أقل دقة، ومع ذلك فإن التصور الذاتي للسكان كأفراد من القبائل وأعضاء في الشبكة الاجتماعية تتصل بهم كل قبيلة يظل سمة أساسية في المجتمع الدارفوري لذلك نلاحظ أن الأرض من الناحية التاريخية كانت ملكاً مشاعاً لأعضاء القبيلة يحدد أوجه استخدامها زعيم القبيلة.

نشأة السلطة:

يكتنف نشأة وتطور دارفور غموض شديد غير أنه من المعروف أن الإقليم قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لتحول حضاري كبير بفضل الانتعاش التجاري الذى عم خلال الفترة ما أدى إلى قيام مملكة دارفور حيث تشير الروايات إلى أن أول من أسس المملكة هو شعب الداجو ولكن دولتهم كانت على الأرجح محدودة الاتساع ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو إلى الغرب كذلك لم تشمل دولتهم جبل مرة. ثم قام شعب التنجر كما يروي البعض بتأسيس دولة أخرى في شمال دارفور ربما بعد زوال دولة الداجو [١].

كما تدل بقايا آثار المساجد والقصور الملكية المبنية بالطوب الأحمر على أن الإسلام دخل إلى دارفور في عهد التنجر، ومن المحتمل أن مملكة الداجو والتنجر قامتا جنباً إلى جنب في القرن السادس عشر الميلادي [٢] مما يدل على أن كل دولة منهما لم تكن بالضرورة تحكم كل مناطق دارفور.

أما السلطنة التي سميت بمملكة دارفور وشملت جبل مرة ومعظم بلاد إقليم دارفور فقد أجمعت الروايات السودانية على أنه ترجع ألى أصول عربية واختلفت هذه الروايات حول منابع هذا الأصل فمنهم من قال إن سلاطين الفور ينتمون إلى بني هلال بـ (تونس). ومنهم من قال أن الفور ينتمون إلى سلالة بني (العباس) وهذا أكثر الروايات شيوعاً وقد انتشر رجالها وأمراؤها في بلاد المشرق بعد أن انقرضت دولتهم حيث ذهب منهم شقيقان إلى بلاد تونس في شمال إفريقيا وهما «علي» و«أحمد» أولاد سفيان وقد وقعت خلافات بينهما بسبب زوجة «علي» الذي قام بعقر رجل أخيه

---

١) المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور الحقيقة الغائبة، كتاب صدر عن المركز على موقعه على الإنترنت، (WWW.Smc sudan net).

أحمد فسمي المعقور.

وخرج أحمد المعقور مهاجراً من تونس مع خاصته وعبيده حتى بلغ (جبل مرة) بلاد الفور التي كان يحكمها ملك يدعى «شاور دورشيت» فأعجب بأحمد واستخدمه في تنظيم مملكته وزَّوجه بابنته الوحيدة (كيرة) التي أنجب منها ابن

ه (سليمان سولونج) فبايعه شعب الفور سلطاناً وبعد وفاة والده أحمد وجده السلطان شاور دورشيت حوالى ١٤٤٥م أسس أسرة (الكيرة) وكان هو أول سلاطينهم الذين حكموا دارفور حتى خضوعها للحكم المصري التركى عام ١٨٧٤ميلادي [١].

وفي فترة لاحقة استطاع سليمان سولونج أي العربي بلغة الفور، الذي تولى الحكم في عام ١٦٤٠م وأقام سلطنة دارفور الإسلامية التي أصبحت معظم قاطنيها يتكلمون اللغة العربية ويدينون بالدين الإسلامي، وكان الإسلام قد زاد انتشاره قبل توليه عرش البلاد ودخل بلاد الفور على نطاق واسع مع قبائل التنجور المهاجرة وظهور سلطنة دارفور ككيان سياسي يرجع إلى انتشار الإسلام وإلى صبغ البلاد بالصبغة الإسلامية ونشر الثقافة العربية بين شعب الفور الذي أصبح هجيناً (عربي إفريقي)، حيث كانت نقطة البداية لقيام هذه السلطنة الإسلامية هي (جبل مرة) فاتخذ سليمان سولونج منطقة (طُرة) وهى فى الطرف الشمالي من جبل مرة قاعدة لحكمه، وإاطلقت منها لجميع أنحاء دارفور وتحالف مع القبائل العربية الأخرى في الإقليم وقاد كثيراً من المعارك لضم قبائل (البرقو، والزغاوة،و البرتي والمساليت) وقد تمكن خلفاء سولونج من ضم قبائل ديار (القمر والتاما وكوبي) ومعظم أنحاء دارفور وقد استمر حكم السلطان سليمان حتى (١٦٧٠) ثم تولى بعده عشرة سلاطين حتى مجيء الحكم المصري التركي للإقليم عام ١٨٧٤ وكان أولهم ابنه موسى وآخرهم السلطان إبراهيم محمد.

* الأرض في دار: أنظر كتاب وقائع توزيع الأراضي في السودان، محمد التوم الطيب، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص ١٩٧.

قائمة بأسماء السلاطين وفترة حكمهم

١) موسى بن سليمان سولونج	١٦٧٠ ـ ١٦٨٢
٢) أحمد بكر بن موسى	١٦٨٢ ـ ١٧٢٢
٣)محمد دورة بن أحمد بر	١٧٢٢ ـ ١٧٣٢
٤) عمر ليل بن محمد دورة	١٧٣٢ ـ ١٧٣٩
٥) أحمد قاسم بن أحمد بكر	١٧٣٩ ـ ١٧٥٢
٦) محمد تيراب بن أحمد بكر	١٧٥٢ ـ ١٧٨٧
٧) عبد الرحمن الرشيد أحمد بكر	١٧٨٧ ـ ١٨٠٢
٨) محمد فضل بن عبد الرحمن	١٨٠٢ ـ ١٨٣٩
٩) محمد حسين بن محمد فضل	١٨٣٩ ـ ١٨٧٢
١٠) إبراهيم بن محمد حسين	١٨٧٢ ـ

الحكم التركي المصري في دارفور:

استمرت سلطنة دارفور مملكة قائمة بذاتها تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر ونتيجة لظروف سياسية لمحمد علي تتصل بعلاقته بالمماليك، ومواقفه مع إنجلترا وعلاقته ببعض الأمراء السودانيين الذين كانوا في صراع مع غيرهم حول الحكم استعانوا به في دخول السودان.

ونتيجة لظروف اقتصادية تتصل بالزراعة والرعي والنيل قام محمد علي بغزو السودان، حيث جهز حملة قوامها حوالى (٥٤٠٠) خمسة آلاف واربعمائة مقاتل مسلحين بأحدث أنواع الأسلحة

---

١) نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، مطبعة المعارف، القاهرة (بدون تاريخ)، ص ١١٢ .

والمدافع بقيادة ابنه إسماعيل وأرسل حملتين أخريين إحداهما بقيادة محمد بك الدفتردار والأخرى بقيادة إبراهيم باشا حيث تم الاستيلاء على معظم السودان [1].

بالرغم من أن بعض الزعماء السودانيين أمثال (أبومدين) ذهبوا لمحمد علي للاستنجاد به للمساعدة على تولي حكم دارفور من السلطان محمد فضل، فإن جيوش محمد علي لم تدخل دارفور. كما ظلت مصر هي الأخرى أيضاً تتحين الفرصة لمد نفوذها إلى دارفور، لكن ظلت دارفور مستقلة حتى عام ١٨٧٤م رغم فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ الذي ذكر أن دارفور ضمن الأقاليم السودانية التي صارت لمحمد علي وأولاده.

ففي الوقت الذي كانت فيه تجارة الرقيق معروفة في القارة، نجدها قد انتشرت في بعض أجزاء السودان الجنوبي والغربي وعملت في هذه التجارة عناصر مقدرة من أهل السودان خاصة (العرب) وكان الزبير ود رحمة من أكبر تجار الرقيق الذين ظهروا في تلك الفترة وهو من سكان شمال السودان حيث كوَّن جيشاً قوياً غزا به جهات بحر الغزال وسار به نحو الغرب، وكان الزبير قد عقد معاهدة مع زعماء قبائل الرزيقات وكانت هذه المعاهدة التي عقدت بينهما في ١٨٦٦م تنص على أن تحافظ قبائل الرزيقات على أمن الطريق التجاري الذي يمر ببلادهم وأن يؤمنوا مرور تجارة الزبير مقابل مبلغ من المال يدفعه لهم، ولكنهم نقضوا العهد واعتدوا على قوافل الزبير التجارية وهددوا مصالحه فحاربهم وكانت الحرب بين الزبير والرزيقات هي السبب في الاستيلاء على دارفور بعد معركة (منواشي) في ٣/فبراير ١٨٧٤م حيث خضعت دارفور لإدارة الحكم التركي المصري حتى ١٨٨٤م عندما سيطرت الثورة المصرية على أملاك حكومة الخديوي إسماعيل في السودان في يناير ١٨٨٥م [1].

دارفور وحكم المهدية:

لما قامت الثورة المهدية عرض أمراؤها دعوتهم على قبائل الرزيقات المنتشرة في جنوب كردفان وجنوب دارفور، وأخذ زعماؤها البيعة على يد محمد أحمد المهدي في مدينة (قدير) جنوب الأبيض ووافق زعيم الرزيقات (مادبو) على الانخراط في أعداد الأنصار حيث عينه المهدي أميراً على الرزيقات أكبر قبائل البقارة، والواقع أن كل قبائل البقارة ناصبت الإدارة المصرية العداء وتحول

---

١) عبد الرحمن الرافعي، عهد محمد علي باشا، دار المعارف، الطبعة السادسة، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

عداؤها إلى صراع دموى مسلح وتمكن (مادبو) من هزيمة سلاطين باشا أحد أكبر قادة الجيوش المصرية التركية في دارفور، وتطورت الأحداث بعد هزيمة (الجنرال هكس) قائد الجيوش المصرية التركية في السودان فى ٥/نوفمبر١٨٨٣م. حيث استسلم سلاطين باشا لجيوش المهدية تحت قيادة محمد خالد زقل في ديسمبر من نفس العام ودخل زقل الفاشر منتصراً في يناير ١٨٨٤م وبذلك سيطرت المهدية على سلطنة دارفور وقتل غردون باشا بعد سقوط الخرطوم في ١٨٨٥م، وأصبح المهدي سيد الموقف في بلاد السودان [١].

وكانت جيوش الفور منذ أن هزمت أمام الزبير عام ١٨٧٤م قد لجأت إلى جبل مرة في دارفور الذي ظل خارجاً عن طاعة حكمدارية السودان من الناحية الفعلية.

وظل يتعاقب على حكم جبل مرة سلاطين من أصول أسرة (كيرة) الذين لم يتوقفوا عن المطالبة بعرش دارفور ودخلوا في صراعات مع حكومة الخديوي ومن هؤلاء بعد موت (موسى محمد الفضل) حسب الله وهارون بن سيف الدين وعبدالله دود) فلما سيطر القائد المهدوي محمد خالد زقل على دارفور أحس بخطورة وجود عبد الله دود بنقة المتمركزة في جبل مرة، فأحاط بالجبل وضيق عليه ولكن دود بنقة هرب متوجهاً إلى محمد أحمد المهدي في أم درمان طالباً منه العفو فعفا عنه المهدي، وبعد وفاة المهدي سيطر الخليفة عبدالله التعايشي وهو من (قبيلة التعايشة) في جنوب غرب دارفور على شؤون الدولة المهدية، واستمر محمد خالد زقل حاكماً على دارفور حيث قسمها إلى خمس وحدات إدارية وجعل على كل وحدة إدارية أحد أبناء الفور بعد أن تعاهدوا بطاعة المهدية ثم انتقل زقل إلى أم درمان عاصمة الدولة المهدية، وهناك وجد يوسف بن السلطان إبراهيم أن الفرصة قد تسنح لاستعادة سلطان أجداده فاتخذ لنفسه لقب سلطان وبسط نفوذه على جبل مرة.

واتضح تمرده على الخليفة عبدالله التعايشي حيث لم يذهب إليه لتجديد العهد معه، فأرسل الخليفة حملة بقيادة عثمان آدم عامله على كردفان، وانتهت بهزيمة يوسف وعودة سيطرة المهدية على دارفور واستطاع في حينه الخليفة عبد الله التعايشي نقل عدد كبير من أبناء الفور وبعض القبائل إلى أمدرمان.

---

١) عثمان عمر فضل، العلاقات بين دارفور والحكم التركي المصري، ١٨٢١ ـ ١٨٨٤، مصدر سابق، ص ١٨٦ .

ثم نشبت بعد ذلك الحروب بين المهدية ودارفور، وأما وسط جبل مرة فقد اختارت قبائل الفور علي دينار سلطاناً عليهم في وقت كانت فيه حالتهم غاية في السوء وأحس علي دينار بمحاولات حاكم دارفور من قبل دولة المهدية (محمود أحمد) للغدر به غير أن حكومة الخرطوم (المهدية) عينت حاكماً آخر على الفاشر ودارفور وأن علي دينار لم يمتثل له أول الأمر وحضر إليه بعد ذلك مضطراً، وكانت تصرفات علي دينار تدل على أنه لا يزال طامعاً في ملك دارفور ويسعى لتحقيق مطامعه وخوفاً من احتمالات تصرف علي دينار ضد مصلحة الحكومة دعاه الخليفة عبد الله إلى أم درمان فوصلها عام ١٨٩٥ ولكنه سرعان ما هرب علي دينار [١] إلى دارفور نتيجة للاضطرابات والثورة التي قامت في إقليم دارفور.

دارفور في عهد الحكومات الوطنية:

بعد إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ استمرت أوضاع دارفور كما هي، فمشكلة ندرة المياه ظلت تعم مناطق شمال الإقليم خاصة مع ظهور موجة الجفاف آنذاك مما أدت إلى مزيد من النزاعات والمشكلات التي كانت الإدارة الأهلية تحاول أن تحلها عن طريق المحاكم العرفية والأهلية ونظراً لأن نزول المطر يختلف من عام لآخر حيث تقل محاصيل الغذاء في سنوات ندرة المياه، لذلك كان من اللازم توفير الحكومة للذرة والمواد الغذائية في أوقات عجزت المحاصيل المنتجة محلياًعن تغطية حاجات السكان، ولهذا فإنه من وقت مبكر علت الأصوات وتكررت الشكاوى مطالبة بتخزين مياه الأمطار وحفر الآبار وإقامة السدود والمشروعات لتوفير المواد الغذائية وتخزينها لسنوات الجفاف فالسيد يوسف عبد الحميد عضو مجلس النواب في البرلمان السوداني عن دائرة زالنجي شمال غرب طرح سؤالاً في البرلمان لوزير الداخلية منتصف الخمسينيات (هل يمكننا توفير الذرة والغذاء للسكان) والسعي لبناء مخازن للمواد الغذائية في منطقة زالنجي لنتجنب تكرار المجاعات التي تحدث بشكل دوري) [٢].

وكذلك زادت أسعار الأراضي في السنوات الأخيرة وزاد تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، خاصة عندما تتوفر لها مصادر المياه سواء عن طريق الأمطار أو الآبار من خلال

---

١) هو علي دينار بن زكريا بن السلطان محمد فضل، ولد ما بين عامي ١٨٦٥ ـ ١٨٧٠م في قرية الشوبة قرب الملمة جنوب غرب نيالا، وهو الذي أصبح سلطاناً على دارفور منذ ١٨٩٨ وحتى ١٩١٦م .

٢) ملحق المداولات لمضابط جلسات مجلس النواب السوداني بجلسة ٢١ فبراير ١٩٥٥م، ص ٦٣ .

المخزون.

فلما تمت إقامة خزان (مليط) الجديد مثلاً بدأت تطرح على نطاق واسع مسألة ملكية الأراضي حتى في مناطق الحرائق التي هجرها أصحابها من قبل وازداد الوعي بأهمية هذه الملكية لدى رجال القبائل المستقرة وشبه المستقرة من المزارعين بعد زيادة معدلات إنتاج المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها في نفس الوقت خاصة في سنوات الجفاف.

فمشكلة المياه من الأمور الطبيعية في المناطق شبه الصحراوية التي تعتمد على الأمطار بصورة أساسية ولما كانت مناطق شمال دارفور تعاني دائماً من نقص المياه فقد أعلن عضو مجلس النواب السوداني عن دارفور (رحمة الله محمود في جلسة المجلس ٢٢/فبراير ١٩٥٥م) أن مدير دارفور قام بالمرور على البقاع التي أصابها الجفاف وشاهد الأهالي يعانون نقصاً في المياه وعند عودته للفاشر أبرق وزير الأشغال أن الحالة خطيرة حضر الوزير والمهندسون و«شاهدوا المأساة بأعينهم»، وأكدوا أن هناك إهمالاً يجب أن تدركه الحكومة فوراً، وطالب عضو مجلس النواب بضرورة تحرك الحكومة التي كانت ولا تزال تحت الحكم الثنائي وقتها لإنشاء بعض المشروعات المائية لسد حاجة السكان في المناطق الشمالية من دارفور ولكن الحكومة لم تحرك ساكناً [١].

وكذلك بسبب الحاجة الماسة إلى المياه كانت القبائل الرعوية تنزل إلى جنوب الإقليم في فصل الصيف وكانت ملتزمة عادة في رحلتها بخطوط سير معينة وكان نزولها في أماكن محدودة على بحر العرب، وكانت المناطق المزروعة محدودة المساحة وخطوط السير واضحة.

ولما أصبحت الزراعة منذ بداية الثمانينيات تقوم على نطاق واسع من ذي قبل خاصة في المناطق الوفيرة بالأمطار زادت أيضاً عدد المواشي الرعوية وبدأت حينئذٍ المشكلات تزداد لأن الرعاة محتاجون إلى سقاية قطعانهم والبحث عن المراعي لهم، في مناطق وفرة المياه والكلأ التي أصبحت مناطق مزروعة في بعض فصول السنة.

لذلك أصبح رعي القطعان أكثر صعوبة بسبب كثرة أعدادها مع ضيق المسارات المتروكة لها للمرور بين المزارع، مما جعل عملية السيطرة عليها صعبة.

---

١) ملحق المداولات لمضابط جلسات مجلس النواب السوداني في يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٥م، ص ٦٣ .

وهنا كان يقوم أصحاب المزارع باحتجاز بعض الماشية ومطالبة أصحابها بدفع مبالغ من المال نظير التلف الذي لحق بمحاصيلهم وقد تكون المبالغ المطلوبة أعلى بكثير من حجم التلف الذي وقع وخاصة إذا وقع التعدي في بداية الخريف قبل نضوج المحصول وقد حدث كثيراً أن طغى التوسع في المزارع على خطوط المرحال حتى أصبح طريق المرحال خيطاً رفيعاً لا يسمح لمرور أربع أو خمس بقرات في آن واحد.

ويقف أصحاب المزارع يراقبون مرور القطعان لمنع دخولها المزارع، وفي مناطق دارفور لم يكن رعاة الإبل من الرزيقات والزغاوة وغيرهم يصلون إلى مناطق أقصى جنوب دارفور حول بحر العرب من قبل تلك المنطقة التي كانت مجالاً لرعي الأبقار، إلا أن ظروف الجفاف في السنوات الأخيرة خاصة في الشمال دفعت عدداً كبيراً من أصحاب الإبل لأن يسيروا نحو مناطق لم تصلها قطعانهم من قبل عبر تاريخ المنطقة الطويل، فوصلوا مشارف بحر العرب وبما أن بعض أصحاب هذه القطعان حديثو عهد بالمنطقة وغير ملمين بقيم السكان المستفيدين والمزارعين فإنها غالباً ما تدخلهم في صراع حاد معهم عندما تتلف الإبل جنائن الهشاب أو المحاصيل المزروعة.

فقد وقع صراع في عام ١٩٧٥م بين الماهرية وبني هلبة وتكرر في الأعوام التالية أيضاً [١] وأن سبب التوسع الزراعي الذي حدث في المنطقة منذ الثمانينيات هو تلك الأرباح الضخمة التي أصبحت تحققها زراعة المحاصيل النقدية كالفول السوداني والدخن والذرة والكركدى..الخ، إلا أن المزارعين لم يأخذوا فى اعتبارهم أن التوسع الزراعي سوف يؤدي إلى تضييق خطوط مرحال الماشية وما يترتب عليه من مشكلات، وقد سبق أن ذكرنا أن الجفاف قد ضرب غرب السودان بشكل كامل خلال الثمانينيات واستمرت حالة الجفاف ونقص المياه وندرة المحاصيل والحبوب لمدة تزيد عن عشر سنوات وفشلت الحكومة آنذاك في التصدي للمشكلة مما أدى إلى نزوح بعض القبائل الرعوية إلى جنوب دارفور التي يقطنها الزراع مما أدى إلى وقوع نزاع بينهم وزادت حدة الصراع وتكررت حالات القتل بسبب كثرة حيازة القبائل للسلاح بعد الحرب التي دارت في ذلك الوقت في تشاد بين حسين هبري وإدريس دبي الرئيس التشادي الحالي.

---

١) ملحق المداولات لمضابط مجلس النواب السوداني في يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٥م . ص ٦٣ .

أدت حالة الجفاف أيضاً إلى هجرة الكثير من سكان دارفور إلى العاصمة المثلثة خاصة أم درمان وإلى باقي مدن السودان الكبرى.

في عام ١٩٨٤م انتقل حوالي ٧٠ ألف شخص لكي يعيشوا مع أقاربهم ومعارفهم في الجزيرة والعاصمة وكذلك حوالى ٣٥ ألفاً أيضاً نزحوا من شمال دارفور إلى معسكرات الإيواء حول مدن دارفور وكردفان خاصة (الفاشر و الأبيض ونيالا) وأنكرت أيضاً آنذاك السلطة الرسمية وجود كارثة، ولما وصلت أنباء المجاعة المجتمع الدولي عام ١٩٨٥م كانت دارفور أكثر الأقاليم السودانية تأثراً بها بسبب الإهمال وكانت حكومة الصادق المهدي هي المسؤول عن شؤون دارفور آنذاك وفشلت هي الأخرى في حل مشكلة المجاعة ونقص المواد التموينية في مناطق غرب السودان التي تعتبر مناطق التركيز السكاني وتركت الأمر للمؤسسات الدولية لكي تسد حاجة الإقليم، وإذا كان قد تم حل مشكلة المجاعة في غرب السودان عن طريق المعونات الخارجية في عامي ٨٤/ ١٩٨٥م[١] إلا أن الأزمة بعد انتفاضة عام ١٩٨٥م ضد نظام الرئيس (جعفر محمد النميري) قد زادت بسبب السوق السوداء وزيادة أسعار الحبوب وبسبب سوء توزيع ثروة السودان على أقاليمها المختلفة، وظلت مشكلة الحبوب الغذائية مستمرة ولكنها كانت تكثر في الأعوام التي يعم فيها الجفاف.

الواقع أن أي مجاعة لا تحدث فجأة بل لابد أن تسبقها مقدمات تغير في عمل الاحتياطات اللازمة ولكن للأسف لم تتخذ حكومة النميري أي إجراءات مناسبة بذلك لأنه كان في الإمكان رصد كميات الأمطار السنوية وتسجيلها بدقة، حتى تعقدت مشكلة الغذاء في دارفور واستحال حلها وعم الجوع والقحط حيث باع السكان مواشيهم وأغنامهم بأبخس الأسعار مقابل شراء جوال ذرة[٢].

كما يرى بعض الباحثين أنه خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي أهملت زراعة المحاصيل الغذائية في سنوات الأمطار الكثيفة بسبب التركيز على زراعة المحاصيل المخصصة للتصدير وذلك ليس فقط في إقليم دارفور بل في أغلب الأقاليم السودانية (القضارف والجزيرة وشرق السودان) وكذلك أفرزت السياسات الاقتصادية الخاطئة والتوزيع غير العادل للثروة ودخول فئات

---

١) عبد الغفار محمد أحمد، المجتمع الريفي السوداني، مصدر سابق، ص ٢٨ .
٢) عبد الغفار محمد أحمد، مصدر سابق، ص ٩٦ .

من شرائح اجتماعية استفادت من ظروف البلاد الصعبة وقوّت مركزها المالي والاقتصادي.

كما استمر الإهمال والصراع أيضاً في دارفور بعد عام ١٩٨٥م بمجيء الحكومة الانتقالية التي تولى إدارتها محمد حسن سوار الدهب لمدة عام بعد الانتفاضة الشعبية في ١٩٨٥م واستمرت سياسة فترة حكومة الصادق المهدي (١٩٨٦- ١٩٨٩م) توسعها في جميع النواحي الإقتصادية والاجتماعية، ولم تقم أي عمليات تنمية تذكر في دارفور ولا باقي ولايات السودان وانعكاساً للإهمال الذي لقيه شعب السودان في عهد حكومة الصادق المهدي قدمت مجلة (Africa Contemporary Record) التي تصدر في لندن ونيويورك تقريراً عن أحوال السودان بصفة عامة خلال عام ١٩٨٦/١٩٨٧م بعنوان (The Sudan Failure To End The War Deepings Economic And Social Crises) أي أن السودان فشل في إنهاء الحرب التي تعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وقد جاء في هذا التقرير أن حكومة الصادق المهدي أنهت عاماً فشلت خلاله من إنهاء الحرب مع الجنوب كما فشلت في خلق مناخ الاستقرار للأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، وفي الولايات المتحدة الأمريكية إنعقدت ورشة عام ١٩٨٧م لمناقشة الأزمة السودانية ومشكلة الحرب الأهلية في الجنوب حضرها ما يزيد عن خمسين شخصاً من السياسيين والباحثين والأكاديميين السودانيين وغيرهم، حيث تحدث المشاركون عن فكرة عقد مؤتمر قومي يمهد لقيام حكومة ديمقراطية منتخبة [١].

أشارت الورشة إلى ضرورة الاهتمام بمناطق السودان المهمشة في الجنوب والغرب والشرق، وقام أحمد دريج (الحاكم الأسبق لدارفور) ووضع تصوراً حول سودان جديد يكون فيه نظام الحكم ديمقراطياً.

وبسبب استمرار الجفاف وندرة الأمطار والمياه في دارفور زادت تحركات القبائل الرعوية الشمالية نحو الجنوب بحثاً عن الماء والكلأ والعشب وزادت المنافسة على موارد المياه المحدودة ولما كانت القبائل الرعوية في معظمها عربية وكانت هي التي تدخل مناطق الزراعة لرعي قطعانها ومنها قبائل الرزيقات وبني هلبة والهبانية والمناطق الزراعية التي كانت تنزل فيها وتستقر فيها قبائل ينتمي معظمها لأصول إفريقية وإفريقية مختلطة بالعرب بدا وكأن الصراع صراع عرقي بين العرب وغير العرب.

---

١) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، مصدر سابق، ص ٩ .

ففي نوفمبر ١٩٩٨م أصدرت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان ورقة بعنوان: (دارفور التركيبة العرقية والعنف المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان). تم رفعها لرئيس الجمهورية وكخطاب مفتوح للمجتمع الدولي، حيث تحدثت عن المذابح والتطهير العرقي في دارفور والورقة تعكس موقفاً قوياً للمجتمع الديمقراطي ولقوى المعارضة التي كانت منحازة لأفكار الراحل (جون قرنق) والتي كانت ليست فقط في تقرير مصير جنوب السودان، وإنما أيضاً في تحسين أحوال الأقاليم السودانية الأخرى [١].

حيث نشبت في عام ١٩٩٨م اشتباكات مسلحة في غرب دارفور بدأ العرب الرحل النزول نحو الجنوب مع قطعانهم قبل الوقت المعتاد للرحيل حيث تم حرق وقتل عدد كبير من بين المساليت والعرب ونزح عدد من أبناء المساليت والعرب إلى تشاد ورغم ما تم من مصالحات واتفاق على دفع التعويضات من جانب الجناة فقد تجددت الاشتباكات في عام ١٩٩٩م مما زاد من العنف وسفك الدماء ورغم تدخل الحكومة فلم يكن هناك حلٌ مرضٍ للأطراف.

---

١) مبارك علي عثمان، السودان وعقد التنمية الضائع، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٤٤ .

المبحث السادس
الأبعاد الإقليمية والخارجية في أزمة دارفور

أولاً: دور الجوار الإقليمي في أزمة دارفور

يعتبر إقليم دارفور الواقع غرب السودان مسرحاً لعدة صراعات إفريقية بسبب وضعيته الجغرافية والتاريخية والحضارية والقبلية المتداخلة مع حدود أربع دول (أفريقية وعربية) وهي (ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان) حيث استخدم هذا الاقليم إما كمخزن للسلاح أو للتأييد القبلي أو حتى الاستعداد العسكري لأي صراع مرتقب سواء في الداخل أو الخارج وبدأت هذه الاستخدامات واضحة في الصراعات التشادية، التشادية والتشادية الليبية حول شريط أوزو الحدودي، وكذلك الصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى، الأمر الذي جعل هذه الدول المجاورة للسودان تتأثر بما يحدث في إقليم دارفور سواء كان هذا التأثير سلماً أو حرباً [1].

وحتى قبيل تصاعد وتدويل الأزمة في إقليم دارفور كانت الأطراف الاقليمية المجاورة للسودان من الناحية الغربية، لا تبدي أي اهتمام للصراعات بين حركات التمرد في الإقليم (حركة جيش تحرير دارفور وحركة العدل والمساواة و التحالف الفيدرالي السوداني والحكومة السودانية) باستثناء تشاد التي تدخلت كوسيط بين الجانبين لاعتبارات القرب الجغرافي والبعد القبلي والتداخل السياسي وتأثرها المباشر بالمعارك العسكرية التي تصاعدت حدتها في بداية فبراير ٢٠٠٣م وهو ما أدى إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين هرباً من الحرب، غير أنه مع دخول الأزمة دائرة الاهتمام الدولي بتصريح كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة (السابق) في الذكرى العاشرة لمذبحة رواندا أن (العالم لا يمكن أن يظل مكتوف الأيدي حيال ما يجري في دارفور) [2] بدأ القلق يساور الأطراف الإقليمية المجاورة وغير المجاورة للسودان من أن ثمة احتمالات لتدخل عسكري خارجي قد يكون له تداعيات سالبة ووخيمة على الأنظمة الحاكمة في منطقتي وسط وغرب إفريقيا، وزاد قلق الأطراف الإقليمية بإصدار مجلس الأمن في الثلاثين من يوليو ٢٠٠٤م قراراً يدعو الحكومة السودانية للتحرك خلال ثلاثين يوماً لنزع سلاح مليشيات الجنجويد التي يلقى عليها اللوم في

---

١) خالد حنفي علي، ورقة بعنوان: «الأطراف الدولية الفاعلة وإدارة أزمة دارفور»، مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور المنعقدة بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم، ١٣ ـ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٥ .

٢) خالد حنفي علي، مصدر سابق، ص ١٧ .

التسبب في أزمة إنسانية في دارفور، وهدد القرار بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا فشل السودان في تلبية مطالب مجلس الأمن، كما صدرت بعد القرار تهديدات من بريطانيا وأستراليا بنشر قوات عسكرية في دارفور لحل الأزمة هناك.

وعلى خلفية تصاعد اتجاه الحل العسكري الخارجي سعت الأطراف الاقليمية إلى لعب دور في أزمة دارفور يستهدف تحييد تأثيراتها على أمنها القومي قدر الإمكان، في هذا الصدد اختلفت فاعلية الأدوار الاقليمية بمدى ضعف أو قوة الارتباط بإقليم دارفور، فتشاد حاولت لعب دورالوسيط خشية أن تفتح هذه الأزمة عليها ليس فقط أزمة اللاجئين التي أصابتها بل تخشى من تبعات ارتباط رئيسها (دبي) بقبائل الزغاوة في المنطقة.

فقامت تشاد بدور فاعل في التأثير والتأثر بالوضع في دارفور لأن الرئيس التشادي (إدريس دبي) يتمتع بعلاقات شخصية وإثنية مع العديد من قادة الحركات المسلحة في دارفور وخاصة حركة العدل والمساواة التي كان يقودها د. خليل إبراهيم، وحركة تحرير السودان التي يقودها مني أركوي مناوي وكانت تشاد قد استضافت أولى جلسات المفاوضات في مدينة أبشي في سبتمبر ٢٠٠٣م كما تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار الإنسانى بإنجمينا في ١٨ أبريل ٢٠٠٤م كما ترأست تشاد اللجنة المشتركة ولجنة وقف إطلاق النار بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي قبل أن يتم تحويلها إلى الإتحاد الإفريقي بعد توقيع اتفاقية سلام دارفور في أبوجا في مايو ٢٠٠٦م وكانت تشاد قد تعرضت في أكتوبر ٢٠٥م لانطلاق مجموعات متمردة حاصرت إنجمينا اتهمت تشاد السودان بدعم الجماعات المتمردة وأعلنت أنها في حالة حرب مع السودان، وقامت بإغلاق السفارة السودانية في إنجمينا التي احتلتها مجموعة تابعة لحركة العدل والمساواة على الرغم من نفي السودان لأية علاقة له مع المتمردين هناك، استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد لقاء جمع الرئيس عمر حسن أحمد البشير وإدريس دبي بمدينة طرابلس عام ٢٠٠٦م وتتهم الحكومة السودانية تشاد بإيواء جبهة الخلاص المتمردة التي قامت بأعمال تخريبية في عدة مناطق بغرب السودان، وقد تم تطبيع العلاقات بصورة كاملة بعد اللقاء الذي رتبه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في شهر مايو ٢٠٠٧م ويرى بعض

المراقبين أن تشاد استغلت وجود اللاجئين السودانيين بمئات الآلاف بأرضها كأوراق ضغط على السودان لتمرير بعض الأجندة الخاصة بها وخاصة عناصر الحركات المتمردة في شرق وجنوب وشمال البلاد، ولإعلان المجتمع الدولي أن مشكلة دارفور تسبب لها أضراراً بالغة وقد لعبت تشاد هذا الدور بالتنسيق مع الفرنسيين الذين يقيمون قواعد عسكرية في شرق تشاد [1].

ففي هذا الجانب سوف نتناول الأبعاد الخارجية ومواقف بعض الدول بالتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

ثانياً: الأبعاد الخارجية في أزمة دارفور:

١) موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

ظل الموقف الأمريكي تجاه قضية دارفور منذ بدايات اندلاع النزاع قاسياً وعنيفاً ضد الحكومة في الخرطوم حيث ظل الإعلام الأمريكي منذ عام م٢٠٠٣ محرضاً للمجتمع والحكومة الأمريكية على السواء ضد السودان لدرجة أن النواب والشيوخ من الديمقراطية والجمهوريين لا تتوحد رؤاهم حيال أي مشروع قرار يطرح إلا إذا كان ضد السودان [2].

وقد ظل هذا الموقف ثابتاً ضد السودان منذ بزوغ حكومة الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩م حيث سارعت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٩١م في وضع السودان في قائمتها التي تصنف فيه السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب في عام ١٩٩٧م أصدر الرئيس كلينتون قانوناً يحظر التعاون الاقتصادي على السودان ومصادرة كل أرصدته بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٨م قصفت الولايات المتحدة مصنع الأدوية بالخرطوم بحري الذي يتبع لرجل الأعمال السوداني صلاح إدريس زاعمة أنه مصنع لأسلحة الدمار الشامل ولم يصدر أي تصريح إيجابي لصالح حكومة السودان قرابة العقدين إلا عندما تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في ٩ يناير ٢٠٠٥م عندما شاركت الولايات المتحدة بوزير خارجيتها في مراسم التوقيع بنيروبي (كينيا).

اتقدت أول شرارة عداء ضد السودان بشأن دارفور ضمن مقال نشرته الصحف الأمريكية للمستر إيريك ريفز في ديسمبر ٢٠٠٣م يحرض الحكومة الأمريكية باتخاذ موقف حاسم ضد السودان، والمعروف أن هذا الشخص وهو أكاديمي يعمل في كلية سميت في نورثامينون بولاية ماساشوسيت

---

١) زكي البحيري، مصدر سابق، ص ٢٤٧ .

٢) السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٥م، مقال لهدى البكري، بعنوان: «الموقف الأمريكي من أزمة دارفور»، ص ٢٤٥ .

وتفرغ في وقت سابق لدعم المهام الإعلامية للحركة الشعبية لتحريرالسودان في ١٩٨٣م.

ففي هذا السياق نشرت صحيفة النيويورك تايمز مقالاً بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٤م أشارت فيه إلى أن الحرب في دارفور هي حرب عنصرية بين العرب المدعومين بمليشيات الجنجويد والأفارقة السود. وقد أفردت الصحيفة قسماً خاصاً لدارفور أشرف عليه أحد صحفييها اللامعين وهو نيكولاسادي كريستوف، يركز على كل الانتهاكات والسلبيات ويدعو لمحاصرة الحكومة وتوقيع العقوبات عليها[1].

وخلال هذه الفترة تزايدت وتيرة الانتقادات ضد السودان في المنابرالإعلامية ومراكز البحوث والمعاهد المتخصصة التابعة للحزبين الكبيرين (الديمقراطي والجمهوري) وأصبح هناك رأي عام يستهدف السودان حتى شمل نجوم السينما المشاهير في هوليود الذين وضعوا الغلال حول أنفسهم واعتصموا أمام السفارة السودانية في واشنطون العاصمة.

وفي عام ٢٠٠٤م زار النائب بالكونغرس الأمريكي المستر/فرانك فرانك وولف دارفور وأصدر تقريراً سالباً إتهم فيه حكومة السودان بممارسة إبادة جماعية وعلى إثره أصدر الكونغرس قراراً بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٤ أكد فيه أن ما يحدث في دارفور يرقى لمستوى جرائم الإبادة البشرية. وفي ديسمبر ٢٠٠٤ أصدر الكونغرس قراراً ثانياً سماه (قانون سلام السودان) أكد فيه تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان.

كذلك زار النائب السابق بالكونغرس المستر /كودرزاين حاكم ولاية نيوجيرسي دارفور، ثم أكد مزاعم زميله السابق بوجود إبادة جماعية في دارفور وفي يونيو ٢٠٠٥م زار دارفور وفد يمثل الديانات الإبراهيمية في الولايات المتحدة برئاسة عضو الكونغرس السابق القس فانتروي حيث أنكر وجود إبادة جماعية في دارفور ولكن أوصى بتنشيط المسار السياسى وإحداث تنمية في دارفور لمقابلة الإحتياجات الإنسانية للمواطنين هناك.

وفي ديسمبر ٢٠٠٥م زار دارفور القس جيمس جايسون أحد الناشطين في مجموعة الأمريكيين من أصل إفريقي ولم يؤكد في تقريره وجود إبادة جماعية في دارفور.

وكذلك في يناير ٢٠٠٦ زار دارفور وفد أمريكي إعلامي (شعبي) برئاسة السيد/ حضاري

---

١) مقال لسليم الكراي، بعنوان: «المصالح الأمريكية في السودان»، موقع دارفور نيوز.

عبد العلي من منظمة (اعطوا السلام فرصة) الذي نشط في أوساط الأمريكيين من أصل إفريقي وبعد انتهاء الزيارة أكد الوفد في مؤتمر صحفي عقده بشأن ملاحظاته في دارفور عدم وجود جرائم ضد الإنسانية في دارفور.

زارت دارفور في مارس ٢٠٠٦ م السيدة نانسي بيلوس رئيسة مجلس النواب بالكونغرس وذكرت أن ما شاهدته لا يقل فظاعة عن أحداث رواندا وأن حكومة السودان تمارس العنف وتدعم مليشيات الجنجويد وطالبت الإدارة الأمريكية بتعيين مندوب رئاسي خاص لدارفور [١].

في ٢٥ يناير ٢٠٠٧م كلف الرئيس بوش وزيرة الخارجية كونداليزا رايس بتنفيذ فقرات محددة تتعلق بعقوبات ضد السودان جاءت في أمر رئاسي تنفيذي سمي (قانون السلام ومحاسبة السودان في دارفور).

حيث عينت الإدارة الأمريكية في ٢٠٠٧م مبعوثاً خاصاً لدارفور هو المستر أندرو ناتاسيوس وقد طالب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب جوزيف بايدن الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة في دارفور وذلك ضمن مداولات اللجنة في اجتماع عقد بتاريخ الأول من أبريل ٢٠٠٧م وأعلن آنذاك بأن هناك عقوبات تستهدف ٢٩ شركة سودانية ضمن برنامج العقوبات الأمريكية على السودان [٢].

٢) موقف الصين:

أما بالنسبة لدور الصين في أزمة دارفور فقد انطلق من موقف أساسه الحفاظ على المصالح أي مصالح الصين في السودان حيث أن للصين شركات للتنقيب عن البترول تعمل في السودان لذلك كانت الصين مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الاتحاد الإفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذاً للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان، فطبقاً لهذه الإستراتيجية لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها ضرراً بليغاً، وتشير التقارير إلى أن الشراكة بين الصين والسودان في مجال النفط ربما ترتفع بإنتاج السودان ليوازي إنتاج الدول الخليجية مستقبلاً لأن النفط المستخرج في السودان الآن يعتبر جزءاً يسيراً من المكتشف حالياً وأن الاحتياطيات النفطية

---

١) السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٥م، مقال لهدى البكري، ص ٢٦٦ .

٢) المركز السوداني للخدمات الصحفية، دار فور الحقيقة، مرجع سابق، ص ١٢٩ .

السودانية أكبر.

٣) موقف ألمانيا:

كان لألمانيا دور بارز في أحداث دارفور فقد استضافت معظم رموز التمرد بلا استثناء وأصبحت في وقت من الأوقات مركز المعارضة ومنطلقاً لنشاطاتهم خاصة أن بعضهم متزوج من ألمانيات وعلى سبيل المثال فإن رمزاً من رموز التمرد والمعارضة مثل د. علي الحاج محمد الذي تلقى الدراسات العليا في بريطانيا وكان يجدر به أن يجعلها منطلقاً لنشاطه ولكن إتجه إلى ألمانيا وهذا ينطبق تماماً على كل قادة الحركتين المتمردتين الكبيرتين لأن ألمانيا منحتهم البقاء السياسى والإعلامي وتستضيف ألمانيا بالفعل أكبر عدد من أبناء دارفور مقارنة بكل دول أوربا الأخرى [١].

واستضافت ألمانيا في مدينة (هنتشجن) مؤتمر ما يسمى بإتحاد المهمشين حيث أدار هذا المؤتمر (أحمد موسى علي) من أبناء مدينة الطينة في دارفور وهو يحمل الجنسية الألمانية، ولعل الذي يدفع ألمانيا لدعم المتمردين مالياً وإعلامياً أنه توجد لألمانيا مصالح وتطلعات في السودان أهمها البترول المكتشف حديثاً وبكميات كبيرة بجنوب وغرب السودان.

٤) الموقف البريطاني:

عبرت الحكومة البريطانية عن قلقها إزاء ما يدور في دارفور وتحرك رئيس الوزراء البريطاني آنذاك توني بلير بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وبذل عدة محاولات لجر الإتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) للتدخل الدولي بدارفور وأعلن أن الجيش البريطاني على إستعداد لذلك إذا طلب منه التدخل كما شاركت بريطانيا في دعم مشروعات القرارات الأربعة عشر ضد السودان بمجلس الأمن الدولي.

وترى بريطانيا مواصلة الضغط على السودان، وأن تفرض على حكومة السودان عقوبات من مجلس الأمن إن لم توافق على استقبال القوات الدولية التي يطلب منها فرض السلام في دارفور.

وفي بيان أصدره رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٧ طالب الحكومة بنشر القوات الدولية المختلطة (الهجين) واستئناف المحاثات مع الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور والالتزام بكل الاتفاقيات الإنسانية التي وقعتها الحكومة مع الأمم المتحدة،

---

١) السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٥م، مقال لهدى البكري، ص ٢٦٦ .

٢) المركز السوداني للخدمات الصحفية، دار فور الحقيقة، مرجع سابق، ص ١٢٩ .

وفي حالة عدم التزام الحكومة بذلك هدد بتقديم قرار إلى مجلس الأمن يتضمن معاقبة المسؤولين عن العنف بدارفور وحظر السلاح وحظر الطيران الطيران الحكومي في دارفور.

وترى بريطانيا أن اتفاقية سلام دارفور الموقعة مع حركة تحريرالسودان أوضحت الطريق للسلام وأن على الحركات الرافضة أن تلتزم بالاتفاقية وتوقع عليها.

٥)الموقف الفرنسي:

ظل الموقف الفرنسي في عهد الرئيس جاك شيراك متوازياً بدرجة معقولة وأبدت فرنسا تخوفها من تأثير الحركات المتمردة المنطلقة من الحدود بين دارفور وشرق تشاد على تدهور الأمن بتشاد وزعزعة استقرار حكم الرئيس إدريس دبي حيث أبدت فرنسا تخوفها من تأثيرات اللاجئين السوانيين بشاد على الأمن الداخلي، وقد قدمت القاعدة العسكرية الفرنسية (بأبشي) بعض المساعدات للاجئين السودانيين بتشاد. وتشارك فرنسا في عضوية لجنة وقف إطلاق النار بالفاشر كممثل للاتحاد الأوربى، يرتبط الموقف الفرنسي عموماً بالتنسيق داخل الاتحاد الأوربي، ويحرص على عدم التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة خوفاً من التأثير على إستراتيجية السياسة الخارجية الفرنسية المبرمة مع الدول الفرانكفونية في تلك المنطقة.

وكان الرئيس الأسبق جاك شيراك قد أعلن بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٧ أن فرنسا ستضطر لتأييد عقوبات على حكومة السودان إذا ما استمرت الانتهاكات ضد القانون الإنساني وحقوق الإنسان في دارفور. وقد كان لفرنسا دور فاعل في دعم تحرك مشروع قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣م الخاص بإحالة ملف إنتهاكات حقوق الإنسان بدارفور إلى محكمة الجنايات الدولية [١].

وقد أعلن الرئيس المنتخب نيكولاي ساركوزي عزمه على إيجاد حل عاجل للمشكلة في دارفور عبر الأمم المتحدة وورد ذلك في خطاباته إبان الحملة الانتحابية. عليه في ذات السياق أعلن وزير الخارجية الفرنسي الجديد برنارد كوشنير بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٧ م أن بلاده سوف تجري تنسيقاً مع أمريكا وبريطانيا وألمانيا وكندا والصين وروسيا ودول الجوار بالسودان بما في ذلك إريتريا ومصر وعدد من المنظمات التطوعية غير الحكومية العاملة بدارفور لإعداد إستراتيجية بشأن التحرك في

---

١) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، مصدر سابق، ص ٨٤ .

دارفور عبر ما سمَّاه بمجموعة **(Contact Group)** وأعلن أن فرنسا ستتقدم بمبادرة لضم موضوع دارفور إلى أجندة مجموعة الثمانية الصناعية الكبرى **(G8)** عند انعقاد اجتماعاتها بألمانيا في يونيو ٢٠٠٧م.

٦) موقف إسرائيل من مشكلة دارفور:

ترتبط تحركات إسرائيل واللوبي الصهيوني في إفريقيا بأبعاد سياستها الخارجية، وتوضح الدراسات العلمية أن الخريطة الديموجرافية للبنية الصهيونية تضم نسبة كبيرة من المهاجرين اليهود ذوي الأصول الإفريقية وتمثل نسبة المنحدرين من أصول إفريقية ١٥ ـ ١٧٪ من سكان إسرائيل، وقد تشكلت هذه النسبة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ـ١٩٨٤م [١].

وقد بدأت العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا في النمو في الخمسينيات، وإذا كان النشاط الصهيوني في إفريقيا قد انحصر بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، بل وقطعت العديد من الدول الإفريقية علاقاتها بالكيان الصهيوني بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، حيث استولت إسرائيل على أراضٍ عربية واسعة في (مصر وفلسطين وسوريا) وذلك بعد معاهدة كامب ديفيد، والواقع أن المخططات الإسرائيلية تجاه إفريقيا تمثل تهديداً للأمن القومي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل لدعم علاقاتها بالدول الإفريقية خاصة تلك التي لها حدود مشتركة مع دول عربية بُغية الالتفاف حول الأمة العربية والسودان ومصر، بالذات في شكل حزام يمتد من إثيوبيا وإريتريا مروراً بكينيا وتنزانيا ورواندا وبورندي مما يهدد منابع النيل وبالتالي المصالح المصرية والسودانية [٢].

وتسعى إسرائيل من خلال دورها المتنامي في إفريقيا إلى إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية وكسب الرأي العام في إفريقيا إلى جانبها خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي قد يفقد العرب رصيداً كبيراً من التأييد السياسي لدول القارة الإفريية ويفقدها بالتالي الثقل التصويتي لهذه الدول المؤيدة لهم في المنظمات الدولية.

ولقد لعبت إسرائيل واليهود دوراً كبيراً في تضخيم دروس وعبر الإبادة ودعم المتمردين في هذا الإقليم وأُعدت ثلاث وخمسون منظمة يهودية ندوة برئاسة (ياناي برس) حول «دارفور دروس وعبر

---

١) مقال بعنوان: إسرائيل في دارفور توهمات أم حقائق، في ١٩ فبراير٢٠٠٥م، موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية
٢ المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور الحقيقة الغائبة، ص

الإبادة الجماعية» بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأمريكي للإبادات، تحدث فيها «نيل فرانجر اس» مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في ڤيينا حيث إدعى أن «الأحداث في دارفور تمثل أكبر مظاهر الإبادة الجماعية في العالم» وبادر المركز اليهودي للإصلاحات الدينية إلى تنظيم تظاهرة احتجاجية صاخبة أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية واشنطون كان هدفها تسليط الضوء على عمليات العنف والإبادة في دارفور بغرب السودان [1].

وكذلك قامت مجموعة ائتلاف اليهود (تضم ٤٥ جماعة) بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد بسبب ما سمته العنف المنظم ضدهم والذي تشنه مجموعات عربية مسلمة مدعومة من قبل الحكومة السودانية.

وتؤكد قيادات من حركتي التمرد في دارفور أن بعضاً منهم يزور إسرائيل بشكل منتظم، وبسبب الاهتمام الإسرائيلي بمسألة دارفور قامت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بتوزيع منشورات على أعضائها قائلة إن «قضية دارفور تعتبر قضية يهودية إسرائيلية»[2].

ولقد وجدت إسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الإسرائيلي، مما لا يدع مجالاً للشك أن لإسرائيل واليهود دوراً غير محدود في مشكلة دارفور مادياً وسياسياً وإعلامياً.

---

٢ المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور الحقيقة الغائبة، ص

الفصل الثالث

أثر التداخل السكاني على الأمن القومي السوداني

مقدمة: مفهوم الأمن القومي السوداني:

المبحث الأول: دوافع الاهتمام السياسي والأمني تجاه تشاد

المبحث الثاني: أهمية تشاد بالنسبة للسودان

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات السودانية التشادية

الفصل الثالث

أثر التداخل السكاني والقبلي على الأمن القومي السوداني

مقدمة:

مفهوم الأمن القومي السوداني:

أصبح العالم منذ نهاية العام ١٩٨٥م يشهد تغيرات كبيرة لقيام نظام دولي جديد ووضح ذلك بجلاء بعد إصلاحات غورباتشوف (البروسترويكية) و(الغلاسينوسنية) التي انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي وتحوَّل النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية. وهذا فرض أن يتطور مفهوم الأمن القومي ويتبع ليواكب الأشكال التهديدية الجديدة التي من سماته التغيرات الدقيقة والخطورة في المباغتة، فمهدادات الأمن القومي التقليدية تنتج عن تركيبته الداخلية ووضعه الجغرافي (أي السودان) (وذلك لتوسطه لثمان دول إفريقية وعربية جعلت منه أمراً لا يمكن حسابه، بمعزل عما يدور في العالم قاطبة إذ أن الأوضاع المحلية والإقليمية أصبحت تمثل مدخلاً للتهديدات الدولية في أحدث وأقبح صورها، فالأمن القومي أصبح أكثر غموضاً وذلك نظراً لاتساع استخداماته في العديد من المجالات والمواقف بدءاً من أبسطها وهو تأمين المواطنين بداخل الدولة ضد أي خطر محتمل انتهاءً بالإجراءات والخطوات التي يطلق عليها إصلاح الأمن القومي الشامل الذى يعني أشمل نطاق لمعنى الأمن ويتضمن جميع الأنشطة ومهام الدولة [١].

بناء على ما سبق فإن مفهوم الأمن القومي مفهوم متغير ومتطور ومن ذلك الحقيقة الإستراتيجية الثابتة حقيقة مرونة هذا المفهوم واستحالة جموده عبر كل الظروف والمراحل التاريخية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية وأي نوع محتمل من أنواع التهديدات تجاه الدولة بل وبتغير مفهوم الأمن الإستراتيجى من عصر إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة لأن الدولة الواحدة لا تستطيع مهما حاولت أن توفر أمنها بصورة مطلقة دون أن يتقاطع ذلك ولو بأقل درجة مع أمن الدولة الأخرى، فهي على هذا النحو تحتاج توفير أمنها وإلى التعايش مع غيرها من الدول فينبغي أن ينبني مفهوم الأمن القومي في الدولة على اعتبار أمنها الشامل وذلك بالتركيز على استخلاص عناصر القوة في الدولة بحيث تكون هذه العناصر الإستراتيجية مركزاً لبناء أمن الدولة

---

١) تقرير بعنوان: «تأثيرات اللوبي الصهيوني وآلة الدعاية اليهودية على قضية دارفور» كتب في ١٤ أبريل ٢٠٠٥م، موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية.

وصيانة وحدتها وإستقلالها لأن الأمن القومي الحقيقي والعلمي هو الذي يقوم على القوة الشاملة للدولة وليس القوة العسكرية [1]، لأن الهدف في المقام الأول هو، الدفاع عن كيان الدولة ويكشف ذلك في طبيعة بساطة وأساليب عملهم وخططهم كجهاز دفاعي بناء ولذلك لابد من التمييز بينه وبين الأسلحة الهجومية والأجهزة الهجومية أو المفاهيم التي ترمي إلى العدوان التوسعي كأثر من آثار نشاط القوة وتراثها الباقي من الفكر الإنساني فمفهوم أمن الدولة مفهوم بناء ومشرف أيضاً يهدف إلى تحقيق غاية شريفة هي الحفاظ على أمن الدولة في إطار الفهم الثابت لمفهوم الأمن القومي وكثيراً جداً تلك الدراسات التي أعدت حول مفهوم الأمن القومي وحفلت ميادين الدراسات العلمية والإستراتيجية في تناوله بالبحث والتحليل فلم يعد مفهوماً كلامياً غير واضح المعالم كما يترآى للبعض بل غدا أمراً علمياً واضحاً يهدف إلى غاية نبيلة هي صيانة أمن الدولة والحفاظ على كيانها ووجودها من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف، فالفلسفة السياسية التي تسود في دولة أخرى هي التي تحدد وترسم السياسة الأمنية بالدولة وبالتالي فإن مرتكزات هذه السياسة وثوابتها التي لابد لها من أن تؤمن هي:

حماية أمن واستقلال الدولة ودرء المهالك والمهددات.

حفظ وحماية الأمن الداخلي من المخاطر.

رسم الخطط والأهداف وتحقيق الحياة الأفضل للشعب.

فهذه الوظائف الثلاث ينبغي أن تكون هي المرتكزات الأساسية والأهداف عند القيام بمهام أمنية فكما للأمن القومي مرتكزات أساسية فله أيضاً نطاقات أساسية ثلاثة تحيط بالدولة لا يمكن تحقيق الأمن المتكامل إلا بها وهي [2]:

- النطاق القومي للدولة.
- النطاق الأمني الاقليمي.
- نطاق الأمن الجماعي والدولي.

---

١) د. عمر قدور، مصدر سابق، ص ١٦٥ .

المبحث الأول

دوافع الاهتمامات السياسية والأمنية نجاه تشاد

لا شك أن أهمية تشاد تكمن في الناحيتين الجوإستراتيجية والجيوبوليتكية في موقعها الجغرافي في وسط إفريقيا لأنها تربط ما بين شمال إفريقيا الغربية وإفريقيا الإستوائية وبالرغم من أنها تعتبر من أفقر البلدان في العالم حيث لا يتجاوز متوسط دخل الفرد (١٠٠) دولار في العام إلا أنه نسبة لموقعها الإستراتيجى أصبحت تلعب في السنوات الأخيرة دوراً مهماً بالنسبة لإستراتيجيات الدول الكبرى في المنطقة وبما أن وضع السودان الجغرافي كدولة مجاورة لتشاد من الناحية الشرقية واشتراكه معها في حدود طويلة تبلغ ٧٣٠ ميلاً إضافة إلى التداخل البشري والقبلي في المنطقة كل هذا وضع السودان تحت تأثير مباشر للصراع التشادي المسلح سلباً كان أو إيجاباً وأهمها التأثيرات الناتجة بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين التشاديين مما خلق مشكلات عديدة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وله أيضاً آثار أخرى سياسية خارجية تتمثل في إثارة الحساسيات مع دول أخرى تتداخل في الصراع من منطلق إستراتيجى في إطار الصراعات الدولية الإقليمية [١].

أهمية تشاد إقليمياً:

تجاور تشاد عدداً من الدول الإفريقية المسيحية من الناحية الغربية والجنوبية ودولاً عربية مسلمة من الناحية الشمالية والشرقية وهي ليبيا والسودان ولذلك نجد أن تشاد قد دخلت منذ القدم في الصراع السياسي الناتج عن صدام الحضارات العربية الإسلامية والمسيحية المحلية المدعومة بالاستعمار الغربى، كما يلاحظ تدخل بعض الدول الإفريقية كطرف في محاولة لجذب تشاد إلى محاور سياستها، ويفسر ذلك الجهود السابقة التي قامت بها زائير في عهد الرئيس التشادي السابق (حسين هبري) للتقارب بين تشاد وتحسين علاقاتها معها لأن تشاد تعتبر من دول الجنوب الإفريقي أو كما يطلق عليه الفرنسيون اصطلاحاً (إفريقيا السودان) كذلك فإن تشاد تنضوي مع

---

١) التكوين والتوازن داخل القوات المسلحة وأثرهما على مهددات الأمن القومي، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، برنامج الزمالة، العقيد الركن عبد الرازق شريف، ٢٠٠٤م .

دول غرب ووسط إفريقيا في منظمات إقليمية إقتصادية تهدف في المقام الأول إلى تأكيد انتمائها إلى هذه الدول من الناحية الإستراتيجية ومن ناحية أخرى فقد تبنت ليبيا مخططاً لدعم التوجهات السياسية والحضارية العربية والإسلامية في تشاد في مواجهة محاولات الجذب التي تمارسها دول غرب ووسط إفريقيا لتشاد وذلك باعتبارها دولة أخذت منذ القدم في التوجه لأن تكون دولة عربية إسلامية ترتبط مع دول شمال إفريقيا العربية والإسلامية إلا أن الاستعمار الأوربي أخذ يكثف من وجوده في المنطقة ليحول ما بين تشاد ودول الشمال العربية والإسلامية المجاورة لها ولهذا فإن ليبيا عملت من خلال تداخلها في تشاد إلى ضم الجزء الشمالي منها للاعتبارات العربية والإسلامية ولكي تصبح امتداداً طبيعياً لدول الشمال بذلك تصبح حلقة وصل أو جسراً يمكن أن يتدفق منه التأثير السياسي للدول العربية الإسلامية نحو الطموحات التي يحكم بها النظام الليبى لإنشاء إمبراطورية إسلامية صحراوية تضم إليها بعض الدول الأفريقية أمثال مالي والنيجر اللتان هما دولتان إسلاميتان عربيتان. وتشير بعض المصادر إلى أن النظام الليبي استهدف من احتلال الأجزاء الشمالية من تشاد (شريط أوزو) للحصول على اليورانيوم الذي يقال بوجوده هناك إضافة إلى إيجاد موقع في العمق لإنشاء مفاعل نووي (ذري). لهذا كله فإن الإستراتيجية الإقليمية لتشاد قد ساهمت في تأجيج الصراع المسلح بين الفصائل المتنازعة [1].

أما من ناحية الشرق (السودان) فقد استمد الصراع الإستراتيجي وجوده من الخصومة السياسية التي كانت قائمة بين النظام الليبي والنظام المايوي، إذ تحاول ليبيا من خلال وجودها في تشاد آنذاك تقويض النظام القائم في السودان باستخدام القواعد العسكرية الليبية في شمال تشاد واستخدام النقاط الحدودية في شرق تشاد بينما يحاول النظام المايوي درء الخطر الليبي من خلال مساعدة نظام هبري ومرة أخرى يعيد نفس المشهد ويحتدم الصراع بين السودان وتشاد بتسلل (إدريس دبي) ومجموعته في أبريل ١٩٨٩م إلى داخل الأراضي السودانية وحصوله على الدعم المادي من ليبيا في سبيل مواجهة نظام الرئيس السابق حسين هبري والذي لجأ إلى زائير وبعض الدول الإفريقية طلباً للدعم وقد نشأ من هذا الوضع القائم على أساس الصراع الإقليمي والإستراتيجى أن تطور الصراع ليأخذ الشكل الدولي والإستراتيجي.

---

١) عميد ركن إسماعيل الحاج يوسف، التداخل العرقي بين السودان وتشاد وأثره على الأمن القومي السوداني، بحث إجازة درجة زمالة كلية الدفاع الوطني، الدورة رقم (١٥)، ١٩٩٣م .

أهمية تشاد دولياً:

تشاد لا تزال تمثل هدفاً للإستراتيجيات الكبرى لما يمثله موقعها الجغرافي والسياسي وما يحمله باطن أرضها من ثروات لم تستغل بعد مثل البترول واليورانيوم والقصدير والفوسفات فقد تبلور الصراع الإقليمى إلى صراع بين ليبيا العربية المسلمة والدول الإفريقية المسيحية وكان لتدخل فرنسا منذ القدم لمنع تقدم المد العربي الإسلامى إلى الجنوب دوره في أن تدخل فرنسا مع ليبيا العربية المسلمة كطرف في الصراع التشادي ثم أدت تطورات القضية التشادية إلى تحول الصراع بين الدول المعتدلة والتي تسندها الدول الغربية ودولة متطرفة مثل ليبيا يسندها المعسكر الاشتراكي آنذاك وقد بدأت التحالفات الإقليمية والمحلية تتحول إلى تحالفات إستراتيجية منذ أن حدث الإنقسام في صفوف حركة الفرولينا وفي داخل حركة حكومة الوحدة الوطنية، حيث ذهبت الفصائل تطلب المال والسلاح من الدول الأجنبية لكسب السباق في الصراع وبذلك وبعد أن كانت فرنسا ترى في تشاد الجدار الذي يحول دون زحف التيارات العربية الإسلامية إلى الجنوب الإفريقي فقد أصبحت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترى في تشاد ذلك الجدار الذي يمنع من التغلغل الإشتراكي والشيوعي إلى دول الجوار المعتدلة وذلك أثناء فترة الحرب الباردة كما ظلت تخشى وبصفة خاصة من تحول الأوضاع فيها مما قد يؤدي إلى انهيار الأنظمة السياسية المعتدلة والموالية لها مثل زائير والسودان في العهد المايوي [1] .

أما من الناحية الاقتصادية فإن الدول الرأسمالية الغربية ترى في تشاد مستودعاً للثروات الزراعية والمعدنية مثل الأرز وقصب السكر والذرة والسمسم والثروات المعدنية مثل اليورانيوم والحديد والنحاس والقصدير. فبالإضافة للمصالح الاقتصادية الهائلة لفرنسا في جنوب تشاد فإن فرنسا تتطلع بدورها ليس لحماية مصلحتها فقط ولكن لنيل حظها من المعادن خاصة اليورانيوم الذي تحصل عليه فرنسا من النيجر كما أن استقرار الأوضاع في تشاد قد يؤدي إلى تنشيط أعمال الشركات الفرنسية من بسط سيطرتها الاقتصادية في الجنوب. وحتى في ظل النظام الحالي في تشاد ومع تزايد احتمالات اكتشاف البترول فإن أهمية تشاد الإستراتيجية قد زادت بالنسبة للدول الغربية وظهر التنافس جلياً وواضحاً بين فرنسا وأمريكا وتحاول كل دولة أن تحظى بأكبر قدر من

---

١) عميد ركن إسماعيل الحاج يوسف، مصدر سابق، ص ٧٧ .

حقوق التنقيب عن البترول، وقد منحت الحكومة الحالية حق الامتياز للتنقيب عن البترول في جميع الأراضي التشادية لشركة الف آلتين الفرنسية بدلاً عن شركة شيفرون الأمريكية التي كانت قد تحصلت على هذا الامتياز إبان حكم الرئيس السابق (حسين هبري) ولم تقم بأي نشاط يذكر بذريعة عدم استقرار الأوضاع الأمنية بالبلاد. هكذا تبرز ظاهرة تداخل وتشابك الصراعات في تشاد محلية وإقليمية ودولية.

لنجد أن المشكلة قد استمدت تعقيدها من هذا التداخل والتشابك على النحو:

هناك صراعات داخلية بين الشمال والشمال والشمال والجنوب وبين أجزاء القطر الأخرى تارة وذلك لما لها من تناقضات عرقية وقبلية ودينية. أدت هذه الصراعات المحلية إلى تحديد علاقات تشاد بالدول التي تجاورها مما أدى إلى بروز الصراع في شكل إستراتيجى إقليمي .

أيضاً أدى تدخل الدول المجاورة في الصراع الإقليمي إلى تحالفات مع الدول الأجنبية وقاد بدوره إلى بروز الصراع الإستراتيجي الدولي.

المبحث الثاني

أهمية تشاد بالنسبة للسودان

أولاً: الأهمية السياسة والأمنية:

تستمد تشاد أهميتها بالنسبة للسودان من كون أن السودان هو الدولة العربية الإفريقية التي تحتفظ بأطول حدود جغرافية مع تشاد من الناحية الغربية إذ يبلغ طول الحدود بين البلدين حوالى ٧٣٠ ميلاً، هذا بالإضافة إلى التداخل البشري والقبلي بين البلدين على طول هذه الحدود وكل ذلك يضع السودان تحت التأثير المباشر للصراع التشادي سلباً كان أو إيجاباً على النحو التالي:

إن عدم الاستقرار السياسي في تشاد مع استمرار الصراع بدخول المناطق المجاورة للسودان في دائرة صراع الدول الكبرى وذلك من جراء نشوء بؤر التوتر العسكري التي تجعل الدول الكبرى تفكر في إعادة النظر في سياساتها في المنطقة وبتدخلها السافر أحياناً في الدول المجاورة حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية [١].

أي أن تفاقم العمل العسكري على الحدود السودانية التشادية سوف يؤدي إلى تسلل عناصر مخربة تهرِّب الأسلحة إلى داخل السودان إذا لم يكن الاتجار في غرب السودان لتقوية بعضها البعض تحسباً لأي طارئ يطرأ مناوئاً لأوضاعها الراهنة.

عادةً ما تنتج عن الحروب ظواهر سالبة عديدة مثل تدفق اللاجئين والنازحين والمهاجرين من القبائل حيث يشكل تدفق الأسلحة تهديداً مباشراً للأمن القومي بالإضافة إلى تهديد للأمن الغذائي والبيئي وخلافه من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية المتناقلة عبرالحدود علاوة على انتشار البطالة والجريمة.

فمشكلة اللاجئين ظلت بوجه عام تمثل عبئاً ثقيلاً على السودان يقابلها تخوف الحكومات التشادية المتعاقبة خشية عودتهم لأنها تتخوف من اندساس عناصر مناوئة بداخل جماعات اللاجئين.

---

١) عميد ركن إسماعيل الحاج يوسف، مصدر سابق، ص ١٣٣ .

تستمد تشاد أهميتها بالنسبة للسودان من كونها عمقاً حضارياً وثقافياً وأمنياً وإنسانياً للسودان في العمق الإفريقي نحو الغرب وذلك لأن العنصر الإنساني يمثل عاملاً مشتركاً بين البلدين وذلك عن طريق التصاهر والتداخل وتعمق الصلات التي تقوم عليها المصالح المشتركة للبلدين بل تتعدى المصالح المشتركة ذلك إلى المصلحة السياسية والأمنية وهي القاعدة الأكثر تأثيراً في قيام أي تعاون أو تكامل اقتصادي وتجاري بين البلدين كما تقضي بذلك المواثيق الإقليمية والدولية [1].

---

١) التقرير السنوي لسفارة السودان بتشاد ١٩٩٢م، ص ٢٣ .

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات بين السودان وتشاد

مما سبق يتضح أن العلاقات بين السودان وتشاد لها ثوابت تاريخية وحضارية راسخة، تقوم على أسس ومقومات تساعد في قيام علاقات مميزة لاتتوفر لأي دولتين إذا ما وجدت الاهتمام والرعاية بعيداً عن الانفعال وردود الأفعال.

ولكن حتى هذه الأسس والمقومات تستغل أحياناً بصورة خاطئة مما يجعلها عقبة أمام تطور تلك العلاقة، ولكن بالنظر للمستقبل بتفاؤل وعمل جاد ورؤية واضحة بالاستفادة من أخطاء الماضي سواء كانت حقيقية أو غير ذلك، يمكن أن نحقق آمالاً كبيرة في بناء علاقة متينة وقوية ومثمرة، لأن المستقبل هو الأمل وإلا فإن محاولاتنا سوف لا تكون ذات معنى في ظل التكتلات الإقليمية والعالمية القائمة، وحتى يتحقق ذلك لا بد من إزالة الترسبات والهواجس وذلك باعطائها مساحة واسعة للتوضيح والنقد.

لقد آن الوقت الذي يجب أن تكون قيمة العلاقات بين البلدين علاقة مادية أكثر من كونها سياسية لأن الاقتصاد هو الأساس. عليه يجب أن تقوم العلاقات المستقبلية بين البلدين وفقاً للثوابت والرؤية التالية فالسودان بامكاناته الوافرة الطبيعية والبشرية الكبيرة يجب توظيفها لمصلحة البلدين فيمكن العمل من خلال المحاور التالية:

١) ضرورة التطابق بين الإرادة الشعبية والسياسية وذلك بتوظيف كل الخبرات بين الطرفين لتصبح في مسار الاقتران السياسي.

٢) ضرورة الشعور العميق بين الطرفين بوجود المصالح والمنافع المتبادلة والعلاقات الإستراتيجية المؤكدة على المدى الطويل وذلك بالرجوع لعمليات الفرز بين (الثوابت والمتغيرات في العلاقات بين البلدين مع إجراء التقييم الدقيق للأشياء العارضة والجوهرية لأن المتغيرات في العلاقات الدولية هي الأساس والثوابت أصبحت هي الهامش.

٣) ضرورة إقامة مشروعات إستراتيجية بين البلدين مع تأمينها.

٤) إقامة منطقة للتكامل والتبادل التجاري مع إنشاء طرق معبدة أو سكك حديدية بين البلدين

لتسهيل التواصل.

٥) الجوانب الثقافية لكي يتعرف الشعب التشادي على الشعب السوداني لابد من معرفة الكثير من ثقافته وبيئته وتاريخه لأن التعرف على أي شعب لابد من معرفة قيمه وأخلاقياته وتقاليده وعاداته فهي مفتاح لأي علاقة مثمرة ومفيدة.

٦) التوازن والتكافؤ في العلاقات هو صمام الأمان فقد آن الأوان لكي نبدأ في تكوين مؤسسات علمية تساعد على دراسة علاقات إيجابية للسودان مع دول الجوار وذلك حتى نصل إلى إيجاد حلول ناجعة تساعد صانع القرار في عالم أصبح العلم فيه هو كل شئ بعيداً عن الارتجال والتعامل مع الفعل ورد الفعل وإعداد برامج عمل جادة نتبعها بالشيء الممكن ومهما كان بسيطاً حتى تتطور وتنمو مع إعداد برامج من شأنها أن تساعد على المعرفة والإرادة وإعداد دراسات متكاملة للإمكانات المتاحة بين السودان ودول الجوار (المائية، والزراعية، والبشرية، والثروة المعدنية، والسياسة...إالخ) بهدف وضع برامج عمل حقيقية وعملية وقابلة للتنفيذ حتى يتم تنفيذها وتعطي المواطن في البلدين معنى وقيمة ونقترح أن تبدأ أولاً بين السودان وتشاد ثم تضم بقية الجيران.

٧) ضرورة وجود سقف للخلافات بين البلدين إذا حدث وأن يكون هناك خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

٨) ضرورة بحث محتوى ومضمون العلاقة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

٩) وضع ثوابت وقواسم مشتركة في العلاقة بين البلدين.

١٠) يجب عدم تأثر العلاقات بين البلدين بطرف ثالث لأن أي طرف آخر سيكون له مصلحة مع أحد الطرفين.

١١) يجب توظيف الإعلام المرئي بين البلدين بتخصيص مساحة زمنية واسعة حتى يتعرف كل الشعب في البلدين على ثقافات البلد الآخر.

١٢) إعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية بما يتيح قدراً أكبر للأجيال الجديدة لتتعرف على عمق وحيوية العلاقة بين البلدين.

١٣) وأخيراً يجب الاهتمام بالتواصل الشعبي فبدونه لن نعرف ونفهم بعضنا البعض أكثر ولن

تستقر العلاقة وحتى تزول الرواسب والحساسيات ومن ثم نبني ثقة تجعل البلدين أن يترفعان عن كل الصغائر مع محاولة معرفة تشاد بعيون جادة وأكثر عمقاً من قبل السودان وذلك لمعرفة بيئتها البدوية والقبلية والتركيبة السكانية والأحزاب السياسية. مع احترام الشعب التشادي في خياراته السياسية للنظام الذي يرتضيه لأن الشعب هو الذي يجني هذه العلاقة في النهاية وليس الأنظمة لذا لا بد من تبني إستراتيجية للعلاقة بين البلدين تقوم على التالي:

١) الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين السودان وتشاد.

٢) أهمية موقع البلدين كمدخل للقارة الإفريقية.

٣) الحدود المشتركة بين البلدين والممتدة ١٣٠٠ كيلومتر.

٤) التداخل القبلي الممتد لأكثر من ٤٠ قبيلة.

٥) تشاد تمثل عمقاً إستراتيجياً (أمنياً، وإقتصادياً، وثقافياً) للسودان.

لا شك أن امتداد الحدود والتداخل القبلي والسكاني والموقع المميز للبلدين جعلها معبراً للحضارة والثقافة العربية والإسلامية نحو إفريقيا الأمر الذي يجعل العلاقة السودانية التشادية علاقة إستراتيجية وضمنية،

الخاتمة

خاتمة البحث

ملخص البحث

نتائج البحث

توصيات البحث

الدراسات المستقبلية

المصادر والمراجع

الملاحق

خاتمة البحث

تنال هذا البحث العوامل المؤثرة على علاقات الجوار بين الدول الأفريقية (العلاقات السودانية التشادية كدراسة تطبيقية) في جزئها الأول الإطار النظري لموضوع البحث المتمثل في الأسس النظرية وتعريفات ومفاهيم العلاقات لدراسة العوامل المؤثرة على علاقات الجوار. حصرها البحث في عوامل داخلية وعوامل خارجية.

احتوت الدراسة على ثلاث أبواب، يحتوي كل باب على عدد من الفصول وكل فصل يحتوي على عدد من المباحث حسب خصوصية كل فصل، إضافة إلى الخلاصة والخاتمة التي تشتمل على النتائج والتوصيات ومقترحات البحوث ورؤى مستقبلية للعلاقات بين السودان وتشاد، ثم المراجع والملاحق.

فلذلك من الملاحظ أن ظاهرة التداخل القبلي والسكاني بين السودان وتشاد ظاهرة قديمة تركت آثارها السالبة والموجبة على جميع مناحي الحياة في البلدين أي لا يمكن حصرها على ظاهرة الحدود السياسية التي فرضها الإستعمار لذا يجب دراسة الحالة وتوجيه مؤثراتها على نحو إيجابي بتركزها بشكل إيجابي على فهم العلاقات الوظيفية وتوظيف الروابط السالبة منها لأن عوامل التداخل القبلي والسكاني بين البلدين تمثل إحداهما المرتكزات الأساسية التي تشكل حجر الزاوية في بناء الأمة في كل من السودان وتشاد.

ودراسة العلاقات الوظيفية خلصت بنا إلى أن الإنسان في البلدين دائماً ما يبحث عن المقومات الأساسية للحياة المتمثلة في التالي:

(الأرض، والأمن، والإستقرار والسلطة السياسية والإدارية).

الأرض وما بها من (ماء وكلأ وإيواء) والبحث عن الحماية وتوفير الخدمات من صحة وتعليم. والسلطة السياسية (إدارة العلاقات الخارجية والمحلية) لأن إقليم السودان وتشاد يعتبر اليوم من أكبر أقاليم القارة الإفريقية من حيث المساحة حيث تحيط به كل من ليبيا ومصر من الشمال ومسطح البحر الأحمر وإريتريا وإثيوبيا من الشرق، ودولة جنوب السودان، وافريقيا الوسطى من الجنوب، والكمرون ونيجيريا والنيجر من الغرب.

فيمكن القول أن هذا الإقليم يتميز بتشابه كبير قد يصل إلى حد التطابق فى أحيان

كثيرة من حيث البيئة الطبيعية والمناخ الشئ الذى يؤدى الى تطابق النشاط الإنسانى واسلوب الحياة، حيث نجد أن سكانه يتحركون بمواشيهم في فصل الخريف من تشاد إلى دارفور فى السودان، ثم يعودون صيفاً إلى تشاد ولا يعتبرون حراكهم هذا فيه أى اختراق أو مخالفات لقوانين الدول حيث لم تكن هناك أى حدود طبيعية أو سياسية إلى أن جاء الإستعمار الأوربى بالحدود السياسية الإصطناعية التى مثلت ظاهرة بشرية إستعمارية فى تحديد العلاقات بين سكان الحدود المشتركة الأمر الذي أدى إلى الفصل بين جماعات إنسانية تشترك في العرق واللغة والدين والثقافة ..الخ.

بعد تقسيم المستعمرات الأوربية في إفريقيا حسب توصيات مؤتمري بروكسل وبرلين في عامي (١٨٧٦) و (١٨٨٤-١٨٨٥) تم تجميع الأراضي الباقية نتيجة لهذا التقسيم والتي لم تعط لأي دولة أوربية في دولة واحدة أصبحت تضم أخلاطاً من الأعراف والديانات واللغات أطلق عليها اسم تشاد، أمتدت آثار هذا التقسيم لتشمل القبائل داخل هذه المنطقة حيث قسمت ما بين تشاد دون بقية جيرانها وخاصة السودان.

موقع تشاد هذا جعلها تلعب دوراً متعاظماً خاصة في السنوات الأخيرة بالنسبة للإستراتيجيات الدولية، السودان هو الدولة العربية المسلمة الوحيدة التي تجاور تشاد من الشرق بحدود تبلغ ١٣٠٠ كيلومتر تقريباً وهي حدود مفتوحة ليس فيها أي موانع صناعية أو طبيعية إضافة إلى التداخل القبلي والسكاني والبشري والحدودي والطبيعي الأمر الذي وضع السودان تحت التأثير المباشر لما يجري في تشاد سلباً كان أو إيجاباً.

أدى هذا التشابه الكبير في البيئة الطبيعية والمناخ بين دارفور وتشاد إلى تطابق النشاط الإنسانى لسكان المنطقة في اسلوب الحياة الشيء الذي خلق روابط تاريخية بين شعبي البلدين مما أدى إلى تداخل عرقي وإنتشار بطون وفروع القبيلة الواحدة داخل القطرين والتواصل بينهما دون أي قيود حدودية كذلك تلاحظ أن تشاد تتمتع بموقع إستراتيجي فريداً منذ القدم لكونها نقطة إلتقاء للقوافل التجارية ومجمع الأجناس المختلفة إنحدر إليها العرب من جهة الشمال والبربر حاملين إليها اللغة والدين والثقافة والإسلام، ومن جهة الجنوب جاء إليها الزنوج ومعهم الثقافة الإفريقية ومن جهة الشمال الشرقي قدم إليها اليمنيون والنوبيون في فزان مابين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر على يد المماليك الوطنية التي كان لكل منها سياسته الداخلية والخارجية ويتمتع فيها الملك أو السلطان بسلطات مطلقة على الدوام وتحرشات بجيرانه مما جعلها

تعيش فى صراع دائم فضلاً عن الثورات الداخلية التى يقوم بها الأمراء والنبلاء ورؤساء القبائل مما ساعد رابح فضل الله أن يبسط نفوذه وسيطرته على باقرمي ومكنه من دخول الفرنسين وإستقطابهم لقبائل الباقرمي الحاقدة على رابح فضل الله وتوالت حملات الفرنسيين على رابح وأمير فورتية من كل صوب وهرب حتى تمكنت من هزيمته في تشاد رغم المقاومة لضعيفة من قبل سلطات وداي متضامنا مع كل من تاج الدين سلطان دار مساليت وعلي دينار سلطان دارفور التي انتهت بموت السلطان تاج الدين ودخول مملكته في اتفاق مع الفرنسين توسط فيه الانجليز الذين استتب لهم الامر وتركوا تداخلاً عرفياً وقبلياً ضارب الجذور في.. البلدين. بالإضافة لهذا هناك التداخل فى الحدود المشتركة والمبادلات التجارية والهجرة المتبادلة بين السكان عبر الحدود والروابط السياسية والشعبية بين البلدين تعتبر هي الثوابت في العلاقات أما المتغيرات فتتمثل في المواقف السياسية المتذبذبة التي تتبدل بين الحين والآخر نتيجة لتبدل التوجهات السياسية حتى حدث أن انعكس سلباً على علاقات السودان وتشاد مما أتاح فرصة للتوترات السياسية أن تترجم إلى واقع أمني وتردي على الحدود في أكثر من مرة ثم تلاشت بفضل الارتباط الوثيق بين الشعبين والعمق الأزلي في العادات والتقاليد المتشابه كالممارسات الشعبية والحضارية ومناسبات الأفراح فقد تأثرت الشخصية التشادية هي الأخرى كثيراً بالسودان بالوجدان المشترك والنشاط الثقافي والإجتماعي المشترك كل ذلك كان ولايزال بفضل الإسلام واللغة العربية وتأثيرهما على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية. أما النظام القبلي فهو المحورالأساسي الذي تدور حوله حركة الإقتصاد والسياسة نظراً لإهمال الإستعمار الفرنسي للتعليم في البلاد مما جعل النظام القبلي والمحافظة عليه أساساً للقوة الرئيسية التي تحكم العلاقات الإجتماعية للبلاد.

أما استراتيجياً فإن تشاد تميزت بموقعها المميز فهي الرابط الوسيط بين شمال القارة وجنوبها وهي المعبر بين الحضارات العربية الإسلامية والمسيحية والمحلية ولها أهميتها في الإطارين الإقليمي والدولي لكونها ما زالت تشكل مطمعاً زهيد التكاليف للدول الغربية وخاصة فرنسا.

أما بالنسبة للسودان فتنتج أهميتها من منطلقات أمنية وسياسية نتيجة للإحتفاظ بأطول حدود مشتركة معها سيطرت عليه نوع من عدم الإستقرار الأمني والسياسي وخلق تأثيرات وتعقيدات بالغة الخطورة من تدفق اللاجئين وإثارة النفرات القبلية وسط القبائل الحدودية المسالمة مما أجبرها على حمل السلاح وكان ذلك إضطرارياً وإكراها تدفق عليها من دخولات الصراعات المتعددة

الأقطاب (التشادي التشادي) والتشادي الليبي من جهة ثانية.

وتفاقم الأمر أكثر عندما دخل الجفاف والتصحر كعامل رابع أدى إلى نزوح مجموعات قبلية بأكملها إلى المناطق الجنوبية من الحدود المشتركة مما أخل بالتوازن في المرعى وتدهور البيئة الزراعية وخلق احتكاكات قبلية غير ضرورية أصلاً، تطورت إلى نزاعات مسلحة أريقت فيها الدماء وأزهقت فيه الأرواح البريئة بين البلدين، فقد عقدت عدت مؤتمرات صلح وجوديات قبلية كثيرة إلا أن معظمها باء بالفشل بسبب عدم التدقيق فى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات ولعدم وجود معالم حدودية بارزة وواضحة كان عادة ما تتوغل القوات التشادية داخل الأراضي السودانية من وقت لآخر بغرض مطاردة خصومها وتارة بغرض توطين بعض القبائل وأخرى بغرض جمع الضرائب مما أحدث عدة احتكاكات بينهما وبين القوات المسلحة السودانية أسفرت عن وقوع عدة ضحايا بين الطرفين رغم قرارات اللجنة المشتركة المنعقدة فى الخرطوم منتصف فبراير ١٩٩١م التي نصت على تكوين لجان طبية للأمن على الحدود ولجنة للجوازات والجنسية والهجرة ولجنة لحماية الحيوانات البرية والموارد الطبيعية ومكافحة الصيد غير المشروع ولجنة لإعادة ترسيم وتخطيط الحدود كل هذه اللجان لم تر النور بعد وكان بعد إنتصار الحركة الوطنية للانقاذ وتوليها مقاليد السلطة في تشاد بدأ عهد جديد من التعاون بين البلدين على كل الأصعدة وعلى الخصوص السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتجارية أي تبدلت العلاقات السودانية التشادية بصورة جذرية مما كانت عليه بالطبع لم تنته الحملات الهجومية فحسب وإنما حل مكانها رغبة أكيدة من الجانبين لبحث أسس تطوير وترقية العلاقات وقد بادرالسودان بتأييد النظام الجديد ودعمه وبعث بعد أسبوع واحد وفد بمستوى عال برئاسة وزير الخارجية لتهنئة الرئيس دبي وإعلان وقوف السودان مع النظام الجديد، فقد كانت للزيارة آثار جيدة حيث أن الوفد قد بادر وأصطحب معه شحنة طائرة كاملة من المؤن الغذائية دعماً للنظام الوليد.

ملخص عام البحث

الخلاصة:

إن دراسة أثر التداخل القبلي والسكاني بين السودان ودول الجوار يبدو أنها دراسة ضرورية لأنها تكون المسؤولة الأولى عن تحديد مستوى العلاقات الرسمية والشعبية ووضعها في الإطار الصحيح وهي كذلك المعيار الذي من خلاله نستطيع معرفة مدى قوة أو ضعف تلك العلاقات وبالتالي فإن دراسة من هذا النوع تعتبر من الناحية الأكاديمية والسياسية أمراً مهماً في فهم طبيعة العلاقات بين البلدين لأن السودان وتشاد بلدان تربط بينهما حدود مشتركة وامتداد جغرافي مؤثر تمثل في كثير من الأوقات مناطق طرد وتخلخل سكانى ساهم في خلق نطاقات للتداخل القبلي واللغوي والثقافى على طول الحدود بين البلدين جعلت من السودان وتشاد عرضة للتنوع والتباين الحضاري والعرقي والثقافي والديني بسبب موقعه المهم على الخارطة السياسية للقارة الإفريقية، إذ أن مساحة السودان يتضمنها شكل غير منتظم إلى حد كبير وغير متناسق مع كل الأشكال التي تضمنت مساحات الدول المجاورة وبخاصة الجارة تشاد. لأن الحد السياسي بينهما في أغلب الحالات يمر في الإتجاهات التي تمزق الكيان البشري، بحيث تدخل بعض من قبيلة أو جماعة في إطار تشاد ويبقي البعض الآخر وراء الحد السياسي داخل السودان فأصبح السودان موقعاً مهماً لالتقاء وتحرك موجات الهجرات من خارج حدوده السياسية الغربية خاصة من تشاد، فالسودان في ضوء هذه الدراسة يعتبر من أهم مراكز الثقل في مجال تجميع ولم شمل القبائل والسكان باعتباره منطقة جذب سكانية تستقطب العديد من قبائل التماس عبر وقت مبكراً لأن موقعه الجغرافي ووضعه الحضاري قد كفلا له قدراً من المشاركة بفاعلية فى إشاعة الحضارة وانتشارها على المستوى المحلي والإقليمي. ففي إطار أثر التداخل القبلي والسكاني في العلاقات السودانية الأفريقية فقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها في النواحي التالية:

النواحي التاريخية السياسية والإقتصادية والاجتماعية الثقافية والعسكرية الأمنية.

ا) تاريخياً وسياسياً:

بدأت العلاقات بين البلدين منذ الإستعمار وقد اتسمت بالتباين بحكم اختلاف المذاهب الإستعمارية التي سادت البلدين وزادها سوء تنوع الأنظمة التي حكم البلدين بعد الإستعمار ظل

البلدين في حالة عدم الإستقرار السياسي، مما أدى ذلك إلى علاقات إقتصادية تباعدة تماماً وامتدت هذه الفجوة حتى شملت العلاقات الثقافية والتي كانت علاقات متميزة وممتدة منذ عهد الممالك الإسلامية ولكن الإستعمار لم يخرج إلا بعد أن خلق عزلة ثقافية بينهما وأصبح البعد شاسعاً بين تشاد الفرنكفونية والسودان الأنجلوفوني.

٢) اقتصادياً وتجارياً:

نلاحظ أيضاً من خلال الفترات محدودية التبادل التجارى والإقتصادي بين البلدين حيث أن الظروف الأمنية والسياسية لم تسمح بتطوير حقيقي للعلاقات في ذلك المجال بل ينشط مرات التبادل غير القانوني عبر الحدود من خلال شبكات التهريب بين البلدين (السلع، الأغنام، الصمغ العربي..الخ). عليه يرى الباحث ضرورة العمل على تنسيق السياسات بين المحافظات الحدودية لسد المنافذ أمام حركة شبكات التهريب بين البلدين التي تضر بإقتصاديات البلدين وذلك بوضع ضوابط رادعة لمنعها وذلك لتحقيق المصلحة المشتركة بين البلدين. وكذلك تشاد تعتبر من البلدان الحبيسة (ليس لها منافذ بحرية) لذا من الضروري مد الطرق المعبدة بين البلدين خاصة السكة حديد لتربط غرب إفريقيا بميناء بورتسودان على البحر الأحمر عبر تشاد في إطار تشجيع تشاد على استيراد بعض احتياجاتها عن طريق الموانيء السودانية بدلاً من الإعتماد على الموانيء الكاميرونية والنيجرية مما يسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين ولتشجيع السياحة أيضاً وحجاج بيت الله الحرام في موسمي الحج والعمرة من غرب ووسط إفريقيا عبر هذا الخط على شاكلة خط الحجاز للسكة الحديد التاريخي الذي كان يربط بين تركيا وسوريا والسعودية عبر الأردن.

٣) اجتماعياً وثقافياً:

يجب ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق التعاون المتبادل في مجالات البحث العلمي والتقني والثقافي لأن هذه المجالات تعطي ثمارها بشكل أفضل وأسرع خاصة الجانب الفني (الغناء السودانى) خاصة موسيقا السلم الخماسي والجانب الرياضي باقامة أسابيع ثقافية لإثراء الساحة التشادية وذلك عبر مدرسة الصداقة التشادية السودانية .

٤) عسكرياً وأمنياً:

يجب ضرورة بناء قوات نظامية (عسكرية وأمنية وشرطية) قوية وقادرة على أداء واجباتها ومهامها بكفاءة واقتدار مع حل كافة التنظيمات المسلحة غير النظامية والميليشيات والنأي عن تسييس القوات النظامية والولاء القبلي والجهوي والحزبي.

نتائج البحث

بعد الدراسة والتحليل للأحداث والبيئة المحلية والإقليمية والدولية للتداخل القبلي والسكاني للمنطقة المحيطة بين السودان وتشاد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١) بالرغم من السمات المشتركة العديدة بين مواطن السودان وتشاد ومن خلال الامتدادات القبلية والأثنية المتداخلة في كثير من القبائل على الحدود، إلا أن المتتبع لمسار العلاقات السياسية والاجتماعية للبلدين خاصة في فترة الثلاثة عقود المنصرمة إذا إستثنينا العام الأخير، يلاحظ هيمنة الهاجس الأمني الذي خيم على هذه العلاقات والذي مرّ بفترات برود أو عداء وكانت لحظات الإستقرار والهدوء والتفاهمات هي الاستثناء وليس العكس.

٢) الجوار السوداني التشادي يمتاز بالتداخل القبلي والسكاني والحراك الاجتماعي العفوي منذ قديم الزمان ساعد على ذلك وحدة اللغة (العربية) والعقيدة الإسلامية وعدم وجود حدود طبيعية أو أي موانع ثم القيمة الاجتماعية المتمثلة في الكرم والعفوية لدى الشعب السوداني وهيمنة الثقافة السودانية على المنطقة وتطابق النشاط الإنساني (الزراعي ـ الرعي) والروح القبلية خاصة بعد انشطار القبائل بين البلدين.

٣) إن الحد السياسي نفسه قد ساهم في زيادة قوة العلاقات الاجتماعية والثقافية وضمن استمراريتها عندما تعمد الفصل بين هذه البطون والعشائر حيث تم فصل وتمزيق تلك الكيانات القبلية بإدخال جزء منها في تشاد وأبقى على بعضها الآخر وراء الحد السياسي داخل السودان فتسبب ذلك في الهجرات الجماعية من تشاد إلى السودان تحت تأثير الدافع الإجتماعي العرقي.

٤) إن السودان وتشاد بلدان متجاوران بينهما حدود مشتركة تقطنها قبائل متداخلة ومشتركة (كالبديات، القرعان، الزغاوة، التاما، المساليت، القمر، البرقو، السلامات، المسيرية والمحاميد). فهذا الوجود الفعلي لهذه الكيانات القبلية والتداخل السكاني والقبلي قد أفرز التداخل الاجتماعي العرقي واللغوي الذي انتظم كل مناطق الحدود بين البلدين فساهم في بروز بعض السمات والخصائص المشتركة بين هؤلاء السكان والتي بدورها زادت من قوة وعمق العلاقات الاجتماعية والثقافية بين السودان وتشاد.

٥) كماتوصل الباحث إلى أن هناك ثلاث عوامل ساهمت بشكل فاعل في الاستقرار الأخير في العلاقات السودانية التشادية منذ عام ٢٠١٠م وحتى الآن رغم أن هناك عدة اتفاقيات سابقة سياسية وأمنية وعسكرية حتى اتفاق مكة المكرمة (الأراضي المقدسة) لم تؤدي إلى وقف الاتهام بين البلدين لكن من الملاحظ أن العوامل التالية المتمثلة في:

١) العامل الروحي.

٢) العامل الأمني والعسكري (القوات المشتركة).

٣) عامل المصاهرة .

كل ذلك لعب دوراً كبيراً في الاستقرار ويمكن تناولها بشئ من الإيجاز:

أولاً: العامل الروحي:

ويتمثل في تدخل شيخ الطريقة التيجانية الذي قام بزيارات مكوكية بين البلدين حيث همس في أذن الرئيس التشادي إدريس دبي وقال له أن الرئيس البشير أخيك يجب أن تمد يدك له وأن تتسامح لحفظ شعبيكم.

كما قال نفس العبارة للرئيس البشير لأن الشعبين السوداني والتشادي ٩٠٪ منهما صوفية يتبعون الطريقة التيجانية.

ثانياً: عامل الترتيبات العسكرية والأمنية:

ويتمثل في القوات المشتركة الذي انتهجه البلدان كنوع من التعاون الأمني والعسكري على الحدود حيث تكونت قوات سودانية وتشادية وفقاً لبروتكول الترتيبات العسكرية والأمنية الذي وقع في ١٠ يناير ٢٠١٠م وهي قوات ذات مهام مختلطة ومنتقاة بدقة من دولتي السودان وتشاد، وذلك بغية مراقبة وتأمين كامل الحدود السودانية التشادية والقرى الواقعة على هذه الحدود من عمليات النهب والسلب وحمل السلاح والتهريب وخطف البشر والاعتداء على المواطنين في البلدين. فقد أكد العقيد ركن (فتح الرحمن عبد الله سليمان) قائد القوات المشتركة السودانية التشادية خلال المؤتمر الثالث للقوات المشتركة بالخرطوم في مارس ٢٠١٠م إن نجاح التجربة أسهم في عودة العلاقات بين البلدين، مؤكداً أن عهد العمل إنتقل من مرحلة التأمين إلى مرحلة تنفيذ المشروعات التنموية على مستوى الخدمات وتوطين الاستقرار للمواطنين بغية عودة الحياة الطبيعية لافتاً إلى إنارة حوالي ثلاثة وستون قرية حدودية بالطاقة الشمسية فضلاً عن المساهمة في عودة حوالي أربعة

آلاف أسرة طوعاً من معسكرات النزوح بشرق تشاد إلي مناطقهم الأصلية بدارفور وترحيل طلاب الشهادة السودانية الممتحنين من معسكرات النزوح واللجوء إلى المدارس التي سيمتحنون فيها منبهاً بأن الرئيس إدريس دبي أصدر قراراً تم بموجبه إقرار اللغة العربية في مدارس تشاد أسوة بالفرنسية وإن بعض أفراد القوات المشتركة يساهمون في تعليم اللغة بمدارس مناطق الحدود.

ثالثاً: عامل المصاهرة:

ويتمثل ذلك في زواج الرئيس التشادي إدريس دبي من كريمة زعيم قبيلة المحاميد موسى هلال وكذلك عقد قران عدد مقدر من الضباط وضباط صف سودانيين من تشاديات ومثلهم تشاديون على سودانيات من القوات المشتركة بغية تقوية الروابط الاجتماعية بين البلدين.

ويضاف إلى ذلك العوامل خطوة جديدة تعد استراتيجية تجاه استقرار العلاقات بعد نجاح الاتفاق الأمني واستقرار الحدود بين البلدين بفضل القوات المشتركة [1].

زيارة الرئيس التشادي إدريس دبي الخرطوم في فبراير ٢٠١٣ وشهدت الزيارة توقيع اتفاقية للاستفادة من موانئ السودان في تصدير النفط التشادي عبر الأراضي السودانية. وتشاد دولة مغلقة ليست لديها موانئ بحرية، فقد وصف الاتفاق عدد من خبراء النفط والاقتصاد بأنه نقلة حقيقية في الاستثمار في مجال البنيات التحتية، وتصدير تشاد لنفطها عبر السودان سيحقق نتائج ايجابية ليست على المستوى الاقتصادي بل على المستوى السياسي مع دول الجوار، وربما يشجع بعض دول الجوار للدخول في مثل هذه الشراكات. وللسودان أنبوب نفطي هو الأطول من نوعه في أفريقيا والشرق الأوسط .

---

١) صحيفة الصحافة، العدد ٧٠٣٢، ٢٨ فبراير ٢٠١٣م

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها خرج الباحث بالتوصيات التالية:

١) وضع رؤية مشتركة لمصالح استراتيجية مشتركة في إطار الجوار بين البلدين.

٢) تعزيز الثقة واحترام خيارات الآخر في اختيار النظام الذي يرتضيه.

٣) مواصلة العلاقات الثنائية بين البلدين وعدم قطعها مهما كانت الأسباب.

٤) فتح قنصليتي البلدين بكل من أبشي والجنينة.

٥) استمرار السودان في كونه أحد الداعمين الرئيسيين للشعب التشادي ي كافة المجالات (سياسية، إقتصادية، اجتماعية).

٦) العمل على تقريب تشاد من الدول العربية والإسلامية، مع ضرورة حث الدول العربية والإفريقية للوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية تجاه تشاد.

٧) العمل على بذل أقصى جهد ممكن لخلق مصالح اقتصادية قوية ومتشابكة بين البلدين من خلال علاقات اقتصادية ثنائية تكون نواة لتأسيس سوق مشتركة كأساس مهم لإقامة وحدة شاملة بين دول هذه المنطقة.

٨) إقامة مشروعات تنمية مشتركة متعددة الأغراض تساعد على الاستقرار على الحدود وما وراء الحدود وتساهم في التعايش السلمي مع جعل هذه المناطق مناطق تكامل اقتصادي وثقافي من أجل تبادل المنافع المختلفة.

٩) تنشيط البروتوكولات التجارية بين البلدين مع تقديم المساعدات الفنية في مجالات الاتصالات والبترول والتقانة الزراعية.

١٠) ربط السودان ودول الجوار بمشاريع استراتيجية مهمة مع تشجيع القطاع الخاص السوداني لولوج أسواق الاستثمارات خاصة في تشاد.

١١) ربط السودان بشبكة طرق برية معبدة مع إنشاء الطريق القاري الذي يربط السودان مع دول غرب إفريقيا على غرار ما تم مع إريتريا وإثيوبيا ومصر.

١٢) منح تشاد تسهيلات في الموانئ السودانية على البحر الأحمر وفتح منطقة حرة بمدينة

الجنينة.

أما التوصيات في الجوانب العسكرية والأمنية فهي:

١٣) تعاني تشاد من مشاكل كبيرة في المجال العسكري حيث أنها تعاني من إشكالية جيش نظامي يقوم على أبسط قواعد الضبط والربط في الحفاظ على وحدة الكيان العسكري وذلك نتيجة للاحلال المتكرر له عند استلام كل حكومة جديدة مقاليد الحكم في البلاد. إضافة لعدم رغبة الشباب في التجنيد في السلك العسكري باعتباره لا يحقق طموحاته.

إضافة لسيطرة إثنية محددة على مفاصل الدولة من قبائل محددة كالسارا، الزغاوة، مما يتطلب من السودان العمل على تقديم اتفاقيات وبرتوكولات تخدم القضايا التالية:

١٤) علاج ظاهرة انتشار السلاح والسيطرة على الحدود بما لا يسمح بتهريبها داخل البلدين.

١٥) نزع سلاح المعارضين بين البلدين.

١٦) تطبيق كافة الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الموقعة بين البلدين.

١٧) إقامة اليات لفض النزاعات بين البلدين.

في الجوانب الاجتماعية والثقافية:

١٨) تطوير آليات التبادل الثقافي بين البلدين ودعم الآلياتالموجودة مثل النادي الثقافي وجمعيات الصداقة بين الشعبين.

١٩) تنشيط العلاقات الرياضية بين البلدين على المستوى العام وعلى وجه الأخص الولايات الحدودية.

٢٠)

تشجيع التواصل في إطار جمعيات المجتمع المدني والطرق الصوفية لتقليل النعرات العنصرية والصراعات القبلية.

مقترح البحوث والدراسات في المستقبل

يقترح الباحث العديد من الدراسات والبحوث التي يرى فيها إمكانية المساهمة مستقبلاً في إثراء المكتبة السودانية خاصة في مجالات التداخلات السكانية والقبلية بين السودان وتشاد والمتمثلة في التالي:

١) التداخل القبلي والسكاني والأمن القومي السوداني في مناطق الحدود.

٢) التداخل القبلي والسكاني والصراعات السياسية والإثنية.

٣) التداخل القبلي والسكاني والتنوع العرقي وأثرهما في العلاقات الإقليمية للسودان.

٤) القواسم المشتركة في الحدود لرؤية مسقبلية للعلاقات السودانية التشادية.

٥) العلاقة بين التداخل السكاني والأمن القومي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

أولاً: ١) القرآن الكريم

ثانياً : ٢) الحديث النبوي الشريف

ثالثاً: ٣) المخطوطات

رابعاً: ٤) الوثائق

خامساً: ٥) الرسائل العلمية

سادساً: ٦) الدوريات

سابعاً: ٧) المواقع الاليكترونية

٨) أحمد شمبي جدو، تاريخ العلاقات السودانية التشادية ١٨٢٠ ـ ١٩٥٦م، ماجستير في الأدب والتاريخ، جامعة إفريقيا العالمية ١٩٩٧م.

٩) آدم حسن عمر، أوضاع اللغة العربية في تشاد.

١٠) زينب الشيخ حمزة، الطريقة التيجانية في السودان.

١١) سليمان عبد العزيز عالم، النزاعات المسلحة في تشاد وأثرها على المجتمع والثقافة في الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠م، ماجستير ٢٠٠١م، جامعة إفريقيا العالمية.

١٢) صالح عثمان عمر فضل، العلاقات بين الحكومة المصرية وسلطنات غرب السودان، رسالة ماجستير، دار المصطفى للنشر والطبع، ١٩٧٢م.

١٣) سليمان عبد الله، القبائل الحدودية في الإتجاه الغربي، رسالة زمالة غيرمنشورة، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم ١٩٩٧م.

١٤) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠م)، بحث مقدم لنيل درجة دبلوم العلوم السياسية، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩٣م.

١٥) عبد الحميد زين العابدين، دولة كانم الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة أمدرمان الإسلامية ١٩٧٥م.

١٦) محمد عبد الشافع، العلاقات السودانية التشادية، رسالة زمالة غير منشورة، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم ١٩٩٤م.

الدوريات:

١٧) أبو منقة، الأمين، (إنتشار الإسلام واللغة العربية في دارفور، مجلة دراسات إفريقية، العدد الخامس، المركز الإسلامي الإفريقي ١٩٨٩م.

١٨) العبيد، عبد العزيز راشد، وسائل انتشار الإسلام في إفريقيا، دراسة تاريخية، مجلة دراسات إفريقية، العدد (٦)، ١٩٩٠م، المركز الإسلامي الإفريقي.

١٩) عبد السلام الفاتح عبد الله، العلاقات السودانية التشادية المعاصرة (مجلة السياسة الدولية) العدد (١٠٨) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٢م.

٢٠) بروفيسور أبو منقة، الأمين (عوامل التواصل بين السودان ووادي النيل، دراسات وتوصيات مؤتمر أركويت الثالث عشر، إعداد الطيب زين العابدين.

٢١) التونسي محمد بن عمر، شهيد الأذن بلاد العرب والسودان، خليل عساكر ومصطفى الكتاب سعد، راجع الدكتور محمد معروف زيادة، مطابع المكتبة المصرية، ١٩٦٥م.

٢٢) الماحي عبد الرحمن عمر، تشاد من الإستعمار حتى الإستقلال ١٨٨٤ ـ ١٩٦٠م، المكتبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م.

٢٣) المبارك موسى، تاريخ دارفور السياسي ١٨٨١ ـ ١٨٩١م، قسم التأليف والنشر جامعة الخرطوم.

٢٤) القدّال، محمد سعيد، السياسة الإقتصادية للدولة المصرية، مظاهرها ومصادرهاوتطبيقها، جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٢٥) د. عبد الله، علي حسن، الحكم والإدارة في السودان، دار النشر ١٩٩١م.

٢٦) أحمد إبراهيم دياب، الاستعمار الأوربي الحديث ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، الخرطوم، مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩١م.

٢٧) أحمد طاهر، إفريقيا في مفترق الطرق، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٩٨م.

٢٨) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية في إفريقيا، بيروت، دون اسم ناشر ١٩٧٥م.

٢٩) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٠م.

٣٠) أحمد عمار عبد الله، مناهج وتقنيات البحث العلمي، الرياض، دار الشروق ١٩٩٤م.

٣١) زاهر رياض، الإسلام في إفريقيا، بيروت، دار الشرق ٢٠١١م.

٣٢) حسن صبحي أغا، التنافس الإستعماري في إفريقيا، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٥م.

٣٣) خليل عبد اللطيف حمزة، تطور شكل وأهداف الاجتماع القبلي، القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٩٢م.

٣٤) صلاح الدين عبد الله الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، الخرطوم، جي تاون للطباعة ٢٠٠٠م.

٣٥) عبد الحليم محمد غيث، ديمغرافيا وجغرافيا سكان إفريقيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٢م.

٣٦) صلاح الدين علي الشامي، الوطن العربي، دراسة جغرافية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣م.

٣٧) عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي وأسس تحقيقه، القاهرة، بدون اسم ناشر ٢٠٠٣م.

٣٨) عمر أحمد، شكل الدولة وأثره في إستراتيجيات وفلسفة الأمن، الخرطوم، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والإعلام ١٩٩٧م.

٣٩) فوزي درويش، التقسيم الأوربي لإفريقيا، القاهرة، دار المعارف، بدون اسم ناشر، بدون تاريخ نشر.

٤٠) فيصل عبد الهادي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، القاهرة، دار الأمة للنشر والتوزيع ١٩٩٩م.

٤١) فيليب رفلة، الجغرافيا السياسية لإفريقيا، القاهرة، مكتبة الوعد العربي ١٩٩٩م.

٤٢) محمد الفاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية تطبيقية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٩٤م.

٤٣) محمد مختار أمين مكرم، العلاقات الداخلية للدولة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٥م.

٤٤) محمد أبكر سليمان ومحمد علي أبكر سليمان، الزغاوة ماضٍ وحاضر، الكويت، بدون اسم ناشر ١٩٨٨م.

٤٥) زكي البحيري، مشكلة دارفور، الجذور التاريخية والأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة ٢٠٠٦م، المطبعة العربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي.

٤٦) عبد الله حمدنا الله وآخرون، علاقات دارفور وتشاد، حسابات السالب والموجب، مؤسسة فريد ريتش آيبرت، ومركز دراسات السلام والتنمية.

٤٧) كمال أحمد عبيد، العلاقات السودانية وتشاد، وأثرها على الثقافة العربية والإسلامية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ٢٠٠١م.

٤٨) هاشم عثمان، المشكلة التشادية وانعكاساتها على السودان، بحث إجازة درجة زمالة كلية الدفاع الوطني، الدورة الأولى ١٩٨٢- ١٩٨٣م.

٤٩) سعود أحمد حسنون، ظاهرة النهب المسلح، الأسباب والعلاج، بحث إجازة درجة زميل بكلية الدفاع الوطني، الدورة الخامسة ١٩٨٧ - ١٩٨٨م.

٥٠) التيجاني مصطفى، أسباب الصراعات القبلية في دارفور وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، ورقة قدمت في مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور الذي عقد بمدينة نيالا ١٩٩٧م.

٥١) د. آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، الخرطوم ١٩٩٨م، مطبعة جامعة الخرطوم.

٥٢) البروفيسور صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، الخرطوم ٢٠٠٦م.

٥٣) علي أحمد حقار، البُعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، الخرطوم، مطابع السودان للعملة ٢٠٠٣م.

٥٤) نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

٥٥) أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان، نموذج التمازج والتعايش، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ١٩٩٧م.

٥٦) آدم الزين حمد دليل، الطالب إلى منهجية البحث وكتابة الرسالة الجامعية في العلوم الاجتماعية، طبعة جامعة الخرطوم ١٩٩٠م.

٥٧) سليم عبانيه، قبائل دارفور السودانية (غرب السودان)، الطبعة الأولى، الدوزن للطباعة الأردن ١٩٩٥م.

٥٨) يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك السودانية في السودان الشرقي، (١٤١٢هـ - ١٤٥٠هـ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١م.

٥٩) صديق حمد أحمد مضوي، حدود السودان، الواقع الاجتماعي والسياسي والقانوني، مطابع شركة السودان للعملة المحدود ٢٠٠٦م.

٦٠) عيسى محمد صالح، البُعد الدولي لقصة دارفور، جذور الأزمة ومآلاتها، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ٢٠٠٧م.

٦١) د. الطيب أحمد المصطفى حياتي، السودان ودول الجوار، عوامل الاستقرار والتنمية، مطبعة جامعة الخرطوم، توصيات مؤتمر أركويت الثالث عشر ٢٠٠٠م.

٦٢) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا، القاهرة، مكتبة مدبولي.

٦٣) دراسة إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا، العدد (٢٤ - ٨).

٦٤) فوزي درويش، التقسيم الأوربي لإفريقيا.

٦٥) عبد الجبار جعفر محمد، العلاقات السودانية الإثيوبية، الماضي والحاضر والمستقبل، مطابع العملة، الخرطوم، ٢٠٠٨م.

٦٦) دراسات إفريقية، العدد ٢٣، ٢٠٠٧م.

٦٧) البخاري عبد الله الجعلي، حدود السودان الغربية مع تشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم ٢٠٠٤م.

٦٨) ندوة تعزيز العلاقة السودانية الإفريقية، الخرطوم، وزارة الخارجية، أغسطس ٢٠٠٩م.

٦٩) د. إبراهيم علي طرخان، إمبراطورية البرنو الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

٧٠) صابون محمد راشد، أثر العوامل الخارجية على الصراع الداخلي في تشاد والقاهرة، معهد

البحوث والدرسات العربية.

٧١) د. علي صبحي، النزاعات الإقليمية في نصف قرن ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥م، دار المنهل اللبناني ٢٠٠٦م.

الملاحق:

٧٢) دراسات إفريقية، جامعة افريقيا العالمية، العدد (٢٤)، ٢٠٠٨م.

٧٣) مجلة قضايا إستراتيجية (ح) المركز العالمي للدراسات الإفريقية، يونيو ٢٠٠٩م، ص ٣٣.

٧٤) مجلة قضايا إستراتيجية (سلسلة المنتدى الإفريقي) يونيو ٢٠٠٧م، المركز العالمي للدراسات الإفريقية.

٧٥) مجلة دراسات المستقبل، العدد الثاني، المجلدات، ديسمبر ٢٠٠٦م، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم.

٧٦) مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد ٣٦، ديسمبر ٢٠٠٦م.

٧٧) مجلة السلام والتنمية، المجلد الخامس، العدد (٥)، أكتوبر ٢٠٠٦م، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا.

٧٨) مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، يصدرها مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الثاني، أبريل ٢٠٠٨م.

٧٩) مجلة دراسات إفريقية، العدد (٦) ١٩٩٠م، الصراع السياسي الثقافي في القرن الإفريقي، مؤتمر ٢٠٠٦م.

٨٠) دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، د. عبده مختار موسى، ٢٠١٠.

٨١) مجلة دراسات إفريقية، العدد (٣) ٢٠٠٤م.

٨٢) التدخل الإسرائيلي في السودان، شمس الهدى إبراهيم، شركة مطابع السودان ١٠٠٥م.

٨٣) دارفور، الحقيقة الغائبة، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم ٢٠٠٤م.

٨٤) بهاء الدين حنفي، التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٨م، ص ١٩.

٨٥) كمال محمد جاه الله (أوراق من منتدى مركز البحوث والدراسات الإفريقية) جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٤م.

٨٦) د. يوسف خميس أبو رفاس، دور المنظمات في تعزيز العلاقات السودانية الإفريقية، ندوة تعزيز العلاقات السودانية.

٨٧) د. أسامة زين العابدين العلاقات الاقتصادية بين السودن وإفريقيا ، ندوة تعزيز العلاقات، ٢٠٠٩م.

٨٨) د. عبد اللطيف محمد البوني، البعد الديني لقضية جنوب السودان، الخرطوم، مركز الدراسات الإستراتيجية ١٩٩٦م، ص ٢٤.

٨٩) خالد محمود الكومي، مستقبل الجماعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، السياسة الدولية، العدد (٧١) يناير ١٩٨٣.

٩٠) يس السيوطي، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٠٦.

٩١) محمد أبو القاسم حاج حمد، الوجود الأمريكي في إفريقيا وموقع السودان منه، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا الملف الدوري، مارس أبريل ٢٠٠٤م.

٩٢) الفاتح عبد الله عبد السلام، حركة الوحدة الإفريقية، مجلة دراسات إفريقية الخرطوم.

٩٣) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٩م.

٩٤) مصطفى عثمان إسماعيل، مجموعة دول الإيقاد ، دار الأصالة للصحافة ٢٠٠٣م.

٩٥) د. حسين علي طاهر، تطور العلاقات الدولية من وسنقاليا حتى فرساي ١٩١٩م.

٩٦) د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٤م.

٩٧) د. محمد خالد الحريري، تطور العلاقات الاقتصاية الدولية، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥م.

٩٨) خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ١٩٩٧م.

٩٩) د. محمد المجذوب، العلاقات الدولية، مكتبة مكاوي، بيروت.

١٠٠) د. مصطفى محمد علي، الخريطة السياسية لجمهورية السودان، التكوين والمضمون والأهمية الجيوبوليتيكية، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠١٠م.

١٠١) السفير د. حسن بشير عبد الوهاب، العلاقات التشادية الخارجية (١٩٦٠ ـ ٢٠١٢)، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، الخرطوم، أكتوبر ,٢٠١٢

١٠٢) حسن سيد سليمان بدوي، جمهورية افريقيا الوسطى، التطورات الدستورية والسياسية والعلاقات مع السودان، ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١م، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة ٢٠١٢م.

١٠٣) السودان أرض الفرص (حقائق وأرقام)، الخرطوم، وزارة الإعلام، يوليو ٢٠١١م.

١٠٤) إخلاص حسين عبد الله، (حدود السودان الغربية وأثرها على علاقة دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٦م.

١٠٥) د. عز الدين حامد، في رحاب الدبلوماسية، مركز الدراسات الدبلوماسية.

١٠٦) د. حسين عثمان الشريف، رسالة دكتوراه في القانون العام، شكل الدولة واثره على الاستقرار السياسي بالتركيز على الوضع في السودان، جامعة جوبا، ,٢٠٠٧

المراجع الأجنبية:

١٠٧) **Afaf Abu Hasabu, Factional conflicts in the Sudanese Nationalist, movement 1918-1998, University of Khartoum, Sudan, 1985.**

المواقع الأليكترونية:

١٠٨) **http:/www.aljirasalhurrixa.het/ar/news-view-5504.html.**

١٠٩) **Sudneseonline.com/cgi**

١١٠) **http:/www.Arasid.com/index,php/an ain/index.**

١١١) **http:/www.Sudanese offline.net/forums/shothread.php.**

١١٢) **http:/www.chadvoiz.com/showthed php.**

١١٣) **http:/www.llell-com/vb/shwthread.php**

١١٤) **http:/alrakoba.net/antieles-action=show.id=14997-htm**

(١١٥ http:/www.alanram sd.com/ah news/15617.html.t

(١١٦ Sudanese onlien. com

(١١٧ Bcaraic.com

الملاحق